





263

ASIAN

کتابت علی قاضی میرزا



کتابت علی لاری

لا یتک

کتابت فی ضمیمه  
للاشکاک مثل الماء والنار قوله وشد وکی بره دوشتر







هذا كتاب في فقه الفقه على مذهب  
 والآراء في فقه الفقه  
 وبرهانه في فقه الفقه  
 المذهب

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على نواله والصلوة على سيدنا وال  
**قوله** واليبوسة تقتضي الخ يعني في الاجسام المركبة التي ليست اليبوسة  
 مقتضية طبايعها بل مقتضية طبائع بعض اجزائها فلم لا يجوز ان يقتضي  
 تحذر الشك بالاشكال وتقدر الانفعال فهذا يمنع قوى فيندفع الوجه  
 الاول من الاظهار لانه منع لتأثير السند نعم لو قدر السؤال استدلالا لكان  
 له وجه لكن لا وجه للسؤال في كونه ظاهرة اندفاع **قوله** ولا يبعد الخ اثبات  
 الممنوع بخبره النار فان قيل قبول الانفكاك بواسطة الرطوبة دليل قبول  
 كل جزء اذ النار طبيعة نوعية لاجنبية فلا حاجة الى تخصيص النار بما هو عندنا  
 قلنا المراد من القبول الامكان الاستعداد الذي به لا مانع عن الانفكاك  
 لامن ذات الجسم ولامن امر خارج واذا كان اليبوسة التي هي مقتضية الطبع  
 مفضية لتقدر الانفكاك بل انضمام الرطوبة اليها كانت مانعة عنه ولذا صدر  
 الى التخصيص تدبر فان قلت ان مقتضى اليبوسة الطبيعية تحذر الانفكاك  
 فلا يمكن الانفكاك باحتلاط الرطوبة اذ مقتضى الطبع لا يمكن انفكاكه عنه  
 فلا يصح هذا الجواب وان لم يقتض تلك اليبوسة ذلك التقدر فلما وجه السؤال  
 بذلك السند قلت تلك اليبوسة بحتم ان تقتضيه وان لا تقتضيه  
 فاحتمال الاقتصار بتوجه المنع المستند بذلك ونحو احتمال عدم الاقتصار  
 لا يكفي في مقام الاستدلال فلما من بيان عدم الاقتصار واحتياط الر  
 طوبة بكسرة ثبوت اليبوسة الطبيعية فتقتضي تحضر الانفكاك لا تقدره و  
 اليبوسة الغير المكسورة ليست مقتضية الطبع بل لولا المانع على نحو اقتضا  
 الميل في الاثقال الحركة الى المركز **قوله** في دفع منع الرطوبة يعني ان التقليل  
 بقوله لا احتلاطها بالهواء لدفع المنع قبل وروده فهو واقع في مقام  
 الاستدلال والذي حكموا بكونه خروجاً عن الاضاف واقع في مقام  
 السند الذي يكفي في جرد تجويز العقل فبعد ان يكون خروجاً عن  
 الاضاف في مقام السند كونه خروجاً عنه في مقام الاستدلال با  
 الطريق الاول السؤال عن نقص اجمالي يكون الدليل المذكور مصادوما  
 لما يستهد به البدهة ومنشأه كون كل منهما جنباً على امر واحد هو

قوله تدبر است الى ان اثبات اليبوسة  
 لا يتوقف على الامكان الاستعداد بل كيفية الامكان  
 الذي هو سبب في الارباع  
 فيمقر اطير واستحقاق الامر هناك  
 فانظر



264



هو الهواء الحار الرطب لانه ما خوذ في السند من جهة حرارته وههنا  
من جهة رطوبته والى باب يمنع حروجه عن الاضاف مستندا  
بانه انما يكون حروجا ايضا لو لم يكن الهواء ا رطب من النار التي  
عندنا بل كان الامر بالعكس كما في الحرارة والى اصل كون الرطوبة  
مكتسبة من الهواء واقع وكون الحرارة مكتسبة منه خلافا لواقع  
وفيه ماديته **قوله** مع ان قبولها الانفكاك معلوم بالمشاهدة فيكون  
النظر المذكور مقاما مع السدادة والدمشاهدة فيبطل النظر منعها كان  
او مستدلالا ولعله مبني على ما ذكره وسياق من الشارح من ان النفس  
اذا كانت خروجات كثيرة فاصت عليها الكلية فيندفع ما قيل ان يكون  
كثرة النار الى ما هي عندنا قياس الغالب على الشارح مع ان الشهاب  
والنيازك بالانفكاك عنها **قوله** فلان الكلام في قابليتها الى حاصله  
ان المنع بطر لمصادمة للحكم الغيرة الملتزم اذا الملتزم نفس القابلية  
للا رطوبة فان قيل القابلية متبوتة على الرطوبة فيكون ملتزمة  
ايضا فاجاب عنه بقوله وقبولها الى تاملا اريد على قوله رفع منع الرطوبة  
وفيه ان الرطوبة لما كانت دليل القابلية فمنعها راجع الى منعها كما لا  
يخفى **قوله** لا يتوقف اه لكن يعلم بها ويستدل بها عليها لاسيما انها  
اياها الله الان يقال المراد ثبوت قبولها لا يتوقف على هذا الدليل لكونه  
معلوما بالمشاهدة كما سبق والحق ان مراده ان جزم الرطوبة وان ادى  
الى جزم القابلية لكن لا يؤدى السرد في الرطوبة الى السرد في القابلية حتى  
يمنع الرطوبة ويرجع الى القابلية لان ذلك الارجاع انما يصح حيث  
يتوقف المدعى على ذلك الدليل بحسب الخارج وههنا يمكن الجزم بالقابلية  
مع الشك في الرطوبة بناء على ما تقدم منه من ان القابلية معلومة  
بالمشاهدة فلا يصح ههنا ارجاع منع الرطوبة الى منع القابلية وفيه  
ماديته فليكن **قوله** فيجوز ان يكون بسبب البس الى اقول هذا  
لسند لو صح لكان جميع الاجسام ليا بية احر من الهواء وان يبلغ الحرارة

فيها

فيها الى مرتبة حرارة النار كما لا يخفى **قوله** اقول حاصله مقصود  
المصادفات الملازمة التي يستقادمقها من كلام الشارح اقول والحق ان  
نظر الشارح ان البرهان على تقرير المحشى انما يدل على المنصلا بالجم  
الذي نشاهد انفكاكه واما جزم من اجزائه الذي انفكاكه بالفعل فمنشوع  
بل ذهب وبمقارطيس الى امتناع انفكاكه والشارح المحقق قصد  
توجيه البرهان بقدر الامكان وارا د اثبات انفصال ما نشاهد انفكاكه  
ليسلم قوله لان ذلك المتصل قابل للمنفصال عن المنع فاعلم ذلك المرام  
لكن فيه ماديته واما ما قيل ان غرضه دفع البحث الا في من الشارح عن  
المصرف فاسد قطعاً هو البحث وارد على كل تقدير كما لا يخفى **قوله** لا من  
الواحد للتحقيق قال في الخامسة المراد من الواحد الحقيقي ان يكون متصلا  
واحداه عليه ان كثرة العقول على هذا نرد نقضاً على ما قال اذ ليس فيها  
واحد حقيقى بهذا المعنى الا ان لا تكون الوحدة والكثرة عارفتين للعقول  
وفيه ماديته فالمراد ما لا يكون له اجزاء متصلة بالفعل سواء كان جميع  
اجزائه المفردة متصلة واحدة كالماء الواحد او لم يكن له اجزاء اصلا  
كالعقول والنفوس المجردة الغيرة المتناهية عندهم وبالجملة الواحد  
الحقيقي ماله وجود واحد لا وجوات متعددة فكل كثرة يجب ان يوجد  
فيها واحد كذلك كالتنفوس الغيرة المتناهية الاحاد وهذا الحكم متفن  
عليه بين الحكماء والمتكلمين **قوله** وايضا يستلزم قيل عليه ان  
المسافة ايضا انصاف لا تناسخ فلا يقطع نصف مالم يقطع نصف  
النصف وهكذا الى مالا يتناقص فلا يمكن قطعه ايدا الى في زمان متناه  
ولا في غير متناه فالصواب اسقاط قوله في الزمان المتناهي كما  
في الشارح في الشارح والمطامعات وفيه ان عدم قطعه في الزمان الغير  
المتناهي لا يمتد اظاهر المنع قلنا اني به لبيان مراد من تركه واما  
من اجاب عنه بان المراد الزمان المتناهي الاجزاء الا لا امتداد فقد غفل  
عن عدم بطلان اللازم اذ كل زمان وقع فيه قطع المسافة غير متناه



الاجزاء عند القائل بتركيب الجسم من اجزائه غنية متناهية بالفعل  
 وغنية متناهية الاجزاء الفرضية عند الحكماء وهو ظاهر بل هو فاسد  
 قطعاً والا لم يكن لايزاد المحشى عليه بقوله ولا يخفى عليك الى اخره  
 وجه اصلاً كما لا يخفى **قوله** ان لذلك القائل ان يقول ان للقائل المثار  
 اليه بقوله فلا يلتفت الى ما قيل الى لان جواز تركيب الزمان من  
 اجزاء غنية متناهية ايضا خلاف البداهة فلذلك القائل ان يقول  
 هذا لانه مراده ان لذلك القائل بتركيب الجسم من اجزاء بالفعل  
 غنية متناهية بالفعل وهو النظام ان يقول ذلك للحكماء القائلين  
 بل اتصال الجسم لانهم لا يحتاجون الى مثله لان استحالة قطع  
 المسافة انما يلزم قوله لا قولهم اذ على قول الحكماء هناك مقدار واحد  
 واجزائه فرضية فالمقدار الواحد يقطع في زمان واحد كما لا يخفى  
 والحق ان مراده ان مثل ذلك مكابرة كقولهم كالقول بالطرفة فلا  
 وجه كما قال الشافعي المحقق في شرح المواقف من ان الاحاجة النظام  
 الى هذه المكابرة الى القول بالطرفة اذ له ان يقول ما ذكره المحشى  
 ففي قوله ان لذلك القائل تعريض بالشافعي المحقق بانه مكابرة  
 ايضا **قوله** ان ذلك الاستلزام ممنوع الى وفيه ان ما سياتي  
 من المباحثة انما يجوز المتناقضة في المتصل والكلام صهيدي في الاجزاء  
 المنفصلة بالفعل وهذا مستلزم ودون الاول كما لا يخفى **قوله** يكون  
 الاجزاء الغنية المتناهية متناقضة لا يقال يجوز ان يكون اجزاء  
 متساوية بان يكون اجزاء الارثاق كما يلزم الكلام النظام لانا نقول  
 الكلام صهيدي على تقدير كون جميع تلك الاجزاء اجساماً كما هو صريح  
 عبارة الشرح فلا يرد صهيدي ما تغدبه الحيدر الفاضل **قوله**  
 صهيدي بحث حاصل البحث اثبات الممنوع اعني المناقضات ومثلاً  
 حاصل الجواب منع الملازمة الاولى تارة والثانية اخرى وحاصل  
 العلاقة اننا لو سلمنا ان مرادهم امكان خروج جميع الانقسامات

الغنية المتناهية الى الفعل دفعة واحدة فلا يلزم خلاف ما مر منه  
 ايضا وانما يلزم لو كان مرادهم الانقسامات الخارجية الغنية المتناهية  
 وهو ممنوع لجواز ان يكون مرادهم الانقسامات الفرضية الغنية  
 المتناهية الخارج جميعها من القوة الى الفعل حين حكم العقل  
 فليس غرضه من هذا الجواب تنميم كلام السن بل دفع المناقضات  
 بوجه اخر **قوله** وفيه ان الحكماء منياع على ما قالوا من ان المقدار علة  
 معدة للانقسام فيتحيل بدون ذلك اذ الاستعداد شرط عندهم  
 في كل شيء فينقسم فكل ما ينقسم فرضاً او وصفاً او خارجاً فله مقدار  
 والانه ان لا ينقسم وثبت الجزء الذي لا يتجزى وهو **قوله**  
 يستلزم ان يكون ذوات الانقسام من الاشياء التي من شأنها ان  
 يكون ذاتاً ما و اجزاء بالفعل بالانقسام وان لم يكن ذاتاً ما بالفعل  
 حين الاتصال وذلك الاستلزام لا جمل ان الفعل انما حكم به بالبرهان  
 لانه الغرض بمعنى الحكم بالاجزاء والامكان لا بمجرد الاحتمال العقلي  
 ولما حكم صهيدياً بعدته برهين بطلان الجزء ولزم ذلك قطعاً  
 وهذا اظهر من اذ منع الاستلزام كما صدر من البعض وظهر  
 من ادبيل ايضا لو تم ما ذكره لما ثبت الهيولي ولعله حمل ذوات  
 الانقسام على الانقسام بالفعل وهو فاسد كما لا يخفى وبالجملة المراد  
 من ذوات الانقسام هو الموجود في ضمن المتصل المنقسم الى الاجزاء  
 الغنية المتناهية الموجودة بوجود الكل لا بوجودات مستقلة والا  
 لكانت اجزاء بالفعل فلم يكن الجسم متصلاً بل منفصلاً وهو مبط  
**قوله** في نفس الامر ان عندهم ايضا وان كان خطأ في الواقع  
 فلا يرد منع اللزوم كما دهم **قوله** ولما كانت انقسامات المفروضة  
 غنية متناهية الى الانقسامات التي جوزواها بقولهم هذا اعني  
 ان الجسم مانع قابل للانقسامات الغنية المتناهية وحكموا  
 بذلك فمن غنية متناهية اما من حيث المجموع ان حملت مرادهم



على الانقسامات الغرضية او من حيث كلفه وان حمل مرادهم على  
الخارجية او الوصفية فهذا اعتراض على كلا الجوابين معا وبالجملة ان  
قولهم سواء كان بمعنى عدم تناهي الانقسامات الخارجية في حوا  
بمعنى عدم تناهي الانقسامات الغرضية من حيث المجموع يجب تلزم  
الحكم بقابلية الجسم للانقسامات غير متناهية اما فرضية واما خارجية  
واما ذهنية وعلى كل تقدير يجب تلزم وجود المقادير الغير المتناهية  
فيه فثبت المناقاة **قول** فيحصل له للقطع بان الانقسامات لا  
يحدث مقدار من كثر العدد لان المقدار علة معدة للانقسام يستحيل  
بدونه على ما قالوا **قول** والجسم انما يقبل الخ بمعنى ان هذه ثلث امور  
الاولان مستلزمان لعدم تناهي مقدار المجموع لكن لا يستلزمان كلاً  
الحكما في قبول الجسم للانقسامات الغير المتناهية ويستلزمان  
الثالث لكنه لا يستلزمان المحذور المذكور فان الجسم انما يقبل الا  
نقسام الخ فهو منع لا يستلزام كلامهم عدم تناهي مقدار الجسم فتقول  
الاستاد اثبات لهذا المنوع بانه كلما كان الجسم قابلاً للانقسام  
الى اجزاء متناقضة غير متناهية كلما قالوا يلزم ان يكون قابلاً للانقسام  
الى اجزاء متناهية غير متناهية وكلما كان قابلاً كذلك يلزم ان  
يوجد فيه مجموع المقادير المتزايدة الغير المتناهية وكلما وجد فيه  
ذلك يلزم ان يكون مقدار الجسم المتناهي غير متناه كما اعترفتم  
واما الصغرى فلان معنى انقسام الجسم الى اجزاء ليس الا كونها اجزاء  
او بادئ ماله ولا شك في كونها اجزاء واقامه سواء نسبت الى جانب  
التناهي او الى جانب اللانهاية وهي ما ذكره الحاشية بقوله وللقاتل  
ان يقول اشارة الى منع الصغرى المذكور مع عدم نزع قدر فيها ذكره  
الاستاد من لزوم الانقسام الى اجزاء المتزايدة الغير المتناهية  
بان الجسم وان كان منقسماً الى تلك الاجزاء المتزايدة بالمعنى الذي  
فهمه الاستاد من كون تلك الاجزاء اجزاء واقامه الا ان القائل

لما جعل

لما جعل مجموع المقادير المتناقضة قابلاً لمجموع المقادير المتزايدة كالمنا  
وية وجب ان يحل مراده من مجموع التزايد على معنى لا يجامع مع المتناقضة  
وهو لا يكون الا بان يكون مبداء التزايد محفوظاً او لا ثم يتراد عليه الى غير  
النهاية وهو الذي حكم القائل باستحالة التناهي في الجسم المتناهي مبداهته و  
سماه بالانقسام الى اجزاء متزايدة غير متناهية وظاهر ان الانقسام  
الى المتناقضة لا يستلزم نعم يلزم هناك وجود الاجزاء المتزايدة الغير  
المتناهية وهو الانقسام الى اجزاء متزايدة غير متناهية بالمعنى الذي  
فهمه الاستاد الا انه سواء سمي انقساماً مالم يسلم ليس ما حكم القائل  
باستحالة ضرورة بل هو لكونه لازماً لما حكموا به جائزاً عندهم كمنزومه  
نعم يرد على الحاشية انه لا فرق بين كونه مبداء التزايد مضبوطاً او غير مضبوط  
في حكم العقل باستحالة ذلك اذ الحكم بالاستحالة فيما كان المبدأ مضبوطاً  
انما ينشأ من وجود المقادير الغير المتناهية واجتماعها في جسم متناهي  
المقدار وتلك المقادير امر حقيقة لا تختلف باختلاف الاضافات  
والاعتبارات فالفرق بين الصورتين تحكم ظاهر وان ورد عليه المنع  
المبني على حقا والاستحالة المذكورة في هذه الصورة من اول الامر ولذا  
كان القائل المحقق الدواني ملزماً مع ان كعبه عال عن شناعة الالزام  
في مجلس السلطان وهذا يندفع كثير من الادعاءات وهكذا يجب  
ان يفهم المقام **قول** بمعنى انه لا ينتهي تجزئته الى حد في هذا القائل  
اشار الى منع لزوم المحذور بثلاث مراتب الاولى بمنع بداهته اللزوم  
في مطلق المتناقضة وان لم يكن متداخلة الثانية بمنع اللزوم  
في المتناقضة المتداخلة وان لم تكن متصلة واحدة الثالثة بمنع  
اللزوم في المتناقضة المتداخلة لكن يردح انه يصحح لدليل الحكماء  
من جهة هدمه من جهة اخرى اذ الاتصال في بعض الاجسام  
القابلة انما ثبت عندهم بما ذكره الشارح ويستفاد المنع عليه  
بما في المرتبة الثانية فالحق ان تحتل مراده ان يسلم اللزوم في المرتبة



الثانية والاولى دون الثالثة وللاشارة اليه وهذا المعنى فاعلم  
 هذا ويندفع به كثير من الاوهام **قوله** فممتنع بداهته اي فرض  
 انقسام الجسم المتناهي اليها ممتنع بداهته اذ لا يجوز العقل وجود  
 اجزاء متساوية او متزايدة غير متناهية في الامتداد المتناهي هذا  
 وما قيل ههنا فان جزءا للجزء لا يكون مساويا له في المقدار بداهته فضلا  
 ان يزيد عليه فتدبرهم فاسد اذ انقسام الجسم الى الاجسام المتساوية  
 والتزايدة يمكن بان يفصل عنه مقدار معين ثم يفصل منه ما يساويه  
 او يزيد ثم فتلهم او بان يطرأ عليه جميع هذه الانقسامات دفعة  
 لكن العقل لا يجوز تلك الاجزاء الى غير النهاية في الامتداد المتناهي  
 وهذا التحقيق ينحل عن المقام كثير من الاوهام ويظهر ان كلامنا  
 الانقسام الى المتزايدة والمتساوية كالمتناهية ممكن في الجسم  
 بغير تداخل بعضها في بعض والالزم كون جزء الجزء مساويا له في المقدار  
 او ازيد منه كما لا يخفى **قوله** فخذ الجزء الذي هو ازيد الاجزاء الخ  
 ليس مراده ان الحيدل بين الازيدية والانقصية المراد بين ههنا  
 نقصا يغالان كون الجزء الواحد ازيد من كل جزء انما يضاهيه كون كل  
 جزء انقص منه لا كون واحد منها انقص من الكل وهو المراد من انقص  
 الاجزاء ههنا دون الاول وكذا كون الجزء الواحد انقص من كل جزء  
 انما يضاهيه كون كل جزء ازيد منه لا ما ازيد من ازيد الاجزاء اعني  
 كون الجزء الواحد ازيد من الكل وليس مراده ايضا اثبات التضايف  
 بين الزيادة والنقصان الذاتيين فانها كالقطة والكثرة الذاتيين  
 ليس بمضايفين بل المراد التضايف بين الزيادة والنقصان الا  
 مضايفين اعني كون الجزء الواحد زائدا بالنسبة الى جزء اخر وكون  
 الاخر ناقصا بالنسبة الى الجزء الاول ويعبر عنهما بازيدية الاول  
 من الثاني وانقصية الثاني من الاول وتلخيص جريان هذا البرهان  
 ههنا ان في كل جزء بعد ازيد الاجزاء ازيدية بالنسبة الى ما بعده

وانقصية بالنسبة الى ما فوقه وليس في ازيد الاجزاء الا الازيدية  
 فزيد بعد الازيديات المحققة في سلسلة الاجزاء على وعد وال  
 نقصات المحققة فيها بواحد هو في ازيد الاجزاء فاما ان يوجد في  
 سلسلة الاجزاء انقصية بلا ازيدية ليكا فالازيديات مع الا  
 نقصيات واما ان يلزم تحقق واحد من الازيديات بلا مضايف و  
 الثاني بط ضرورة فتعين الاول وبهذا التقدير انه ما قيل ان ازيد  
 الاجزاء ليس بمضايف لانقص الاجزاء وسقط ما قيل ههنا من  
 ان المضايف لنقصان كل واحد مما دونه ليس زيادة نفسه بل  
 زيادة ما فوقه فكلما تحقق زيادة تحقق نقصان في مقابله وبما  
 العكس فمن اين حصلت الزيادة والتحقيق انه لا شبهة في زيادة  
 الاجزاء الزائدة على الاجزاء الناقصة بواحد لكن لا يلزم منه وجود  
 احد المتضاهين بدون الآخر لما ان كل زيادة في مقابلة نقصان  
 وبالعكس انتهى الا يرس ان ما قاله جازي في جميع مجاري هذا  
 البرهان فلو صح ذلك المنع لانهم اصل البرهان الذي يقول  
 عليه جميع اصل النظر من الحكماء والمتكلمين كما ينهدم برهان  
 التطبيق بما قيل ههنا من ان المساوات والازيدية من تدابع  
 التناهي ههنا نعم يرد على جريان هذا البرهان ههنا بحيث  
 اما اول فلان ازيد الاجزاء ان تعين بطر ان التقسيمات الخارجية  
 او الوهمية على الجسم ففي كل مرتبة من تلك الانقسامات المتنا  
 هية تحقق مع ازيد الاجزاء الخارجية او الوهمية انقصها بالاريد  
 فختار ان هناك في كل مرتبة تخرج الى الفعل انقص الاجزاء  
 ايضا ولم ينفك احد المتضاهين عن الآخر ولم يلزم عدم تكايفها  
 وان لم يتعين بطريقتها فخر والتمس الفرضية لكونها على وجه  
 كلي لا يتعين هناك ازيد الاجزاء في مختار ان ازيد الاجزاء  
 غير متحقق هناك ايضا بل تحققه يتوقف على تحقق انقص



الاجزاء اذ كلما انقص مقدار المتفاضل عن الجسم زاد مقدار الباقي  
منه فكما ان كل جزء فرضته انقص الاجزاء فكذا انقص منه عند ضم  
فكذلك كل جزء فرضته ازيد الاجزاء فكذا انقص منه والجواب ان  
حكمهم يكون الجسم منقسما خارجا وادوها الى غير النهاية بعينه  
معنى طرياق الانقسامات الفرضية الغيرة المتناهيية وهذا الحكم منهم  
على تقدير تحققه في نفس الامر يستلزم تحقق ذوات تلك الاجزاء  
والانقسام المتناهيية الغيرة المتناهيية في نفس الامر في جميع صور  
تعيين ازيد الاجزاء بحيث يصدق في حق كل جزء منها ما عدا الزيادة  
ازيد مما بعده وانقص مما قبله ولا يصدق في حق الازيد الا الحكم بالازيد  
زيدية مما بعده وبالجملة باي صورة تعين ازيد الاجزاء فبعد تعيينه  
يتحقق لكل اجزاء على الاجزاء تلك الاحكام وتجري به همان التضا  
يف في كل صورة كما لا يخفى واما ثانيا فلان الازيد الاجزاء نقصا نا  
بالنسبة الى مقدار الجسم ايضا فلا يزد عدد الازيديات في سلسلة  
الاجزاء في على عدد الانقسامات بل ينكافيان لا يقال المراد من ازيد  
الاجزاء مقدار الجسم على ان يجعل الازيد على الزيادة المطلقة التي لا  
تقتضي دخول المضاف في المضاف اليه كما في قوله تعالى احسن اخوة  
لانا نقول يا باه قوله نأخذ الذي هو ازيد الاجزاء فالصواب ان يقول  
نأخذ مقدار الجسم الذي هو ازيد المقادير والجواب ان ما عدا الجزء  
الازيد مضمحل في الاجزاء التالية الغيرة المتناهيية فبعد اعتبار تلك  
الانقسامات الغيرة المتناهيية ليس هناك الاسلسلة الاجزاء  
والاشي في السلسلة ازيد من الكل فيها غيرة ازيد الاجزاء وبعد ذلك  
القائل ان يقول سواء كان المراد من ازيد الاجزاء مقدار الجسم  
المنقسم او اجزاء ازيد مما في السلسلة به وعليه ان نقصا نا بالنسبة  
الى جسم خارج عن سلسلة الاجزاء فليكن كما في العدد ان باعتبار  
والمتضايان المطلق الازيدية والانقصية جزء كان الازيد والانقص

اولم يكن والجواب كما ان مطلق الازيدية والانقصية متضايان  
كذلك ازيدية الجزء وانقصية الاخرى ان الابوة الحاصلة في سلسلة  
الاشي انما ايضا يفهما النبوة في هذه السلسلة ايضا لا في  
سلسلة نوع اخر وفيه ما دونه والجواب الخامس لماذا الاشكال  
ان الازيدية الاجزاء وازيدية بالنسبة الى كل جزء بعده كما ان لكل  
جزء بعده ازيدية بالنسبة الى كل جزء بعده ففي كل جزء ازيديات  
غيرة متناهيية واما انقصيات فمتناهيية ولو بالنسبة الى كل جسم  
خارج عن سلسلة الاجزاء التناهي اعداد الاجسام الموجودة  
في يلزم تحقق ازيديات غيرة متناهيية بلامضايك بخلاف  
ما اذا تحقق انقص الاجزاء فان الازيديات لا يكون الا بقدر  
الانقصيات كما لا يخفى **والجواب** وغير التناهي بهذا المعنى لا ينسب  
الى هذا المعنى لا ينسب انما ينسب المتناهي بالفعل او غيره  
المتناهي بالمعنى الاخر الى شئ اخر قال في الثانية لان النسبة  
لا يكون الا بين الاثنين الموجودين اعلم ان الحكم بهذه النسبة  
على شئ اما خارجي فيقتضي وجود الشئ المحكوم عليه حقيقة  
في الخارج كقولنا هذا المقدار الممتد ساد في الخارج لذلك المقدار  
الممتد او زائد عليه او ناقص عنه اذا كانا موجودين في الخارج  
خقيقا واما حكم حقيقي كقولهم كل مربع متساوي الاضلاع الى  
مالو وجد كان مربعا فهو لوجوده كان متساوي الاضلاع فهو  
تقتضي الوجود المقدر للموضوع واما حكم ذهني فهو ايضا اما ذهني  
حقيقي كقولنا الكليات المنحصرة في فرد اقل من غير المنحصرة و  
اما ذهني فرضي كقولهم في بهمان التطبيق السلسلة المبتدأة  
من مبدأ معين الغيرة المتناهيية بالفعل اكثر من السلسلة  
التي ابتدأت مما قبل هذا المبدأ وامتدت الى غير النهاية والثانية  
انقص من الاول الواحد والحكم الذي يقتضي وجود الموضوع



في الذهن تحقيقا ان كان ذهنيا حقيقيا وفرضا ان كان ذهنيا  
 فرضيا ومن قبيل الذهني الفرضي قولهم اجزاء الحركة اقل من  
 اجزاء الجبل اي على تقدير خروج جميع اجزائها من القوة الى الفعل  
 يكون اجزاء الحركة اقل من اجزاء الجبل هذا واما الاجزاء التي  
 لم تخرج من القوة الى الفعل فلا تحكم عليها بهذه النسب في الخارج  
 لعدم الموضوع فيه نعم يمكن الحكم الذهني لكن على هذا تخرج  
 جميعها من القوة الى الوجود الذهني اذا تقرر هذا فاعلم ان قوله  
 لا ينسب بمعنى انه لا ينسب في الخارج ولا في الذهن واعتراض عليه  
 بان معلومات الله تعالى اكثر من مقدار احواله مع ان عدم تناهيها  
 بمعنى لا يقفان عند حد لا بالمعنى الاخر وفيه نظر لان كون المعلومات  
 غير متناهية بهذا المعنى انما يصح باعتبار وجودها الخارج فان  
 اراد ان الحكم الخارجي بالاكثارية على المعلومات الموجودات فاما  
 في كل مرتبة متناهية فليكون النسبة بالاكثارية نسبة  
 المتناهي الى المتناهي وان اراد الحكم الذهني بالاكثارية جميعها  
 من جميع المقدورات موجودة متناهية كاذبا او معدومتين فجميعها  
 خارجة الى الوجود الذهني بالفعل وغير متناهيتين بالمعنى  
 الاخر لا بهذا المعنى ولا كلام في انها يتصور بينهما هذه النسب كما  
 كما عرفت في السكتين الغير المتناهيتين احدهما مشتملة على  
 الاخرى والكل اعظم من الجزء جز ما فلا اشكال في هذا المقام  
 فلا يرد ما يتوهم انه تقرير التوهم لو كان الجسم قابلا للانقسامات  
 غير متناهية يلزم ان يكون المسافة والحركة والزمان ايضا  
 كذلك وكلما كانت قابلة لها يلزم ان يكون لكل من السكتين  
 المختلفتين سرعة وبطء في مسافتين في زمان واحد من حدود  
 المسافة في كل ان يفرض في ذلك الزمان وكلما كان الامر كذلك  
 يلزم ان يكون هذه الحدود المفروضة التي هي اجزاء المسافتين

مساوية للاناث المفروضة التي هي اجزاء الزمان وكلما كانت مساوية  
 لها يلزم التساوي الحركتين وعدم كون احدهما اسرع من الاخرى  
 واللازم باطل بالبداهة وكذا للضرورة في تقدير لطوابع انالانم لزوم مساوية  
 الحدود المفروضة التي هي اجزاء المسافة للاناث المفروضة التي هي اجزاء  
 الزمان المنطوق عليهما وعلى المسافتين كيف وتلك الحدود والاناث  
 غير موجودتين في الخارج بالفعل بل بالقوة ومثلها لا ينسب الى اخر  
 بالمساوات والزيادة والنقصان في الخارج ولقائل ان يقول هذا  
 لجواب غير حاسم كمادة الاشكال لان الزمان وان لم يباين المسا  
 وتين بحسب الاجزاء لكنه مساو لهما بحسب الامتداد لانظمية عليهما  
 مع ان تلك المقادير موجودة في الخارج فيتضح الانساب فتقول  
 احدي المسافتين مساوية بحسب الامتداد للزمان والزمان مساو  
 للمسافة الاخرى بحسب الامتداد ايضا فيلزم ان يكون احدهما متناهي  
 والحركتين مساوية للاخرى سواء كانت المسافة متناهية الانقسام  
 او لم تكن قلت خبر وانطباق الزمان على المسافتين والحركتين لا  
 يستلزم تساويها بحسب المقدار والامتداد الا يرد ان الجسم الذي  
 مقداره ذراع اذا قرب من البصر ينطبق على مضار الجبل في الظاهر  
 واذا بعد ينطبق على اصغر منه وهكذا فانطباقه بحسب الامتداد  
 على مقادير مختلفة دليل انه ليس بمساو وبحسب الامتداد ليس  
 منها فلو اردوا السؤال بذلك لكان ظاهرا المنع كيف وان مقدار ذلك  
 الزمان لكونه عبارة عن مقدار حركة العقل الاعظم عند الحكماء اعظم  
 بكثير من كل مقدار المسافتين فلذا صير في الايراد الى الاجزاء وجنل  
 لا يرد الا على قول الحكماء القائلين بعدم تناهي اجزاء كل من المسافتين  
 والزمان لانهم يوجبون التساوي واما على تقدير التناهي فلا اذ لا ثم ان  
 لكل من السكتين حدا وانما في كل ان يفرض من اجزاء الزمان لم لا يجوز  
 ان يكون البطل في اثنين في حد واحد كما ذهب اليه المتكلمون



من ان بطول الحجة بسبب تحليل الكائنات فاندفع ما قيل لا اختصاص  
لهذا لا يريد المتوهم بقبول الجسم للاندفاعات الغير المتناهية  
بل على تقدير تناسلها ايضا يكون الاثنا والحدود الايون متساوية  
فيلزم المحذور وحي لا يندفع بهذا الجواب لانها على تقدير التناهي  
موجودة يمكن فيها الانتساب انتهى **قوله** بل غاية ما يلزم  
منه الخ ليس هذا اضرابا عن احد اللازمين لمجموع الدليل الى الاخر كما  
يتبادر من ظاهره حتى يرد ما قيل فيه بحث لان الدليل المذكور لا يتم  
الا بابطال انتساب الانفصالات الى الاجسام التي لا مفصل فيه بالفعل  
فلا يلزم منه وجوب ذلك الانتساب بل وجوب عدمه انتهى بل  
هذا ضرب عن الاول بطريق التعليل اي لان غاية ما يلزم منه اي  
من جزئه الذي هو نقيض المطلوب او غاية ما يلزم منه انتسابه  
الى اجسام لا مفصل فيها ولا نعم انه خلاف المفروض وانما يكون كذلك  
لأنه لا يجوز كون تلك الاجسام التي ينتهي الى الاجسام غيبة قابلة للانفكاك  
وهو ممنوع اذ يجوز ذلك في لا تدخل تلك الاجسام في عقد الوضع  
ليلزم ان يكون ذلك خلاف المفروض ويبطل فهو منع لبطلان  
احد اللوازم لنقيض المطلوب وكذا الكلام في قوله فانك تعلم ان  
اللازم من الدليل الخ وغاية ذلك انه تسامح في العبارة لوضوح  
المراد ولا بأس فيه **قوله** وقد رد الشيخ مذهب ويمقر طيس الخ  
قال الشارح الجديد للشيخ يد عند قول المحقق الطولسي والقسم بانوا  
عنها تحدث اشنية تساوي طباع كل واحد منها طباع المجموع وطباع  
الجزء الخارج الموافق له في الماهية فيجوز على الجزئين المتصلين  
المفروضين في جزء واحد ما يجوز على الجزئين المتصلين اعني الجزء  
الذي قسم والجزء الخارج الموافق له في الماهية من الانفكاك الذي دفع  
للاختلاف الانفصالي فجواز القسم الوهمية ملزم لجواز القسم  
الانفكاكية فيبطل مذهب ويمقر طيس واتباعه انتهى فقد حمل

مراد الشيخ على ابطال ذلك المذهب بواسطة اثبات الاستلزام  
بين جوازي القسمتين وقد دل عليه ايضا كلام صاحب  
الحاكمات فنقول تقدير دليل الابطال ان ذلك الجسم الصغير  
الجزء من الجسم البسيط قابل للقسم الوهمية وكل ما هو قابل  
للقسم الوهمية الخارجية اما الصغير ثابتة باول بطلان  
الجزء مع قطع النظر عن آخره اذ الخصم واما الكبير فقد ثبت  
بان يقال كلما كانت القسم الوهمية بالمعنى الاعلى الشاملة  
للفرضية والوصفية ملزمة للقسم الانفكاكية فثبت تلك الكبير  
لكن المقدم حق ان الملازمة قطعا هرة واما المقدم فلانه كلما طرأ  
القسم الوهمية بل مطلق القسمية على جسم بسيط يحدث  
هناك اربعة اجزاء كذلك موجودة في نفس الامر ولو في ضمن وجود  
الكل المنقسم وكلما حدث تلك الاجزاء هناك فيجوز على كل  
من المتصلين ما يجوز على كل من المنفصلين من انفصال احدهما  
عن الآخر انفصالا خارجيا ويجوز على كل من المنفصلين فيجوز  
على كل من المتصلين من اتصال احدهما بالآخر في الخارج وكلما جاز  
على كل منهما ذلك يلزم جواز القسم الخارجية للمنقسم وهي  
ينج من الاقتران الشرطي المركب انه كلما انقسم الجسم بسيط  
وهو يلزم جوازا ان ينقسم ذلك الجسم في الخارج ايضا وهذه النتيجة  
مضمون قولنا ان جواز القسم الوهمية ملزم لجواز القسم  
الخارجية اما الصغير الشرطية فلان القسم الوهمية ما حكم  
بها العقل او الوهم حكما مطابقا للواقع ناشيا كدليل كادله  
ابطال الجزء لا مطلق توصف الانقسام كتنوع اقسام الانحال واما  
الكبرى الثانية فظاهرة واما الكبرى الاولى فقد اوضحها بدفع  
ما يرد عليها بقوله وما نفع الانفصال الخ تقدير السؤال اننا لانعم  
تلك الكبرى لجوازا ان يكون هناك مانع عن انفصال احدهما



عن الآخر فثبت تلك بمنزلة ان مرادنا من جواز ان ينفك احدهما  
امكان الذات الى ما هيته كل من المتصلين وهذا  
القدر كاف في اثبات الهيولى كما سنبين وبعد ذلك ثبت  
الكبرى لان ذلك المانع لا يجوز ان يكون ماهيته هذا الجزء للنقل  
احدهما بالآخر ولازمها سواء كان اللازم جزءا لازما كالجنس  
والفصل او خارجا لازما والاما جاز انفصال احد المتصلين  
عن الآخر لتماثل الاجزاء فذلك المانع لا يكون الا عرضا مفارقا  
وهو لا ينافي الامكان الذاتي وبما صرنا عرفت ان مراد الشيخ  
من قوله على المتصلين وعلى المنفصلين على كل منهما لا على  
مجموعهما ومن الموصول في الموضوعين انفصال احدهما عن الآخر  
وانصال بالآخر لا انفصال اجزاء المجموع وانصالها ولعل بعضهم  
حمله عليه فحكم باستدراك التعريض بالانقسام الوهمي لكل جسم  
صغير حيث قال يروى عليه انه يكفي ان اذا قسم جسم القسامين  
كان هناك جزان متصلان نيا وى طباع كل منهما طباع المجموع  
فيجوز على كل منهما ما يجوز على المجموع من الانفصال وهو سائر  
المقدمات انتهى اقول ولا يخفى ان خلاصة ما ذكره جارية  
في اللفظ والنفوس ان طقة المتحدة في الماهية عند اجموع النقط  
والنفوس عرضها الكثرة مع استحالة عرضها لكل واحد منها  
عندهم ولم يرد ان الشيخ انما ابطاله بواسطة بيان استحالة  
جواز العدم الوهمي لكل جسم صغير جواز الانفكاكية كما  
نقلناه عن الامام خاتمة هذا الجريان اذ لا يجوز القسمة الوهمية  
لشيء من النقط والنفوس وايضا لا يندفع عنه الاشكال الذي  
سبده بعضهم في تقوية ذي مقرا طيس قطعا اذ ماهيته النفس  
الناطقة لا تاتي عن ان يعرضها الكثرة في ابتداء الخلقة وبما بين  
ان يعرضها بعدها قطعا بخلاف ما ذكره فاعلم هذا

فهناك

فهناك اربعة اجزاء الى فيها ذهب اليه ذي مقرا طيس او فيها بعض  
له القسمة الخارجية والوهمية اربعة اجزاء الى القائل ان يقول ان  
اراد ان هناك اقسام اربعة موجودة في نفس الامر فهو ممنوع  
اذا القسمة الوهمية تحدث اقسام متوهمه لا موجودة وان اراد  
ان هناك اقسام اربعة ولو كان بعضها موهومة كايهاب اغوال  
فلم يكن لا يجبرى نفعا في ابطال مذهب لان له ان يقول يستحيل  
الانفكاك الخارجي بدون المقدار الخارجي وليس في تلك الاجسام  
طبيعة مقدارية في الخارج واما صدق تعريف الجسم عليه فبينا  
على ان فيه مقدارا وهميا ايضا ولا يلزم اختلاف مقتضى طبيعة  
واحدة لان اقتضاها القابلية للانفكاك الخارجي مشروط بوجود المقدار  
الخارجي الخارجي عن حقيقة الجسم لا يقال القسمة الوهمية ههنا  
اعم من الفرضية والعقل انما فرض وجوز القسمة لا الى نهاية بمعونة  
ادلة ابطال الجزء ففى تلك الاجسام الصغار مقدار خارجي قطعيا  
فهو معد للانفكاك الخارجي لانا نقول يفهم من تعريه الشارح هناك  
ان الاول اية ذكرها المص انما دل على عدم تناقض مطلق الانقسام  
فالعقل انما حكم بعدم تناقض مطلق الانقسام ولو وهما لا بعدم  
تناقض الانقسام الخارجي الا ان يقال ما ذكره الشيخ ليس بالنسبة  
الى الاول اية ذكرها المص بل سائر الاول كما بطل الجزء بدوره  
البره فان الحركة موجودة في الخارج لا في الوهم فقط فيلزم تحقق  
المقدار الخارجي في الجسم الصغير الذي هو في الدائرة القطبية قطعا  
والمقدار الخارجي معد للانفكاك الخارجي بواحدة فيحقق في كل جسم  
صغير طبيعتان مقداريتان فضا عدا ولذا جزم المحقق فيها  
سلف بقبول الفلك للانفكاك نظرا الى ذاته المعروض للمقدار  
الخارجي وان امتنع لامر خارج وهو تناقض الابعاد وان ثبت  
المقدار الخارجي في كل قسم مفروض في الجسم الصغير يتم ما حكم به



الحكام من ان الانقسام الوهمي ملزم للانعكاس الخارجي وقطعا  
ويستلزم ما ذكره الشيخ بهيما ان ثبت التماثل فاعلم هذه الجملة و  
سينفك فيما بعد **قوله** لا يثبت في القبول الذاتي الخ يعني ان القبول  
الذاتي اعني كون الجسم بحيث لو انقسم لما انقسم بالكلية بل  
يحصل هناك قسمان من ذلك الجسم المنقسم لامن كتم العدم  
وهذا القدر كاف في اثبات الهيولي بان يقال لو لم يكن الفلك مثلا  
مركبا من الهيولي والصورة الجسمية والنوعية بل كان عبارة  
عن مجرد الصورة للجسمية والنوعية لما كان قابلا بالذات للانقسام  
الخارجي الى ما كان بحيث لو انقسم يبق من شئ من القسمين  
بل كان كل من القسمين حاصل من كتم العدم ضرورة ان صورتين  
تقدمان حين التقسيم لكننا نعلم قطعا انه بحيث لو انقسم لما انقسم  
بالكلية بل يبق منه قسمان حاصلان منه لامن كتم العدم وقد مر  
الشريف المحقق في شرح المواقف بكفاية القبول الذاتي ههنا فاذفع  
بعض الاشكال **قوله** ولا شبهة ان تماثل الاخر ممنوع قال شارح  
الجديد للتجريد انما يدعى هذا الوهمي وليل الشيخ على تماثل الاجسام الصغار  
وليس كذلك بل هو مبني على عدم اخصار النوع في الشخص اذ لو  
لم يخص لتحقيق الجزاء الخارج الموافق في الماهية البتة سواء في البسيط  
الذي المقسوم جزء منه او في غيره ويستلزم الدليل على تقدير تحقق الخارج  
الموافق بان يقال ذلك المانع لا يكون لازما لماهية الجزئين المتصلين  
المفروضين في الجزاء المقسوم وهما والا اخصر نوع ذلك الجزاء في شخص  
لانه لو وجد منه شخصان لكانا متساويين في الماهية وكان كل واحد  
منهما قابلا للانعكاس الا انفصال الحاصل بينهما مع وجود المانع الذاتي  
عنه هذا خلف واذا لم يكن المانع لازما بل عارضا مفارقا فلما شك  
ان امتناع الانعكاس لعارض مفارق لا يقتضي الامتناع الذاتي  
الذي هو مقصودنا انتهى اقول حاصله ان ذلك المانع عن انفصال

احد المتصلين عن الآخر وانفكاه عنه لا يكون لازما لماهية شئ  
من ذينك المتصلين والا لا اخصر نوع ذلك الجزاء في شخصه والثاني  
باطل اما بطلان الثاني فلان القسمة الوهمية احدثت هناك  
اثنيتة يساوي كل منهما للآخر وللجميع في الماهية فهناك ثلثة  
اشياء متماثلة واما الملازمة فلانه لو لم يخصر لوجد منه شخصان  
متساويان في ذلك النوع وكان كل واحد منهما قابلا للانعكاس الانفصال  
الحاصل بينهما والثاني باطل لانه خلاف المفروض اذ فرضنا ان  
المانع عن انفصال بعض افراده عن بعض لازم لتلك الماهية و  
القائل ان يقول ان اراد انه لو لم يخصر لوجد منه شخصان كل منهما  
منفصل عن الآخر فالملازمة ثم لجواز ان يوجد منه اشخاص يقتضي  
ما هيئها الاتصال بينهما وان اراد انه لو لم يخصر لوجد منه شخصان  
ولو كانا متصلين فليس يكون قوله وكان كل واحد منهما قابلا للانعكاس  
الخ ممنوع وايضا عدم اخصار نوع كل من الجزئين المتصلين في شخص  
ممنوع لجواز ان يكون هناك نوعان يقتضي كل منهما الاتصال  
بالآخر نعم لما كان ذلك الجسم الصغير قابلا للانقسامات الغيرة  
المتناهية يلزم ان تكون ماهية من ماهيات غيرة متناهية  
وبطلانه ايضا ممنوع اذ كما جاز عدم تناهي الاجزاء جاز عدم تناهي  
الماهيات التي يقتضي كل منهما الاتصال بالآخر وبالجمله هذا  
الدليل لا يخلو عن اشكال ولذا قال مبارك شاه في شرح حكمة  
العين بعد ما بنى الدليل المذكور على عدم اخصار الاجسام الصغار  
وهذه الحجة انما يستلزم على ما ذهبوا اليه من ان تلك الاجسام متناهية  
في الماهية لكن من جملة الاحتمالات نالف الجسم من  
اجسام صغار غيرة متناهية قابلة للقسمة الوهمية دون الانفكاكية  
فما لم يبطل هذا الاحتمال لم يلزم اتصال الجسم وان لم يذهب اليه  
واذهب انتهى **قوله** اذا القائل ان يقول الخ فان قلت اثبات



هذه القدر غير ملتزم في الحكمة بعد زيادة قيد بقدر الطمأنينة  
البشرية في تعريفها ولما دلل الحس على ان الماء بجميع اجزائه ان  
جزءا كان باردا للطبع وموافق في الكل في الصورة النوعية بحكم  
بالاشابه والبساطة نعم يجوز اتفاق الماهيات المختلفة  
في لازم واحد كالنار والحركة المشتككين في الحرارة وكالماء و  
التراب المتفقين في البهودة لكن الالتفات الى مثله والا  
لا نندم الحكمة من اصلها اذ لا يثبت بسيط ولا يثبت الاتحاد في  
في الماهية النوعية اذ على هذا يمكن ان يقال لان اتفاق افراد  
النار في الماهية النوعية لجواز ان يكون لكل فرد منها ماهية  
متغايرة لحقيقة الاخرى وتكون الحقيقتان متفقتين في الحرارة  
اللازمة لهما لجواز عموم اللازم قلت ليس الحكم بالاتحاد في الماهية  
النوعية بحجة والاشارة ان في اللازم بل بعد الجزم بالاتحاد والفردين  
في الصورة النوعية كافراد النار والاشارة نعم يلزم ان لا يثبت  
بسيط الا ان يقال البسيط ما كان اجزاؤه المحسوسة موافقا  
للكل في الماهية النوعية لا مطلق الاجزاء وهذه الاجسام الصغار  
غير محسوسة حتى تحكم بان صورها النوعية موافقة لصورة الكل  
النوعية كما لا يخفى **قول** وقد يقال في تقوية ديمقراطيس الخ  
حاصله منع الكبير الاول من القياس المركب الشرطي تارة  
والكبير الثانية اخرى وحاصله ان هناك كثرتين كثره ص  
عارضه للماهية والطبيعة في ابتداء الخلقة كالمطر وكثرة عارضه  
لها بعد الخلقة كالماء الواحد المنقسم الى المياه وعروض الاول  
اعم بحسب التحقيق من عروض الانفكاك بعد الخلقة وان لم تكن  
الثانية اعم منه وانما الغرض ان عروض الاول لا يستلزم  
عروض الانفكاك لان الاول متحقق في افراد الانسان و  
ليس الثانية متحقق فيها والا لكان فرد منها كليا ولا جمع النكلا

في محل واحد في زمان واحد والكل محال فان اردتم تبالي الكبير  
الاول جواز انفصال احد المتصلين عن الآخر ولو بعد خلقهما  
موجودا واحدا فهي ممنوعة والدليل الذي ذكرتموه لبها نهائيا  
ايضا اذ لانم ان مانع الانفصال هناك لا يكون الماهية اولادها  
لجواز ان يكون الماهية مقتضية لجواز الكثرة الاولى ولا يثبت عن  
جواز الكثرة الثانية كالانسان وما يتفرع على تماثل الاجزاء ههنا  
وانما هو جواز الكثرة الاولى اذ العارض للمنفصلين انما هو الكثرة  
في ابتداء الخلقة لا بعدها وان اردتم جواز انفصال احدهما عن الآخر  
في ابتداء الخلقة فمسلم لكن الكبير الثانية ممنوعة اذ جواز  
الاعم لا يستلزم جواز الاخص اذ يجوز التحيز للمحدود ولا يجوز له  
التكثير **قول** وانما خبير بان تجويز ذات الخ المراد من الذات  
ما كانت مشككة بين سورن الوحدة والكثرة ولا تنفي تلك الذات  
بما اردت تلك الذات ههنا انما يتحقق في ضمن الهيولى بعد ثبوتها  
عند الكماؤ في ضمن حقيقة الجسم المعين عند الاشترافية والتكثير  
وحاصله اثبات الكبير الثانية الممنوعة بان يقال المراد بتبالي الكبير  
الاول جواز عروض الكثرة في ابتداء الخلقة وقد تفرع له ومن ذلك الجواز  
على تماثل الاجزاء كما سلمه وبعد ذلك ثبت الكبير الثانية الفائلة  
بان ذلك الجسم الصغير كلما جاز انفكاك بعض اجزائه فمن بعض  
في ابتداء الخلقة فقد جاز ذلك بعد خلقه موجودا واحدا لان امكان  
عروض الكثرة له في ابتداء الخلقة يستلزم ان يوجد فيه مواد  
تصلح لان تكون اقساما له والا لم تكن ما عد القسم الواحد حاصلا  
من تلك الذات فلما يكون عروض الكثرة في ابتداء الخلقة لهما واحد  
بل مع شيء اخر والمفروض انها وحدها يجوز ان يكون معروضه  
لكثرة في ابتداء الخلقة واذا وجد فيه تلك المواد الصالحة  
لذلك فيمكن عروض الكثرة بعد خلقه موجودا واحدا ايضا



اذ لا شك ان تلك المواد لا تقدم بعرض الوحدة بل بالكمية فكلما  
 جازع عرض الكثرة لشيء في ابتداء الخلقة جازع عرضها بعد الخلقة و  
 قطعا وعرض الكثرة للشيء بعد الخلقة لا يحصل الا بالانفكاك  
 ولا توجه عليه النقص بخصوص الفساد بان يقال لو صح هذا الدليل  
 لما كان عرض الكثرة في ابتداء الخلقة اعم من عرضها بعد الخلقة  
 لكنه اعم بشهادة المثال المذكور اثار الى دفع ذلك النقص  
 بان ما ذكرناه انما يستلزم انتفاء العموم حيث يتحد موضوعا  
 الوحدة والكثرة لا انتفاء مطلقا وذلك العموم وان كان مسلما  
 فيما لم يتحد الموضوعان كالنقط والنفوس الكثيرة في ابتداء الخلقة  
 ولا يجوز كثرة شيء منها بعد الخلقة لكنه غيبه مسلم فيما يتحد الموضوع  
 عنان ولا كان لقائل ان يستدل على العموم فيما يتحد الموضوعان  
 ايضا بالامثال المذكور بل ان يقول مراد ذلك القائل اثبات العموم فيما  
 يتحد الموضوعان لا غيبه اجاب عنه بان المثال المذكور لا يدل على العموم  
 حيث يتحد الموضوعان لان النطفة المخلوقة وتلنا واحدا كما جاز  
 ان يعرضها الكثرة في ابتداء الخلقة بان مقية تلك النطفة انما  
 كذلك جاز ان يعرضها الكثرة بعد خلقها انسانا واحدا لجواز انفكاك  
 بعض الاعضاء عن بعض فتعرض الكثرة لطبيعة الانسان في ضمن  
 ذلك الفرد ايضا وان لم يكن شيء من اجزائه انسانا فلا يحقق  
 هناك عرض الكثرة في ابتداء الخلقة بدون جواز عرض الانفصال  
 لعم عرض تلك الكثرة اعم من جواز عرض الانفصال الى اجزاء ثمانية  
 للمنفصل لكن هذا القدر لا يكفي في التقوية لان مذهب فيمقراطيس  
 ان شيئا من تلك الاجسام الصغار لا تقبل الانفصال الا الى اجزاء  
 مماثلة له ولا الى غير مماثلة له فلا بد في تقويته من العموم بين  
 عرض تلك وبين عرض مطلق الانفصال لا يقال هذا النظم منه  
 في امثال المذكور كما يهدم التقوية والعموم حيث يتحد الموضوعان

مر

يهدم دليل الشيخ الذي قصد نصرته لانه مبني على تماثل اجزاء الجسم  
 الصغيرة لانا نقول لا عدم لان ذلك الجسم الصغير يكون متشابه  
 الاجزاء فهو على تقدير عرض الانفصال له لا يفضل الا الى اجزاء  
 مماثلة له ولو عند فيمقراطيس فان قلت لعل مراد ذلك القائل  
 من طبيعة الانسان النفس الناطقة لا ما ذكره المحقق من الجسم  
 الناطق قلت كما لا يمكن عرض الانفصال بعد الخلقة لكل نفس  
 لا يمكن عرض الكثرة لها في ابتداء الخلقة اذ ليس لها مادة يمكن  
 انفصالها من اول الامر فتجيبه ثمين كما كان في النطفة فعلى  
 هذا كان قوله والا انسان الواحد ان ما هو معروض الوحدة لا يجوز  
 ان يصير متكثرا بان يتصور بصورة انسانين فهو بمعنى انه لا يجوز  
 ان يصير متكثرا بعد الخلقة بهذا الطريق لا مطلقا ويحتمل ان يكون  
 مراده ان موضوع الوحدة والكثرة انما يتحد في النطفة لا في الانسان  
 الواحد كما جاز ان تكون النطفة الواحدة نطفتين في ابتداء  
 الخلقة جاز ان ينفصل بعرضها وتقبير نطفتين بشهادته  
 التوأمين من جماع واحد وكما لم يجز ان تكون الانسان الواحد  
 انسانين بعد الخلقة كذلك لم يجز عرض الكثرة له في ابتداء  
 الخلقة ويصير انسانين لاستلزامه كذبة الجزئية المحقق في الدم  
 واجتماع المتشابهين في مادة واحدة ويؤيده ما في بعض النسخ والا  
 فالانسان الواحد لا يجوز الخ فعلى هذا معنى هذا القول انه لا يجوز  
 ان يكون متكثرا في ابتداء الخلقة بان يصير انسانين كما لا يجوز  
 ذلك الخلقة وفيه انه كلام لا يوافق مذهب الحكماء لانه ان اراد ان  
 الموضوعان لا يتحدان في مادة الانسان ففيه ان مادة  
 الانسان الواحد ايضا قابلة لان تصير مادتي انسانين  
 بعد موته وان اراد انهما لا يتحدان في مجموع المادة والصورة  
 الانسانية فكذلك الكلام في مجموع المادة والصورة النطافية

حق

الجزء ٥



الا ان يقال المراد هو الثاني لكن اذا انقسم النطفة الواحدة لا  
تنقسم الا في نطفتين بخلاف الانسان الواحد واما زوال  
الصورة الجسمية بعد انفصال النطفة فخير مسلم عند الخصم  
لا سيما قبل اثبات الهبوط في **قوله** والاول بحسب التحقيق اعم  
من عرض الانفكاك عما من وجلا منها يجتمعان في المسطر لان  
كثير في ابتداء الخلقة وعند سقوطه على الارض ينفصل اجزاء القطر  
ويحقق عرض الكثرة في ابتداء الخلقة بدون عرض الانفكاك  
بعدها في الانسان وفي النفوس الناطقة والنطق واللحز الذي  
لا يتجزى عند المتكلمين والجسم الصغير عند ذي المقادير ويحقق  
عرض الانفكاك بعد الخلقة بدون الكثرة في ابتداء الخلقة في البحر  
والبحر المخلوق اولا واحدا المنكسر بعده ولم يتعرض القائل لكون الثاني  
اعم منه ايضا اذ لا يتعلق به عرض وانما العرض احق جواز الاول  
لا يستلزم جواز الانفصال وذلك حاصلا بان عموم كان ولا يخفى ان  
هذا العموم انما ينتظم فيما يتحد موضوعا للوحدة والكثرة واما فيما  
يتحد فلا في كل شيء هو كثير في ابتداء الخلقة فهو كثير بعدها و  
منفصل اجزائه عن بعض بالفعل وان لم يكن منفصلا وانما العرض  
بيان النسبة بين المطلقين العامين لا بين مطلقة واحدة  
ولا بين دائمتين ذلك ان تقول النسبة معدومة ههنا بين المتكلمين  
العامين فيكون مراد القائل العموم المطابق لانه متى جاز ان يكون  
الشيء بعد الخلقة كثيرا ومنفصلا اجزاء المماثلة للكل كالبحر و  
للبحر الواحد وغير ذلك جاز ان يكون كثيرا كذلك في ابتداء الخلقة  
ولا يتعكس كما في الانسان و مراد المحقق انه لا ينتظم فيما يتحد الموضوعان  
اذا كلما جاز الاول جاز الثاني ويكون بينهما مساواة  
وعلى كلا التقديرين لا اشكال في كلام المحقق بعد كما وهم لان  
مراده ان ليس ههنا عموم فيما يتحد الموضوعان حتى لا يلزم من

هذا

جواز الاول جواز الثاني او من نفس الاول نفس الثاني  
والانسان الواحد لا يجوز قيل يرد عليه ان الانسان الواحد يمكن  
ان تخلقه بخلقة الله تعالى اولا بحيث اذا انقسم يكون كل جزء منه  
انسانا كالحجر وفيه نظر اما اولا فلانه لا يرد عليه على الاحتمال الاول  
بل يقدره واما ثانيا فلان ما صدق الانسان لو خلقت كذلك لكانت  
ما صدق اخرى لاهذه الما صدق التي لم يتعلق بمجموع الاجزاء الانفس  
ناطفة واحدة كما لا يخفى وقد يجاب عن اصل الاشكال  
الذي اوردته الشارح بقوله وبهذه المجت على وجه يتضمن ابطال  
مذهب ذي المقادير وحاصله ابطال السند الذي جوزه الشارح  
بان يقال كل من تلك الاجسام المتصلة التي جوزتم انتمما للجسم  
البيسط اليها قابل للانفكاك الخارجي ايضا لانه كلما كان امتداد  
ذلك الجسم المتصل مماثلا لامتداد المجموع المؤلف منه ومن جسم  
اخر مثله يلزم ان يكون ذلك الجسم المتصل قابلا للانفكاك الخارجي  
كالمجموع لكن المقدم حق وكذا الثاني اما الملازمة فلان طبيعة  
الامتداد النوعية لم تناب عن الانقسام الخارجي في ضمن المجموع  
فحيث يلزم ذلك بالنسبة الى ما صدق كل من هذين الهمتين  
ويحفظ وان حقي على كثره من الذين قالوا يجوز ان يكون من  
قبول الاجسام الانقسام الخارجي مقتضى طبيعة الصنف ولا  
يخفى انه على هذا يكون مانع عنه في الصنف الاخر عارضا مفارقا  
لا يقدح في القبول الذاتي واما حقيقة المقدم فلان الامتداد من  
حيث هو هو اي لا بشرط قيد زائد من الفصول المتتمة عنه  
طبيعة نوعية كما سبق ثم ان الفرق بينه وبين كل من  
دليل الشيخ في ابطال مذهب ذي المقادير ان مراد الشيخ  
التماثل في حقيقة الجسم البسيط وطبيعة النوعية كالماء  
وان مراد هذا المحقق التماثل في الامتداد الجسمي اي الصورة الجسمية

ق



الخ مع طبيعة نوعية كما سياتي من الشيخ ايضا ولكن يجوز ان  
 يحمل كلام الشيخ في ابطال ذلك المذهب على هذا ويدل عليه  
 ما وقع في كلام الرئيس من تعديد العارض المفاخر بالخارج عن  
 طبيعة الامتداد كما قيل والقائل ان يقول لعل المحسوس صاحب  
 المواقف وعنده من المحققين انما حملوا مراد الشيخ على التماثل  
 في حقيقة الجسم البسيط مثل الماء والار لا على التماثل في حقيقة  
 الصورة الجسمية اذ يريد على الثاني انه يجوز ان يكون الصورة  
 النوعية التي هي جزء الجسم ايضا ابيه عن الانقسام الخارجي  
 وان لم ياب عنه الصورة الجسمية والهسيولي اذ لا مانع من تركيب  
 الجسم من الجزء الابي عنه وعنده الابي عنه وانما المحال تركب من  
 الجزء الابي عن الانقسام ومن الجزء الابي عن عدم الانقسام ولا  
 يرد مثله على الاول لكن يرد ذلك على الشيخ فيما سياتي ولاجل  
 ذلك جوز بعضهم كون الفلك غير قابل للانفكاك بالنسبة  
 الى حقيقة النوعية فيقتضي كل منهما ما يقتضيه الاخر فان  
 قلت فرق بين قوله هذا وبين قولنا فيقتضي الطبيعة النوعية  
 في كل منهما ما يقتضيه في الاخر فان لزوم الثاني مسلم دون الاول  
 والا لا يقتضي كل فرد من افراد كل ماهية ما يقتضيه الاخر من الشخصا  
 وهو بطل قلت قد عرفت ان المراد فيقتضي كل منهما بالنسبة  
 الى ماهية ما يقتضيه الاخر بالنسبة الى ماهية ايضا من جواز  
 الانفكاك الخارجي قيل لا نسلم وجود الامتداد والمتصل  
 المذكور الخ بغيره بالمتصل واسيل على انه لا يمنع مطلق الامتداد  
 والا فكيف يكون جسم بل هو مانع لوجود الامتداد الخارجي فيه  
 بناء على انهم انما عرفوا الجسم بانه جوهر قابل للانقسام  
 في الجهات الثلاث وقد حمل الخارج وكثير من الاعلام الانقسام  
 الماخوذ فيه على الانقسام الوهمي الاعم من الانقسام الفرعي

وحمله المحسوس على الانقسام الخارجي كما سبق في تعريفه فعلى تقدير  
 الاول حقيقة الجسم صادقة على افرادها بمجرد قابليتها للام  
 تقام الوهمي ولا يتوقف على قبول الانقسام في الخارج ايضا  
 فهو منع لتماثل الامتدادين راجع الى منع نوعيته الطبيعية  
 الامتداد يعني لانهم ان الامتداد طبيعة نوعية وانما يلزم ذلك  
 لو كان في هذا الامتداد امتداد خارجي ايضا بل لو كان امتداد خارجي  
 منقسم في الخارج ايضا والكل ممنوع بل هو اول البحث  
 فان الامتداد ان الخارج مستلزم الى يعني كيف نسلم الملزوم  
 ومنع اللازم فمن يمنع اللازم يمنع الملزوم وقطعا وحاصله انما  
 لانهم وجود ذلك الامتداد الخارجي كيف ولازمه ممنوع عندنا  
 فهو سند اخص من خفاء المقدمة الممنوعة لامن تقيدها و  
 هذا النوع اخر من السند كما بين في كتب الاداب ثم  
 التماثل والتساوي الخ لا استلزم سواء الا باثبات الممنوع  
 اعني التماثل بينهما بان يقال كما ان في المجموع اثبتة كذلك في  
 ذلك الجسم المتصل اثبتة حاصلة من القسمة الوهمية والفر  
 ضية فلا يكونان من نوعين متغايرين بل من نوع واحد  
 فتمثلان في مجمل القسمة الماخوذة في حقيقة الجسم على القسمة  
 الخارجية كما فعله المحسوس فيما سلف وكان ان تقول هذا لا  
 استدلال يحتمل ان يبتعد من كلام المجيب فان توصيف  
 قوله فامتداد الجسم البسيط الذي هو منقسم فرضا وهو  
 كما يحتمل التوصيف المميّز يحتمل تقبل حكم التماثل بناء على  
 قاعدة ان تعليق الشيء بالمشتق يقتضي علية ثا هذا لا  
 شتقا فافكانه قال امتداده مماثل لامتداد المجموع لانه منقسم  
 فرضا وهو كما امتداد المجموع فيحدث هناك اثبتة كاثبتة  
 المجموع فيتمثلان اجاب بان الاثبتة متوهمية في احديهما



وخارجية واقعة في نفس الامر في الآخر فلا يترتب على مثله التماثل  
فيجوز ان يكون الحقيقة النوعية لاحدهما غنية حقيقة الآخر وان كان  
متجانسين متشاركين في مطلق الجسمية التي حقيقتها الجوهر القائل  
للاقسام الوهمي والفرق فانه اذا ضم اليه فصل يوجب الانفصال  
الخارجي كان حقيقة مغايرة لا يحصل من ضم فصل اخر توجب عدم  
الانفصال الخارجي اليه وحيث يكون الاثنية المتوهمه او المفروضه لازم  
الطبيعة الجنسية ولا يثبت به التماثل اذ يجري في ان يقال الانسان  
ما شئ فهو مماثل للفرس ولا يخفى بطلانه نعم لو كان هناك ايضا اثنية  
في الخارج لم يكن لمنع التماثل مجال **قوله** لا على الاثنية المتوهمه يعني  
يجوز ان يكون توهم الاثنية في ذلك الجسم المتصل كتوهم انسياب  
اعمال بحيث لا اثنية له في نفس الامر وانما هي باختراع القوة  
المخيلة التي من شأنها مثل ذلك ولذا قال وليس هناك جزئان  
في نفس الامر **قوله** فان الشئ مالم يتعين له يعني ان الاثنية النفس  
الامرية لهذا الجسم المتصل تتوقف على امتياز كل من جزئيه عن  
الآخر بحيث يحكم عليه بانه مماثل للجزء الاخر او مساو له او مخالف له  
او غير ذلك وحيث لا امتياز لاحدهما عن الآخر في نفس الامر لا حكم  
بينهما بحسب نفس الامر وحيث لا حكم ولا اثنية فيه بحسب  
نفس الامر فالحكم بالتماثل بين هذا الجسم وبين المجموع يجوز  
ان يكون موهوما مبنيا على موهوم اخر وهذا ظاهرا اندفع ما قيل  
ان التعيين الذهني كاف في الحكم النفس الامر **قوله** حتى  
يكونا متماثلين النظارة راجع الى الجزئين وقد عرفت صحة ويمكن  
رجوعه الى الجسم المتصل والمجموع وهذا التحقيق يظهر اندفاع  
البحث الثالث من المحشة كما لا يخفى **قوله** ولا يلزم من الا  
ثنية المتوهمه او المفروضه الى معنى ان الحكم بانه قابل للاقسام  
الوهمي ومع كونه حكما صادقا لا يستلزم وجود ذوات الاقسام

في نفس

في نفس الامر وانما يستلزمها لو كان حكم العقل بالانقسام  
اعني انقسام الامر في حكما بالانقسام الخارجي او بالانقسام الوهمي  
المطابق لنفس الامر وقد جوز هذا القائل كون حكم الوهمي ههنا  
بالانقسام حكما باطلا وان لم يجوز الحكماء وما قاله المحشة فيها  
سبق مبني على قولهم كما لا يخفى انتهى **قوله** لان المراد بالان  
متداد اى في الجسم المتصل او في تعريف الجسم ما يقبل القسمة  
الوصفية بوجه ما لا في الطول فقط فعلى تقدير ان يكون ذلك الامتداد  
خارجيا لا يلزم ان يوجد هناك حط بالفعل لجواز ان يوجد هناك  
سطح واحد تدبر بان يكون ذلك الجسم المتصل كرهيا او نقطة  
وسطح تدبر بان يكون خر وطيا فالحكم لم يزد من خصوصية الخط  
بالفعل فاسد ولا يخفى انه مع كونه كلاما على السند الاخص من  
حقا، المقدرة المتنوعة يمكن توجيه كلام القائل بان يحمل على التمثيل  
ومراد له لزوم تحقيق المقدار المعدل للقسمة الخارجية حطا كان او  
سطحا او جساما تعلما او مراده السطح بالفعل من قبيل ذكر الحال  
وارادة المحل بناء على ان الخط مال في السطح عندهم **قوله** واما  
ثانيا فلان الكلام الخ ايراد على قوله وان سلم وجود الامتداد الخ  
لكن يثبا ورمته ان القائل حمل الامتداد في كلام المجيب على معنى  
المقدار المنقسم الى انواع متخالفة ولذا منع التماثل بين الامتدا  
دين وليس كذلك بل المراد من الامتداد الجوهر الممتد في الجهات  
الثلاث وهو الصورة الجسمية وهو طبيعة نوعية كما يشتهر بالشيء  
فاذا جاز لها الانفصال الخارجي في ضمن فرد منها جاز لها في ضمن  
فرد اخر بالنظر الى تلك الطبيعة النوعية نعم يجوز ان يمنع الامر  
خارج عنها غيبة لازم لها لكنه لا ينافي في القبول الذاتي كما مر غير مرة  
**قوله** والوصف خارج عنها بمعنى ان مبدء ذلك الوصف و  
مثاله خارج مفارق عن تلك الطبيعة النوعية بشهادة انفصال



الغدة والآخر فلا تمنع لذات الماصية اولاً زمامها وحاصلة اثبات  
الممنوع بغير ان المراد من الامتداد الصورة الجسمية الى المقدار  
وان المراد من القبول القبول الذاتي لكن قد عرفت ان لذلك التماثل  
منع نوعية الصورة الجسمية ايضا كما اشترنا فان مطلق المقدار  
وان كان منقسماً الى انواع المتخالفات اعني الخط والسطح والجسم  
التعليمي عند الحكماء لكن الخط نوع واحد عندهم فمن منع نوعية  
الخط او السطح كيف لا يمنع نوعية الصورة الجسمية بل الخط ان  
مراده منع ذلك **قوله** واما ثانياً اريد على قوله ثم التماثل الى اثبات  
التماثل بدليل اخر هو الاثنية المتحققة في نفس الامر وهي الواقعة  
بين ذلك الجسم المتصل والمجموع بان هذه الاثنية كافية في تماثلها  
ولا حاجة الى اثنية ذلك الجسم المتصل ولا يخفى ايضا ضعفه جداً  
فان مجرد الاثنية انما يكفي في التماثل المذكور بعد ثبوت كون الصورة  
الجسمية طبيعة نوعية والا فالاثنية متحققة بين فردى الانسان  
والفرس بخلاف الاثنية المتحققة في نفس الامر للجسم الصغير  
فانها توجب مماثلة هذا الامر الممتد للمجموع في الامتداد وان لم  
توجب المماثلة بينهما في حقيقتها اذ ليس الغرض الا المماثلة في  
الامتداد كما سبق وللإشارة الى ما في هذه الاجوبة من ان تمامها  
موقوف على نوعية الصورة الجسمية قال والحق الخ لكن يرد  
على هذا الحق ما اسلفنا من انه يجوز ان يكون الصورة النوعية  
لذلك الاجسام المتصلة مانعة عن قبول الانفكاك وان كانت  
الصورة للجسمية والهيولى قابلتين لها بالنسبة الى ذاتها وهذا  
لا ينافي كون تلك الاجسام الصغار متماثلة وانما ينافي كونها مماثلة  
للجسم البسيط المنفصل وانت تعلم ان دورة المرحى اثبتت  
في كل من تلك الاجسام امتداداً خارجياً سواء كان بمعنى الصورة  
الجسمية او بمعنى المقدار لكن بهذا القدر لا يتم المرام ايضا ما لم يبطل

كون

كون الصورة النوعية لتلك الاجسام مانعة عن قبول الانفكاك  
الخارجي ايضا فان هذه الصورة النوعية ككونها اجزاء من الجسم  
يانع عن قبول الذاتي **قوله** ليس له وجه ظاهر اقول بل له  
وجه ظاهر لانه المطلق المطابق المدعى الحكماء حيث حكموا بالاتصال  
في جميعها كالأجزاء ولا دليل لهم غير ذلك ولا يرد بمذهب ذي المقراض  
مستثناة فان يبطل يصح الاستدلال على الكلية ايضا لما عرفت  
ان ادلة الجزاء دلت على بطلان جزاء ما الا فلا يصح الاستدلال على  
شيء من الدعويين وغاية ذلك يحتاج الى ابطال احتمال  
اخر هو ان يكون بعض الاجسام القابلة للانفكاك منفصل الاخر  
واجزائه القابلة للانفكاك متصلة لكن ذلك ظاهر البطلان  
في الجسم البسيط والاصدر عن طبيعة واحدة الاتصال والانفكاك  
فان قلت يجوز ان يعرضه كل من الاتصال والانفصال لامر خارج  
عن الطبيعة لاذاتهما قلت هذا اعترف بكون كل جزء قابلاً للام  
نظام وسيد عليه السيد هان من الشيخ وفي هذا القدر كاف في اثبات  
المرام **قوله** توجيه هذا القول ان توجيه ان الظاهر هو الاسقاط  
او بيان الوجه الخفي المشار اليه بقول الشارح ليس له وجه ظاهر  
ونقل عنه بما يدل على الثاني حيث قال يعني كانه قيل انك قلت  
ليس له وجه ظاهر فما وجهه الخفي فقال توجيهه الخي وانما كان  
غرضه ظاهراً بناء على ما اشتهر ان المجوثر عنه هو الجسم  
البسيط انتهى اقول ويدل ما اشتهر احتياج الشيخ في اثباته  
الهيولى الى ابطال مذهب ذي المقراض وقد اتفق اشره المحققون  
فما قبل مراده توجيه قول الشارح فاسد اما اولاً فلان الشارح  
نفسه وجه ما ذكره واما ثانياً فلان ما ذكره الشارح والقوم في  
دليل الهيولى لو كان مبنياً على ان المجوثر عنه هو الجسم المفرد  
لالجسم البسيط مطلقاً لم يكن لايه البحث السابق وجه وكما



ولما احتاج الشيخ الى ابطال مذهب ذي بقدر طيس وامانا ثانيا فلان  
قول الشيخ في تقريره الدليل فان كان اجزاء اجساما الى ثابته قطعا  
وقد عرفت ترجيحها اخر بقول القائل **قوله** اذ فيه الاختلاف في  
التركيب من الهيولى والصورة اي في الجسم البسيط ان لم يكن مركبا  
من الاجسام المتفقة الحقيقة في يقوم ما ذكره المصنف بقوله والالزم  
الجزء على اثبات الكلية القائمة بان كل جسم مفرد متصل واحد اذا لم  
يكن بعضه متصلا بالجزء او ما في حكمه اذ لا احتمال في لامتثالها الى  
اجسام فالظ استقاط لفظ البعض لاهتمامه عدم قيام الدليل على الكلية  
لكن كون الاختلاف في الجسم المفرد لا في مطلق البسيط محل نظر  
كما عرفت وقد اشار اليه في الخاتمة واثبتنا الى ما يؤيده وقا قيل الكثر  
متفقون على ان الاجسام المركبة مركبة من الهيولى الثانية وانما  
الاختلاف في ان الاجسام المفردة اي غنية المركبة من الاجسام هلهي  
مركبة من الهيولى والصورة او من الجوهر المفردة او غنية مركبة اصلا  
انتهى ليس بشيء اذا لم يقابل للمركبة هي البسيطة لا المفردة وايضا  
احتمال مذهب ذي بقدر طيس في الباطن واقع لا يتم الحكمة في اثبات  
الهيولى بدون ابطاله فكيف لا يقع الاختلاف في مطلق البسيط  
ولذا قدم المحقق فيما سبق والشيخ في شرح المواقف الاختلاف  
في الجسم البسيط على الاختلاف في الجسم المفرد بقى صحتها بحث  
هوان الجسم البسيط المفرد متساويان عند الحكماء اذا لم يكن  
انه بسيط هو مفرد اذ لا جزاء له بالفعل عندهم لا يكون جسيما  
او غنية جسم وكذا كل بسيط فلا يصح لخصه في المفرد بالاضافة  
الى البسيط بل بالاضافة الى الجسم المركب وهو خلاف ما فهم  
مما نقل عنه والجواب ان المراد ما هو المفرد وجب التصور لا يجب  
التصديق وثالث **قوله** ان المصنف يلزم من هذا اثبات الهيولى  
اي ثبوتها في كل جسم بسيط او مطلقا تقريره هذا البهرهان على وجه

لكن

ينطبق

ينطبق ما ذكره المصنف هوان يقال كلما كان بعض الاجسام القابلة  
للانفكاك متصلا واحدا يلزم ان يكون جميع الاجسام مركبة من الهيولى  
والصورة الجسمية لكن المقدم حق والثاني مثله اما حقيقة المقدم  
فقد اثبتنا بقوله والالزم الجزء واما الملازمة المشار اليها بقوله ويلزم  
من هذا اثبات الهيولى الى فقد بينتها بقيا ساقية في شئ على هكذا  
كلما كان بعض الاجسام القابلة للانفكاك متصلا يلزم ان يكون ذلك  
الجسم مركبا من الهيولى والصورة وكلما كان ذلك الجسم مركبا يلزم  
ان يكون جميع الاجسام مركبة منها اما المصنف فلما كان بعض  
الاجسام القابلة متصلا يلزم ان يوجد فيه قابل حقيقي للانفصال  
لاستحالة الطريان بدون القابل الحقيقي وكلما وجد فيه القابل الحقيقي  
يلزم ان يكون مركبا من الهيولى والصورة وقد اثبت هذه الكبرى  
بان يقال كلما وجد فيه القابل الحقيقي فذلك القابل اما المقدار او  
الصورة او معنى اخر هو الهيولى لكن الاولان باطلان فتعين انه كلما  
وجد فيه القابل الحقيقي يلزم ان يكون القابل الموجود فيه هو الهيولى  
فيكون ذلك الجسم مركبا منها واما الكبرى في القياس الاقتراني  
الشئ على المذكورة صريحا في كلام المصنف بان يقال كلما كانت الصورة  
الجسمية مفتقرة بذاتها الى الكل ثبت تلك الكبرى لكن الصورة  
الجسمية بذاتها مفتقرة لانها اما ان تكون غنية بذاتها عن الكل  
او مفتقرة بذاتها والاول باطل فتعين الثاني فقوله فكل جسم  
مركب تقريره للدعوى **قوله** المصنف القابل للانفكاك اما المقدار الى  
فان قلت ذلك الجسم والمقدار والصورة لا يقتضي ما بهية شئ  
منها عدم الانفصال والا لوجب ان لا ينفصل جسم والالزام بط  
بدايته فما هيته كل منها قابلة للانفصال في الحقيقة غنية اينية  
عنه قلت مالم تكن ابياعه هو اللاحية المطلقة والمراد ههنا ان  
حقائق تلك الاشياء بشرط الوجود الخارجي اينية عنه كما يدل عليه



قول الشئ فانه اذا اورد عليه الانفصال انعدمت صحوبته الخ فلما  
 يكون حقايقها الموجودة قابلة فان قلت الوجود الخارجي زائد  
 على الماهيات الممكنة عند الحكماء لا عينها ولا جزؤها ولا لازمها  
 من حيث هي ص والالم مقدم ويكون ابا تلك الحقايق عن الانفصال  
 بنسبة ط عارض مفارق والامتناع لعارض مفارق لا ينافي القبول  
 الذاتي كما مر غير مرة قلت ليس المراد من القبول الذاتي صهنا  
 الامكان الذاتي المعتمد بالقياس الى الماهية المطلقة بل بالاعتناء  
 الى الماهية بنسبة ط الوجود الخارجي فانهم ربما يطلقون الامكان  
 الذاتي على هذا المعنى ايضا على ان المراد من القبول الذاتي هو الـ  
 استعداد الذاتي الاحض من الامكان الذاتي فان الاستعداد عندهم  
 امر موجود من مقولة الكيف فلا يتصف به الا الوجود الخارجي فلما  
 اشكال **قوله** فانه بذلك لنلا يتوهم الخ مدار التوهم بعدما صرح  
 المص في اول الفصل بان كل جسم مركب من جزئين الهيولى والصورة  
 هو ان كون الجسم المتصل المركب من جزئين قابلا للانفصال  
 حقيقة توجب كون كل جزء منه قابلا حقيقة والالم يكن المجموع  
 المركب قابلا حقيقة وهو ظ فالمدار كون السناد والقابلية الى  
 المجموع حقيقيا كما هو الظ من الاسناد لا ما قيل هو توهم ان الجسم  
 هو الصورة وكون الاسناد في الموضوعين حقيقيا حتى يرد عليه انها  
 محال محال لهما اما الاول فلان الموضوع متي الحصار للجسم في الصورة  
 فكيف يتوهم الحصاره واما الثاني فلان الاسناد في الاول مطلق  
 من الحقيقة في الثاني متوهم بها اقول اطلاق الاسناد عنها  
 في الاول ليس الا بغيرية لزوم التنا في اذ لا بد لتجاوز الاسناد  
 من قرينة ضادة **قوله** اذا القبول في كل موضع بمعنى اي بمعنى  
 اخر فان القبول صهنا اعم من الحقيقي والمجازي لانه هو المقدر  
 الضروري في سياتي بمعنى القبول الحقيقي فلاننا في واما ما قيل

ان المراد من القبول صهنا هو القبول الغني الحقيقي هو الذي لا  
 يبقى القابل مع المقبول ففاسد اما اوله فلان الطريان في نفس  
 اعم من الامتناع الحقيقي والمجازي للقطع بان العدم كما انه طار  
 على الماهية الموجودة طار على الماهية المطلقة واما ثانيا فلان  
 تخصيص الطريان بالقبول المجازي انما يصح لو كان ذلك الجسم  
 المتصل مجرد والصورة الجسمانية وقد ابطله ما ذكر في اول الفصل  
 كما سبق واما ثالثا فلان المص جعل هذه المقدمة بدلية ولم  
 يستدل عليها والقدر الضروري صهنا ليس الا ان ذلك الجسم  
 من شأنه ان يطرح عليه الانفصال في الجملة اعم من ان يكون المنصف  
 في الحقيقة نفس ذلك الجسم او شئ اخر فيه بدلية يتصف الجسم  
 مجازا واسطة في العوض لا في الثبوت واما كون المنصف الحقيقي  
 هو المعنى الاخر لا الصورة الجسمانية ولا المجموع المركب منها ولا المقدر  
 الحال فيه فاحكام نظرية تثبت بعدما عدم كونه المقدر والصورة  
 فيما ذكره المص واما عدم كونه الجسم المركب فلان الجية في الجسم  
 لالم يكن متصفا حقيقيا كان القابل الحقيقي هو الجزء الاخر لا  
 المجموع فهو لازم فما ذكره ايضا ولذا لم يذكره بقى صهنا شئ  
 هو ان قوله بطر اعليه الانفصال انما يصح ان يكون تفسيره  
 للمقبول لا للقبول والكلام المحشئ يدل على انه تفسير للمقبول  
 وما في بعض نسخ الشخ حديث قال لان بطر اعليه الانفصال  
 وال على انه تفسير للمقبول والجواب لا استحالة كون الصورة  
 الجسمانية ونفس الجسم المركب متصفا حقيقيا لم يكن شئ  
 منهما قابلا حقيقيا ايضا اذ القبول اما بمعنى الامكان الذاتي  
 او بمعنى الاستعداد الذاتي فتعميم المقبول من الانصاف المجازي  
 والحقيقي كما دل عليه عبارة الطريان مستلزم لتعميم القاب  
 بل من الحقيقي والمجازي فهو تفسير بالكلية وم على ان قوله

م



بطر، اما بمعنى بالقدرة او بمعنى بالامكان العام فلا شك في ان  
الكلام ان قول الشارع بطر عليه الخ اي يتصف به ذلك الجسم  
المتصل حقيقة او مجازا وعلى كل تقدير يجب ان يوجد هناك قابلية  
حقيقية يتصف به حقيقة وهذا ايضا مراد المحقق فلا شك في ان نظام  
البرهان ومطابقته لما سبق من الشيخ من القبول الذي في الذم  
هو لو انفصل الجسم لم يعد بالكلية بل يحصل قسمان منه لا من كنتم  
العدم ولا شك ان هذا المعنى يستلزم ان يكون ذلك الجسم متصفا  
بالانفصال حقيقة او مجازا باعتبار الجزاء الباقي بعد الانفصال **قوله**  
فانه يجوز ان لا يكون الجسم في حد ذاته متصلا او منفصلا اي اذا لا يكون  
في ماهية ما يقتضي شيئا منها وان تواردا عليه على التعاقب كقوله  
القيام والقعود على الانسان فكما ان الانسان مع القيام انسان  
فالم مع القعود انسان قاعد ولا يتبدل وجوده الشخص بتبدلها  
فكما جاز ان يكون الاتصال والانفصال والوحدة والكثرة من العوارض  
المفارقة لله يولي عندهم فليحجب كونها من العوارض المفارقة  
للجسم فلا يثبت الهيولى قبل ما استدول على ان ذلك المتصل متصل  
في نفسه لا مجال لهذا المنع ههنا فانه ان تم هذا الاستدلال ثم هذا  
والا فليمنع مقدمة من مقدمات ذلك الدليل كما فعله الشارع  
ابتنه وهو هو ظاهره ولم يثبت فيها سلف الا ان بعض الا  
حسام القابلة للتفكاك متصل واحد بالفعل ولو سلم ثبوت  
اتصاله بالضرورة فيجبر الضرورية الجزئية لا تثبت لزوم وصف  
الاتصال لماهية الجسم وانما يثبت ان لو ثبت الكلية القابلة  
بان كل جسم بسيط او مركب متصل بالضرورة المطلقة ولم  
تثبت بما سبق ولذا احتاج الشرح وجمهور المشايخ الى اثبات  
لزوم الاتصال بعد الاستدلال السابق والحق ان استحالة الجزاء  
وما في حكمه انما يستلزم اتصال الجسم في المحل اعني سواء كان اتصال

جميع الاجزاء او اتصال بعضها والا انفصال لا يوجب زوال الاتصال  
في الجملة وانما يوجب زوال اتصال جميع الاجزاء وهو من مطلق  
الاتصال والهيولى انما تثبت بلزوم هذا الفهم لماهية الجسم و  
لا لم يلزم مما سبق احتاجوا الى الاستدلال الاخر عليه فلا شك  
**قوله** واقول في اثبات اتصال الجسم الخ اي اتصال الجسم من  
حيث هو فيكون من لوازم ماهية وحاصله ان في ماهية الجسم  
ما يقتضيه وهو فصلها فهو اثبات المقدمة الممنوعة اما بواسطة  
ابطال الاستدلال ذكره بقوله يجوز ان لا يكون الجسم في ذاته  
متصلا ولا منفصلا واما بدون واسطة الا بطلان وهذا الظاهر من  
السوق **قوله** ان افراد الجوهر الخ الظاهر الملايم لقوله والمجرات  
مشاركة الخ ان يقول ان افراد الجسم الخ لكنه قصد الاشارة الى  
ان الفصل الا في يميز الجسم عن مشاركة في هذا المفهوم كما يدل عليه  
تعريفه بان جوهر قابل للمعاد السدنة سواء كان الجوهر جسما  
عاليا كذا ذهب اليه بعض الحكماء او عرضا عما لا يجتمع كما ذهب  
اليه البعض وبعض المحققين اذا لم يميز لا يجب ان يكون متميزا عن  
المشاركات الجسمية بل قد يميز الماهية عما يشتركها في الوجود  
او في بعض العوارض كما في الماهيات البسيطة المتباينة بالذات  
**قوله** بذاتها متغنية عن الموضوع اي لها عن ذاتي عن الموضوع  
لا عرض ضرورة انها غنية قائمة الشيء اخر وهو معنى قوله لان العقل  
اذ لاحظها بذاتها الخ وموضوع الشيء هو حكمة الذم يقدم ذلك  
الشيء به ويشخص به **قوله** اذ لاحظها بذاتها الخ يعني معلما قطعا  
ان الافراد الشخصية لمفهوم الجوهر مملوكة بحيث لو لاحظها  
العقل بذاتها وما هيتهما وقطع النظر عن جميع الامور الخارجية عنها  
وجعلها محكوما عليها يحكم عليها بان كلامها ليس من احوال  
شيء وعرضه القائمة به والا لم تكن افراد المفهوم الجوهر في نفس



الامر وبما ذكرنا ان دفع عنه امر ان احدى ان ملاحظة جميع تلك  
الاجزاء الافراده بما هي اربابها وحقايقها ممنوعة اذ ما ذكره على ما بيننا  
لا يقتضي ان يلاحظ الكل بما هي اربابها بالعقل فان العقل حاكم بذلك  
وان لم يلاحظ جميعها او بعضها بحقيقة ابدى الا ترى ان العقل يحكم  
على الواجب نعم بانه ليس من احوال شئ قطعا مع ان ملاحظة  
حقيقة ممنوعة او غير واقعة لاحد الشان ما قبل ان قطع النظر عن  
جميع الامور الخارجية عنها يقتضي قطع النظر عن كونه من احوال  
شئ اخر وعن نفس شئ اخر فكيف يحكم العقل بعد ذلك القطع  
بانه ليس من احوال شئ اخر لان قطع النظر في ذات المحكوم عليه  
لا ينافي في عدم القطع حين الحكم **قوله** من غيبة اعتبار امر خارج الى  
خارج عن حقيقة ذلك الفرد سواء كان فردا اخر منها او عرضا قائما  
به او بغيره **قوله** والمجرات مشاركة للاجسام الى ان المجرات الثانية  
بالبراهين الغير المتوافقة على اثبات الهمبول مشاركة للاجسام  
في هذا المعنى الذي هو الغناء الذاتي عن الموضوع في يكون المراد  
جميع المجرات التي من جعلتها الواجب بالذات لكن الا وفق بتعريف  
الجسم ان يكون المشارك لها هو الجوهر المجرد فالوجه ان يجعل ذلك  
المعنى على استغناء الممكن عن الموضوع واما حمله على معنى الجوهر فمختلف  
ظاهر السوق اللهم الا ان يكون هذا المعنى اشارة الى ملء وم الاستغناء  
الذاتي وبما ذكرنا من ثبوت المجرات بالبراهين المذكورة اندفع عنه  
ان نفس الجوهر المجردة غيبة ثابتة عند المتكلمين بل هي اجسام لطيفة  
ولو بنى على تسليم الاشتراكية كان جدا خارجا عن الحكمة **قوله** والاجسام  
منبانية للمجرات الى ان بالمناحية لتباين الانوار واللوازم الدال على  
تباين الكمية ومات والمضاد ومثل احتياج الجسم الى التحية دون م  
المجرات فلا بد للجسم من مميزة ذاتي كما لا بد للمجرات المتباينة  
الماهيات البسيطة المتشاركة في المعنى المذكور من مميزة ذاتي مميزة

بعضها عن بعض وعن الاجسام هذا ضروري بعد ثبوت التباين  
والاستدراك في معنى هو الجوهر او الاستغناء الذاتي عن الموضوع  
واما ما جوزه اهل الاشراق من ان امتياز بعض الاجسام عن بعض  
بالعوارض لا بامره ذاتي فيجوز امتياز الاجسام عن الجوهر المجردة  
ايضا بالعوارض فهو باطل ايضا عند المشائية بان تلك العوارض  
المميزة بعضها عن بعض لا بد ان يستند الى امر ذاتي انما يلزم الحكم  
عن الفاعل الموجب في تخصيص بعض الانوار ببعض دون بعض  
من الاجسام والمجرات فانه غير صحيح مع القول بكون الفاعل موجبا  
في افعاله نعم اولستهم في ايجاب الواجب بالذات في افعاله محرومة  
لكنه حيث اخر وبالحيلة ان هذا القدر بناء على قواعد المشائية ضروري  
فلا يرد ما قبل هذا غير مقابل لا جعل الاشراق حيث جوزه وانما يتر  
الاجسام بالاعراض لا بامره ذاتي **قوله** اذا التحية والتمكن ولما لهما الى  
يعني ان ذلك المميزة الذاتي اما القابل للابعاد واما مثل التحية والتمكن  
واما لهما من العوارض التي تؤخذ من الامر الخارج عن حقيقة  
الجسم كما تشكل العارض له بواسطة المقدار والحد والخارجية عن  
ذات الجسم كما ان التمكن والتحية عارضان له بالنسبة الى المكان  
والجسم الاخر المجازي له الخا رجين عن ذات الجسم ايضا والثاني  
مبط او العوارض اللاحقة للشيء بواسطة امور خارجية لا يصلح  
لان يكون مميزة ذاتيا وتدل كذلك قبول الابعاد مأخوذة من الابعاد  
الخارجية عن الجسم لان البعد هو المقدار وهو عرض خارج اقول  
بل نفس القبول الذي هو الاستعداد من العوارض ولا شئ من  
العوارض بميزة ذاتي والجواب عنهما ان مراده ان عادة الحكماء ان  
يقوموا اقرب العوارض منبهة الفصل الا يرى ان النطق سواء كان  
بمعنى النطق الظاهر او بمعنى الادراك الباطني من العوارض قطعا  
وكذا الحركة الارادية الا انهم لما وجدوا الضحك عارضا بواسطة



التعجب والتعجب عارضا بواسطه الادراك ولم يجدوا واسطة  
في عروض الادراك جعلوه اقرب العوارض واقاموه مقام الفعل  
وارادوا به مبدء النطق وكذا ارادوا صحتها مبدء القبول للابعاد  
اذ ليس في عوارض الجسم ما هو اقرب منه بالاستقراء او من منفعة  
وعليه بنا عدد وبالجملة المراد من القابل للابعاد الامر الداخل  
في الجسم المميز له عن المجردات ولا يعرف الا من جهة هذا العارض  
الاقرب ولا شبهة في كون الشئ يدين اقرب العوارض و  
بين غيره حاصرا فلا اشكال . فالقابل الخ هذه المقدمة  
المتقدمة على ما سبق كبرى القياس غير متعارف وصغره  
قوله والاقتضال من لوازمه تقريرة ان الاقتضال للزم للقابل  
للابعاد والقابل للابعاد فضل الجسم فاللاقتضال للزم لفصل  
الجسم وفصل الجسم للزم للجسم فاللاقتضال للزم للجسم و  
اما الصغرى فلان اجزاء الجسم اذا كانت منفصلة بعضها  
لم يكن قابلا للابعاد التي هي المقدار ولذا انكر المتكلمون انكم  
المتصل في الجسم لانه كبر من الاجزاء التي لا تتجزى عندهم كما  
تقرر في محله ويرى على هذا الدليل انه ان اراد ان فصل الجسم هو  
القابل للابعاد موجودة فمنوع كيف وان الجسم على تقدير تفرقه  
بين الاجزاء التي لا تتجزى ممتازا بالذات عن المجردات لكونه  
قابلا للابعاد موجودة وان اراد ان فصله هو القابل للابعاد في  
الجملة موجودة كانت او موصومة فسلم لكن لا يثبت به لزوم  
اقتضال الاجزاء المادية للجسم وان ثبت ان بعض الاجسام  
متصل بالضرورة ويرى عليه ايضا ان كون الشئ قابلا للابعاد  
لا يقتضي وجود تلك الابعاد فيه بالفعل لانه لا مقتضال الا ان  
يحمل القبول على الاستعداد المجامع للفعل كما يظهر من جعلهم  
الضاحك بالفترة عرضا لازما لانسان فهذا دليل على انهم

استعملوا

استعملوا القوة والاستعداد في المجامع للفصل ايضا واللام يمكن  
ذلك عرضا لازما بل مفارقا حين الضحك كما لا يخفى وفيه  
ان مجرد جامعة للفعل لا يكفي في لزومه الابعاد ولا الاقتضال  
والحق في الجواب ما سلفنا من ان الجسم انما يكون قابلا و  
استعدادا للابعاد اذا لم يكن اجزاؤه منفصلة نعم ويرى عليه ما  
اوردناه ادلا . بئى صحتها جث اه حاصلة انه ان اريد ان  
فصل الجسم هو القابل للابعاد جميع اجزاؤها متصلة فمنوع  
كيف وان مادية الجسم صادقة على الاجسام المتعددة  
واحدة كانت بالاجتماع كالموالميد والسيرير او لم تكن اذ الوحدة  
والكثرة عارضة لجميع الماصيات الحقيقية الممكنة مع ان  
الابعاد المفروضة في مجموع تلك الاجسام ليست متصلة  
الاجزاء كلها وما ذكرتم في بيانه لا يلزم منه ذلك بل غاية  
ما يلزم منه ان فصله هو القابل للابعاد في الجملة سواء كان  
جميع اجزائه تلك الابعاد متصلة او لا اذ كون الجسم قابلا  
لمطلق الابعاد الموجودة بميزة عن المجردات ولا يتوقف  
التميز المذكور على اقتضال جميع اجزائه الابعاد المقبولة و  
ان اريد ان فصله القابل للابعاد في الجملة فسلم لكن لا  
يلزم منه لزوم اقتضال جميع اجزائه الجسم المفروضة فيه  
بل غاية ما يلزم لزوم اقتضال الاجزاء في الجملة والنزائل بما  
لا يقتضال هو الاقتضال الاول اعني اقتضال جميع الاجزاء  
الاقتضال في الجملة فالنزائل غير لازم بل مفارق واللازم  
غيره رائل وليس مراده انه زال فزاد واحد من الاقتضال  
وحدث فزاد اخر ان منه كما توهمه من اورده عليه انه  
لا يكفي في اولوية نسبة الهوييتين الحاصلتين بعد  
الاستقراء الى المتصل المنقسم من نسبتها الى غيره فكيف



يحكم بانها قسم الاول دون الجسم الاخر فاما ان تحدثا من  
كسبم العدم او ثبت الوجود انتهى مع انه مبني على حمل الاتحال  
معا مع الجوهر المتصل الى الصورة الجسمية والاذيقا ذات  
الجسم وحده بل مع الجسم التعليبي كاف في اولوية الم  
النسبة كما لا يخفى بل مراده انه وان زال فرد واحد من الاتصال  
لكن لم يزل جميع الاتصالات الموجودة ونية وتبل الاتصال  
والالزم للجزء الذي لا يتجزى فلا يخبر **فاما الحق ان يقال**  
**ان يدل قوله** واقول الخ فيكون ايضا اشياء للزوم الاتصال اي اتصال  
جميع الاجزاء المادية الجسم بشرط الوجود الخارج لا يتل في هذا المزم استدل  
قوله وحدونها من كسب العدم بل هو دليل مستقل على الوجود لانه نقول هذا خلاف  
السوق ولما دل على ما يطلب بنبوت لزوم الاتصال وصل اليه **واجزاؤه ليست**  
**محصنة** ان اراد ان اجزاها ليس لها وجود اصلا لا يستل الاول لا ضمن فهو باطل  
والا يلزم وجود الكل بدون وجود الاجزاء اصلا ويستقل عن بعض الاجزاء ان الاجزاء  
لا متصل موجود بوجود الكل واما كونه الاني عليه من لزوم جواز اكل قبحا منه ما ذكرنا اذ قيل  
بانه وجود الكل بدون وجود اجزاء اصلا مستلزم على كونه وسوف يقرر القول بان اجزاء  
المتصل موجودة بوجود تبعي في بحث امتنع بجزء الوجود عن الصورة وان اراد انها ليس  
وجود استقلال فيكون فرضية محضه بالنسبة الى الوجود الاستقلال في نفسه لا ينعف  
عليه قوله فالهوان الحاصل ان لا نعين الهويين حال الاتصال بكمية الوجود فيكون  
ومن يجوز كون الجسم مما يتوار عليه الاتصال والاتصال والوحد والكثرة كيف  
التعين الذي يتوقف عليه الوجود والوجود الاستقلال وكيف يمكن كون الوحدة من لوازم  
الوجود الشخصي ان الوحدة اما ان يتوهم من لوازم الوجود الشخصي او لا يتوهم فعلى الاول  
يلزم الغداه الهيولى بعد التفريق بينه وبينه من غيرهم وعان في لا يتوهم من لوازم  
بهذا الدليل كما لا يخفى بان يقال لو لم ينعقد بعد التفريق لزم كونه في مكانين مختلفين وهو  
لان كل واحد منها مكان الجزاء واما ان الجميع مجموع المكانين غاية ان اجتماع الاجزاء غير واجب  
هذا فاقبل الاتصال ان النصف بدار بالحق فلا يلزم تغيير الاستعداد والتقدير بالمعقول

واما فسر في الكلام في ان القابل الحقيقي ليس مقدارا ولا صورة جسمية كما هو  
صرح قوله فذلك القابل في الحقيقة **واثبت** تعلم انه لا وجه في بعض  
لا يمكن لمن لم يقبل الهيولى ذلك **فثبت** ان هذا السند اذا لو انعدم الجسم  
بالتفريق فاما ان ينعقد بالحقبة لا يثبت الهيولى ولما لم يكن مانع قائل  
بالهيولى لزمه الاتصال بوجوده بعدد بدايته فلا كلام في نبوت تلك المقدرة  
لاحد من الختام ولذا لم يمنعها احد منهم واما الكلام من طرف اهل الاشراق في  
ان ذلك الموجود بعد الاتصال ليس الجسم المتصل قبل الاتصال اذ قد  
تارة عو بان هو المتصل الامم لكن زال وصف الاتصال ووصف الاتصال بالانفصال  
فالواجب عليه ببقاءه غير متصل الاول باثبات لزوم الاتصال للجسم  
هو المحتج الى البقاء لا لا شغل برفع المنع المندفع بداهته وترك ما هو الواجب  
غير من سبب كذا حقق المقال فلا يلتفت الى ما قيل او يقال ثم اقول بل هذا المنع  
غير محتاج الى الدفع لانه يتضمن الاعتراف بان القابل الحقيقي ليس بمقدار  
ولا الصورة الجسمية لان القابل الحقيقي بحسب ما هو مع المقبول والمنع المتضمن  
للاعتراف بالبطء غير مغر فلا يحتاج الى الدفع والحق ان يقال لما كان المراد من  
القابل الاول القابل في الجملة حقيقيا كان او مجازيا فربما يتوهم من القابل الثاني المعاد  
معرفة ان المراد بغير ذلك فنتيجة ذلك المنع بناء على التوهم المذكور قد دفعه بذلك  
القول المعين لمراد القابل الثاني اذ يكون المراد من القابل الثاني القابل الحقيقي  
انما يفهم من هذا القول اذ التقيد انما كان من الشرط ان المعروف ان يجعل هذا القول  
من عطف العلة على المعقول بل ربما يظهر من سوق الشرائع لزم الاتصال مع  
هذا المقدمة دليل الملازمة وعلى هذا التقدير من لا حاجة الى حجة جوابا بالسؤال  
بمقدور اذ لا فرق بين سائر الموجودات في قد يتوهم من ذلك انه ان الاتصال  
بالسبب المطلق السبب عن الموصوع المطلق لا عن خصوصية الموصوع القابل  
انما يخفى مغر الموجبة التي لا يحرر عنها افكارا لما خزن في جواب اعترافهم  
على القدام في عكس النقيض وليس كذلك اذ الاتصال بالسبب المطلق ربما يتوهم  
مغر موجبة معدولة المحول للقطع بان قول الانسان لا شجر معدولة كزبد بحر ومع ان

لا الغداه بالحقبة والبسطة فاضية  
ببطلانه اذ الجسم لما انه موجود قبل م



انحصارها بالشجرة انحصار السبب المطلق واجب بان حراجه من الشئ المحمول ما يكون  
السبب جزء من المحمولات او شئ المحمول ولا يرد عليه انه اذا دخل المعدول فيها لم يكن  
من الموجبات الا انحصار فلا يصح قوله بين شئ الموجبات اذا نظر بالجمع حسب  
الا انواع لا حسب الشئ كما مر وذلك لانه انما تدخل فيها المعدولة التي كانت حاكمة  
بالانحصار بالسبب المطلق لا مطلق المعدولة واذا لم يكن ان يفرق امره بالانحصار  
بالسبب المطلق لا اقل من ان يكون معنى الشئ المحمول ابرعها افكارا المتأخرين  
وهو ان يقتضيه وجود الموضوع لان مطلق الايجاب ولو كان له ليدل على الحقيقة  
لا يقال برونه فتركها حق الشئ في الشفا لانها انما ابدعت بعد الشئ لاننا نقول  
لعل مراحه الرد على مبدعها بان حكم الشئ باقتضاء المعدولة وجود الموضوع ليس  
غفل عن الشئ المحمول الزاير بعمه بل لانه لا فرق بينها وبين المعدولة في الاقتضاء  
حكمه الدواني في كاشية التهنيد حيث قال ان العقل لا يستشعر الموجبة الشئ المحمول  
من المقدرة البديهة القائلة بان نبوت الشر للشئ فرع نبوت المثبت لا يقتضيه  
بقية كلامه حيث هو ان الحق الدواني حق هناك ان الموجبة الشئ المحمول  
ابعد عنها المتأخر من قضية ذهنية لا يقتضيه الوجود الموضوع في الذهن لاني  
الخارج فمجرد كون الشئ قابلا للسبب المطلق لا يقتضيه وجود الموضوع في  
الخارج وكلام الشرائع هو في الوجود الخارج اذا انحصار الا انحصار في الخارج  
الوجود الخرج في غير الشرائع القبول ليس كغير الامكان الذي بل بغير الاستعداد  
الذاتي ومطلق الاستعداد عند عدم وجوده من سقولة الكيف في وجود  
العارض غير الاستعداد في الخارج بدون المعدول فيه فمجرد كون الشئ قابلا للاستعداد  
يقتضيه وجوده في الخارج سواء كان ذلك الاستعداد استعدادا او وجودا  
اول عدم ملكة او سبب مطلق ولكن دفع الشئ عن المحترمان واداءه ان كان المراد  
من الانحصار المذكور مطلق الخ لا ياب خارجا كان او حقيقيا او ذهنيا فلا  
يتم ما ذكره ايضا اذا القابل للوجود لا لعدم الملكة لا يجب ان يقع موجودا  
خارجا او مفهوم الشئ المستبعد في الخارج مثلا فالمتعددية الوجودية والملكة  
المقابلة للملكة تقابل لعدم الملكة طامح به الشريف كحق في بعض عقلياته وان  
كان المراد منه الحكم الايجاب في الخارج والحق في طامح به الشريف كحق في بعض عقلياته

الها شئ عن احوال الا لاني فبالقابل بالسبب المطلق فان الحكم بانحصارها سواء  
سواء كان حكما عدليا او شئ المحمول اذا كان خارجا يقتضيه وجود الموضوع في الخارج  
اليفر وما ذكره المحقق الدواني من ان الموجبة الشئ المحمول ذهنية يقتضيه وجود الموضوع  
في الذهن لا في الخارج فانما هو فيما اذا كان الموضوع متمسكا في الخارج كقولنا شئ لا بار  
هو ليس بصير الا فيما اذا كان الموضوع متمسكا في الخارج فلو لم يتصف فيه بسبب البصر  
ايضا لا يقع التفتيش عن امر موجود في الخارج وهو غير صحيح في التفتيش سواء  
اخذ بها عدليا او سلبا هذا غاية توجيه ما والحق والحق ان راد الفتح واقول  
فرق بين العدول والشئ المحمول اذا محمول الشئ في مشكل على النسبة السنية بل عنها دون  
محمول المعدولة كما حققه المبدعون ولما كان الشئ الامور الاعتبارية والمعقولات  
الشئ في قطعها لم يتصور شئ منها بشر من الماهية الا باعتبار الوجود الذي هو خلاف  
محمول المعدولة فان مجرد كونه معنى عدليا لا يوجب كون شئ في الذهن لا في الخارج  
كما قال في ريد اعرف فالحق ما يفهم من كل مظهر كلام المحقق الدواني من ان الايجاب  
السالبة المحمول ايجاب ذهني سواء كان الموضوع موجود في الخارج ام لا وما خفي  
اذا مارتفاع التفتيش عن امر موجود في الخارج بان التفتيش ليس بين الايجاب  
الخارج والانتفاء بالسبب الذي وانما التفتيش تصور ترتيب المفهومين  
الخارجيين والذهنيين من الذين يتشأن للموضوع في الخارج او في الذهن فلا  
تناقض بين البصر الذي هو شئ في الخارج البصر فذا يرتفعان عن امر موجود  
في الخارج وعلل الشرائع لا يفر ذلك فضرر الكلام بما عدا السبب المطلق بلذا حق  
المقار بعون الله الملك المتعال قال الشارح لان المراسنة ما حدث هو بين  
البر على كل التعريفين ان الحكم المنفصل عارض للمراتب التي ليس فيها التفتيش  
وللا فلا كالتعريفية عند عدم سبب عروضا الحكم المنفصل بدون الانفصال  
في المعروض ويرد على الاول ان حدوث السهولتين بعد التفتيش انما هو عند الشئ  
والواجب تعريفه على وجه يطبق على مذهب الشئ في الاشراقية او النزاع انما  
هو في الحكم المنفصل بان بعد الانفصال ليس بواجب ولا بد منه انما والفتور  
في محله النزاع يظهر في خلاف التفتيش في ان الانفصال هو في محله



حيث يكون نهاية اعمها برائة الخ والافصال كونها بحيث لا يخفى كذلك سواء كانا باطلا او  
اولا وحيث يتحقق الانفصال في الافلاك المتعددة والجزرات المتعددة ولا يتحقق في جود واحد  
لعدم امتناع الجزر المفروضة وليكن ان يقال اراد تعريف الانفصال الحادث بعد  
الاتصال لا مطلق الانفصال ومنه ان التقابل بين مطلق الانفصال والاتصال  
اقول لانت الانفصال الجسم لا يفسر لما ان دور المصير كونه في العالم ذكره الشر  
طما يدعى عنوان الفصل لكن منع التقريب من الشايع ساقط اذ عادة المنون ليست  
سرد جميع المقدمات بل اراد بعضها الحاصل في البناء والاعراض عن البداهة في جميع تلك المقدمات  
ثابتة بما ذكره وان كان بواسطة مقدمات بداهية ينتقل اليها بآلة في شبهة ذلك  
لانه لما ثبت انفصال الجسم بقوله والا لزم الجزر والاندغام المتصل الجوهري الانفصال بقوله  
والا لزم اجتماع الانفصال والاتصال او ثبت من قوله قد يكون الجسم قابلا للانفصال  
ايضانه بعد الانفصال لم ينعقد بالحكمة والا لم يكن هناك قابلا لخصيصة ولا مجاز  
علم بقاء امر يجب ان يبقى جوهر او يجب ان يبقى محلا للصورة الجسمية المنعقدة ببعض  
ما ثبت تلك المقدمات الثلاث علم بقاء امر موصوف بهذا من الوصفين من حيث انه  
موصوف بهما وما ذكره بقوله لان الباقي هو ما عطف عليه شبهة على سائر ام تلك  
المقدمات ذلك واما جعله دليل لا شعاعا على خلوها من غير ذلك ثم ان ما ذكرنا في  
توجيه كلامه ان تم التقريب بهذا القدر ثم والافلاك لان الباقي لو كان عرضا  
في هذه شبهة على الملازمة المذكورة المعدومة قبل ذلك لانه جعل لازم علم البقاء  
ولتصور هذه شبهة انه على ثبت تلك المقدمات فاما ان يبقى الاركان في بعد التفريق  
جوهرا او عرضا وكلما كان جوهر يلزم بقاء امر جوهر وظهر وكلما كان عرضا  
يلزم بقاء امر جوهر ايضا لان كل ما كان عرضا فاما ان يقوم جوهر او بعض خواصه كماله  
قيام العرض بذاته وجواز قيام العرض عند الحكم وان لم يكن عند المنكسرين وكلما قام  
جوهرا فاما ان يكون ذلك الجوهر هو المتصل المنعقد وجوهرا او قد الاول باطل لا محالة  
بقا الى بعد اندغام المحل فنعين الثاني فثبت ان كل ما قام جوهر يلزم بقاء امر جوهر  
وكل ما قام بعض فلا بد ان ينهض في العوارض القائمة بعضها ببعض الجوهر  
لا محالة السرفيت ان كل ما قام بعضه بغيره فاما جوهر يمتلكه وما فوجبه عليه ان يقال

غاية ما لزم منه ان يبقى هناك امر جوهرى ولا يتم التقريب بهذه القدر ايضا  
اولا يتم دور ركب الجسم الا بان يبقى ذلك الجوهر الباقي جزءا من الجسم وكونه جزءا  
من الجسم لا سيما اذا كان ذلك الباقي عرضا يقوم بجوهر او بامر ينهض اليه اذ لا يلزم  
منه ضرورة ذلك العرض من الجسم جزءا معروضة منه كونه بان منع ذلك المجازة  
اما اذا كان ذلك الباقي جوهر فظروا اما اذا كان عرضا فلا ان العقل لا يجوز  
تقوم الجسم الذي هو جوهر بعرض قائم بما هو خارج عنه وان جوز تقوده بعرض قائم  
به او لجزءه لتقوم السرير بالهيئة الفارضة له بناء على ان المركب من الجوهر والعرض  
الذي قائم به جوهر يصدق عليه تعريفه وما ذكرنا ظاهر انه استدل في قوله بذلك  
الجوهر باق هو ولا قلب فيه طما هو وكيف يتوهم القلب مع ان الباقي المفروض هو الجوهر  
فلا يصح حمل الجوهر عليه لا يجوز ان منه بالجسمية فيضلا عن قيامه بعوارضها ولك  
ان تعي القيام بها من قيامه بما يقوم بها وايض البداهة شاهدة على  
شروع في التنبه على لزوم الحلية لكن الاولى ان يقول البداهة شاهدة على  
بان ذلك الجوهر الباقي غير مبين وضعها اذ بقا امر جوهر  
وحج بما سبق لا يشهد البداهة ثم ان حراجه ان البداهة  
شاهدة بان ذلك الجوهر الباقي غير مبين المتصل المتد في الجهات في الوضع  
والاشارة الحسية سواء كان غير مبين للمتصل الذي هو مصدر لانا خصوصية اعز  
المتصل الاخر تحت نوع معين من انواع الجسمين او لم يكن وهو ما اذ من قال امر  
غير مبين له بالنسبة الى ما به الجسم وحيث يظهر وجه قوله اذ هي تحصل بحج  
الجوهري والاتصال انتهى فلا بد من حلول ذلك المتصرف في ان عدم المبانية بينهما يقتضي حلول  
بينهما فاما ان يحصل المتصل في الجوهر او بالعكس وان باطل لا يخفى بقاء المحل  
بعد اندغام المحل فنعين الاول وحيث ثبت ان جود عدم المبانية وضعها لا يقتضي  
الحلول لا يقتضي المورد وما ذكرنا من المصروف عن الحلول بقية الاخصاص كما سلف عن المحل  
بل الحى ان حلية الجوهر الباقي المتصل على المعنى المستفاد فما ذكره المعنى الا الهية ان  
الحلول هو ان يبقى الشئ باخصا ان ثبت بعد ثبوت افتقار الصولة للهيو



لحاجته في زيل هذا دليل والشئ المحسوس قبل اوانه فغوباً بزمانه الا ان يقال ان المحسوس  
تفرعها على عدم المباشرة بموضوعها من لا يتقاربان في كمالها لا يكفي وحولها في الثالث  
وحول الثالث فيها بريد بالثالث ما هو خارج من حقيقة الجسم من حيث هو جسم وان لم يكن  
وخلال حقيقة النوع لا الصورة النوعية كالحال فيها او في احداهما في جواب سؤاله ويبيّن التفصّل  
المانعة لخلوها منها النوعية كوزان تحدا في الثالث او الثالث فيهما وحاصل الجواب ان عدم المباشرة  
بينهما مع الاتفاق بينهما يقتضي كحلول بينهما قطعاً واما ثبوتها في مابية الجسم فاكحول واقع بين  
جزئي مابية الجسم بمباشرة وحولها في الثالث فيهما لا ينفك كحلول بينهما ولا حاجة لان ههنا  
التعرض بهما لان كل ما في تحقيق مابية الجسم واما وجودها وهو الجبران واكلول بينهما  
واما الامر الثالث كالصورة النوعية وحولها فيهما فاما لا دخل في مابية الجسم ان كان  
لها دخل في مابية النوع وبهذا يندفع عنه ما قيل ان حلول الثالث فيهما غير حلول احداهما  
في الاخر البعض لا يكفي في عدم المباشرة بينهما في الوضع ومع حلول احداهما في الاخر يرجع الى  
احد الاحتمالين فلا وجه لعدده من الاحتمالات انتهى نعم يرد عليه ان البداية التي بدت بعدم  
المباشرة انما كانت مع الصورة النوعية اذ لا تحقق الجسم المطلقه في الخارج بدون  
الصورة النوعية الا ان يقال ان البداية هي شاهدة بان هذه الصورة النوعية  
غير مابية كذلك شاهدة بان هذا الامر الممتد في الجاهل غير مابية وغاية ثبوت حلول النوع  
النوعية في الهيولى ايضا مابيات او بواسطة حلولها في الصورة الجسمية وقد عرفت  
انه لا تدفع بين الحلولين الا بغير حصول الجوهريه كما ان التركيب لا يضر  
موجباً للتركيب الى احرار الجوهريه في الهيولى والافعال في الصورة الجسمية  
والافعال كحلول ذلك كيمثل ان يكونا معاً فظن الى الصورة الجسمية ويكونا جزيئاً فظن  
للجسم وهذا الاخر موافق لما سبق من الشئ من ان حقيقة الجسم هي الصورة الجسمية  
والهيولى معتبرة فيها بالعرض ليجل الصورة الجسمية ولذا قيل ان الكيف المتفاد مع  
الجوهر بالنظر الى الادراك لا فقط لا بالنسبة الى كونه شيئاً بل يرمي في الهيولى الى  
ما فيه وان تبدل مقدار الغداه المقادير بتغيير الاشكال في الشمعة مثلاً او في  
الغدهم الصورة الجسمية بمنزلة ما سبقه المحسوس ان امتدادات ما حوالة في مابية الجسم

الطبيع

الطبيع على وجه الابهام وفي مابية الجسم التعيين على وجه التعيين واما  
اذا انقلب الفصل لا يخفى ان شريك المنفصل المنقلب في وجه الازد  
مع الجسد او عدمه لبقا مسلم في المنقلب دون المنفصل فان قلت فمع ذلك  
لم لم ينقلبوا قلت لهم في اثبات الهيولى طريقان طريق الانقلاب وطريق انفصال  
وفي كل بحث اذا لا تقدم بعد الانقلاب مسلم وبقا بشر آخو يسبح بالهيولى  
ممنوع وبعد انفصال البقا مسلم والا بعد امم والمهر ثبت بطريق  
الا انفصال بقا في نقل المحسوس اختلافاً في ذلك القائل او غير جازم الا تقدم  
بعد الانقلاب واثبت بعد الانفصال بقوله فانه قبل الانفصال واحد لوجوده  
سببه وايضا يرد على المحسوس انه ان ثبت لزوم الوحدة لوجود الصورة الجسمية  
فلا تقدم بعد الانفصال ثابت بهذا الدليل الذي ذكره المحقق والا ولا يثبت  
بما ذكره المحسوس فيما سلف ايضا فانه ان ذلك المتصل قبل الانفصال  
متصف بوحدة الوجود والذات والتعيين فتتحقق ما ذكره دون ما ذكره  
القائل المحقق علم ظاهر فمثل غير مناسب لان بعده عن الافاضل  
فضلا عن الحكم الكسرافية لانه بدو البطلان لا بهاها لا يقال  
قد سبق من المحسوس ان كونه من الجسم موجودا لا بالقول سابقا منه  
ان ليس معنى ايهام الهيولى ان لا يكون له تعيين ما حيزا في الوجود بل ان  
لا يكون له تعيين مخصوص الوجود المستحق لا يتوقف على التعيين  
المخصوص لما سيجر المعين التام فانه منعين في كل وقت بتعين آخر  
وهو في حداتها شئ معين بالفعل ان التعيين المخصوص الذي كان  
حاصلا قبل الانفصال وكذا قوله وجوهيتها لا يوجب التعيين ان  
التعيين المخصوص ثم ان المراد ان جوهريتها بشرط الوجود  
الخاص بها لا يوجب والا فجميع الماهيات الممكنة لا يوجب  
الوجود وتعين ما فضل عن الوجود والتعيين المخصوصين  
والاشياء هو انها امر لا يعقل ان المعتر في مابية الجوهر ان  
احدهما ثبوت والاخر سلب ولا بشر منهما بما يوجب التعيين

ينقلبوا



وسكن المجموع اذا انشأهم المبرهنون ولا يقيد التعيين ولا يقيد في قوله لانه عام  
 اما عائد الى كل من الجزئين او الى المجموع لكنه انما يتم لو كان ذلك حدانا للجوهر وليس كذلك  
 سواء كان الجوهر جسا عاليا او لا وفيه بحث في بعض انه دعوى البديهة في محل  
 وهو غير صحيحة اذ لو كان بدورها لما كان محلا للنزاع العقلية ثم يبين ان تلك  
 الدعوى في محل النزاع لانه بعض مقدماته بقوله اذ النزاع في قبيل النزاع  
 بين الفرقين فاش من النزاع في امر آخر هو ان تلك الصورة الا  
 تصالية بل هو عرض قائم بذات الباقي ام هو جوهر قائم فيه  
 فذهب الاشراقيون الى الاول وقالوا ان الجسم هو نفس ذلك  
 الامر القابل والمتبنيون الى الثاني فقالوا بتركيبها فقد افصح  
 بهذا البيان ان ملاك الامر في هذا المقام اثبات جوهرية الصورة  
 المذكورة فان لم يكن ذلك ثم ما ذكره المشركون والافلاكيون فذكره ذلك لبعض  
 من العقلاء الحكم بان الجسم الذي هو كالمعين بعد الانقلاب الى الانفصال بان لم  
 ان اريد البقاء الذي هو مسلم ان اريد البقاء من حيث التعيين لكن لم يعجب محرمه  
 او التمتع ليس هو ما ذكره وامن ان مذهب الاشراقيين هو ان الجوهر الواحد في  
 المنع في حد ذاته قائم بذاته قابل للاتصال والانفصال المحمول على ان المراد هو  
 الوحدة النوعية وطلق الانفصال والافكاف يكون الواحد المنصرفة حد ذاته  
 قابلا للتعدد والانفصال وهن هذا الامكايرة ظاهرة ومخالفة لتحقيق مذهبهم  
 انتهى اقول الظاهر ان مرادهم بالوحدة والانفصال المأخوذ من في جانب الموضوع ان  
 انتهى ان كنهه على علمهم وادهم ان الجوهر الذي زعمتم انه واحد في ذاته ونفسه  
 في حد ذاته قائم بذاته لا حلول له في محل اخر وقابل للوحدة والكثرة والاتصال والانفصال  
 وليس في ما يسميه شيئا يقضي الوحدة والاتصال بل كل منهما من العوارض المفارقة  
 فهو كجوهر المتدق قائم مقام الهيولى في جميع الاجسام وهذا الامر المهند في الجهاث الشئ  
 المتخبر بانه جوهرية مسلم بين الفرقين واما النزاع بينهما في الصورة النوعية  
 بانها جوهرية يكون امتياز بعض الانواع عن بعض بامر ذاتي او بانها عرض وهو  
 في امتياز الانواع والاول مذهب المشائين والثاني مذهب الاشراق والمتكلمين كما

لا يخفى يفهم من كلام بعض الحكماء على الملازمة القائلة بانه والا كان فامفصل  
 بالفعل واما تحقيق مراد المشائين بان التعيين لم يكونا موجودين حال الاتصال بوجه  
 استقلال وان كانا موجودين بنحو اخر من الوجود لكن الهيولى انما يشتهى بهذا القدر  
 او كان البقية لازمة لهذا النوع من الوجود والاستقلالية لازمة للوجود المتعارف  
 واما اذا كانت البقية الى وظيف الاستقلالية من عوارض الوجود الواحد فلا تنويع ان  
 يقال لانهم قد وثقوا بين الجزئين بوجوه ان يتقل وجودهما الضمني والبعني  
 ومن وصف البقية الى وصف الاستقلال اقول فيه بحث حاصل ان ما ذكره يستلزم  
 جواز الحمل بين الكل وبين الاجزاء الخارجية الغير المحمولة وهو باطل وذلك لانه لا معنى  
 للحمل الا استحي والتغاير من حيث في الوجود الخارجي كما حقق في موضع فاقبل  
 في الجواب عنه في ان الحمل انما يتصور بين الاجزاء العقلية دون الاجزاء الخارجية فتقوى  
 لسؤال وان اراد ان المراد من التغاير من حيث هما الاجزاء العقلية دون الخارجية  
 ففاسد بل المراد منها الصورة ان المتغايرتان في الذهن ولا شك ان صورة الجزء  
 مغايرة لصورة الكل وقد يجاب عنه بان تحديد الحمل بذلك قد زعمه الشريف في شرح  
 الموقف بانه انما يصح في الذاتيات دون الامور العدمية المحمولة على الوجودات الخارجية  
 كقولك الاشياء اعمى وليس يفهم الا على هيوية خارجية متحدة بمعنى هيوية  
 الانشائية والكان مفهومه موجود حار جيا متصلا كالاشياء بل الحق في تفسيره بحث  
 يعلم لكل ان الحمل بين المتغايرين مفهوم مستخدم ان انا اعني ان ما صدق عليه  
 ذات واحدة وجوهرية صدق عليها في الوجودات الخارجية مما لا يشتهى فيه ولا شك  
 ان الاشياء في الذات انما يتصور في المفهومات الذاتية والعرفية مع موضوعاتها دون  
 الاجزاء الخارجية اذ لا يقول احديات ما صدق عليه الجزء عين ما صدق عليه الكل  
 وان التحديد في الوجود ولعل هذا هو المراد بما ذكره الاستاذ من ان صدق الحمل انما هو  
 في الاجزاء العقلية دون الخارجية انتهى اقول هذا مبني على الفقرة عما حققه  
 الشريف المحقق في الخاتمة الصغرى من ان الصدق المأخوذ بمعنى الحمل فلا يرتفع  
 الاشكال الوارد على الحمل الا بان يحقق معنى الحمل بان الاتحاد في الوجود الخارجي المحقق  
 او الوهم وقد حققه صدر المحققين في خاتمة التجريد فاذا كان معنى الحمل ذلك



ولكان الاجزاء متحدة مع الكل في الوجود الخارجي فيلزم توازن صحة الحمل بينهما قطعاً وتحقيق  
المقام ان مراد الاجزاء ان جزاء المتصل الواحد لو كانت معدومة مخوفة يلزم وجود الكل  
بدون وجود شيء من اجزائه وهو خلاف البدايةية وايضا البدايةية قاضية بان هذا الخارج  
من الجسم يخرج منه حيث لا يخرج منه غير وانه احقر وعرضه وطوله كذا وبكذا يحكم عليه بالحكم  
صادق بالحكم على سائر اجزاء الجسم فهي موجودة لكن لا بوجودات منفصلة منفردة بل بوجود  
الكل بان يكون وجود الكل وجودها ايضاً لكنه وجود منفرد بالنسبة الى الكل وكذا في  
من الوجود بالنسبة اليها فكان نياً وجود الكل انسيب على اجزائه فافترسها عن كنه  
العدم الصافي فاذا انطقت بالانفصال يتعدم هو واجزائه معا ويحدث هو تباين اعتبارات  
وبذلك يظهر ان التبعية والاستقلالية ليست من العوارض المفارقة للوجود واما ما ذكره  
المخشي من لزوم جواز الحمل من الكل والجزء الخارجي فمدفوع بان المراد الالحاق وفي الوجود  
الخارجي الاستقلال او التبعي لا في مطلق الوجود وبما حققناه او بعض الاجلة يندفع  
الاشتباه عن المقام بل لزوم تحذرو ويندفع ما يتوهم ان القدم الجسم متصل بالانفصال  
لا يوجب انعدام جميع اجزائه بل يجوز انعدام الكل بانعدام بعض اجزائه دون بعض واذا  
جاز ان يكون القسم الباقيان بعد الانفصال من اجزاء المتصل المتعدم لم يثبت الهيولى  
فان غلب هذا المقام فان قلت الحق ابراهيم قوله فيكون موجبا لارتباط القسمين بذلك  
المتصل المتقسم لهما قسما حاصل من حيث يبقا جزء مشترك في هذا الارتباط  
بل لهما ارتباط به بحيث ان مجموعهما عين ذلك المتصل بعينه كما يشهد اليه البدايةية كما ان  
في الخشب اذ تفرق في الكبر ان فمافي الكبر ان عين فمافي الحب بداهية ولا يكتفي في هذا الارتباط  
مجرد اللاحق المشترك بل لابد من بقاء الشخص ايضا قلت الحق حاصل منع وجود  
الارتباط بهذه الجسدية معنى ان القدر البداهية عدم الانعدام بالكلية وصدق قوله  
الماء الذي في الحب فهو في الكبر ان مياه متعددة لكن صدق جواز ان يكون باطلاق ان  
يكون باطلاق الماء في جانبيه الموضوع والمحمول على ما هو الماء والعرض اعني الهيولى  
اذ كثر ما يطلق اسم النوع على هيولىه جازا لكان يقال ملك المشبه صارت سريرا  
اي هيولى سريرا واما بداهية كون فمافي الكبر ان بعينه فمافي الحب فلعلمها ليست بداهية العقل  
بل بداهة الوهم الناشئة من كون الصور النوعية الخارجية رتبة بعد الانفصال فمالم المصورة

النوعية النعومة على نحو ما ذكر المتكلمون عن ان يجمع الاعراض سببا لمتجدة الامثال وبالحكم به  
البداية من كون بعضها فاذ الذات فبداهة الوهم الناشئة من تجد المشي كل ان من  
زمان وجوده لا بداهة العقل واعلم ان المتبادر المحقق عليه ما هو الحق الغير المتبادر من كلام  
الشرا واما ابراهيم على تبادر من كلامه الجسم لا يخفى ان ليس مراده ان الباقي في الحالتين نوع  
الهيولى التي هي في فردها الموجود بوجود شخص لان بقاء النوع لو كان محصيا لارتباط القسمين  
بالجسم المقسوم فمالم الصورة الباقية بالنوع وايضا كيف يصح الحكم ببقاء الهيولى  
دون الصورة لانه ان اريد النوع فنوع الصورة ايضا قد تم وان اريد الشخص  
فشخص الهيولى ايضا عادية والفرق تحكم باطل بل اده ان الوجود الشخصي المفرد الواحد لا  
يتعدم بانعدام الشخص المعين لجواز ان يكون وجوده الشخصي محفوظا بشخص ما  
كالشخص النامي المنشخص في كل حيوان بل في كل يوم بشخص اخر لا محفوظا بشخص  
معين لينعدم بانعدامه فلا نزاع مهيما في ان الهيولى الوجودية بوجود شخصي بل  
الانفصال لم يتعدم وجودها الشخصي بعده وانما النزاع في ان تشخصها المعين الذي  
كان لها قبل الانفصال بان بعده امر لا فدهب الحق اليه وانى الى ان هيولى الغائم  
الغاية خوف فلك القمر من شخصه بشخص معين من الازل الى الابد عندهم ولا  
يتعدم هذا الشخص بالانفصال الخارجي على الصور واختاره الكاشغري  
حيث قال خلاصة الكلام ان الجسم اذا طرأ عليه الانفصال انعدم بصورة جسمية  
اذ يزول وحدة الشخصية ويزولها بيزول بتشخصها وذلك لانها متغيرة بالذات  
ولا شك ان المتغير في هذا المتغير في ذلك المتغير في شخصين بعد ان كان شخصا  
واحد فمالم الهيولى لانها غير متغيرة الابدية الصورة والمحمول لا تتغير الشخص  
بالانفصال بل الموجود منها في هذا المتغير الموجود منها في اخر فيصير الشخص الهيولى  
الوحدة واختارها من قبيل اختلاف شخصين البياض الفاتم الجسم شخص باعتبار كون  
حصة من حصتها وحصة اخرى هناك وليس هذا الانفصال او تعدد الاشخاص للشيء  
لبياض بل هيولى كل الفاصلة عندهم شخص واحد وبعد ما تعدد شخصي لا شخصي  
ولما كان تصور هذا المعنى في شأن الشخص المعين متعبداً فصببهم الى انها  
امر مبهم والاشياء شتى عن وجود المبهم في الخارج وقد صرح الشيخ في الاثار بتكونها



۱۱۱۱

المعينة يتوقف عن شخص الهيولى بقولها لا ابتداء للصورة فان شخص الهيولى لا يتوقف على  
القبول كما في وجود الصورة اللاحقة بعد زوال الصورة التي لا يتوقف عن  
الصورة المعينة نعم شخصها بتلك الصورة المعينة يتوقف عن شخص تلك الصورة لا وجود  
الهيولى لا يتوقف على شخصها بتلك الصورة المعينة بل الصورة ما نعم لو توقف وجودها على شخص المعين  
يورد ان يقال ان زوال الصورة المعينة يستلزم الحاشية فلا يوجد للصورة محل فلو ان  
حدوثها فالتكثير في ان الهيولى في ان زوال الصورة المعينة محالية عن جميع الصور فليس لها في  
ذلك الا ان شخص الصورة ما يحصل للصورة الثانية بشرطه بزوال الاول فعند حدوث الصورة  
الثانية تنمو الهيولى معدومة ويزعم منه مخالفين فقلت ليس كذلك الصورة الثانية في الان الثاني زوال  
الصورة الاولى ولا في الزمان الثاني فزعموا الهيولى على الصورة في زمانا على الثاني فظروا ما علم  
او افلح ان قالوا لا يتوقف على ان يكون ان يفرض بينهما انما غير متناهية في طرفيها  
الجسم فلو كان الصورة الثانية ان يتوقف الصورة الاولى لا قالوا القوافل فلو لا تدرك فقلنا في هذا  
المقام قال الشرح المتصل الواحد مقصدا واحدا اقوالا لم يكن الصورة ثابتة لا لنفسها فلا يكون  
المتعدد والكثرة او صفاها فكيف يتوحد في انصاف الهيولى به بل هو من خواص الهيولى  
تحقيقه ان الصورة كانت لازمة لثابتة الصورة الجسم لم يكن ملكا لثابتة صفة بالضرورة غير متوحد  
الفردي انما يتوحد على كل واحد منها كالحاكم الجسم اما خوربه فيد الوحدة فلا هي قوله بل  
هو في ذلك تابع لذلك الجوهري المتصل او توصيفه لكل حال بالعرض بعزل غايته ما نرى في ذلك  
كون المادة منعوتة منعوت المتصل في الجملة لا منعوتة بها حقيقة وكذا في حقيقة يتوقف  
على الثاني لا يشك في وجود الاول والامكان بعض المحل الحقيقة كالحقيقة والامكان الحقيقة كالحقيقة  
يتوقف المحل الحقيقة على الثاني بالعرض فيصير كالحال بالعرض ويتوقف المحل الحقيقة على الثاني  
الحقيقة انصافا بالعرض فيصير كالحال بالعرض كالحال بالعرض فيصير كالحال بالعرض  
الروحية والفردية والعزوية وغيرهما فيصير كالحال بالعرض بالعرض والعدد  
الى ان يجري عليه جميع احكام المعدوم من الجمع والرتوب والروور  
وغيره فيصير كالحال بالعرض فلو كان في الحقيقة الحقيقة كالحقيقة  
المجازي للزم ذلك وهو باطل فهذا في الحقيقة نقض جمالي لدليل  
الشارح وشأله الا ان جوابه الا في غير صحيح ولذا اورد ههنا وهذا



هو الفرق بينه وبين ما سبب في من الشارح من قوله ولا يخرجنا ذكره  
بعضهم وان خفي على كثير منهم ولاجل الاشكال الى الفرق لم يقدروا  
بصرف المحل بنوعه الحال بالعرض لان ما ذكره والفرق انما في جميع  
نحوه نعم هو الزام لا سببا في من جملة لغوت الصورة ما لم يتصف  
بها الهيولى لا بالذات ولا بالعرض خلاصة منع الملازمة انما حمله  
على منعها لا على منع الملازمة التي بعد لان المتبادر من قول الشارح  
تخصا به ناعت له ان يكون ذلك معز الحول ولا حمله ان لم يكن  
يكون نفسه نقاطا بدل عليه الجواب نعم ان اورد على الملازمة الاولى  
ومنه يظهر وجه ما قيل انه غير ممكن قرب بحث الشارح على وجه الترتيب  
بانه ان اريد بان كانت كون نفسه نقاطا للملازمة الاولى مستوعبة  
اذ لم تثبت ذلك وان اريد كونه واسطة للنفث في الجملة فالمراد ان  
ممنوعه ولما قلنا ان يقول ما حمله اثبات المنوع بغير ان المراد من  
ويخرج ذلك الشرح اليه مع المتصل الواحد في انه يمتنع متصلا واحدا  
بالضرورة ومنه دأ بالضرورة وكذا المراد لان تخصا به ناعتا  
له بالضرورة ان كان ذلك التعلق الخاص مستقلا لان يحل عليه  
الحول لان معز الحول ذلك لا كونه نقاطا لمواظرة ولا بواسطة  
ذوا ولا اعم منها لان كلما منها يستلزم ادرا بطلان عندهم خلاف  
ما ذكرنا فتعين ان حقيقة الحول ذلك وجبته يتم الدليل وبهذا ظهر  
في ما قيل لا معز تحقيق معز الحول ههنا وان دفع ما اوردوا عليه  
الصانع ان السبب القريب محل المتصل والمنفصل والصورة  
والموجودة والمثبته على الهيولى هو مبادر هذه المشتقات  
من الاتصال والتصوير وغيرهما لا نفس الصورة بل السبب بعينه  
وحاصل الاندفاع ان تسا لمراد منه السبب القريب ان لا  
يكون هناك واسطة بعد ما اصلا بل المراد ان ذلك  
التعلق مستلزم لان يحل عليه امر محمول فكما ان للتصور والاتصال وغيرهما

تعلقا خاصا بموجب محورية الصورة والمتصلة بحيث يمنع ان لا يتلوا  
محور بعد هذا التعلق فذلك للصورة تعلقا خاصا بالهيولى بحيث  
يمنع ان لا تكون الصورة والمتصلة والموجودة محولا على الهيولى  
بعينه وان كان المحورية بواسطة تلك المتبادر فتعلق الصورة بها  
مستلزم تلك المتبادر ومحورية ما اشتق منها معا بخلاف تعلق المتبادر  
بحر وحصوله عند ما اذ مجرد حصوله عند لو استلزم حمل المتحول الحاصل  
منه لا بما هو اذ وقعت وانما يستلزم التمول كالحال فيه حين تملكها  
باعتبار السبب نعم اذا حصل عند الحال فذلك الحصول بموجب حمل  
الحاصل عنده اما عليه ايضا لكنه ليس مقتضى ذات الحال الحاصل  
وانما يقتضي حصول الوصف فيه وهو كونه بحيث حصل عنده الحال وما ذكرنا  
ظهوره لا يمكن ان يكون الحول عبارة عن كونه نقاطا اشتقاقا اذ  
الصورة والمتصلة وغيرهما عن شقة من الصورة ط لا يحل  
نعم يرد عليه ان ما ذكره مستلزم الحول ما اورد في الورقة  
الموهبة اذ الورقة الموهبة يمنع ان لا يحل عليها الموهبة  
بعد حصولها لانها ما دام الماد حاصلا فيها مع ان غير حال فيها  
عند فهمه ان كان حالا بالمعنى اللغوي ط سبق منه ولا يجد محذور  
امكانه مفارقة الحول بمفارقة الماد عنه اذ المراد هو الاستلزام  
ما دام الحالا حاصلا فيه لا مطلقا والا فخرج حوله الاعراض  
المفارقة في محالها ولا يتخذ الا بان يجعل الحول عبارة عن تعلق الامر  
المختص الذي يقتضيه في الوجود والشيء تعلقا بموجب المحورية  
الامر الحول وبعد ذلك يرتفع لزوم كون الهيولى في حالة  
في الصورة والجسم اذ تعلقها بها بموجب محورية ذوا  
الهيولى عليها مع افتقار الهيولى الى الصورة في الوجود  
والبقاء فتأمل في هذا المقام اقول من جملة لغوت الصورة في  
القول وان كان المراد من قول الشارح بالذات نفس الواسطة



في العندة من لافي الشبوت لكن المراد من نفوت الصنعة  
صفاتها الحقيقية الغير المتأثرة عن الحلول فلا بد من ذلك في الاول  
منها والاخير ان لب الحقيقة لا يتصف بها الهبوط  
باعتراض لا بالحقيقة ولا بالمجاز وفي الاخير من نظر طهر اذا الماز  
لا يلزم ان يكون سماعيا وعلاقة الحلول متصحة للتوصيف الجاز  
وما قيل من نفسه بان المحل قد يكون حالا بالعرض والعكس فالاول  
يتصف به الهبوط مجازا ففاسد اول كلامه في الحلول في الهبوط لافي  
مطلوب الحلول ولا يقدح عن ما قل توصيف الشيء بحلوله في نفسه  
ولو مجازا اطلاق لا يخفى والتحقيق بان الحاشية الكلية بين الطرفين  
ابية عن استنادها الى معلم واحد لولها لا وجه لعدم طول  
من الاشراقية دون المثبتة استدلالا ارمارضة للثبوت  
فانهم وان لم يتناجوا الى النظر في تفصيل المعارف والمباحث فيها  
لكنهم يتناجسون اليه في المناظرة مع اهل النظر فانه قد يقع بعض الاولاد  
ويعتبر الاستدلال لو لم يكن قائما بذاتها بل تحت جهة الى المادة فادناها  
بعد الانفصال اما ان يكون واحدة بالخصر او متعددة وعلى الثاني فاما ان  
يكون واحدة بعد الانفصال او كانت موجودة متعددة قبله والحق باطل اما الاول فانه  
تلك الواحدة الشخص في مكانين مختلفين وانما ديهوتية واما الثاني فانه  
التسلسل المجازي واما كثرة الاستدلال استنادا الى الجسم على مواد  
غير متناهية بالتفصيل وهو محال وعلى تقدير تعدد ما فاما ان يكون  
المادة المتعددة واحدة بعد الانفصال او كانت موجودة في الجسم الغير متعددة  
بعد الانفصال المتكثرة فان كانت واحدة بعد الانفصال فاما ان يتعدد ما كان قبله  
فانه لم يتعدد يلزم ما لزم الاحتمال الثالث من الجسم متناهي على مواد غير متناهية فان  
كل ذلك لا يلزم بدونه صفة له مواد اخرى بعد الانفصال فمع حدودها يلزم

يلزم بالطريق الاول وينضح وان التعدم بعد يلزم التسلسل  
الحال لوجوب سبق مادة على كل حادث ولا يتصور انتهائها السلسلة  
الى ما كان قبله اذ المادة المعدومة لا يكون مادة لحادث موجود بل ينظر  
بالضرورة واقول عند التعدي لا يتجاوز عن حارزه اذ على تقدير التعدم  
ما كان قبله لا يلزم التسلسل في المواد بل يلزم ان يكون التعدي  
اعدا ما له بالكلية والا لكان المادة الحادثة حادثة بل مادة فلا يجب  
سبق مادة على كل حادث وهو خلاف ما ثبت بالبرهان في الصورة  
ان يقول فان حدثت بعد الانفصال والتعدم ما قبله يلزم ان يكون  
حادثة بل مادة وهو باطل عندهم او يقول فان حدثت بعد الانفصال  
وانتعدم ما كان قبله يلزم ان لا يتعدم ما كان قبله وهو خلاف  
المفروض والجواب ان مراده ان يكون المادة حادثة بعد الانفصال  
مسبوقة بمادة حادثة اخرى في لا يلزم التسلسل المذكور كما ذكره  
**قوله** وان كانت موجودة قبله متعددة بقدر الانقاسات  
الممكنة للجسم اشتمل الجسم على مواد موجودة بالفعل كل منها  
منفصلة عن الاخرى ومبينة للآخرى في الوضع قبل فصل الجسم  
وكل منها يستحيل انفكاكها عن الصورة الجسمية كما سياتي  
والصورة الجسمية مستلزمة للمقدار فلو كان الجسم متناهي  
على مواد غير متناهية كذلك يلزم ان يكون الجسم غير متناهي  
المقدار وهو باطل كما سلف وان لم يكن بين الهيولات المجمعة  
في الوجود ترتيب ذاتي بان يتوقف بعضها على بعض بخلاف  
ما اذا كان المادة حادثة بعد الانفصال فان بعضها متناهية  
على الاخرى ولذا حصص لزم التسلسل بحدوثها بعد الانفصال  
ولم يحكم بيلزومها صحتها واعلم ان مراده وان كانت موجودة  
في الجسم قبل الانفصال سواء حدثت مادة اخرى بعد الانفصال  
اولم تحدث مادة اصلا في مظهرها اندراج ما قدما صحتها من انه



من رهن الحدوث من تقرير التقدير  
 وادفع المحذورين معا وخلصنا ان الهوى  
 ما دونه من حيث التعيين قد يمتد من حيث الذات  
 فلم يزل التسلسل الى ما لا يرام انما هو  
 في التعيين المتعاقبة وليس يمتد ولم يزل

من انعدام جسم بالمرء لا  
 الهوى لم يعدم  
 بذاتها ١٢٠  
 من حيث  
 تعينه  
 مع

ان لم يعدم ما كان قبله يلزم ما يلزم الاحتمال الثالث **قوله**  
 والجواب ان الهوى الى امرهم الى تلخيص الجواب باخذنا  
 بعد الانفصال لكن التسلسل والاستتمال المحالين انما يلزم ان  
 لو كانت بعد الانفصال صادقة ذاتا وتعدا او كانت موجودة فيه  
 قبلها ذاتا وتعدا والامر لا يخصر فيها الجواز ان يكون الهوى  
 امرامبها موجودة قبل الانفصال ذاتا مع وصف الوحدة وحادث  
 بعد الانفصال باعتبار وصف التقدير ولا باعتبار ذاتها فاجوب  
 يمنع التردد واختيار شئ ثالثا على تقدير التقدير ولا يخفى ان  
 ابهام الهوى في ذلك المعنى سند مساو لعدا حاصرية التردد  
 بين كونها حادثا ذاتا ووصفا وبين كونها موجودة قبل ذاتا و  
 وصفا فمتى لم ينحصر التردد بينهما كان الهوى مبهما بذلك المعنى  
 وبالعكس فهو سند مساو لنقض الممنوع ولذا ابطاله بقوله  
 لا يقال الخ واعلم ان ما اوردته الاستدلالية ينقلب عليهم باوضح  
 وجه ولا يندفع عنهم الا بمثل هذا الدفع فلعلمهم انما اوردوه عليهم  
 ليخلصهم الى هذا الدفع الذي هو مشكوك بين ما يرد على الغريقين  
 في يظهر الاستغناء عن الهوى او الجواب المصحح للهوى بدل  
 على انه لا حاجة اليها كما لا يخفى **قوله** ابهام الهوى الى معنى  
 لو كانت مبهما لما كانت موجودة والتالي باطل بداهة بيان  
 الملازمة انها لو كانت مبهما لم يكن متعينة وكل موجود متعين  
 فلو كانت مبهما لم يكن موجودة يقتضي الشكل الثاني الصادق  
 على تقدير ابهامها **قوله** لانا نقول ابهامها حاصله جواب بالتردد  
 بانكم ان اردتم انها لو كانت مبهما لم يكن لها تعين اصلا فالملازمة  
 ممنوعة وانما يلزم ذلك لو كان ابهامها بمعنى سلب مطلق  
 التعيين وليس كذلك بل هو بمعنى سلب التعيين المحض  
 وان اردتم انها لو كانت مبهما لم يكن لها تعين محض فالملازمة

مسلمة

مسلمة لكن كبرى الشكل الثاني ممنوعة اذ الوجود بكيفية  
 تعين ما وقد سبق تفصيله **قوله** هذا الحكم على سبيل المبالغة  
 الى معنى ان ظرفية الشرط للجواب يدل على ان ثبوت الحكم الثاني  
 في وقت ثبوت الحكم الاول وليس كذلك لان ثبوت الثاني  
 بعد ذلك يحتاج الى الدليل الا في دفعه بان ذلك الحكم على سبيل  
 التحقيق لتكون باطلا وبذلك اندفع بعض الادعاء **قوله** انا نقول  
 صور الاشياء لا ليس مراده ان جميع الماديات مرتسمة في نفس  
 النفس فانهم صرحوا بخلافه كيف وثبوت القوى الباطنة مبني على  
 استحالة ارتسام الماديات في النفس وحلولها فيها بل مراده ان  
 العقل ينتزع من الماديات صورة كلية بتجريد الشخصات وتلك  
 الصورة الكلية ترسم في النفس لا اطلقوا عليه ان جميع الكليات  
 والجزئيات المجردة مرتسمة في النفس لا في الالهة ولما كان تلك  
 الصورة الكلية المرتسمة عين ما عويات تلك الاجسام المادية  
 عند التحقيق علم ان ما عوياتها من حيث هي لا تقتضي  
 الانتقام والا لاستحال حلولها في النفس الممتنعة الانتقام  
 ولا عدم الانتقام والالهة انقسمت في الخارج وهو خلاف اليربونية  
 اذ كل جسم عنصري او فلكي قابل للانتقام الوهمي بداهة وان لم يكن  
 بعضها قابلا للانتقام الخارجي والمراد من الخارج في قوله وبقي في  
 الخارج تقبل التجزئ الى خارج النفس لا خارج الذهن الشامل  
 للقوى الباطنة لانه اذا ارتسمت في تلك القوى تقبل التجزئ  
 كباقيها الجسمانية عندهم وقوله لذاته بمعنى لاجل الماهية بشرط  
 الوجود المطلق خارجا كان اذ ههنا لا بمعنى لاجل الماهية من حيث  
 هي ص لا عرفت ان مراده من اقتضاء الماهية المطلقة وليس المراد  
 من قبول التجزئ جردا مكان الذات حتى يقال الماهية المطلقة لا تأتي  
 عن التجزئ والا لم تقبل في الخارج بل المراد الاستعداد للانتقام للتجزئ



بحيث يمنع معه حلول الجسم في غير المتجسس فلا شك ان ذلك الاستعداد  
ليس مقتضى الماهية المطلقة والالم محل في النفس الماهية الكلية  
المحرومة عن الهيولى وهو باطل على اصولهم بل لكل كل مجرد عن الهيولى  
مرتب في النفس والجزئيات المقرونة بالمادة مرتبة في القوى  
الجسمانية المتجسسية ايضا وتخصيص الاستدلال ان الماهيات  
المطلقة لتلك الاجسام لا تقتضي التجسس والا لا يمنع حلولها  
في النفس وهو باطل على اصولهم وان ماهياتها بشرط الوجود  
خارج النفس ولو في القوى الباطنة تقتضيها اذ ليس ما يجعلها  
مستعدة للتجسس خارجا مفارقا عنها والا لا يمكن زوال الاستعداد  
عنها وهو باطل بل هو اما امر داخل فيها او خارج لازم والخارج  
اللازم مستند الى الذات قطعا للسلس فلا بد من امر داخل  
في الجسم يتحيل معه حلوله في النفس ويجعل متحيا في خارجها  
وذلك الامر هو الهيولى ولما كان مراده من قبول التجسس استعدادها  
للاقسام الوهمي خارج النفس ولو في القوى لم يتوقف اتمام  
الاستدلال على ابطال مذهب ذيقرطيس كما توهم ولا على  
دعوى الحصر بين الحاجة والغنى الذاتيين وان دفع ايضا ما قبل  
يجوز ان يكون قبول التجسس من لوازم الوجود الخارجي انتهى  
لا يقال مراد ذلك القائل ايضا الوجود خارج النفس ولو في القول  
لا الوجود في الاعيان لانا نقول فعلى هذا لا يكون مضرا لما عرفت  
ان مراده من قوله لذاته هي الماهية بشرط الوجود خارج النفس  
لالماهية المطلقة فليتنا ملر نعم يرد عليه بحث من وجوه اما اولها  
فلانا لانهم ان صور الاشياء حالة في النفس لجواز ان تكون حاصلة  
فيها والفرق بين الحلول والحصول غير قليل كما اشار اليه شارح  
الجديد للتجريد وهذا الوجه اورده عليه بعضهم متهمنا وليس بشيء  
اذا الاستدلال يتم بغير الحصول فمفارقة ان انقسام المظهر وف

بوجوب

بوجوب انقسام الظرف الحقيقي كما لا يخفى واما ثانيا فلانا لا نسلم  
ان الحاصل في النفس بالماهيات الاجسام لجواز ان يكون لها ما  
وهو ما اورده عليه ايضا وهو مدفوع ايضا بان الاستدلال مبني  
على ما هو الحقيقي واما ثالثا فلان الاستدلال المذكور جار في  
الهيولى فليكن ان تكون للهيولى هيولى ويتسلسل اذ نقول  
انا نتعقل صورتها الكلية على وجه لا يقبل التجسس وهي في الخارج  
متجسسية لذاتها اللهم الا ان يقال لما كان ذات الهيولى مقتضية  
للاقسام بحيث يمنع زوالها عنها امتنع حلول ذاتها في النفس  
وانما الحاصل وجه من وجوهها العارضة لها وكذا الكلام في الكم لا سيما  
المنفصل واما رابعا فلان الصورة الجسمية لا شك انها مقتضية  
لقبول الانقسام الوهمي والنفس لا يقبل التجسس عندهم لا خارجا  
ولا وها واذ امتنع حلول الصورة الجسمية في النفس ايضا فلان  
ان ماهيات الاجسام وصورها حالة في النفس لاستحالة حلول ذات  
الجسم بدون حلول شيء من اجزائه لان حقيقة الجسم اما الصورة  
الجسمية والهيولى حاملة لها كما سبق نقله عن الشيخ واما المجموع  
المركب منها واما حاصلا فلان غاية ما دل عليه الاستدلال احتمال  
الجسم على امر يمنع حلوله بذاته في النفس ولما امتنع حلول ذات  
الصورة الجسمية ايضا فليكن ذلك الشيء مجرد الصورة الجسمية  
كما قال به الاشراقية واما سادسا فلان ان اراد بالتجسس الانقسام  
الوهمي كما حملنا عليه فالقابلية له ليس مقتضية ذات الهيولى  
بل لازم الصورة الجسمية الممتدة في الجهات وان اراد به الا  
انقسام الخارجي فيتوجه عليه ان البهتان 2 يتوقف على ابطال  
مذهب ذيقرطيس ويتوجه ما قبل ايضا من كون القابلية  
له من لوازم الوجود الخارجي دون الذهني **قوله** ما على حملية  
مرددة للحلول التي يعني ان ما ذكره اهل العقول من ان الاستثنائي



بتركيب من شئ طية منفصلة استثناء عین احد جزئیهما او استثناء  
نقيضه ينتج عین الآخر او نقيضه شامل لما تركب من حمله  
مردودة المحمول ومن حمله غير مردودة المحمول بناء على ان مردود  
هم من المنفصلة هناك اعم من شبيهها وهو متردك بناء  
على المقاربة والا كما صح حكمهم يكون كل استثناء في مركبا من  
الشئ طية لان ما ذكره المص متركب من للميليتين ولا يمكن جعله  
اقترايا لانه خارج عن الاشكال الاربعة فينتقض به تقسيم  
الاقترا في اليها **قوله** يحتمل معنيين اقول نسبة المعنى الاول  
الى الذات ظاهرة واما نسبة المعنى الثاني اليها فتظهر ايضا  
في القول الاتي حيث دفع و هم اشارة **قوله** الاول كون الذات  
الحق فالافتقار الذاتي بهذا المعنى ههنا كون ذات الصورة للجسم  
علة موجبة للاحتياج فيستحيل وجود الصورة بدون الاحتياج  
لئلا يلزم وجود الملزوم بدون اللازم والاستغناء الذاتي بهذا  
المعنى كونها علة موجبة تقدم الاحتياج فلا يمكن انفكاك هذا  
العدم عنها فيستحيل طر بان الاحتياج عليها اذا المستغنى  
في ذاته بهذا المعنى لا يكون محتاجا بوجه ولا بغيره الاحتياج لا  
لزاته لاستحالة كون الشئ علة للنقيضين ولا لامر خارج كالحالة  
انفكاك عدم الاحتياج عن الملزوم **قوله** الثاني عدم عليها  
ما يقابلها فالافتقار الذاتي ههنا على هذا عدم كون الصورة  
علة موجبة لعدم الاحتياج سواء كانت علة للاحتياج او لم  
تكن علة له ايضا والاستغناء الذاتي عدم كونها علة للاحتياج  
سواء كانت علة لعدم الاحتياج او لم تكن علة له ايضا فكل  
منهما اعم مطلقا مما بالمعنى الاول لان كلامهما صادق على ما لم  
يكن ذاته علة لشئ من الاحتياج وعدمه بل بغيره كل من  
الاحتياج وعدمه لامر خارج بخلاف كل منهما بالمعنى الاول

اقول

اقول لا خفاء في ان بين الافتقار والغنى الذاتيين تباينا  
كلها للقطع بان الشئ الواحد لا يكون في ذاته مفتقرا او مستغنيا  
معا وما ذكره يقتضي التباين الجبر في بينهما ولذا حمل اشارة  
نارة كليهما على المعنى الاول ونارة حمل الافتقار على المعنى الاول  
والغنى على المعنى الثاني ولا يخفى التباين الكلي بينهما على التقديرين  
فالحق ان الافتقار الذاتي لا يكون الا بالمعنى الاول **قوله** ولا  
يتم القضية الفاسدة على التقدير الثاني الخ اي لا يتم القضية  
لحاكمه ببطلان الاستغناء الذاتي على تقدير ان يحمل كل من الاستغناء  
والافتقار الذاتيين على المعنى الثاني وان تم استلزام  
المطرح ولا يتم المستلزم المطر الذي هو الافتقار الذاتي على تقدير  
ان يحمل كل منهما على المعنى الاول وان تم القضية الثانية حينئذ  
وتحقيق كلامه ههنا الا انها اذا حملت على المعنى الثاني كان المطر  
المصريح به في قوله فتعين افتقارها بذاتها عدم كونها علة  
لعدم الاحتياج وكان قال ترديد ان الصورة للجسم اما  
ان لا يكون ذاتها علة للاحتياج واما ان يكون علة له ولا شبهة  
في ان ابطال الاول يستلزم الثاني لاستحالة ارتفاع النقيضين  
حين والى ان اعني كونها علة للاحتياج يستلزم الافتقار  
الذاتي بالمعنى الثاني اذ كلما كان الذات علة للاحتياج لم يكن  
علة لعدم الاحتياج لاستحالة كون الشئ علة للنقيضين  
فالدليل يستلزم المطر لكن لا يتم القضية الثانية القائلة  
بان كونها مستغنية بذاتها حال اذ الحلول الثابت في بعض  
الاجسام القائلة المستلزمة للافتقار كما قال المص انما يدل  
على انها ليست علة موجبة لعدم الافتقار لما عرفت انها  
اذا كانت علة لعدمه لا يمكن عروض الافتقار لها لذاتها  
ولا لامر خارج ولا يلزم من عدم كونها علة لعدم الافتقار عدم



كونها مستغنية بالمعنى الثاني لان ما كان ذاته علة لعدم الا  
وتفارقا من مطلقا من المستغنى في ذاته بالمعنى الثاني ولا  
يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام فيجوز ان تكون الصورة  
مستغنية في ذاتها ويكون احتياجا في بعض الاحكام القابلة  
عارضاتها لا يخرج لالذاتها واذا حمل على المعنى الاول كان  
المط في الحقيقة اثبات كون ذات الصورة علة للمنتقار  
وكان مال التردد ان الصورة الجسمانية اما ان يكون ذاتها  
علة لعدم الاحتياج او لا تكون وح لا شبهة في بطلان  
الشئ الاول كما عرفت ان ما كان ذاته علة لعدم الاحتياج  
يستحيل احتياجا مع ان احتياج الصورة في بعض الاحكام  
ثابت ولو كان ذلك الاحتياج لا يخرج فيستم القضية الثانية  
لكن لا يتم التفرقة بين اولها يلزم من بطلان كونها علة لعدم الا  
حتياج كونها علة للاحتياج كما هو المط لجواز ان لا يكون علة  
للاحتياج ولا لعدمه وان حمل الاستغناء المأخوذ في الدليل  
على المعنى الاول والافتقار المأخوذ في المط على المعنى الثاني  
يتم كل من القضية الثانية والاستلزام لكن لا يتم الاستلزام  
الافتقار الذاتي بهذا المعنى للملازمة التي قصد اثباتها اعني  
قوله واذا كان ذلك الجسم مركبا يلزم ان يكون الخ اذا  
المفتق في ذاته بالمعنى الثاني لما جاز عود احتياج له  
لا يخرج جاز تخلفه في بعض الاحكام الاخر وان حمل  
الاستغناء على المعنى الثاني والافتقار على المعنى الاول  
لم يتم القضية الثانية ويتم الاستلزام فالظاهر من سبق  
كلامه ان مراده الاحتمال لان الاولان لكن الاوفق بحال  
المحشى المدقق ان يعهم مراده من الكلام ان يحمل المطلوب  
في كلامه على الملازمة او اصل الدعوى ويكون معني كلامه

ولا يتم

ولا يتم القضية الثانية على تقدير ان يحمل الاستغناء على  
المعنى الثاني سواء حمل الا فتقار على المعنى الاول او على  
الثاني ولا يتم الاستلزامه للمط على تقدير ان يحمل الاستغناء  
على المعنى الاول سواء كان حمل الا فتقار على الاول او على  
الثاني فاعلم **قوله** وتأمل بحتم ان يكون اشارة الى توجه  
الايراد على جميع الاحتمالات الاربعة فان ايراده على كل  
احتمال منها وتمييز بعضها عن بعض خفي محتاج الى تأمل  
واشارة الى اندفاعه بما يذكره بعد اولى ما ذكرنا من ان  
ما ذكره بـ يستلزم التباين الجزئي بينهما او الى ان اللابا  
للشارح الايراد على جميع هذه الاحتمالات لا على بعض  
منها فان نظره الاول منع الاستلزام والتفرقة بين على تقدير  
ان يحمل على المعنى الاول وجهه على شارح المواقف منع  
القضية الثانية الرجوع الى دليلها على تقدير ان يحمل الاستغناء  
على المعنى الثاني والا فتقار على المعنى الاول وهكذا ينبغي  
ان يفهم هذا المقام **قوله** ويجب ان يكون هذا العدم مستندا  
الى الذات الخ اي الاضافه بهذا العدم فانه متحقق في نفس  
الامر ولو في ضمن الوجود الذمعي فلا بد له من علة توجب  
في المستغنى دون المفتقر فلا بد ان العدم نفى محض لا  
يستند الى شئ بل نقول نفس العدم نسبة بين الذات  
والاحتياج متحققة في نفس الامر بالنسبة الى المستغنى  
لانا النسبة الى المفتقر وكل ما هو موجود في نفس الامر  
فهو موجود اما في الخارج او في الذهن ولا بد لكلام الوجوديين  
من علة وحقيق كلامه ان عدم كون الذات علة لشي  
من المنقضي انما يتصور فيما لم يكن احد المنقضي  
مقتضى الذات حيث كان كالوجود والعدم فانها وان كانا



مقتضى ما عرفت الواجب والممتنع لكنهما في بعض الماهيات  
ليسا كذلك وذلك البعض هو ما عرفت الممكن ففي مثل ذلك يجوز  
ان لا يكون الشيء علته موجبة لشي من النقيضين واما اذا كان  
احد النقيضين لا يتحقق في نفس الامر الاحال كونه مقتضى  
الذات كالغنى والافتقار الذاتيين فلا يمتنع ان لا  
يكون الذات علة لشي من النقيضين بل لا بد ان يكون علة  
موجبة لاحدهما والا يجاز ان لا يكون الشيء قطرا الى ذاته واجبا  
بالذات ولا ممكنا عاما مقيدا بجانب العدم وان لا يكون الشيء  
قطرا الى ذاته ممتنعا بالذات ولا ممكنا عاما مقيدا بجانب الوجود  
اذا وجوب الذات مع الامكان العام الاول والامتناع الذاتي  
مع الامكان العام الثاني متناقضان مع ان ارتفاعهما غير ممكن  
بالنظر الى ذات شيء فانه يستلزم الامكان الذاتي في انقلاب  
الممكن الى الممتنع او الى الواجب وانقلاب الواجب الى الممكن  
والممتنع وانقلاب الممتنع الى احدهما ولا يجوز عقله ولذا هو  
بان الوجوب لازم لهما علة الواجب والامكان الخاص المستلزم  
للامكان العام لازم لما عرفت الواجب الممكن والامتناع لازم  
لما عرفت الممتنع فكما ان ذات الالهيات اما علة موجبة للوجوب  
الذاتي او الوجوب مع قطع النظر عن جميع الامور الخارجية عن  
الذات واما علة لتقيده الذي هو الامكان العام المقيد بجانب  
العدم او ان ذاتها اما علة موجبة للامتناع الذاتي واما علة  
موجبة لتقيده الذي هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود  
فكذلك ذات الصورة الجسمانية اما علة موجبة للاحتياج الذاتي  
الى الاحتياج مع قطع النظر عن جميع الامور الخارجية واما علة  
لتقيده الذي هو الغنى الذاتي كما ذكره شارح المواقف وبا  
الجملة الافتقار والغنى الذاتيين من الآثار المترتبة على نفس

الذات

الذات مع قطع النظر عن كل امر خارج وكل اثر ثابته ذلك  
فهو اما متحقق في الماهية بدون عامة اصلا وهو محال واما  
متحقق بجعل جاعل اياه فيها وهو بطل ايضا والا لم يكن ثابتا  
لها علة مع قطع النظر عن الخارج وثبت انها لا جبر الذات  
وحدها ولا غنى بالالاستناد الى الذات الا هذا فالحصر بين  
الذاتيين قطعي وان لم يكن عقليا والحصر القطعي لا يتقدح  
بغيره والاحتمال المتوهم الذروي على بطلانه دليل وانما يتقدح  
به الحصر العقلي لكن القطعي كاف في اتمام البينة **قوله**  
ولما اقتضى الذات الغنى التي يعني لا كان ذات الصورة الجسمانية  
علة موجبة لعدم الاحتياج امتنع حلولها المستلزم للاحتياج  
في الجملة لان مقتضى الذات لا ينفك عنها بوجه بالضرورة  
نعم لا يسيح حل حصولها في محل لا على وجه الاحتياج لكن فرقا  
بين الحلول والحصول اذا الحلول لا يكون الا بالاحتياج فعلى  
تقدير الغنى الذاتي الذي يقتضيه الذات بمتنع الحلول و  
ان لم يمتنع الحصول فلذا قال المصن والالاستحال حلول المستلزم  
للافتقار قبل عليه انه انما يلزم استحالته للحلول على تقدير  
الغنى الذاتي لو كان ذلك لعدم مستند الى الذات بطريق  
الاجاب وهو محذور ان يكون استناده اليها بطريق  
الاولوية الغير البالغة الى حد الوجوب كما قالوا في الممكن  
انه ادنى بعدم وتؤيد ما قاله الشيخ الرئيس في اشفا من  
ان المعلول في نفسه ليس وله عن علة اليس اي وجوده وجود  
كل معلول اليس بعد ليس ومعنى قولهم ان علة العدم عدم  
علة الوجود انه اذا لم يوجد علة الوجود وينعدم المعلول لان  
عدم العلة مؤثرة في العدم او لا يحتاج الى تأثير انتهى  
اقول هذا مدفوع بان كلام المحشي مبني على ما هو المتحقق



من ان الممكن ليس ما ولي شئ مما يصح انفكاكه عنه بل الاثار  
المدته تبة على ما صيغته اما مقتضى الذات بحيث يتنوع انفكاكه  
عنه واما لانه خارج وما ذكره الشيخ غير تام كما فصله المحقق  
المراد ان في خاصية التجربة يد على ان الكلام صحتها مبني على  
ثبوت الافتقار الذاتي في بعض الاجسام القابلة فلو كان  
الغنى بهذا المعنى مستندا الى ذات الصورة بطريق الاولوية  
لمصح انفكاكه عن الذات لانه خارج وحي لم يكن الافتقار ذاتيا  
في شئ من الاجسام مع ان افتقار بعض الاجسام ذاتي بغيره  
مع قطع النظر عن كل امر خارج وبما حررنا المقام على هذا  
الوجه اندفع ما توهم الناظرون في المقام ومن ابيه الهداية و  
الانعام وهذا هو اللابث بثنائه المحشى الجليل وبيان الشرف  
المحقق دبره من الفليل ثم اقول كماله بالافتقار الذاتي  
الى هذا دفع اخر السجث الشئ بوجه اخر بطريق اخر الوان  
فان ما سبق مبني على كون الذات وحدها علة للافتقار وهذا  
الجواب مبني على التعميم فان قلت اللازم مستندا الى الذات  
وطبقا للدور والتسلسل فلما فرقت بين الجوابين اذ لا قلت  
ليس كلام مستندا الى كماله ومجواز ان تكونا معلولي علة وحده  
فيكونا بنهما مستندين الى امر ثالث والجواب الاول مبني على  
كون الافتقار مستندا الى الذات وحدها كما عرفت من قبيل  
وسنشير اليه ولو سلم فما ل هذا الجواب جعل عليه الذات  
اعم من العلية بالذات او بالواسطة وما سبق تخصيصها  
بالعلية بالذات عنية خارجة عن الذات اي غير متبانية  
لها فيدخل فيها ما كان العلة نفس الذات او جزءها الاعم او  
المساوي وما كان العلة احد هذه الاشياء مع عرضها اللازم  
واما ما كان العلة هو العرض اللازم وحده فلعلة داخل في الذات

مع اللازم او لا شبهة في ان الذات مدخلا وان كانا معلولي علة وحده  
اذ لا بد من استعدا الذات لذلك اللازم فعلى بنود ما يمكن ان يقال  
ليس الافتقار الذاتي الا ما كان علة نفس الذات ولو بالواسطة فلما يكون  
الافتقار المستند الى اللازم الخارج ذاتيا وان حصل الافتقار الذاتي  
بما عدا علية العرض اللازم وحده في يدخل ذلك في الذات ذاتي  
فلا يتم قوله ولا شبهة في ان المستغنى بهذا المعنى يستحيل حلوله  
على وجه الاستمرار كما لا يخفى في قوله سواء كان الذات وحدها علة  
للخ ليس مراده من الذات وحدها هو الذات من حيث هي هي مع  
وطبق النظر عن كل امر خارج عنها لانها لا يكون علة لشئ مالم ينضم  
اليها احد الوجودين الخارجيين عن ما يميز كل ممكن غيرهم بل مراده  
ان الذات بشئ الوجود الخارج علة للافتقار في الخارج اذ قد سبق  
منه ان الصورة الجسمانية لا يحتاج في الذهن الى مادة فالمراد هو  
الماهية الموجودة وحدها لا مع لازمتها ولا مع امر مباين وهذا القدر  
كاف في اثبات الضرورة الذاتية للافتقار اعني الضرورة والوصوب  
ما دام الذات موجودة في الخارج اذ هذه الضرورة كاطية في اثبات  
الملازمة الممتدة بناء على ان المراد من الاستحالة في كلام المصنف بغير  
سلب الامكان المناقض للضرورة الذاتية لا سلب الامكان الذاتي  
المناقض للوجوب الذاتي اذ الغرض اثبات كون كل جسم موجود  
في الخارج حقيقيا او تقديريا مركبا من الهيولي والصورة وكيفيه  
الضرورة الذاتية وان لم كيفيه الضرورة في بعض الاوقات **قوله**  
على وجه الاستمرار والدوام اي الدوام الذاتي وهذا مبني على ان  
الدوام لا يخلو عن الضرورة كما هو التحقيق عندهم فكلما كان  
حلول الصورة الجسمانية في بعض الاجسام القابلة للافتقار  
واثما كان ضروريا ما دامت موجودة وكلما كان ضروريا لها كذلك  
كان الصورة الجسمانية وحدها او مع لازمتها علة له فكلما كان



وانما كانت وحدها او مع لازمها علة له وينعكس بعكس النقيض  
 الى انما كلما لم تكن وحدها او مع لازمها علة كما هو المستغنى بهذا المعنى  
 لم يكن وانما هو المطلق **قوله** او على سبيل الوجوب يعني نقول على  
 سبيل الدوام ان كان الدوام مستلزما للضرورة او على سبيل الوجود  
 ان لم تكن مستلزما كما هو المشهور قلنا اثبات المنوع على كل  
 من التحقيق والمشهور فلا يتجه عليه ان الصواب هو الاول والواصلة  
 بدل او الفاصلة لولا الكلام مبني على ان الدوام مستلزم للضرورة فلا يصح  
 المقابلة ثم ان قوله وانما للاشارة الى ان الوجوب بمعنى الضرورة الذاتية  
**قوله** اذ على هذا الى على تقدير كون المستغنى مستغنيا بهذا  
 المعنى وتخصيصه اذا كان الشيء مستغنيا بهذا المعنى يكون علة الافتقار  
 العارض له عارضا مفارقا وحده او مع الذات وكلما كان العلة عارضا  
 مفارقا فيمكن عدم الحلول اما الصغر فلان عدم الافتقار خارج اما فاعل  
 خارجي كالعقل العائنه واما عارض مفارق والا اول محال على اصولهم  
 لان الفاعل الخارجي عند عدم موجب لا يتنازل فلا يمكن ان يكون علة الشيء  
 الا المخرج فيه ولما توجد ان يقال يجوز ان يكون احتياج الصورة مقتضى  
 ذات الفاعل الخارجي دفعه بان نسبة الفاعل الخارجي الى جميع الاشياء  
 مستوية على اصولهم ان لا يكون لبعضها علة دون بعض ولا هو ادلى  
 بالبعض دون بعض فلا يكون علة لشيء من الاشياء الا المخرجة  
 فيه وذلك المخرج اما ذات الماهية او لازمها او العارض المفارق  
 فاذا لم يكن المخرج ذاتا او لازمها فيكون عارضا مفارقا ولا نغنى لعله  
 للافتقار الا ما يستحيل انفكاك الافتقار عنه سواء كان فاعلا له او  
 او موجبا للفعل الفاعل واما الكبير فلان نفس العارض المفارق  
 ممكن الزوال الا يرى ان الكتابة يوجب تحريك الاصابع لكن مع  
 ذلك ليس تحريك الاصابع ولا الكتابة الموجبة اياه ضروريا للذات  
 الكاتب في شيء من الاوقات لا يقال لو كان نسبة الفاعل الخارجي

مستوية

مستوية كما جاز ثابته في الشيء في بعض اوقاته لان الشيء العارض  
 في بعض الاوقات لا يكون معللا بالذات ولا يلزمها ولا بالفاعل الخارجي  
 الا بعارض مفارق كما اخبر قبله وينسلسل في المعدلات وليس بمحال  
 عندهم بالعارض العارض لشيء واحد بعضها السابق معد لبعضها  
 الاصل فغند كل استعداد يؤثر فيه الفاعل الخارجي ينتج ذلك  
 الاستعداد اياه فلما ثبت كل من الصغر والكبير ثبت انهما لو كانت  
 مستوية عن المحل بهذا المعنى لا يمكن عدم حلولها بمعنى سلب الضرورة  
 الذاتية فثبتت الشبهة المذكورة في الممكن الفاعلة والا لاستحال حلولها  
 التي بنا على ان المراد من الحلول هو الحلول الضروري في جميع اوقات  
 وجود الصورة فامكان عدم ذلك الحلول يستلزم استحياله كما ان  
 امكان عدم حيوانية زيد يستلزم استحياله كونه حيوانا وذلك لان  
 مواد الضرورة لا يتصور لها امكان بدون الفعل والوجوب فكلما  
 امكن الامر الضروري يلزم ان يقع بالوجوب وكلما وقع بالوجوب  
 لم يكن عدمه ينتج انه كلما امكن الامر الضروري لم يكن عدمه وينعكس  
 الى قولنا كلما امكن عدمه لم يكن وجوده فبين ما ذكره المصنف وبين  
 ما ذكره المحشي تلازم ولذا حمل عليه فاندفع ما اوردوا الشايع  
 على تلك الملازمة بتحريرها معا مع تحريره المراد من الاستغناء الذاتي  
**قوله** والعارض ممكن الزوال اي يزول بالفعل ان كان مبنيا  
 على ما هو التحقيق من استلزام الدوام الضرورة او يمكن ان يزول  
 وان دام ان كان مبنيا على ما هو المشهور من جواز انفكاك الدوام  
 عن الضرورة وتقسيمهم العارض المفارق الى الدائم وغير الدائم ثم  
 يمنع على المشهور لكن التحقيق حققوا ان الشيء لا يدوم شيء  
 الا اذا كان احدهما علة للآخر او كانا معلولين علة واحدة فالحق  
 ان الدوام مستلزم للضرورة واقول لكن ان كان في تحقيق الدوام  
 بينهما ما اما موجودين اذ قد صرحوا ان الانواع العنصرية



قد ثبت بجنسها وكل فرد من كل نوع وكل نوع من كل جنس  
حادث واذا كان كذلك مما يدريهم ان الانسان والفرس حادثان  
معاً ولو سلم تحقق ذلك مما يدريهم ان عرف احدهما لا يتقطع  
بدون الاخر بل انما ان لا يتقطع عنهما ابداً وينقطعان معاً  
حتى يتبين ان احدهما علة للآخر او هما معاً معلولان لعلّة واحدة  
هي العقل العاشر مع وضع تلك الحادثة في وقت معين ولا يرد  
الى الابد او الى حد معين فتتحقق الدوام الموصوب للضرورة بين  
الشيئين يتوقف على امرين الاول تحقيق حدوثها والثاني  
تحقيق ان احدهما لا يتفك عن الاخر فيما بعد ولا سبيل الى تحقيق  
شيء منهما الا بتحقيق العلاقة المتقتضية بينهما ولا يتحقق شيء  
من الامرين ولا العلاقة جعلوا ناطقة الانسان وما علية  
الفرس من الامور الاتفاقية المحتملة للاتفكاك وجعلوا اللزومية  
عبارة عما يوجد فيه اللزوم والعلاقة في اعتقاد الحاكم والاتفاقية  
عما لم يوجد اللزوم والعلاقة في اعتقاده وان وجد في نفس الامر  
فالناطقة والناطقة مع احتمال العلاقة الموجبة بينهما  
من الاتفاقيات نعم لو تحقق الدوام بين الشيئين لما انفك  
عن اللزوم قطعاً لكن قد عرفت ان تحقيق الدوام انما يمكن بعد  
تحقيق العلاقة الموجبة وبعد تحقيقها يتحقق اللزوم قطعاً  
فقد اوضح الحال وان كشف ان قولهم بكتلة ام الدوام اللزوم  
فيها لم يتحقق فيه العلاقة الموجبة سخرى جداً **قوله** مع ان  
الاجسام القابلة للاتفكاك هذه المقدمة هي المقدمة الاستثنائية  
المطوية في المتن وخلاصة الاستدلال انها لو كانت مستفنية  
بهذا المعنى لما دام حلول فرد من افرادها ولا يمكن عدم حلول كل  
فرد منها في بعض اوقات وجودها لكن اللازم باطل اذ حلول  
بعض افرادها اعني حلول الصور الجسمانية الواقعة في الاجسام

القابلة للاتفكاك ضروري ضرورة ذاتية ما دامت موجودة وللقائل  
ان يقول تلك المقدمة الاستثنائية ممنوعة بل هو اول البحث و  
ايضا الملازمة لجواز ان يكون افراد الصورة الجسمانية متخالفين  
للقائمين بان يكون الصورة الجسمانية جنبا او فصلا بعيدا او عرضا  
عاما لافرادها الا ان يقال الملازمة مبنية على ما سبق في كونها  
طبيعة نوعية لافرادها وبطلان اللازم مبني على ما في الفصل الا في  
من استحال تجرد الصورة الجسمانية عن الهيولى بناء على ان اثبات  
امتناع تجردهما انما يتوقف على ان كل ما يقبل الانفصال فهو مركب  
من الهيولى والصورة وقد ثبت ذلك من قبل ولا يتوقف على ان  
كل جسم مركب من الهيولى والصورة حتى يكون دورا باطلا فانقطع  
عرف الانفكاك عن هذا المقام ولا يابس في توقف بعض المط على ما في  
الفصل المتأخر وانما يابس في توقف كل المط المذكور في الفصل المتقدم  
على ما في الفصل المتأخر اذ لا وجه لتقديم الفصل الاول على خلاف توقف  
البعض فان الفصل المتأخر لما كان معقودا لامتناع تجرد كل صورة  
جسمانية ناسب ثانيا حيزه عن اثبات تركب كل جسم نعم يرد على  
المحسني في هذا المقام انه لا وجه لقوله على سبيل الاستمرار والدوام لانه  
ان اراد ان يستدل على ضرورة حلولها في الاجسام القابلة للاتفكاك  
بدوام الحلول فيها فقد عرفت حال الاستدلال على اللزوم بمجرد الدوام  
في القول الاول وان اراد ان يستدل عليها بما في الفصل الا في من  
امتناع التجرد كما قررنا فهو يتحقق علاقة اللزوم بينهما فلا حاجة  
الى التثبت بذي الدوام **قوله** اقول يريد بالمستغنى اخذها  
الجواب الثاني الذي اثاره بقوله ثم اقول الخ للامارة الى ان  
الجواب الاول انما يصح اذا حمل على الثاني بان يكون علمه ذات  
المستغنى للافتقار لاعم من ان يكون بالذات او بالواسطة لازما  
اذا لوحظت بكونها بالذات كان المستغنى اعم مما كان ذاته علة للافتكاك



بواسطة لازمها فلا يتم قوله ولما اقتضى الذات الغنى لئلا قال  
الجواب الحق هو الثاني ولذا اختاره ههنا ثم الظاهر ان يقول يريد  
بالمتضمن في ذاته عالم يكن علة للافتقار غيبة خارجية عن الذات  
اي عالم يكن ذاته لا بالذات ولا بواسطة لازمة علة للافتقار كما  
هو الكلام لبقوله والمراد بالمتضمن في حد ذاته عالم يكن كذلك لانه  
اشد الى ان عالم يكن بذاته ولا بواسطة لازمة علة للافتقار مخصص  
وطبقا فيما كان بذاته او بواسطة لازمة علة لعدم افتقاره وتلخيص  
الكلام في هذا المقام ان السرد يد على هذا يخبر ان يقال ان الصورة  
الجسمية اما ان يكون لها عدم الحمول في شئ من اوقات وجودها  
الخارجي او لا يمكن والا اول وهو الغنى الذي باطل في جميع الاجسام  
المتنصرية القابلة للانعكاس كما عرفت وبظهور بطلانها فيها  
يتم المرام ههنا اذا غرض ههنا اثبات الهول في الفلكيات  
بعد اثباتها في العنصرية القابلة للانعكاس ولم يكن اثباتها  
في الكل دفعه لان كون الافلاك قابلة للانعكاس عنية معاوم بل  
مبط وبذلك يندفع منع الشارح لانه منيع على كون الافتقار و  
الغنى الثابتين مقتضى ماهية الصورة الجسمية بشرط الوجود  
الخارجي ان مقتضاها بقاء واسطة ولا يمكن ابتداءه على كونها  
مقتضاها بالذات او بواسطة لازمة لها والا يلزم تجويز امكان  
انعكاس حلولها ونحوها عن المادة **قوله** ولا يخفى عليك بطلان  
هذا الاحتمال اقول بطلان هذا الاحتمال بداهة منية على رعايتي  
منه من ان الشخص امر داخل في ذات الشخص فالاحتياج لاجل  
الشخص داخل في الاحتياج لذاته فالمراد ههنا من الخارج هو  
التباين الذي ليس نفس الهوية ولا جزؤها ولذا حكم ببطلانها  
بداهة وانما جعل الشخص داخلا في ذات الشخص كما ذهب  
الشيء الاخر ونظرا لئلا يلزم انكاره في كلام الشارح كما لا يخفى

**قال** اذ جئنا ان يكون جنس الى ان اذا لم يثبت كونها طبيعة  
نوعية جئنا ان يكون جنس او عرضا عاما وكلما احتمل ذلك لم  
يتم الدليل ينتج انه لو لم يثبت لم يتم الدليل ومعنى هذه الشبهة  
بعينه معنى التوقف المذكور وقوله وح يجوز اختلاف الخ دليل كبرى  
ان اذا كانت جنس او عرضا عاما يجوز اختلاف المفتقة **قوله**  
لم يقل على اثبات انها نوع اي انما قال نوعية للاشارة الى  
ان المفتقة بذاتها هي الماهية بلا شرط ومعنى العموم ولو قال  
نوع لربما يتوهم انها الماهية بشرط العموم وهو باطل لان الحلول  
في المحل مما يثبت على الوجود الخارجي فالماهية المفتقة بذاتها  
الى الحلول انما هي الماهية وعدمها وصدقها لا مع قيد العموم ولذا  
قال والكلام في نفس الماهية فلا يرد ما يكاد يتوهم ان الكلام في الماهية  
الصادقة على الصورة الجسمية لبعض الاجسام القابلة للانعكاس  
هل بعينها ماهية كل صورة جسمية فلم لا يجوز ان يكون الكلام في الماهية  
بشرط العموم فتأمل وان دفع ايضا ما قيل لوصح ما ذكره لوجب  
على الشارح في بيان الاحتمال ان يقول اذ جئنا ان يكون جنسية  
او عرضية عامة انتهى ذلك لان غرض المحشى بيان نكتة العدول  
عن النوع الى الماهية النوعية والتكافة يجب ان يكون مفارقة  
بجواص الكلام ولما كان نكتة ذلك تلك الاشارة الى ذكرنا ههنا فقد  
اندفع ذلك لان تلك الاشارة لا يحصل بعبارة النوع وانما يحصل  
بعبارة النوعية واما ما ذكره في بيان الاحتمال فمبني على ان النوع  
والجنس واما لهما ربما يطلق على الماهية وصدقها كما في قولنا نوع  
الانسان موجود كما يطلق على الماهية مع قيد العموم والاحتياج الى مثل  
تلك الاشارة في بيان الاحتمال اذا اشارة الى المراد بعبارة النوعية  
مستغنية عن الاشارة اليه في بيان الاحتمال لانه اجمال بعد البيان  
انتهى **قوله** لان النوع هو تلك الماهية بشرط الخ لان المقولية



على كثير من ما خذوه من ان ما هي النوع **قوله** والموجود في الخارج  
عطف التعلل على المعلول وهي في الحقيقة كبرى قياس غير متعارف  
قد طوى صفه انه نفيه ان الكلام في الموجود في الخارج والموجود في  
الخارج هو الماهية وحدها فالكلام في الماهية وحدها ولا توجد على  
هذه الكبر ان كايها ممنوعة لجواز ان يكون الماهية بشرط العموم  
ايضا موجودة فلان ان كل موجود هو الماهية وحدها دفعة باثبات  
الحصر في قوله انما هو الماهية وحدها **قوله** والماهية وحدها نافية  
ان منسوبة الى النوع نسبة المعروض الى المعارض الذي هو النوع المنطقي  
يصدق عليها ولو باعتبار العموم فيصح نسبتها اليه سواء كان المراد  
من الماهية وحدها الماهية الغير المشروطة بالعموم او الماهية  
المشروطة بعدم العموم لان التغاير بين المشروطة بالعموم والمشرطة  
بعدم اعتبار فيصح نسبتها باحوال اعتبارين الى ما يصدق عليها  
باعتبار اخر لكن قوله لا نوع يدل على ان المراد بالماهية وحدها الماهية  
المشرطة بعدم العموم او الماهية المشروطة بالعموم لا ياتي عن العموم  
فيجوز صدق النوع عليها مع العموم من غير اشتراط بخلاف المشروطة  
بعدم العموم او يمنع صدق النوع عليها بهذا الاعتبار فتقول لا تدع  
بمعنى لا يصدق عليها النوع نعم يريد عليه انه ان اراد بالماهية وحدها  
المشرطة بعدم العموم فلان ان كل موجود في الخارج هو تلك الماهية  
لان المطلقة اعني الغير المشروطة بالعموم موجودة ايضا وان ارادها  
الغير المشروطة بالعموم فلان انما لا يصدق عليها النوع بهذا  
اعتبار لان شرط العموم شرط ضرورة الصدق لا لصدق بالفعل  
لما عرفت ان انتفاء شرط العموم لا يوجب انتفاء العموم حتى يوجب  
انتفاء الصدق عليها وانما يوجب انتفاء ضرورة الصدق الا ان  
يقال اراد بها الاول ونبه بذلك على ان وجود الماهية المطلقة انما هو  
باعتبار اشتراطها بعدم العموم ايضا لا مطلقا كما ان صدق النوع عليها

انما هو

انما هو باعتبار العموم لا مطلقا وفيما ذكره بحث لطيف سياتي  
ايضا وجوبا فان قلت مقتضى الطبيعة الواحدة الخ من  
السؤال اضافة مقتضى الى الصورة الجسمية في قوله وجح يجوز ان  
مقتضاها وهو معارضة لدعوى توقفه على الاثبات المذكورة وحاصله  
لما ثبت كون الحلول مقتضى الصورة الجسمية فسواء كانت نوعا او  
جنسا او غنية بها لا يختلف في شئ من افرادها فليقتضيه ان يكون ذلك  
الجسم مركبا من الهول والصورة يلزم ان يكون جميع الاجسام العنصرية  
والفلكية لذلك فلما توقف قلنا لو كان الى حاصله منع يكون  
الحلول مقتضى مطلق الصورة الجسمية الشاملة لجميع الصور العنصرية  
والفلكية بل انما ثبت كونه مقتضى حقيقة بعض الافراد ولا يلزم  
منه المدعى كما ستعرفه فلو ثبت احتياج فرد لذاته الى الماهية  
النوعية وحقيقة وانما ربه الى انه لم يثبت بما ذكره المصن ان الحلول  
مقتضى الصورة الجسمية المطلقة اعني الشاملة لكل فرد حتى يتم  
عدم التوقف وانما ثبت ان مقتضى حقيقة بعض الافراد وحدها في  
بعض الاجسام القابلة للانعكاس ولا يلزم منه كونه مقتضى حقيقة  
كل فرد والا اذا ثبت ان حقيقة ذلك الفرد بعينها حقيقة سائر  
الافراد اذا لم يثبت ذلك واحتمل ان يكون حقايق الصور الجسمية  
في الاجسام الغير القابلة للانعكاس في الالة حقيقة الصور الجسمية  
في بعض الاجسام القابلة للانعكاس بان يكون مطلق الصورة  
الجسمية حقايقها او بعيدا او عرضا عما لها لم يتم الدليل او  
يجوز ان يكون ذلك مقتضى مقتضى فضل تلك الحقيقة لا مقتضى  
جنسها وبالحيلة ان قول الشارع وجح يجوز اختلاف مقتضاها في  
افرادها لا يخلو عن تسامح و مراده اعم من مقتضاها من حيث  
هي هي ومن مقتضاها بشرط فضل من فصولها وبذلك ظهر تطابق  
الجواب للسؤال وان سبق الى بعض الاوهام عدم الانطباق هذا



فان قلت كما لم يثبت بما ذكره المص ان الحلول مقتضى الصورة  
الجسمية للصلفة لم يثبت ايضا انه مقتضى حقيقة بعض الافراد  
اذ يجوز ان يكون الحلول من لوازم شخص الفرد المحقق في بعض  
الاجسام القابلة لثباتها كالثبات للحلول في انواع كثيرة  
من العناصر يثبت ان لا مدخل فيه لخصوصية شخص معين  
فقد ثبت ان مقتضى الماهية المشتركة بين الافراد العنصرية وكان  
قول المص كالماء وال نار اشارة اليه حيث لم يكتف في التمثيل باحدهما  
ثم اقول بقي ههنا بحث شريف هو ان اتمام التبعه ان لا يتوقف  
على اثباتها انها طبيعة نوعية قطعا اذ يتم كونها فصلا قريبا  
لطبيعة نوعية او خاصة لاحدهما فالوجه في اختيار عبارة النوعية  
دون النوع ان يجعلها شاملة للفصل والخاصة ضرورة ان كلاما منها  
نوعية النوع وجه يندفع هذا البحث وان لم ير مقتضى البحث و  
يمكن اتمام كلام المحقق بان لا سبيل الى اثبات كونها فصلا قريبا  
او خاصة وانما السبيل الى اثبات النوعية بما ذكره الشيخ ولذا جعلوا  
متوقفا عليه في اتمام خلاصة استدلاله الخ ليس غرضه من  
هذه الخلاصة دفع النظر الا في وجه وتفسير التفسير فانه في الحقيقة  
منع لوجودها وتخصها من غير انضمام شئ مستند اجواز ان يكون  
الموجود المتحصل معروضها او يكون المتحصل تلك الماهية مع الفصل  
لا وحدها فمن يراه بمنع على كل تقدير بل غرضه الاشارة الى ان  
الاول الاعتراف على الناظرين ومن تتبعهم كما ان رجحان في  
تقدير الاستدلال على هذا الوجه مستدركا لا يليق به شأن الشيخ  
الرئيس فان حصل تلك الماهية وحدها يدل على نوعيتها من غير  
رجوع الى اختلافها بالارجحية دون الفضول بل ذلك لا خلاف  
محلل بالتحصيل وحدها فهو علة لمية له ولذا قال معلل كما انه  
دليل اتي للنوعية الثابت في النظر الا في من دفع عن التفسيرين

ضرورة

ضرورة ان الصورة الجسمية المتحصلة وحدها التي انضاف اليها الصور  
النوعية ماهية واحدة في جميع الاجسام ضرورة ان كل جسم عبارة عن  
الجوهر الممتد في الجهات مع الصورة النوعية المختصة به فاذا نظر عن تلك  
الصورة النوعية الخارجة عن الصورة الجسمية لم يبق ههنا الا الجوهر  
الممتد في الجهات وهو الصورة الجسمية فاذا كان ذلك الجوهر الممتد متصلا  
وحده يلزم النوعية بالدياس الى جميع افرادها ولا جمل ذلك لم يثقل  
بتصريح الجواب عن النظر ثم اقول فيه بحث اما دلائل الاختلاف با  
الخارجيات اذ لم يكن له مدخل في الاستدلال كان مستدركا في كلام  
الشيخ فيقع فيما ضرب واما ثانيا فاننا لا نعلم ان المتحصل الى المستند  
للتحصل بالاثارة استعدا تاما هو ماهية واحدة في كل جسم لجواز  
ان يكون للجسمية العنصرية ثالثة للجسمية الفلكية بالذات من  
غير اشتراك في ذات اصلها وتكون الصورة الجسمية عرضا عما للكل وحقا لثمة  
لها بالذات مع اشتراكها في الجنس دون الفصل بان تكون الصورة  
الجسمية جنبا قريبا او بعيدا هما كما دالة اثار بعينه والقول باننا  
من تصورنا الاجسام بحفايقها وقطوعنا النظر عن صورها النوعية  
المختصة بانواعها لم يبق في اذهاننا الا ماهية واحدة هي الجوهر الممتد  
في الجهات فانما يحسن تفعا لو سلمنا كون جميع الاجسام متصورة بحفا  
يقها وهو ممنوع لاسيما في الفلكيات اذ لا يلزم من مثله هذه الجسم  
متصورة بحقيقة كما في الشيخ البعيد مع ان النفس الانفكاك غير مادية  
وانما المر في الكواكب وما يستحيل من الزرقة في السماء فانما هو في كره  
النسيم التي بعد تحتها عن الارض ثمانية عشر فرسخا تقريبا كما بين  
في محله وقد وجدنا كذلك بغيره ههنا لطيف وجه يجوز ان تكون الصورة  
الجسمية عرضا عما لجميع افرادها وان تكون ذاتها للجسميات  
العنصرية وخارجا عن الجسميات الفلكية واما ثالثا فلو سلم ان الصورة  
الجسمية ذات لجميع افرادها كما اتفقوا عليه وكما يدل عليه قولهم ان الجنس



فما حوز من الصورة الجسمية والفصل ما حوز من الصورة النوعية  
 والجسم جنس لجميع الاجسام فلانهم انما متحصلة وحدها كيف  
 ولو كان الامر كذلك لما اختلفت في حقايق الانواع الحقيقية الى الفصول  
 البعيدة كالنلك والعنصرى وكما الدنامى والحساس فلا بد من الاجسام  
 من مبادئ تلك الفصول تؤخذ من منها فان قلت تلك المبادئ داخله  
 في الصور النوعية بناء على ان المراد من الصور النوعية الثابتة  
 في الاجسام باختلاف الانوار واللوازم اعلم من الصور النوعية  
 الحقيقية والاضافية قلت ليس المستعد التام للتحصيل بالاشارة  
 الى النوع الحقيقي وجميع الاجناس قريبة كانت او بعيدة ما هي  
 مبهمه تكون فصولها ايضا لذلك فلما تكون موجودة متحصلة  
 متضمنة الى الصورة الجسمية نعم لو كانت مبادئ الفصول البعيدة اجزا  
 من مبادئ الفصل القريب لا حيتج الى الكل مع تحصيل الصورة الجسمية  
 وحدها كاستمرارها اجزاء مقومة للاجناس لا للفصول القريبة  
 وهذا الذى ذكرناه هو تحقيق نظر الشارح فلا يندفع بما ذكره من ثبات  
 النوعية بما ذكره الشيخ مثل هذا موجودة متحصلة الى مستعدة  
 استعدادا تاما للوجود الخارجى والتحصيل الى التعيين بالاشارة الى  
 الجسمية ذلك ان تقول المراد ان الصورة الجسمية في الاجسام المو  
 جوده هي الماهية الموجودة المتحصلة الى المستغنية بالاشارة الجسمية  
 وحدها بناء على ما هو التحقيق ورياق منه من ان الشخص خارج  
 عن الذات الموجودة الشخص عارض له فالوجود المتحصل  
 بالفعل هو النوع لا مجموع النوع والشخص لا الجنس لانه ماهية  
 مبهمه لا يكون معرفة للشخص وحدها بل مع فصول قريبة  
 فيكون اذ تلتها بالخارجيات فرعه على التحصيل وحدها كما  
 اشير اليه الحاصل الاقوى او على الدعوى المطلوبة من قبيل تفرع احد  
 اللازمين على الاخر وعلى كمال التقدير بين اثباته الى ان الاختلاف

بالخارجيات لا دخل له في الاستدلال بل هو من ثمرات الوجود  
 والتحصيل لكن يتوهم ما قدمنا من ان الاشغال بيان الثمرة  
 - ندرك ايضا فان قلت الى اما منع للصغر واما نقض  
 اجمالى للدليل باستلزامه خصوص الفاء الذى هو الفرق بين  
 الجنس والنوع بالابهام والتعيين مع كونها مبهمين معا  
 قلت الى حاصله ليس مقصود الفاعل في ايجاد النوع الا  
 جعله موقفا بحيث يشار اليه بالاشارة الحقيقية وذلك لا يفي  
 في الجنس بل الفاعل انما يوجد بان جعله محصلا متوقفا بمر  
 تبين الاول جعله مستعدا للتعيين بالاشارة الحقيقية بان  
 يوجد مبداء وخيله والثاني جعله متوقفا مشار اليه نعم ليس  
 بين المتعينين تأخر زعماني كمن جعل الاول متقدم على الثاني  
 بالذات والحاصل ان المراد بكونها متحصلة كونها مستعدة  
 للمتحصيل بالاشارة استعدادا قريبا وذلك الاستعداد تحقق  
 في النوع دون الجنس فالفرق واضح فثبت المنوع اولا يتم  
 دليل النقص هذا على الاحتمال الاول من المؤيدين واما على  
 الاحتمال الثاني فالجواب ان المراد بكونها موجودة متحصلة انها  
 معروفة للوجود والتحصيل بناء على ما هو التحقيق من ان المو  
 جود الخارجى عين النوع لا هو من الشخصات التى هي من الامور  
 الاعتبارية وليس الجنس قابلا لان يكون لذلك وكونها معروفة  
 للوجود الخارجى والتحصيل بهذا المعنى لا يتنا في ايهامها وقابلتها  
 للتميز بين افرادها فالفرق ايضا واضح بما قد ذكره فثبت  
 المنوع اولا يتم النقص وعلى كل تقدير لا ضارة في انطوائى  
 الجواب للسؤال وان ضيق على بعضهم غاية الامر ان الشخص  
 كلامه لا يمكن تحصيل الجنس والنوع بحسب الخارج الا في ضمن  
 فرد الموجود المتحصل المتعين بحسب ذاته وبحسب عوارضه



المشخصة اذ ليس لهما محصل بحسب الخارج وراء هذا المحصل  
فاذا ادرك من ذلك الموجد المحصل معنى جزئي بشكل الحكم بانه ما  
يوجب النحو الاول بان يكون غارضا مستحصا ادبانه مما يوجب  
النحو الثاني بان يكون مبنيا لفصله التام حوز منه لما ذكره الشريف  
المحقق في تصانيفه من ان التمييز بين الواقع والعرضي متعسر  
او متعذر في الماهيات الحقيقية بخلاف الماهيات الاعتبارية  
فما قيل لاحفاء من ان ما يوجب النحو الاول من المحصل هي  
الامور الجزئية المستحصنة وما يوجب النحو الثاني هي العضول  
الكلمية والفرق بين الكل والجزء في ما لا يثبت به على احد وما ذكره  
من ان الفرق بين الذاتيات الماهيات الحقيقية وعرضياتها  
متعسر او متعذر فانما هو فيها اذا كانا في مرتبة واحدة من العموم  
والخصوص على ما يشهد به ببيانهم لذلك فهو مرفوع فان الكلام  
معنا بين المعنيين الجزئيين كما عرفت ان ليس للنوع محصل  
بحسب الخارج الا في ضمن محصل النوع والموجود الجزئي  
في اكثر المواد يعنى غاية الامر ذلك لا تغذره في كل مادة حتى لا  
يمكن بيان النوعية معناها واستدل على نوعيتها الخ  
الى كونها نوعا وذلك ان نقول مراده كونها نوعا او فصلا قريبا  
بالنسبة الى جميع افرادها او الكل متمم للبه معان السابق  
وكذلك مراده من الجنسية جنسا قريبا او بعيدا او في حكمها  
من العضول البعيدة او الكل يستلزم ان يكون تحتها انواع  
مختصة ببعض الاجسام فيتم الدليل فلا يرد ما قيل لا نسلم  
انه لو لم يكن نوعا كان جنسا لجواز ان يكون فصلا واما مراده  
لجواز ان يكون عرضا عاما فمذموم بانه سابق من انما ذاتية  
لجميع الاجسام عند جميع الحكماء مشتهرة بين الاجسام  
بان تؤخذ جزء الكل منها الا بان تكون صادقة على جميعها فالاجسام

في كلامه بموافقا للحقيق لا بمعنى الصور الجسمية كما دهم  
مقتضولها لا بد الى خلاصة الاستدلال لو لم تكن نوعية لكانت  
جنسية وكلما كانت جنسية يلزم ان يندرج تحتها انواع لخصوص  
جنسية ببعض الاجسام وكلما يلزم ذلك يلزم ان يكون عضول تلك  
الانواع امور مختصة ببعض الاجسام ينتج انها لو لم يكن نوعية  
لكان عضول الانواع المذكورة تحتها امور مخصوصة ببعض الاجسام  
والامور المحصورة اما اعراض واما جواهر ينتج انها لو لم يكن  
نوعية لكان تلك العضول المقومة لتلك الانواع اما اعراض واما  
جواهر واللازم بلا شغية باطل يخالف ما اذا كانت نوعية او كانت  
ان يوجد لها فصل جوهرى شامل لجميع الاجسام لا يخص بعضها  
والذي حكم المستدل باخصارها في الصور النوعية هو الجواهر  
المختصة ببعضها لا مطلقا وبهذا ظهر فساد ما قيل ان هذا الدليل  
جاري في عدم نوعيتها ايضا اذ نقول لو كانت طبيعة نوعية  
كانت لها فصل مخصوص بها والامور المحصورة بها اما اعراض  
او جواهر ولا سبيل الى شئ منها اما الاول فلان فصل الجواهر  
لا يكون عرضا واما الثاني فلان الجواهر المحصورة بها هي الصورة  
النوعية وهي لا تخلع لان تكون فصلا لها كونها غير متولة  
عليها مراعاة لان الجواهر المحصورة بها الى كل نوع  
منها من قبيل ركب العدم وواجبهم هي الصورة النوعية لعله  
اراد ما هو اعم من الصورة النوعية الاضافية التي هي مبادى  
العضول البعيدة فانها مختصة ببعض الاجسام  
ايضا وهي ليست فصلا الى اى شئ منها فضلا  
متساها لانها لا تتقارر الحمل والعولية المعتمدة في حقايق الكليات  
الجنسية وقد سبق من الشيخ ان الصورة النوعية متتارة  
عن الصورة الجسمية في الوجود الخارجى بل لكل منها وجود



مغايرة لوجود الاضطراري والمحل الاتحاد في الوجود دون المفهوم  
واقول كما ان الصورة النوعية الانسانية غنية بمحولة على  
الانسان والناظر الى خوز منها ما هوية جوهرية محمولة عليها  
لم لا يجوز ان يكون الامر كذلك صحتها الا ان يقال انما هيية الجو  
هرية الى خوزة من الصورة النوعية وان كانت محمولة على الجسم  
الطبيعي المشترك عليها لكنها غنية بمحولة على الصورة الجسمية  
التي هي الجزء الاخر منه كما لا يخفى لان نوعيتها انما يدعى  
هذا تحقيق لاصل المدعى تمهيدا للايراد عليه بقوله وعلى تقدير  
جنسيتها الى وانما احتيج الى تحقيقه لما اودعه احد الاجسام  
في نعمة البراءة بل من كون الادعاء نوعية بالقياس الى نفس  
الاجسام لا الى اجزائها وحاصل الايراد ان نوعيتها انما يدعى  
بالقياس الى الصور الجسمية في كايون جنسيتها بالقياس  
اليها ايضا وعلى تقدير جنسيتها لانهم ان فضولها الموصلة لا يكون  
جواهر ودعوى انحصار الجواهر المخصوصة بالاجسام في الصور  
النوعية الحقيقية والاضافية ممنوع فان قلت على تقدير  
ان يكون لها فصل جوهرى يخص بنوع من الانواع يجب  
ان يوجد في الجسم جوهر يخص به هو مبدأ ذلك الفصل فيكون  
ذلك المبدأ ايضا صورة نوعية اخرى فاذا لم يكن حمل الصور  
النوعية الممتازة في الوجود لم يصح كون ذلك فصلا ايضا  
قلت قد سبق جوابه او الصورة النوعية الانسانية لكونها  
جزء من الانسان لا تحمل عليه ومع ذلك تحمل عليه الفصل الى  
خوز منها فليكن هذا كذلك او نقول ان اريد ان نفسها  
غنية بمحولة على الصورة الجسمية بمسلم وغير مصر وان اريد  
الما هيية الى خوزة منها غنية بمحولة فمنوع  
لجواز ان يكون الاصلهاج اليها الشخصها اقول بهذا مبني على

جواز اشتراك امور كثيرة متباينة في لازم واحد كالنار والحركة والشمس  
المشتركة في الوجود والحرارة وان لم يجر صدق انما متباينة عن شئ واحد  
او النار لا يمكن ان يصدر عنها الحرارة والبرودة مثلا لكن لقائل ان يقول  
لا دليل على كون الحرارة لازمة لما هيية النار بشرط الوجود الخارجي الا ان  
ليس للمهوية المخصوصة مدخل اذ لما كان فردا منها حارة علم  
انها متضمنة لما هيية النوعية المشتركة بين جميع الاثر او الموجودة لا  
تقتضي الشخص المخصوص وهو المعلوم بسبب الطاقة البشرية ولو جاز  
منه ما ذكره ولو جاز مثل ما ذكره لم يثبت لازم الماهية اذ لا لجواز  
ان يكون المقتضي تشخص كل فرد بناء على الجواز المذكور فالجواب ان مد  
هم من لوازم الماهية المشتركة اعم من ذلك سواء كان الشخص  
داخل في ذات الشخص او خارجا عنه فالمنع المذكور ساقط في علم  
الحكمة بحسب الطاقة البشرية والجواب فرقا بين لزوم الحرارة للنار  
وبين ما نحن فيه اذ كل فرد مشهور من النار حارة بذاته ولا سلم  
ان كل فرد مشهور من الصورة الجسمية في حاجة من المحل لانه  
اول المسئلة فاعلم اذ هو تكرار لما سبق الى دليل لما كان غيرة  
الذات اعم كان السند اعم من السند الذي ذكره بهنا والاعية واقعة  
لا تكرار لا موجه اياه اقول يعني لا يلزم من تجويز الاعم تجويز الاخص  
لجواز ان يكون تجويز الاعم في ضمن خاص اخر ويمكن توجيه  
ذلك الى هذا مبني على ان قول المصنف لان الطبيعة المقدارية لا قضية  
حقيقية لا طبيعة والمتبادر من الاستقبال بانها نوعيتها ان  
ان يكون طبيعة الا ان يقال الطبيعة غيرة مستعملة في العلوم ثم اقول  
فعلى هذا التوجيه لا يكون الجواب الذي ذكره الشارح هو جوابا  
عما اورده فيما سبق اذ بعد ذلك يرد عليه فيما سبق اذ يجوز  
ان يكون علم الاصلهاج غير الذات وغيرة الشخص نعم يتوجه عليه  
ما اورده المحقق هناك كما عرفت تفصيله فقد علم ان ابطال المحقق



فيا سبق مبنية على ان مراده من غير الذات هناك غنية الشخص ايضا و  
الاخبر ان كون الاحتياج لاجل الشخص مما لا يمكن ابطاله كما سيثبت اليه  
فيمكن ان يقال ان في ترجية المنع المذكور ههنا على وجه لا يلزم التكرار  
لكن الحق ان الشخص ذاته على ذات الشخص كما حققه المحقق الدواني في كتابه  
التي يريد دفع تسليم كون الاحتياج لاجل ذات الفرد لا يمكن منع الاحتياج  
في الافراد الاخر نعم يمكن منع كون الاحتياج لاجل ذاته كما ذكره الشارع  
ثم ان مراده من الشخص لا كون الشخص متشخصا فان كون الثاني خارجا  
ظاهر لكل واحد واما النزاع في الاول وذهب المشايخون الى ان الشخص  
جميع النوع وما به شخص ويمتاز عن الفرد الاخر ورد المحقق الدواني  
في خاتمة التمهيد بانه يستلزم كون النوع جزءا خارجيا عن الشخص  
فيلزم ان لا يصح حمل النوع عليه ضرورة امتناع حمل الجزء الخارج على الكل  
الخارج فالحق ان الشخص جزء بحسب المفهوم لا بحسب الخارج وهو المصحح  
به في المواقف ونسبه فان قلت لو كان الشخص بحسب الخارج عبارة  
عن جزء النوع لصدق زيد على عمرو وهو باطل قلت بهذا وهم سبق  
الى بعض الاوهام وليس بشئ لان معنى الحمل الاتحاد في الوجود الخارجي  
لا الاتحاد في الحقيقة النوعية والنوع المعروف من الوجود الخاص  
زيد والنوع المعروف من ذلك الوجود الخاص عمرو وهكذا لا يقال لا يشترط  
ان كلا من الموجودات الخاصة التي هي عبارة عن الشخصيات في الحقيقة  
خارج عن ذات الشخص الموجود فان الوجود ذاته على ذات الممكن لكن  
التقييد بقيد الوجود اما داخل في ذاته الشخص او خارج عنه فعلى  
الاول ثبت ما قاله المشايخون وعلى الثاني يلزم ان يكون التغاير  
بين زيد وعمرو بالاعتبار لا بالذات وهو باطل قلنا نحن ان التقييد  
بحسب الخارج خارج كالتقييد فانه نسبة ومعقول فان لا يصح ان يكون  
جزءا من الموجود الخارجي وكذا كل تقييد يتصور هناك والتسلسل

اللازم  
المتصور

اللازم يتسلسل في الامور الاعتبارية وما ذكرتم لم يردم كون التغاير بين زيد  
زيد وعمرو بالاعتبار غير محذور ان حصل التغاير الذاتي بالتغاير بالماهية  
وممنوع ان غنى التغاير الذاتي من التغاير بالشخص والوجود وتحقيق ذلك  
ان للماهية الواحدة وجودات خاصة خارجية بعروض كل منها لهاية  
عليها اثار خارجية مباينة لما يثبت عليها بعروض الاخر فالماهية للمعرفة  
لهذا الوجود الخاص المتميزت عليها اثار خارجية مخصوصة هي زيد و  
الماهية المعروفة لذلك الوجود الخاص المتميزت عليها اثار خارجية  
اخرى وعمرو ههنا تغاير ان بالوجود فلذا لم يحل احدهما على الاخر وان اخذنا  
في النوع واعلم ان تلك الاثار كونهما مخصوصة بالوجود الخارجي لا يمكن  
حصولها بذواتها في الازمان وانما تحصل فيها بصورها فان لوحظت  
الماهية مجردة عن صور تلك الاثار ويكون كلية وان لوحظت مقارنة  
لها كانت جزئية فاعلم ذا لا اختلاف فيها الى حقيقة وانما الاختلاف  
الحقيقي بين الشخصيات فتوصيف الماهية بالاختلاف توصيف بحال  
عمومها فان الشخصيات واسطة في عروض الاختلاف للماهية واسطة  
في الثبوت الا ان يقال هي واسطة في ثبوت مطلق الاختلاف الشامل للتغاير  
ير الاعتباري وكلام الشارع يتم بهذا القدر هذا الجواب بالحقيقة  
دعوى البديهة التي اقول لما سلفنا من ان السؤال مبنية على جواز  
اشتمال الشخصيات كثيرة في لازم واحد هو الاحتياج ولا يشترط الجميع  
فمن يجوزه كيف يسلم ان لا مدخل للهوية في الاحتياج فدعوى الضرورة  
فيه دعوى الضرورة في محل النزاع وهو باطل اذ لو كان ضروريا لما كان  
محلا للنزاع وما قيل ان الضرورة ههنا بمعنى القطع لا بمعنى البديهة  
فليس بشئ لانه لا يثبت بالمنوع وبالجملة دعوى البديهة في نفى  
مدخلية الهوية في الحقيقة به جمع الى دعوى البديهة في ان الطبيعة  
الجمعية لذاتها محتاجة الى المحل سواء كانت طبيعة نوعية او جمعية  
او عرضا عاما وذلك لانه ليس هناك بعد نفى عليه الشخص والهوية



علة ما عدا كون الجسم قابلا للابعد فكل امر يوجد فيه هذا المعنى فهو  
قابل للتفكاك بداره اما اذا كان هذا المعنى نوعا او جسا فظاهرا فاما  
ان كان عرضا عاما فلان في معرفته مبدءا ذلك العرض وذلك  
المبدء يستلزم ذلك المعنى وذلك المعنى يستلزم الاحتياج فالمبدء  
بالواسطة يستلزم الاحتياج وهذا هو معنى الاستدلال الاتي وبهذا  
يندفع ما قيل ان صاحب المحاكمات صرح بان الاستدلال المذكور بعد  
ثبوت ان الصورة للجسمية لذاتها محتاجة الى المادة محتاجة الى اثبات  
النوعية او القدر الضروري ان احتياجه ليس من جهة الشخص واما  
كون الاحتياج من جهة فصلها للمقسم فغير معلوم الانتفاء الا اذا  
ثبت النوعية للمعنى معونة الابحاث السابقة التي هي نفى  
الواسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين واثبات النوعية ولكن ان يحمل  
الابحاث على معنى الاستدلال على دعوى الافتقار الاتي بعضها مذكور  
في المتن وبعضها منقول عن شارح المواقف فيمكن ان يحمل مراده  
على معنى ان هذا الجواب بالحقبة دعوى البداية في ان الصورة للجسمية  
التي تثبت نوعيتها بما ذكره الشيخ لذاتها محتاجة الى الحمل فيندفع ما  
قيل نعم الاستدلال الاتي غير متوقف على اثبات النوعية لكن ذلك لا  
يقضي حمل كلامه علينا ايضا فتأمل ويمكن ان يستدل  
على قول وجه سلامة عن معظم الابحاث انه لا حاجة فيه الى التزام كون القوة  
الجسمية طبيعة نوعية والى نفى الوساطة بين الحاجة والغنى الذاتيين  
الا انه يرد عليه ما سبق من المنع المبني على مذهب الاشراقيين والمنع  
المبني على مذهب ديمقراطيس فلذا قال من معظم الابحاث انتمى  
اقول والحق ان المنع المبني على هذين المذهبين اعظم الابحاث بحيث  
لا يكاد يرفع ثم اقول وايضا يرد عليه انه انما ثبت الهيولى في بعض  
الاجسام المتصل القابل للتفكاك بمعنى المتصف به لا في كل جسم  
وهو المظا اذ يجوز ان لا يكون جميع الاجسام متصلا ولا يمكن نفى هذا

الاحتمال بوجه ولذا احتاج الحكماء في اثبات هذا المطلوب الى ما  
ذكره ولو سلم اتصال كل جسم فلان ان التفكيكات على تقدير  
طريان التفكاك لا يندعم بالكلية وقد عرفت توقف الاستدلال  
عليه وما ذكره من ان الصورة للجسمية بذاتها تقتضي طريان المادة  
تفكاك بالنظر الى ذات وان امتنع لامر خارج عنها انما يدل على انها  
قابلة لنفس الطريان لا على ان الجسم بعد طريانه ينبغي اجزائه ولا  
ينعدم بالكلية حتى ثبت ان هناك جوهر معدوم وجوهه اخر لم  
ينعدم وهو الهيولى وبهذا ظهر فساد ما قيل ان مراده من معظم  
الابحاث دعوى وجوب ان يكون بعض الاجسام متصلا واحدا فانه  
يتوقف على اثبات نفى الجزو ودونه شرط القنادا انتهى وايضا يتوقف  
على ابطال مذهب ديمقراطيس والمتعسر هو الثالث في الاول  
قال صاحب المحاكمات ان الغرض من نقله التعريف على ان  
بان الصواب ان يقول اياد هذه المسئلة بعد اثبات افتقار  
الصورة مما لا طائل تحتها اللهم الا ان تحمل المقصد في كلام شارح  
على ما يعنى المقصد بالتبع اذا لا فتقارط بالثبوت الى دليله  
فان قلت سيصرح المحشى في بحث عدم تجرد الهيولى عن الصورة  
ان ما ذكره المصنف في الفصل السابق دل على ان كل جوهر متحد في الجهات  
مركب من الهيولى والصورة فبعد تجرد هذه الكلية لا يمكن وجود  
صورة جسمية تجردة قطعا اذ هي على تقدير وجودها يصدق نقض  
الكلية للقطع بان عقد الوضع في تلك الكلية صادق عليها على  
تقدير وجودها ولو صدق بحسب فرض العقل لا صرح الشيخ  
بان الفعل المعنوي في عقد الوضع لا يجب ان يكون فعلا في الاعيان  
بل يجهه والعقل الغرضي كما حققه الرازي في شرح المطالع والاصل  
ذلك قال شارح باجاء المقصد بن فالحق ان مراد المحشى ليس  
بتعريف ان راجع قلت الامر كما ذكره ثم في اعتقاد المحشى كنه خلاف



ما يرتفعه الشارح لان المحشى انما ذكر ذلك في دفع اضطراب الشئ  
في ذلك الفصل اعني في اثبات عدم تحجر الهيولى كما يراه من ينظر  
بالجملة لا يصح الحكم باتحاد المقصودين في اعتقاد الشارح الا بان يحمل  
المقصود على ما يعم التبعية وذلك لانه لا يلزم من صدق قولهم كل ما يوجد  
كان حيا حقيقة في الخارج فهو بحيث يتم كسب من الهيولى والصورة  
بالضرورة كذب قولنا بعض الصورة الجسمية مجردة لانها ليست  
من افراد الجسم حقيقة في الخارج فمقصود الفصل السابق لا يستلزم  
هذا المقصد فضلا عن اتحادها وبما ذكره سقنا محتملات الاوهام في  
هذا التام وفيه ان سبب الاحتياج غير مبين الى الخارج في عليك  
ان الجوهر الممتد في الجهات لا ياتي ذاته عن عدم التناهي بحيث لو فرض  
غيره متناه في جميع الجهات لم ينقلب الى ماحضية اخرى ولا يخرج عن كونه  
صورة جسمية واذا لم يقتض التناهي لم يقتض الشكل المستحيل  
بدون التناهي في جميع الجهات فالتناهي او الشكل العارضين  
للجسم انما كانا عارضين له من امر خارج هو تناهي الابعاد لازما للنسبة  
الجسمية لجواز تحقق الصورة للجسمية بدون تناهي الابعاد كما ذهب  
اليه الحكماء المتمدنا التناهي والشكل لاحقا للجسم بواسطة خارج  
غير لازم اذا تقرر هذا فلتأمل ان يقول ان اراد بسبب الاحتياج  
وليك الذي هو السبب الذهني فقد بينه المص بقوله والا لا استحالة الى  
وان اراد السبب الخارجي الذي هو عليه الخارجية فقد بينه ايضا  
بقوله بذاتها وفصله المحشى نفسه والقوم بان الاحتياج لازم لذات  
الصورة الجسمية فالسبب والعلية نفس الماحضية للجسمية فلو كان  
تناهيهما وتشكلهما اللذين اورد بهما المص في هذا الفصل في ثقي التحجرو  
علية للاحتياج ايضا كما قال يلزم توارده العلتين المستقلتين على  
معلول واحد سطحه وهو باطل وايضا لما به ما سبق منه في دفع اعتراض  
المحشى من ان علية الاحتياج غير خارج عن الجسم او على تقدير كون

التناهي والتشكل علية يكون العلية في الحقيقة تناهي الابعاد و  
هو خارج عن القسم قطعا وان اراد ان التناهي والتشكل علية  
اعلية نفس الماحضية للاحتياج فذلك مبطا اما اول فلان الماحضيات  
لا تحتاج الى علية غنية ذاتها في كونها علية للوازمها فان اللوازم يستحيل  
انفكاكها عن وجود الماحضية ولو سلم ان الماحضيات محمولة في لوازمها  
الخارجية لكنها غير محمولة في استلزامها لها واما ثانيا فلان علية  
الماضية للاحتياج ذاتية لا تغفل بامر خارج مفارق هو تناهي  
الابعاد وهو ظاهر ولا يخص الا بان يقال مراده ان سبب الاحتياج  
وعلة الموجبة وان تبين في الفصل السابق انها ذات الصورة الجسمية  
لكن التبين فيه ان عليتها وحدها او مع لازمها فلا بعد في ايراده  
في هذا الفصل على وجه تبين ان عليتها ليست وحدها بل مع لازمها  
الذي هو تناهيهما وتشكلهما المستندين الى تناهي الابعاد و  
تناهي الابعاد وانتمه الوقوع مع الصورة للجسمية والدوام لا يخرج  
عن ضرورة ولزوم في التحقيق وان لم يعلم بين الدائميتين علاقة  
والمراد من اللازم هناك اعم من لازم الصورة للجسمية وحدها ومن  
لازمها بواسطة خارج لازم وتامل في هذا المقام احداهما  
طريق الانفصال الذي هو ما ذكره المص او الهيولى انما ثبت بانفكاك  
الجسم وانفكاكه والثاني طريق الانفصال مثل ان يقال ان لكل  
الجسم فعلا وانفعا لا فانه يكثر ويكثر ولا يصدر عن شئ واحد  
انما ان متناهيان عند صم فلا بد للجسم من جزئين بواسطة  
احدهما بفعل وبواسطة الاخر يتفعل ولا يجوز ان يكون الجزاء  
ان الصورة الجسمية مع الصورة النوعية لان الفعل والانفعال  
لا يخص بنوع واحد فثبت انهما مشتملة كان بين جميع الانواع  
ولا يتوجه عليه الفلكيات لانها محركة ومحركة والتشكل  
الى تفسير لقول المص فيما ياتي فامكن ان تشكل اشكال اخر فتكون



تأمله للانعصال لئلا يشتمل هذا الطريق على طريق الانعصال  
ولا يخفى ان تتوقف الشكل على المادة ممنوع لا يثبت الا بالانفصال  
بلية للانعصال فيقع فيما هو ب نعم الشكل انفعال يحصل من  
الاحادة لكن بجره والانعصال لا يثبت جزء اخر للجسم غير الصورة  
الجسمية بل لا بد من الفعل ايضا ولم يتعرض به المض ولو سلم  
ان فعل الجسم ظاهر لا يحتاج الى البيان فليس مراد المص بانها  
بالطريق الثاني والالام يتغير عن بالانعصال قيل هذه  
المنفصلة المانعة للكل واستثنى الخ اي في اثبات الملازمة المنوعة  
بناء على ان المنفصلة المتأخوذة في القياس الاستثنائي يجب ان  
يكون لزومية كما تقرر في موضعه اذ كل شئ لا يخفى ان  
كل شئ في نفس الامر لا يخلو عن تحقق عين الشئ الا في الحقيقة  
معه فان حقه مقارن البتة لتحقيق احدها لاستحالة ارتفاع  
النفقطين على كل تقدير ممكن فتو له والضرورة له عطف على لا يخلو  
عطف لازم على الملزوم بناء على ان الدوام في التحقيق لا يخلو عن  
الضرورة فلا يخفى انه لا يختص بما اذا كان النفقطين صفة للشئ و  
الاول بل الامر كذلك في كل شئ بالنسبة الى كل شئ اخر ويول عليه  
مثل الاكل ويؤيده قوله معه قيل ان مراده مختص بما اذا كان النفقطين  
صفة للشئ الاول فاسو بل لا بد من اقتضائه لحد صدقه بحيث  
يمنع انفكاك تحقق احدهما عنه باحد الوجوه المذكورة في كتب  
المنطق اعني المتضائف والعلية والمغالوية فمراده من الاقتضاء  
هو الملزوم يعني امتناع الانفكاك لعلاقة نفقطين لانه المعقبة  
في التفصيلات اللزومية وليس مراده من الاقتضاء كون الملزوم  
عليه خارجية كما توهم لان الملزوم بوجه اخر كاف في تمام البهتان  
ولا مطافا الخ وفيه بحث اما اولاه لانه في الف لما هو التحقيق  
وقد سبق منه ان الدوام لا يخلو عن اللزوم ولا شبهة في دوام

كقوله

تحقق احد النفقطين لذلك الشئ كما ان رالية القائل بقوله  
لا يخفى الخ واما ثانيا فلان الملزوم بهذا ثابت بالنسبة لهما بوجهين  
وان جازحوا الدوام عن الدوام الاول ان الصورة الجسمية لو وجد  
خبرة فلما شبهة في انه يلزم ان يكون متصفه اما بالانفصال او بعدم  
الانفصال لاستحالة ارتفاع النفقطين عن امر موجود ولا يخفى ان  
الانفصال باحد النفقطين لكونه ايجابا متوقفا على وجود الموضوع  
احض مطلقا من المفهوم المردود بها الا مقام بالانفصال وعدم  
الانفصال لانه صادق عند الموضوع ايضا والاحض يستلزم  
الاعم فاللزوم ثابت والثاني لو لم يتحقق احد النفقطين على تقدير  
تحقق الكل زيد مثلا يلزم ارتفاع النفقطين وهو حال غير ناسي  
عن فرض الكل زيد لانه فرض ممكن والممكن لا يستلزم المحال  
قطعا فتثبت ان المحال ناسي من تجويز انفكاك الصدق عن الكل  
ولا نفى بالضرورة الاستحالة الا انفكاك فان قلت هذا الدليل  
جاري عينه في عدم الكل زيد بان يقال لو لم يتحقق لكل زيد فاما ان  
يتحقق الكل عمر واولا والا لا ارتفاع النفقطين في يلزم ان الشئ الواحد  
لازم للنفقطين وهو حال لانه يستلزم اجتماع النفقطين الملزوم  
مبين ولذا حكم بعدم اللزوم مصرنا واثار الشئ في المحقق في بعض  
مضامينه الى مثله قلت لا باس في لزوم شئ واحد للنفقطين  
على سبيل التبادل لجواز عموم الم لازم وانما المحال كون شئ واحد  
ملزوما للنفقطين فتو لك لانه يستلزم اجتماع النفقطين في  
ممنوع اذ المتحقق في نفس الامر اما الكل زيد واما عدم الكله فان كان  
المتحقق هو الاول فالمفهوم المردود بين عين الشئ الاخر ونفقطين  
لازم له وان كان المتحقق هو الثاني فالمفهوم المردود لازم له  
نظم ذلك المفهوم المردود لازم لكل منهما لكن لا يلزم منه ان  
تحقق المفهوم المردود في نفس الامر حاصل باستلزامها معا في يلزم



اجتماع الملتزمين والمتناقضين بل تحقق ذلك المفهوم المردود  
تارة باستلزام الاكل وتارة باستلزام عدم الاكل ولما لم يخل  
الواقع عن الاكل او عدمه كان اللازم وانما المحقق في جميع  
الادوات وقد صرح اصل الادب في ابطال السند الاعم بجواز  
ان يكون الشيء الواحد لازما للتناقضين وبالجملة لا شبهة  
في اللزوم بالسبب صحت الشيء او روناها قول المص او غير متناقض  
مع دولته كما هو الظاهر او سألته ولا يخلص الا بان مراد المحقق  
ليس انكار اللزوم بل مراده ان القائل لما كان في صدور اثبات  
الملازمة الممنوعة وجب عليه ان يحرك الكلام على وجهه فيقع خطا  
اللزوم اذ يحرك وما ذكره لا يتضح الملازمة الممنوعة وفي قوله بحيث  
يظهر منه لزوم المتفصلة الى اشارة السبب وبعد ذلك فظهر ان الوا  
جب على القائل اثبات الملازمة باحد البراهين التي ذكرناها  
لان توجيه كلام المص لانه ثابت من غير توجيه مع ان السهم يكون  
ليراجع الى الصورة المجردة لم يبق شيء في المقام هكذا يجب ان  
يفهم المقام ولا تلتفت بحركات الاوصاف مره فان المسألة  
الى لعله انما اورده ليجرد تكثير الفائدة لا لعدم اثبات السبب  
المتناهي في جميع الجهات ولا لعدم الاعتماد عليه لانه سيعلم ايضا  
ويظهر على بطلان عدم التناهي في جميع الجهات كما ستعرف  
حتى صار مسامحة الى كلمة حتى ههنا للسببية لا للاسرها  
الغاية لان حدوث المسامحة بعد زوال الموازاة لا يحتاج الى امتداد  
زمان بل يحصل في كل ان يفرض بعد زوال الموازاة ويمكن ان يحل  
على انتهاء الغاية بمعنى تحقيق المسامحة قطعا بناء على ملازمة  
الواقعة في المصادرة المشهورة في كتب الهندسة من ان  
بعضهم جوز عدم التلاقي من غير المتوازيين او قال يجوز ان يتقا  
ربا ابدا بدون الانتهاء الى التلاقي فلا يكون المسامحة قطعية

في كل ان يفرض بعد زوال الموازاة الا ان يقال اثبت المحققون  
وجوب التلاقي بينهما ببراهين قطعية كما تقرر في محله  
فلا بد ان يكون في الخط الخي ينعى يستحيل حدوث مسامحة خط  
لخط بعد موازاةهما بدون ان يوجد فيها سومت له القطعة يكون  
حدوث المسامحة اولاً بالقياس اليها وذلك لان مسامحة احد  
الخطين للآخر عبارة عن كون الخط السائل بحيث لو اخرج لا يطبق  
على نقطة في الثاني ولا شك ان تلك النقطة هي نهاية ما سومت له  
اذا كان الخط الذي سومت له متناهي فان الخط المائل نحو المتناهي  
لا يسامحه مالم ينطبق بالآخر اخرج على نهايته فاذا انطبق على نهايته  
يصير مسامحة له فتلك النقطة هي نقطة يكون حدوث المسامحة  
اولاً بالقياس اليها وهذه المسامحة انية قطعا لان انطبق النقطة  
على النقطة وحازا تماثلها في اثنائها الحركة اثبتان بل امرية وما ذكره  
المحقق من ان المسامحة بين المتناهيين ليست بانية ولا تدريجية  
بل قسم ثانيا فهو منقسم على حل المسامحة على مغلغل كما ستعرف  
لكن كل نقطة تفرعها وقد بينوا هذه المقدمة بان المسامحة مع اي  
نقطة تفرع انما تحصل بزاوية مستقيمة الخطين حاصله عند  
الطرف الثابت واحد للخطين هو هذا المتناهي مفروضنا على وضع  
الموازاة والاخر هو بعينه ايضا حال كونه على وضع المسامحة والزا  
وية تقبل القسمة الى غير النهاية فاذا فرض ان نقطة ما هي  
نقطة اول المسامحة لم يكن تلك النقطة كذلك لان المسامحة معها  
انما يكون حدوث زاوية منقسمة الى نصفين ولا شك ان حدوث  
نصفها قبل حدوث كلها وفي حال حدوث النصف يوجد المسامحة  
ليرجع الى الموازاة كما قلنا ذلك المسامحة مع نقطة فوقانية بانه  
فلا يكون النقطة الاولى اول نقطة المسامحة وهكذا فلا يكون  
ما هو اول تلك النقطة فيلزم ان لا يكون لها الى ما على



تقدير حدوث مسامحة الخط المتناهي لغية المتناهي بعد موازاتها  
 يلزم ان لا يكون لها اول ضرورة ان المسامحة المذكورة انما يوجد  
 لها اول اذا تحقق فيما سومت له نقطة اول المسامحة فكلمها وجد لها  
 اول يتحقق فيما سومت له نقطة اول المسامحة وينعكس بعكس  
 السبقين الى قولنا كلما لم يتحقق فيه نقطة اول المسامحة لم يوجد  
 لها اول واللازم حال للقطع بان المسامحة المذكورة الحادثة بعد  
 الموازاة حادثة زمانا ولها اول لا توجد قبلها واذا لم يكن لها اول  
 يلزم ان يكون حادثة وتبل حدودها وان لم يلزم حدودها وقت الموازاة  
 وحدث الشيء وتبل حدودها بين البطلان وسعوى حقيقة المقام  
 بعون الله العزيز العلام وتخصيص البرهان لو كانت الابعاد غير  
 متناهيية ولو في جهة لا يمكن ان توجد هناك خط غير متناهيية  
 واللازم بطلانه لو وجد يلزم امكان امتسامة خط متناه آخر بعد  
 موازاتها للقطع البين بان مصلح السوازي والتماسه وجود خطين  
 متناهيين كانا او غير متناهيين او كانا احدهما متناهييا والاخر  
 غير متناه وذلك امر بدهي لا ينكره احد الا مكابر فلا يرده شيء على  
 الملازمة بان يقال يجوز ان يوجد خط غير متناه ويستحيل مسامحة  
 خط اخر له كيف وهي مستلزمة للحال الذي ذكره ثم لانه متبع امر  
 بدهي نعم الحال لازم لكن متناه له يوم الحال وجود خط غير متناه  
 لا مسامحة خط اخر له بعد وجودهما بالحيلة الملازمة ثابتة لكن  
 اللازم بطل في الواقع اعني مسامحة متناه لغية متناه بعد موازاتها  
 حال لانه لو حدثت بعد موازاتها يلزم احد الامرين هو اما تحقق نقطة  
 اول المسامحة في الخط الغية المتناهي لما عرفت ان حدوث المسامحة  
 بعد الموازاة بين اتي خطين انما يمكن بوجود تلك النقطة فيما سومت  
 له واذا ان لا يكون لها اول لما عرفت ان كل نقطة تقرضها نقطة  
 اول المسامحة فحاصله بنقطة اخرى قبلها من جانب اللانهاهي  
 قال مته

لان

لان المسامحة الحاصلة ببعض الزاوية قبل المسامحة الحاصلة بأكملها في  
 كل مرتبة من مراتب حركة المتناهي هي المائل كما لا يخفى وكلام من اللازمين  
 محال اما الاول فلانه مستلزم انناهي للخط الغية المتناهي عند تلك النقطة  
 ضرورة انه لو لم ينته عندها لكانت نقطة اخرى قبلها من جانب اللانهاهي  
 وبسامحة للخط المتناهي له بالقياس اليها ايضا فلا يكون تلك النقطة  
 نقطة اول المسامحة وهو خلاف المفروض واذا تناهي للخط الغية المتناهي  
 فمع انه اجتماع النقيضين يلزم ان لا يكون المسامحة المذكورة مسامحة  
 المتناهي لغية المتناهي والكلام فيها ونحوها اما الثاني فلما عرفت ان ذلك  
 مستلزم لكونها حادثة وتبل حدودها وهو بين البطلان وبالحيلة لو حدثت  
 مسامحة المتناهي لغية المتناهي بعد موازاتها يلزم اما ان لا يكون تلك  
 المسامحة مسامحة المتناهي لغية المتناهي واما ان يكون حادثة وتبل حدودها  
 وان لم يلزم حدودها وقت الموازاة والكل بين البطلان بهذا واعترضا  
 على هذا البرهان باننا لزم المسامحة بعض الزاوية قبل المسامحة الحاصلة بأكملها  
 وانما يلزم ذلك اذا كان بعضها موجودا بالفعل حتى يمكن ان يوجد بمسامحة  
 لكن الزاوية منقسمة بالقوة لا بالفعل ولو صح ما ذكرتموه لا يمنع  
 حركة نصف قطر الدائرة على محيطها لان الحركة الى نصف القوس قبل الحركة  
 الى كلها والحركة بنصف الزاوية قبل الحركة بأكملها وهكذا بل يمنع الحركة  
 مطلقا فالشبهة انما وقعنا من وضع ما بالقوة مكان بالفعل و  
 اجاب عنه صاحب الحركات بان لا بد للمسامحة من عين اول نقطة في الوهم  
 لكن الخط الغية المتناهي لا يتعين فيه نقطة لاولية بخلاف الخط المتناهي  
 وادردوا عليه نظرا ذكره الشريف المحقق في شرح المواقف حيث قال  
 وفيه نظر اذ ليس يلزم من حدوث المسامحة الا ان يكون لها زمان هو  
 اول ازمنة وجودها فلا يكون المسامحة الحادثة فيه مسبقة بمسامحة  
 في زمان سابق عليه وهذا اللازم لا يستلزم ان يوجد هناك نقطة هي  
 اول نقطة المسامحة في الوهم ثم دفع ذلك النظر عنه بانه مراد من تعين

الحادثة





النقطة في الوهم عبارة عن تعيينها في الخارج على وقوع المفروض ونحو  
انه اذا وقع ذلك المفروض في الخارج فلا بد ان يتعين فيه نقطة هي اول  
نقطة المسامات اذ لا بد هناك من مسامات غير مسبوقه باخرى والا لزم  
وجود المسامات الغيرة المتناهية العدد بالفعل في زمان متناه  
وهو محال فذلك المسامات انما هي باول النقطة واهل هذا الجواب في  
شرح المواقف ولم يورد عليه شيئا لكن رده في خاشية الحاشية  
وقال لا يتم انه اذا وقع ذلك المفروض في الخارج لا بد ان يتعين فيه نقطة  
هي اول نقطة المسامات وما ذكره من انه لا بد هناك من مسامات غير مسبوقه  
باخرى ان اريد بها مسامات زمانية فهو مسلم لكن لا يجري بطلان وان  
اريد بها مسامات ابدية فهو ممنوع لان كل ما يحصل بالحركة من الامر التدريجي  
ليس له جزء اول اني كالحركة ولقد اختلف في ان الشئ في المحقق في هذا الباب  
كثير من الفضل والاعلام واورد على هذا البرهان ما حاصله يجوز ان  
يكون المسامات المذكورة مسامات واحدة موجودة بحركة واحدة في زمان واحد  
ولا نسلم ان هناك مسامات غير متناهية بالفعل حتى يلزم وجود مسامات  
غير متناهية في زمان متناه بل غاية ما لزم منه ان يكون المسامات  
الموجودة في ذلك الزمان قابلية لان تنقسم الى مسامات غير متناهية  
بمعنى لا يقف عند حد كما ان الحركة والزمان المنطبق عليهما كذلك فلما  
ان كلامنا من الزمان والحركة عليه متناه بحسب الاجزاء ومتناه بحسب  
الامتداد وبين حاصرين فليكن المسامات المذكورة ايضا غير متناهية  
بحسب الاجزاء بالقوة ومتناهية بحسب الامتداد وخصوصا بين  
حاصرين نعم ليس المسامات المذكورة مما يحتاج حدوثها الى امتداد زمان  
لحصولها في كل ان يفرض بعد الموازاة لكن يجوز ان يكون من حمله  
للمواد الزمانية ما لم يكن دفعا ولا تدريجيا كالحركة بمعنى التوسط  
اذا لم يكن مقبلة الى نقطة حفيه ولو صح ما ذكرتم لا يمنع حركة نصف  
القطر الى مركز من محيط الدائرة بل لا يمنع مطلق الحركة لان الحركة

ايضا يمنع ان يوجد لمبدأه بعد زوال الكون ان هو اول زمان  
الحركة لا استحالة زنا في الانات وهذا ما ذكره في هذا الباب وهذا  
اقول ليس المسامات التي بنى عليها البرهان مجرد معنى لازم لعدم الموازاة  
كما هو معنى النقطة الا في بل المسامات التي بنى عليها البرهان بمعنى  
كون الخط المائل بحيث لو اخرج لبقا طلع الخط الاخر لا يمنع كونها بحيث  
لو اخرجها معا لبقا طوعا فالمسامات بهذا المعنى يقتضي تماهيتهما ان لا  
تقع في الخارج بعد زوال الموازاة الا بعد زمان فان المسامات بهذا المعنى  
في الحقيقة عبارة عن كون الخط المائل محازيا للنقطة من الخط الاخر  
ولا شك ان نقطة الموازاة حال التوازي بعيدة عن الخط الذي سوت  
له بقدر البعد الذي بين الخطين المتوازيين ولا يتصور التقاطع  
بينهما ما لم ينتقل بالحركة نقطة الموازاة الى الخط الاخر فهاهنا المسامات  
بهذا المعنى يقتضي ان لا تحدث في الخارج بعد زوال الموازاة الا ان ينتقل  
نقطة الموازاة المحازيات للخط الغيرة المتناهية ويحدث في ان انتقالها  
اليه والتقاطعا به بعد قطع البعد الحاصل بين الخطين حال التوازي  
فالمسامات بهذا المعنى سواء كانت مسامات للنقطة او مسامات للخط  
للخط ابدية لان نهاية الخط المائل نقطة ولا يمكن التقاطع للخط للخط  
باكثر من نقطة فالمسامات التي هي عبارة عن كون الخط المتحرك  
في زمان حركته ملابسا بحيث لو اخرج لا يتقيا يكون في الحقيقة  
عبارة عن موازاة النقطة النقطة في اثناء الحركة وكل ما هو كذلك  
اني ولا يلزم من توقف المسامات بهذا المعنى على الحركة بمعنى التوسط  
التي هي ليست بانية ولا تدريجية كما سيجي ان يقين ان يكون  
المسامات ايضا كذلك والافهم ان الموازاة المتحركة لحد معين من حدود  
المسافة ايضا مما يتوقف عليها انها انية نقطة الموازاة الواقعة  
في جانب اللاتناهي حال التوازي بعيدة عن الخط الغيرة المتناهية  
بقدر البعد بين الخطين ولا يستحال حدوث المسامات بهذا المعنى بدون



انتقال نقطة المحارات من موضعها حال التوازي الى الخط الغير  
المتناهي وبدون التصاقها به كحركة المسحك وجب ان يتأخر حدو  
نها بقدر زمان لنفا والبعد بينهما والتصاقها به بالانتقال من مو  
ضعها الاصل الى الخط الغير المتناهي ومعلوم ان ذلك الانتقال  
انما يكون بحركة المسحك فهذه الحركة الناقلة منطبقة على البعد  
بين الخطين حال التوازي بل على مسافة غير متناهية لان نقطة  
المحارات الواقعة في اللاتناهي هي يكن التصاقها بنهاية الغير  
المتناهي فاذا التصقت فانما تنصق باواسطه والمسافة التي  
امتدت من موضع الالتصاق في جانب اللاتناهي غير متناهية  
في الحركة الناقلة المنطبقة على المسافة المنقسمة الى غير النهاية  
منقسمة ايضا فيكون زمان الحركة الناقلة ايضا منقسما الى  
غير النهاية فيقول لو حدثت المسافة المذكورة يلزم ان يكون  
حادثة بعد زمان انتقال نقطة المحارات الى الخط الذي سمي له  
وذلك باقتضا، ماضية المسافة بذلك المعنى وكما يلزم ذلك يلزم ايضا  
ان يكون حادثة في كل آن بغرض في زمان الانتقال فيلزم ان يكون  
حادثة قبل حدوها وذلك بين البطلان لكونه اجتماع النقيضين  
في آن واحد فهذا البرهان مما لا يسطر في اليه شبه مما اورده فان  
قلت لا ثم ان انتقال نقطة المحارات من موضعها الاصل الى جانب  
اللاتناهي الى الخط الذي يحتاج الى امتداد زمان كيف وهي منقلة  
اليه بحركة غير متناهية في مرتبة واحدة من مراتب السرعة الا ان  
انما لو فرضنا المتناهي المسحك مع ثبات طرف منه غير متناه ايضا  
وفرضنا حركته على الاستدارة كان حركة النقطة البعيدة من مركز  
الحركة اسرع من حركة النقطة القريبة منه من النقطة المفروضة عليه  
وكما ازداد البعد ازداد السرعة كما يشاهد في دائرة في الرمي القوسية  
والطوقية فاذا كان الخط غير متناه اجتمع في حركته السريعة مراتب

غيره متناهية من السرعة قلت ما ذكرته يصدق البرهان اما ادلا  
فلانه احداث فساد في الانتقال لان ذلك الانتقال لما توقف على  
ذلك لم يلزم امكان تحقق السرعة الغير المتناهية بحسب المراتب  
في الخط المسحك الغير المتناهي ولما كان تحققها محال لا بغيره هين اخر  
كان حركة الغير المتناهي المستلزمة للمحال محال في تلزم انه لو لم  
يكن الابعاد متناهية لا تمتنع الحركة المستديرة مطلقا فاندفع  
ما اوردا عليه بانه لو صح لا تمتنع الحركة المستديرة بل مطلق الحركة  
كما لا يخفى واما ثانيا فلان انتقال نقطة المحارات يستحيل بداهة  
بدون حركة منطبقة على البعد بين الخطين حال التوازي سواء  
كان تلك الحركة بسرعة متناهية في المرتبة او غير متناهية وذلك  
البعد مسافة منقسمة لا الى النهاية فان كان الانتقال في زمان  
يتم البرهان وان كان في ان يلزم احد الفادين اما عدم انقاس  
البعد بين الخطين حال التوازي واما انقاس الان لا الى النهاية  
والكل بين البطلان وايضا يلزم تناهي الاثنين اللذين حصل  
في احداهما الموازاة وفي الاخر الانتقال وهو باطل ايضا فلا شك  
في هذا البرهان مما اوردها في يقول ان ارادوا يقولهم لو صح ما  
ذكرتم من البرهان لا تمتنع الحركة المستديرة بل مطلق الحركة  
انه يلزم ذلك على تقدير عدم تناهي الابعاد فالملازمة سلمة  
كيف وان مطلق الحركة المستديرة تستلزم لمساواة المتناهي  
وغيره التناهي وقد ثبت بطلانها وان اراد انه يلزم ذلك  
وان كان الابعاد متناهية فالملازمة حتم وانما يتم الملازمة  
لو بنوا تقديرا البرهان على مجرد ان المسافة بالمعنى اللازم لعدم  
الموازاة يتوقف حدوها على الحركة فيلزم ان لا يوجد هناك  
آن هو مبدأ حدوثها فيلزم ان لا يكون حادثة زمانا مع ان  
المسافة الحادثة بعد الموازاة حادثة زمانا على ما فهموا فيتوجب



على البرهان ان هذا اللازم مشترك بين المسامحة المذكورة وبين كثير  
من المحوادث الزمانية وليس الامر كما فهموا وكيف يبنون هذا البرهان على  
لزوم الفساد من جهة ان تلك المسامحة مستلزمة لزواوية الحركة المنقسمة الى  
غير النهاية وهم مصرحون ان الانقسام الى الاجزاء المتناهية قضية الغير المتناهي  
معية كما هو الشأن في الزواوية المذكورة لا ينافي كون الجميع محصورا بين حادين  
ولا ينافي التناهي بحسب الامتداد وانما النافي له الانقسام الى الاجزاء  
المساوية او المتزايدة الغير المتناهية بل الحق انهم انما يعرفون في غير  
البرهان بانقسام زاوية الحركة الى غير النهاية لتحقيق لزوم كونها حادثة  
قبل حدوثها كما ذكرنا فانهم هذا المقام والحدود على الافهام وقد  
ينقض بالانناهيين الى تقديره لو وجد خط متناه لا يمكن مسامحة المتناهي  
للاخر لا بعد موازتهما واللازم بطل اذ لو وجد مسامحة المتناهي للمتناهي  
بعد موازتهما يلزم ان لا يكون لهما اول اذ في كل آن يفرض بعد زوال الموا  
زاة يصدق عليها انهما لو اخرجتا الى غير النهاية لتقاطعا لكونها آتية  
الحدوث فلو صح هذا البرهان لما وجد خط متناه ايضا واللازم بطل بين  
البطلان هذا هو النقض الاجمالي واما النقض التفصيلي المشار اليه بال  
الاجمالي فهو ان يقال لافساد في عدم وجدان اول نقطة المسامحة اللازم  
ان لا يكون لهما اول لكن ان اردتم لزوم ان لا يوجد اول زمان المسامحة  
فلزمه ظاهر المنع فان مجموع زمان المسامحة اذا قسم الى قسمين فالقسم  
الاول اول زمان وكلما قسم القسم الاول من القسمين يكون الجزء الاول  
اول زمانها وان اردتم لزوم ان لا يوجد اول آن حدوث المسامحة فليس بكنه  
غير محذور لان ذلك محقق في مسامحة المتناهي للمتناهي فان كان قولك  
فساد في نفسه يلزم ان لا يمكن مسامحة المتناهي للمتناهي ايضا فيلزم  
ان لا يوجد خط متناه وهو بطل وان لم يكن فسادا في نفسه فالبرهان  
لا يدل على استحالة وجود الخط الغير المتناهي ايضا اقول هذا النقض مبني  
على حمل المسامحة على المعنى الذي يمنع انفكاكه عن عدم الموازاة وهذا

المعنى هو ما انشأه من كون الخطين بحيث لو اخرجتا الى غير النهاية لتقاطعا  
ولا يخفى ان البرهان المذكور غير مبني عليه بل مبني على ان المسامحة  
هي كون الخط المائل بحيث لو اخرج الى غير النهاية ليقاطع الاخر في  
نقطة لا يجزى البرهان في المتناهيين بوجه لاننا لم ان احد المتناهيين  
المتوازيين اذ افعال نحو الاخر مسامحة في كل آن يفرض بعد زوال الموازاة  
بل هو غير مسامحة له ما لم يكن نهايته محاذية لنهاية المتناهي بحيث  
لو اخرج المائل وحده لالتقيا في نقطة مشتركة بينهما هي نهاية الخط  
الاخر الذي سومت له ونقطة في واسط المائل الخارج وقد عرفت ان محاذاة  
النقطة للنقطة في اثناء الحركة انية فسامحة المتناهي للمتناهي آتية حاصل  
فان المحاذاة لاني ان قبله والذي يغفل عن مبني البرهان كصاحب الار  
بعين قال ان الدليل جاز في المتناهيين فان اعظم خط يفرض في العالم  
هو محور العالم ولو كان لخط المتناهي الاخر مواز ياله ثم ما لا يحوه فهو كونه  
مسامحة تقاطعا معه في نقطة خارج العالم ولذا في كل نقطة يفرض  
موقتها من جانب اللاتناهي فهذا البرهان منقلب عليهم لانه وال  
على ان الابعاد غير متناهية واذ قد نرى امصباح الهدى انكشف الامر  
والنجي الظلمات الى لا تنناهي ولم يبق ههنا غبار الا بان يقال لا شك  
ان كل خط متناه بحسب الخارج فهو ممتد في الوهم الى غير النهاية وكما  
بالمعنى الذي فهموه من المحوادث الزمانية الواقعة بعد الموازاة ايضا  
فمع كملزم كونها حادثة قبل حدوثها كيف تقع في الخارج ويزول  
هذا الغبار بانك قد عرفت ان المستلزم لذلك هو المسامحة بمعنى  
كون الخط المائل بحيث لو اخرج الى غير النهاية ليقاطع الاخر لا بذلك  
المعنى الذي لا يتوقف حدوثها على التقاطع نقطة المحاذاة حال المتوازي  
بالخط الذي سومت له فكل آن يفرض في زمان انتقال تلك النقطة  
من موضعها الاصل حال الموازاة يكون الخط المائل مسامحة له فلا يلزم  
حدوثها قبل حدوثها بل غاية ما يلزم ان لا يوجد هناك ان هو مبني



حدوثها ولذا اوردوا عليه بأنه لو صح لا يمنع الحركة وتلخيص الكلام ان تقرير  
البرهان ان حمل على المسامحة بالمعنى اللزوم له وان الموازنة يتوجه عليه جميع  
ما اوردوا والنقض بالمتناهيين اذا حمل على ما قلنا يندفع الكل ويحل  
على ان ما جاوز الوهم امتداده الى غير النهاية يمنع في الخارج  
ان الحدوث لا فان قلت لما كان زاوية الحركة منقسمة الى غير النهاية فكما  
لا يوجد هناك اول ان الحدوث لا يوجد هناك اول زمانه فتفقد النقض  
لاستوقف على كونها انية للحدوث ولا يندفع بمنع كونها انية قلت لما  
كان الزمان مستمرا على كل جزء منه ولم يكن احدا الاثنين مستمرا على الاخر  
صح ان يكون كل زمان من تلك اللازمة طرف للمسامحة الحادثة في زمان  
قبله ولم يصح ان يكون الان الثاني في ظهر الحادث في ان قبله اذ قبله فكما  
انقسم زمان الحركة الى قسمين يكون القسم الاول زمان حدث فيه  
لا بعده ولا قبله اعني حال الموازنة وايضا فكما انما قضى جازم بان لا نقطة  
بين الاخير والتدريج ولو كان حدوث المسامحة تدريجية محتاجة الى امتداد  
زمان فلا حاجة اليه ان يوجد اول زمان حدوثها اذ انقسم ذلك الزمان  
الى اقسام مساوية لا الاستحالة لشمال امر متناه بحسب الامتداد على اذ  
متساوية غير متناهية والجواب بمنع كونها انية للحدوث الى قيل  
تقرير اصل البرهان لا يتم الا بكونها انية للحدوث فمنعه لدفع النقض عدم  
لاصل البرهان اقول لعل الخشي حق الامر على وجه ذكرناه واثارها  
الى ان المسامحة التي بنى عليها النقض ليست بانية ولا تدريجية وان  
كان المسامحة التي بنى عليها تقرير البرهان انية ولا يخفى ان اصل النقض  
مندفع بجوابان معنى المسامحة التي بنى عليها البرهان كما عرفت سواه  
كان المعنى الذي توهمه الناقض دفعيا تدريجيا او قسما ثالثا الان يقال  
لما كان الزمان قسما المذكور نقضا باجزاء خاصة الدليل بان مفردكم بنقطة  
اول المسامحة في الخط الغير المتناهي ليس الا بتضيغ فقدان ان حدوث  
المسامحة الانية وذلك فقدان متحقق في المتناهيين ايضا كان الجواب

بان المسامحة التي بنى عليها البرهان انية والمسامحة التي بنى عليها النقض  
ليست بانية جوابا صوابا بل هو قسم اخر وذلك لما ذكره اثار الجواب  
للتجريد من ان الحصول ليس منقسما في الاخير والتدريج بل هناك قسم ثالث  
فان الحصول التدريجي هو حصول ماله هوية اتصالية تنطبق على الزمان  
كالحركة بمعنى القطع التي لا يمكن حصولها في الان اصلا بل هي امتداد متوهم  
منطبق على امتداد المسامحة بين المبدأ والمنتهى وعلى امتداد زمان كون  
المتحرك بينهما والحصول الغيرة التدريجي اما ان يكون حصولا في طرف الزمان  
اي الان لا في الزمان لكون الحركة بمعنى التوسط في حرمعين من حدود  
المسافة فيما بين المبدأ والمنتهى كاتصال المتحرك بالتوسط بين المبدأ  
والمنتهى وحصول هذا التوسط له في حرمعين من حدود المسافة فانه  
يوجد في الان لا في الزمان والا لانقسم الحد بانقسام ما انطبق عليه  
من زمان الحصول فيه واما ان يكون حصولا في الان والزمان معا بان  
يقع في ان ويبقى زمانا كالوصول الى المنتهى فانه لكونه في حرمعين  
يحصل في ان ويكون الحركة منتهية يبقى زمانا وكل من هذين الحصولين  
اني ودفعي الان الثاني سمية زمانا بعد ان الحصول والا لولا لاسم  
وليس للان في غير هذين القسمين واما ان يكون حصولا في الزمان  
لكن ليس حصولا بحاله هوية اتصالية تنطبق على الزمان بل انما هو  
على وجه يوجد في كل ان يفرض في ذلك الزمان مثل كون الشيء متحركا  
بالحركة بمعنى المتوسط بدون نسبة الى حرمعين فانه يصدق عليه  
هذا لكونه وينصف بالحركة في كل ان يفرض في زمان كونه مبدءا  
والمنتهى وليس له هوية اتصالية تنطبق اتصالية عليه وهذا هو  
القسم الثالث الذي هو واسطة بين الدفعي والتدريجي انتهى اقول  
لما ابطالونا في خبرين لا ينجزان وتنازل الاثنين لزمهم اشياء ونقطة  
بين الدفعي والتدريجي وذلك لان الموازنة مثلا انية لانها عبارة  
عن وصول الخط المتحرك على الاستدارة الى نقطة بعدها عن الخط



الاخر كجد مكن الحركة عند فان حدثت في اثنا الحركة فالت كانت من القسم  
 الاول من قسمي الدفعي وان حدثت في نهاية الحركة كانت من القسم الثاني فهي  
 مع كونها انية للحدث لانه في آن بل في زمان بغير هوية اتصالية اذ لا ياتي  
 في ان وجود الموازاة وعدمها مما لا يجتمعان في آن واحد فان عدمها بعد آن  
 الموازاة حدودنا او بقا، لكن ذلك الآن الذي تكون عدمها فيه انما كان انا  
 متصلا بالان الاول يلزم زنا في الاثنين وهو يربط بل كل اثنين بغير ضان بينهما  
 انات بل ان منه غيرة متناحية فالسامة بالمعنى اللازم لعدم الموازاة لا يمكن  
 ان يوجد آن حدودها فهي ليست بانية وان كانت حاصلة للخط المسامة  
 في كل ان يفرض بعد الموازاة لان كون احد الخطين بحيث لو اخرجا الى غيرة  
 البنية لتقاطعا ليس حاصلا له بالقياس الى نقطة معينة من الخط  
 الذي سوفت له فلا يتوهم ان نفس الموازاة لما كانت انية للحدث فلم لا  
 كيف الان الواحد في زوالها بل عدم الشيء السرع من حصوله فان قلت  
 ان ارادوا من الان ما يحدث في ان معين في نفسه وان لم تغذر على تعيينه  
 فلانهم ان المسامة المذكورة ليست كذلك كيف وما لم يكن له هوية اتصالية  
 كيف في حدوثه ان واحد قطعا فتقطع بان حدوثه في ان معين في نفسه  
 وان لم تغذر على تعيينه وان ارادوا ان ما يحدث في ان تغذر على تعيينه فلما  
 يكون شئ مما ذكرتم من امثلة الازنيات انيا اذ لا يمكن للبشر تعيين خط  
 حقيقي متوسط بين طرفي الزمان الماخروض مثلا قلت تختار الاول و  
 نقول ليس ان حدوث المسامة مثلا متعين في نفسه كما عرفت ان بين  
 كل خبرتين بغير ضان في المسامة والحركة وكل اثنين بغير ضان في الزمان  
 امر ممتد متفصل في نفسه ليس له اجزاء بالفعل بل بالحقوة كل واحد بغير ضان  
 فيها صالح لان يكون مسامة او انا للحدث ذلك المعنى كالحركة بمعنى المتوسط  
 لعدم كون ذلك الحد نصف تلك المسامة والحركة والزمان اوربعا او ثلث  
 او غيرهما في نفسه بخلاف ما اذا كان كذلك ولذا نعلم قطعا ان نقطة  
 من امثلة محاذي في اثنا الحركة في المسامة المعينة لحد هو نصفها

اوربعا

اوربعا مثلا وان المحازاة المذكورة واقعة في حد هو نصف ذلك الزمان  
 اوربعا الى غير ذلك فالحد المفروض من تلك المسامة والزمان متعينين  
 في نفسه وان لم يكن حدا منها بالفعل فليست كذلك سطلع تفصيل  
 هذا من الشرح في تلك الفلكيات في تفصيل اثبات كثر كالفلك على ان  
 ستارة دائما حيث قال في هذا الفصل ان الانطباق والموازاة والمحازاة  
 والتماس والوصول وامثلة لها اذيات لانها تحصل عند انتهاء الحركة مع  
 ان زوال كل واحد منها زما في اذ لا يحصل الا بعد الحركة فان احد الجسمين  
 اذا تحرك ومال الى الانطباق على الجسم الاخر فلا شك انها ينطبقا عند انقطاع  
 الحركة ولا يزول هذا الانطباق الا بعد ان يتحرك احدهما والحركة مما لا يحصل  
 الا بالزمان انتهى فانه صريح في ان الحركة بمعنى المتوسط التي لا يتوقف  
 زوال هذه الاشياء الا على ما يمكن ان يوجد له ان هو مبداء حدودها  
 فزوال هذه الاشياء ليس بان في بل الكثر زما في وليس يتدبر في لانه مما  
 يحصل للجسم والخط في كل ان يفرض ويمكن ان يقال لعله اراد تفصيله  
 هناك ولم يسم هذه الدهر وانعلم ان هذا المطلب ثبت باوضح وجه بهر  
 للموازاة الذي هو عكس برهان المسامة بان يفرض الخط المتناهي المسامة  
 لغير المتناهي ما نكلم من المسامة الى الموازاة فلا بد من نقطة التخالص عن  
 غيرة المتناهي والا لما زال المسامة عند الموازاة وهو بين البطلان و  
 يستحيل تحلصه عن اواسط الغيرة المتناهي بعين ما ذكر في المسامة فهو  
 متخلص عن نهايته وهو متناه بالضرورة وانت خبير بان كلاما من البرهان  
 هاتين يشهد التناهي على مذهب القائلين بالجزء بالطريق الاولى  
 اذ لو لم يكن الابعاد متناحية يلزم جواز انقسام الزاوية الى اجزاء غير  
 متناحية انما ما خارجيا وهو يربط عندهم سواء كان انقساما الى اجزاء  
 المتناقضة او على المتساوية او المتزايدة اذ الكل في حال عندهم والا بطور  
 العقل بالجزء فتجوز جهو المتكلمين عدم زناحي الابعاد مما لا يسيل  
 اليه بوجه ولذا حكم المحققون فهم بالتناهي قطعا نعم لتجوز جهوهم وجود

وعجبه ان لم ان تعين الشيء في نفسه لا يتغير  
 بما ذكر ان يتعين بوجه آخر  
 ح



بعد خبر عن المادة فوق العالم كما يشير اليه المحشي وجوهه لان البره  
 صهيح المذكورة في هذا الطلب انما تدل على التناهي مطلقا لا على التناهي  
 عند خديب الفلك الاعلى كما هو من ذهب الحكماء وهم انما حكموا بالتناهي عنده  
 اذ لا بد من حدود للجهاات والابعاد ولما لم يجدوا من الكواكب والحركات دليلا  
 على وجود جسم اخر فوق الفلك الاعظم حدودها ولا يخفى ان فقدان دليل  
 الشيء لا يثبت وجوده الا اننا سنشير ان هذه البره صهيح انما تدل على تناسي  
 الابعاد الموجودة لا على تناسي الابعاد الموجودة لا على تناسي الابعاد الموجودة  
 ايضا والتكلمون انما ذهبوا الى عدم تناسي الثانية لا الاولى ولقد اطين القول  
 في هذا المقام اذ لم يجد تحقيقه من احد من الاعلام ولا يبقى ابقاء البحث في  
 جنبه والشكوك والا وهام اراد بها الابعاد الى هذه الارادة جازية اما  
 من باب ذكر الحال وارادة الخلل ان كان المراد بالابعاد الابعاد المكانية موجودة  
 كانت او موهومة او من باب ذكر المحل وارادة الخلل لئلا ان كان المراد بالابعاد  
 العنصرية التي هي مقادير الاجسام والافضل ان يراد بالاجسام مطلقا  
 بعباد مكانية كانت او عنصرية بعلاقة المجاورة لان انحصارها بعد غير  
 متناه بين الحاضرين مستحيل بالضرورة وقربه هذه التجوز هو عدم  
 استلزام الدليل للمدعى لان المدعى تناسي الصورة الجسمية المجردة وهذا  
 انما ثبت بكون كل صورة جسمية مجردة كانت او مقارنته او متناهي  
 لا يكون المقارنة فقط متناهي او يجوز ان يكون التناهي والتشكك من  
 خواص الهيولي وانت تعلم ان هذا العنصرية ضارفة عن حمل الاجسام على  
 المركبة من الهيول والصورة لكنها لا تعين حمل الاجسام على معنى الابعاد  
 بخصوصه اذ الدليل يصح ايضا بغير حمل الاجسام على الصورة الجسمية  
 بعلاقة الجبرئية والكلمية ولعلنا انما حملها على الابعاد لوجهين الاول ان  
 التناهي وعدم التناهي من خواص الابعاد واسنادها الى الجسم او الصورة  
 الجسمية مجاز فارتكاب التجوز في الطرف بهذا الوجه لا يفتي عن التجوز في  
 الاسناد بخلاف ما ذكره الشارح ارتكاب المجاز الواحد اذ في من المجازين

قوله الابعاد المكانية اراد بها اعتقاد المتكلمين  
 وانما طعن على اعتقاد المتكلمين

الثاني

الثاني ان الدليل الذي ذكره المتعدد وسائر اهل البره صهيح كبره هان المسألة و  
 الموازنة والتطبيق انما اورد بها القوم لاثبات تناسي الابعاد على وجه يبطل  
 به مذهب اهل الهند من عدم تناسي الابعاد والاديات ومذهب المتكلمين  
 من عدم تناسي الابعاد الموهومة فوق العالم ولذا جوزوا خلق عوالم غير  
 واقفة عند حدودها لم يجوزوا خلق اصنام غير متناهية بالفعل لثبوت  
 استحالة بغيره هان التطبيق وقطعا لو حمل الاجسام صعدنا على مطلق الصور  
 الجسمية كان المعنى ان الصورة الجسمية متناهية الابعاد ولا شك ان  
 ابعاد الجسم والصورة الجسمية مقدارها او مكانها ولا تزيد عليها في ال  
 مقدار فلا يبطل به المذهب اهل الهند ولم يبطل بعد مذهب المتكلمين  
 اذ الفضاء الواقع خارج العالم او العوالم مالم يكن مشغولا بشئ من الجسم  
 لم يكن ابعاد الجسم كيف والمتكلمون قائلون بان كل جسم متناه الابعاد  
 فلا بد ان يحمل الاجسام على مطلق الابعاد مشغولة بالجسم او الصورة الجسمية  
 اذ لم يكن وانت تعلم ان علاقة الحمول للغوص وعلاقة المجاورة انما تصح ان  
 حمل الاجسام على الابعاد الحالية فيها او على حملها اذ جورة لئلا يحملها على  
 الابعاد المتناولة والابعاد البعيدة عنها التي لا علاقة بينها وبين الاجسام  
 لا بالحلول للغوص ولا بالمجاورة ولا بغيرهما من العلاقات المعينة في باب  
 المجاز الا بتأويل بعيد اما بان يتكلم بان الحال في الجبر حال في الكل وامامنا  
 يراد بالجسم او لا بعد الجسم بعلاقة الحمول ثم يحمل بعد الجسم على مطلق  
 البعد بعلاقة العموم والخصوص ليكون مجازا بغير تبين واما بان يراد بجنس  
 الحماور او بفرعها فاللطافة في قولنا شارح ولا يخفى عن بعد من هذا الوجه لا من  
 جبرواخذ البعد للملازم للمقام كما وهم ولا اجل ما حققنا احتياج المحشي الى البره  
 اخرى والذين غفلوا عن حقيقة الحال حكموا باستدراك المقدمة المطلوبة ثم  
 اتوا ان حمل الابعاد في هذا الدليل على الابعاد الموجودة فلا يبطل به مذهب  
 المتكلمين مع انه يشير انه يبطله ايضا وهو ظاهر وان حملت على ما  
 يتناول الابعاد الموهومة فاللزام المذكورة في كلام المصنف وذلك لان



الامتداد الموهوم غير متناه في الوهم قطعاً وان دل البراهين على وجوب تنافيه  
بحسب الخارج اذ الوهم ربما يخرج انساب اغوال فلا يمكن اثبات التنافس في  
الوهم بوجه وايضا الغرض تنافس الابعاد والامتدادات بحسب الخارج لا بحسب  
الوهم وذلك لما ثبت الاجزاء امتدادين موجودين غير متناهيين في الخارج  
على تقدير عدم تنافس الابعاد والامتداد الموجود في الخارج اما موجود في الجسم اما  
في السعد الحيز والموجود كما ذهب افلاطون في نقول لانم انه لو كان هناك بعد  
موهوم غير متناه لا يمكن هناك امتداد واحد موجود وامتدادان موجودان  
الى غير النهاية وانما يلزم ذلك لجواز معه موجود اخر تمتد الى غير النهاية ايضا  
وهو كلف وبرهان التطبيق يدل على استحالة موجود كذلك فيجوز استحالة  
الامتداد الموجود الضيق المتناهي ناشية من استحالته وجود ما يضر من ذلك الا  
امتداد فيه لا من جواز بعد موهوم غير متناه ولا يلزم من جواز ذلك العموم الموهوم  
جواز وجود موجود كذلك فالحق ان جميع البراهين التي اوردوها في هذا المقام  
انما تدل على تنافس الابعاد الموجودة في الخارج لا على تنافس الموهومة ايضا  
ولذا ذهب المتكلمون الى عدم تنافسها مع وثوقهم ببرهان التطبيق في ابطال  
وجود موجود غير متناه بسبب العدد كما في السلسل اوجب الامتداد كما في  
تنافس كل جسم عندهم ولذا جعلوا عدم تنافس قدرة الواجب تكميل بمعنى عدم  
الوقوف عند حد لا بمعنى عدم التنافس بالعقل نعم هذا المنع غير مضر كما قصده  
المصنفهنا لان عرضه بيان تنافس كل صورة جسمية موجودة ولعله لاجل  
ما ذكرنا لم نقل لان الابعاد متناهيية بل حمل الاجسام على الصور الجسمية  
المطلقة وح لا يرد على الملازمة ما اوردناه وانما يرد على توجيه اثاره و  
الحشي كما لا يخفى ويمكن حمل الاجسام على معناها هذه اذ هي على ما ينقله  
من الشيخ من ان حقيقة الجسم هي الصورة الجسمية والهيولى حامله لتلك  
الحقيقة فعلى هذا لا يجوز في الطرف بل في الاسناد لما عرفت فالمعنى لان كل  
صورة جسمية متناهيية الابعاد العرضية والكاذبة لان كل ما هو بعد عرضي  
او من شأنه ان يكون مكانا على مذهب افلاطون او على مذهب المتكلمين

فهو متناف بالضرورة وهذا ايضا لا يخفى لان الظن من دليل المصنف  
انه لا بد من بطلان تقييد المقدمة المذكورة لانه بطلان تقييد الجسم المطلوب  
وجعله ابطالاً لتقييدها بعد لا يفهم الا بقرينة ان ذلك الدليل وامثاله مورد على  
تنافس الابعاد على وجه يبطل مذهب اهل الهند ومذهب المتكلمين فلا بد من  
احد الامرين اما حمل الاجسام على مطلق الابعاد كما ذكره الشرا ونقدية مقدمة اخرى  
لكن قد عرفت ان علاقة الجوز في الاجسام محتاجة الى ثابديل بعيد ولا يحتاج الى  
منه في الحذف لا يحتاج الى علاقة بل يكفيية قرينة الحذف ولذا كان الحذف اقرب من  
الاول ويمكن ان ينافس ان ابقاء الاجسام على الصورة الجسمية على تقدير تسليم  
كونه حقيقة لا يفهم عن الجوز في الاسناد ففقيه تحلمان مع ان جعل دليل المصنف  
امتدادا على المقدمة المطلوبة بعيد جدا لا يفهم بوجه فالاقرب ما ذكره الشرا  
فانما على تقدير الوجود في اي على تقدير وجود البعد في الخارج حقيقا او موهوما  
فان ما جوزه المتكلمون هو موجود والبعد الموهوم ووجود الموهوم موهوم و  
بهذا ظهر فساد ما قيل لا يخفى ان هذا ليس في شيء من الخلاف مع المتكلمين  
لان المراد بالجزء المتناول له الابعاد هو الحيز الموجود في الخارج كما هو مذهب  
افلاطون حيث جعل المكان عبارة عن ذلك البعد الحيز الموجود خارجا للقائم  
بذاته وليس الحكماء القائلين بالبعاد البعد الحيز بالمعنى الذي يقول به المتكلمون  
والخلاف في صفة الشيخ في قول القول بالموصوف انتهى وذلك الفساد من وجوه  
اما اولها فلان قول الحشي خلافا للمتكلمين صريح في ان مراده من الوجوه ههنا  
اعم من الموهوم وصاحب البيت ادرك ما ثابته فلان البعد الموهوم المطابق  
للجسم في الحجم والمقدار لا يكره صاحب وهم وانما يكره المشائية كونه مكانا  
للجسم كما سياتي واما ثالث فلان الخلاف في التنافس وعدم التنافس لكونه  
على القول بوجود محل الخلاف لما يمكن نزع الحكماء للمتكلمين بوجه وذلك بين  
البطلان بل الخلاف انما يتوقف على بصورة على وجه بصورة المتكلمون الا يرى  
ان الحكماء القائلين بان معافوق العالم ممنوع ونفي خضر لا يمكن نفوذ  
للجسم فيه وليس هو من شأنه والمتكلمون قائلون بانه نفي خضر يمكن نفوذ



الجسم فيه ولا شك ان الخلاف في امكان نفوذ الجسم فيه وامتناعه اضلّاف  
 في صفة ما وراء العالم ولا يقول احد الفريقين بانه كما قال الاخر وايضا قول  
 المحشي على تقدير الوجود اشارة الى ان القضية حقيقية لا خارجية يعني  
 كل ما لو وجد في الخارج تحقيقا او توحيها كان بعدا فهو بحيث لو وجد كان  
 متناصبا بالضرورة وانما حملها عليها لان اثبات المدعى الذي هو تنافي  
 الصورة المجردة على تقدير وجودها يتوقف عليه وما قال المتكلمون من  
 الابعاد الموصومة داخل في موضوعها ايضا ويدل على جميع ما ذكرنا قوله  
 فانهم جبروا وجودا فان ذلك الوجود وجود خارجي موصوم قطعاً  
 خلافاً للمتكلمين في المجرى وان غلب المقارن للمادة ان المتكلمون خالفوا  
 في تنافي الابعاد والغير المقارن للمادة لما قالوا ان وراء العالم ابعاداً  
 موصومة وقضاء لا يتناصا ولا خلاف اصل الهندس المقارن فقد اثار  
 السب في القول الاول ثم ان هذا منه صريح في ان المراد اثبات التناص على وجه  
 يبطل مذهب المتكلمين واصل الهندس كما لا يخفى وهو يدل على انما لا  
 يعني ان قول المصداق لا يمكن ان يثبت تنافي الابعاد بابطال نقيضه  
 والمدعى موجبة كلية فائنة بان كل بعد متناه فان كان قوله والاقتض  
 هذه الموجبة الكلية التي هو رفع الايجاب فالدليل المذكور لا يدل على  
 سس لان الملازمة المذكورة في مذهبنا على ان صدق ذلك النقيض على  
 رفع الايجاب الكلي يجوز بعدم تنافي بعد واحد فقط وح لا يلزم امكان  
 ان يخرج امتدادا الى غير النهاية وانما يلزم ذلك على تقدير عدم تنافي  
 جميع الابعاد او بعدين منها وان كان ذلك القول سلبا كليا قائما  
 بان لا شيء من الابعاد بمتناه فلهذا الامكان المذكور على تقدير صدق  
 ذلك السلب الكلي مسلم لكن الدليل في انما يدل على بطلان السلب الكلي  
 لا على بطلان السلب الجزئي الذي هو نقيض المدعى ولا يلزم من بطلان  
 السلب الكلي الاخص بطلان السلب الجزئي الا انهم فلا يتم التقريب  
 وسيدفع الشر باختيار الثاني وتحرير المدعى بالايجاب الجزئي وحمل الشكل

الا في على مطلق الهيئة لا على معناه الحقيقي المتوقف على تنافي جميع  
 ابعاد الجسم ويدفع المحشي باختيار الاول واثبات الملازمة باجزاء  
 خلاصة دليل المصداق واعلم ان مسألة تنافي الابعاد في الاصل مطلق  
 التناص وان كان صفة للابعاد لكن تنافي الابعاد حال الجسم فتوهم  
 كل بعد متناه في قوة قولهم كل جسم طبيعي متناه الابعاد فان قلت  
 تقسيم البعد من المجرى والمادي ثابته قلت البعد متناهي في المادي بحسب  
 الخارج وهذا كاف في عددها من الطبيعي نعم غيرة والمسألة الى قولهم  
 كل بعد متناه واخذه حقيقة متناوله للمادة والفرعية لتضمن ابطال  
 مذهب المخالفين وايضا كون تلك المسألة مبدئية لا امتناع  
 انفكاك الصورة يتوقف عليه لا يقال فعلى هذا لم يكن اصل المسألة  
 مبدئية تلك المسألة لاننا نقول قولهم كل جسم متناه الابعاد بمعنى انه  
 متناه الابعاد الحقيقية والفرعية التي هي ابعاد الصورة الجسمية على تقدير  
 تجردها وبالحكمة ان هذه المسألة بظاهرها ليست من مسائل الطبيعي  
 وانما يكون منها بعد الثاويل ولعل قول المصداق ان الاجسام كلها متناهية  
 ابعادا الى ذلك الثاويل ولذا قال عدت وهي من العلم الالهي لان  
 الصورة الجسمية لا يحتاج الى المادة لا في التحقق لا في الخارج بان يكون  
 جزء منها فان كانت محتاجة في الخارج الى الحلول فيها وامامنا قال صاحب  
 المحاكمات لان التلازم من عوارض الوجود لا من عوارض الاجسام فغنية  
 ان التحيز ايضا من عوارض الوجود الخارجي مع ان قولهم كل جسم طبيعي  
 متناهي من الطبيعي واعلم ان الشيخ في تعرضه للقائل المذكور  
 في الشيخ بان الشيخ اعترض عليه بعد ان سمع مقدمات اربع فلا يندفع  
 بمقدمات ثلث قبل لا بد من الدفع الذي سيذكره وايضا اثره  
 على سبيل التناقض غنية ممكن لانه يستلزم ان يكون المقدار المتناهي  
 الذي هو البعد الاصل منقسم الى الاجزاء البغية المتناحية بالفعل  
 والكل جزء منها مقداره كل جزء منها في بعدا من الابعاد البغية المتناحية



والنفس المقدار المتناهي الى اخره غير متناهية بالفعل حال وان جاز عند  
 هم انفسه اليها بالعقود ولا يلزم مثل ذلك فيما اذا كان التناهي على سبيل  
 الزيادة والتساوي كما لا يخفى واقول لا يخفى ان كل بعد مع السابقين اضلاع مثلث  
 فيه ناك مثلثات متداخلة غير متناهية اصغرها المثلث الحاصل او مع السابقين  
 والبعد الاصل وقد بين اهل الهندسة ان نسبة ضلع السابق الى ضلع البعد  
 الاصل من المثلث الاصغر كسبته ضلع السابق الى ضلع البعد من المثلث الاكبر  
 ويلزم من هذا ان كلما امتد الخطان المذكوران الى غير النهاية يلزم ان يتحقق  
 بينهما ابعاد متزايدة على سبيل التناقص وعلى سبيل التساوي وعلى سبيل  
 التزايد جميعا غاية ان قسم السابقان من المبدأ الى اقسام متساوية كان  
 الابعاد والواصلات بين النقطتين المتقابلتين في السابقين متزايدة على  
 سبيل المساواة وان قسما الى اقسام متزايدة كان التزايد في الابعاد على  
 سبيل التزايد وان قسما الى اقسام متساوية كان التزايد المذكور متنا  
 قضا واعتبار التزايد على سبيل المساواة لا ينافي اعتبار التزايد على سبيل  
 التزايد والتناقص بل الاعتبار في الثلاثة متلازمة في الجواز فما ذكره لازم  
 على كل تقدير فتجوز بعض دون بعض حكم ظاهر نعم ما ذكره به هان قولي على امتناع  
 تناهي الابعاد سواء على مذهب الحكماء او على مذهب المتألمين بالجزء بان يقال  
 لو لم يكن الابعاد متناهية لجاز ان يخرج خطان من مبدأ الى غير النهاية وان  
 يفرض بينهما ابعاد متزايدة على سبيل التناقص الى غير النهاية وكلما جاز  
 ذلك لجاز ان ينقسم المقدار المتناهي الذي هو البعد الاصل الى مقادير  
 غير متناهية بالفعل وانقسامه اليها بالفعل بط على كل مذهب  
 فاقول وبالله التوفيق اقول قد كثرت ههنا معادوم الاراء من اهل التحقيق  
 ورجال حوله كل واحد من فرسان التحقيق وفي كل صورة يقتضيه العقلاء انه لكل  
 فريق والى هذا الان لم يتميز الباطل عن الحق الحقيقي وسد كره ما يدفعه بالكلية  
 في تفصيل الشبهة في الجواب الاقوي ويشير اليه المحقق ههنا وللحق  
 ان ذلك الجواب اظهر مما ذكره ههنا ويمكن ان يفرض بينهما ابعاد

متزايدة

متزايدة الى اطلق التزايد الى ان ذلك لا يحلض مدفوع وان  
 كان التزايد على سبيل التناقص كما يدل عليه قوله الاقوي لا ينقسم اليها  
 ذات غير متناهية لكل منها مقدار لما سبق ان كون الامتداد المتناهي  
 مشتملا على مقادير غير متناهية خارجة من العقود الى الفعل حال ضرورة  
 وان كانت متناقصه غير متناهية وعليه ينبغي ثبوت اتصال بعض  
 اجسام القابلة كما سبق نعم يجوز اشتراكه على المقادير بالعقود متناقصه  
 والشرع بين الفريقين انما وقع فيه ولا شرع في استحالة الاول لكن اللازم  
 ههنا هو الاول لان لكل بعد من تلك الابعاد والغية المتناهية بالفعل  
 الى رتبة من العقود الى الفعل كما هو صريح قوله لا كما العدد ضمنو مثل  
 على زيادة لها مقدار بالفعل وكل منها حاصل في جزئينها قطعا ومن  
 لم يفرض بين الامر بين اربعين لزم الاول ولزم الثاني لشكل عليه  
 الامر بالفعل لا كما العدد الى هذا هو اصل منشا الدفع وانما تقضى  
 له اذا شئنا بنى اخره على قياسه على العدد المتناهي وبما خذ السيد  
 المستند ثم اقول عدم تناهي العدد الموجود في الخارج انما يصح على مذهب  
 المتكلمين الغية المحجوزين لوجود الامور الغية المتناهية ولا يصح على  
 مذهب الحكماء القائلين باجتماع نفوس غير متناهية في الوجود  
 والعدد شارح لما ايضا عندهم ولذا احتج في بيان موضوع علم الحجاب  
 الذي هو من الرضا الى تقييد العدد بجيتية الجمع والتفريق وامثالها  
 كما سبق منه والحق ان الشيخ اعلم بالحكمة من الحشوي جواب الحشوي  
 ههنا خلط بين المذهبين نعم يرد عليهم جريان به هان التطبيق  
 في مراتب الاعداد العادية لانه لتلك النفوس الغية المتناهية بل يرى  
 في نفس تلك النفوس بناء على ان حدوث كل نفس عند فهم مشروط  
 بتام الاعداد البدن المتوقف على نفس اخر هي نفس الاب مثلا و  
 هكذا وبالمستمر من انهم انما جاوزوا عدم تناهي النفوس بناء على  
 اشتراطهم الترتيب في بيان التسلسل مخرج مما ذكره ناظم لارتب

قوله ينقطع بانقطاع الاعتبار بغير ان  
 ان البرهان بالبرهان علم المدعى غير متكلف  
 لان الموجود منها في نفس الامر واحد  
 في الذهن لا اعتبارا له في الخارج  
 متبايناً لانه الموجود منه مراتب العدد  
 ايضا متناهية ويظهر من قولهم  
 ان عدم تناهي الاعداد بمحض  
 لا يقف عنده



بينهما على تقدير قدمها كما ذهب اليه افلاطون واتباعه ولعل ما  
سبحي من المحسني من ان كل فرد من كل نوع وكل نوع من كل جنس جاد  
عند المشاهدة ناسن من ذلك والجواب ان العدد من الامور الاعتبارية  
في الحقيقة لا من الاعراض الموجودة في الخارج وفيه ان جريان البرهان  
فيها يقتضوا امتناعها في الخارج ولا شيء من الممتنع بوجوده في نفس  
الامر مع ان العدد العارض لهما موجود في نفس الامر وان كان من الا  
مور الاعتبارية الا ان يقال جميع الامور الاعتبارية انتماعية متناهية  
بانتظام الانتزاع كالملازمة بين طلوع الشمس ووجود النور ان جريان  
التطبيق في الاعداد مما اذا التطبيق انما يكون بتجريب السلسلة الفعلية  
الان ينطبق مبدؤها على مبدؤ الكبري لتحقيق انتقال الزيادة الى جانب  
الانتزاع ولا يلزم احد المحذورين اعني مسطرة الجزء للكل او تناقص  
السلسلة المفروض لانتزاعها فلا بد وان يكون السلسلتان قاتلتين  
للمحرك والانتظام نعم على تقدير الانتظام ولا يلزم احد الفاسدين  
كان الفرض المذكور يجوز ان يكون فيما لم يقبل الحركة ففرض حال يستلزم  
حالا فلا يتعين كون منشاء الفاسد عدم تناقص السلسلتين فلا يتم الخط  
فعل هذا يظهر ان اجزاء بهر حال التطبيق في ابطال مطلق الامور المتسببة من  
المجموعة سخي فجدوا يظهر ايضا انه غير جار في معادلات العدد ايضا  
وما ذكره المحقق الدواني من ان عليه تعاقب اجمالي عند الحكماء فلا  
تعد في المعلومات بحسب الوجود العلمي فيبط ببط كل ما نفسه في شرح العقائد  
في تحقيق مذهب الحكماء من انه تعالى يعلم الجزئيات بنحو التعقل بكل تحفة  
في فرد بحسب الخارج وبساط العلم الاحكامي لا يتقدم في جريان البرهان  
المذكور واستلزم اثبات الجهد تعالى عن ذلك علو كبريا وقد فصلنا  
ذلك في رسالة منفردة فاعلم هذا المقام وعلى ما فرض وقع هذا  
ثم قد يقال الشيخ لم يرد بالعدد الا كون مرتبة متناهية لوفض وجود  
نظامه بالفعل كما هو ظاهر وانما كون الانتزاع الابعاد كالتناقص الاعداد

فرد الحق يشير الى ان الخارج يتبع بالكل  
لان جميع تلك المراتب متسلسلة في  
الفقر الفاعل عند فهم جميعها  
وجود في نفس الامر على  
لا يخفى  
عليهم

من جميع

جميع تلك الاعداد فربما لا يلزم من ذلك ان يكون عليه مثل ما ذكره النول كما  
ولا حاجة الى احد ذلك بل يكفي ما قرناه على وجه لا يحتاج الى اعادة التمسك وعلم الامة في  
تقرير ذلك الدفع الى افضله كما افاده بعضهم بان يقول نسبة مقدار الزيادة في الواقعة  
الواقعة الى مقدار الزيادة الاولى كنسبة عدد الابعاد الى البعد الاول فافاد على وجه  
الابعاد المتشعبة على الزيادة غير متناهية بين الخطتين وهو المطلوب ثم قال ولا بد من اعتبار  
النسبة كالا لم يكن النسبة محفوظة قد يتوهم جوازها بل هو موقوف على بعض ان عدد التناهي  
بمفعول لا يقف عند حد وهو الغير المتناهي للاختصار بين حامين انما هو عند الحالة وجود ان  
الاجزاء اولها وجزءها باذنه اقل من س كان المختص بها غير متناهية بالفعل لا بالقوة  
بمفعول لا يقف عند حد وهو الغير المتناهي للاختصار بين حامين انما هو عند الحالة وجود ان  
وجود ان القس الاجزاء ولا وجودها باذنه اقل من س كان المختص بها غير متناهية بالفعل  
لا بالقوة بمفعول لا يقف عند حد لان ذات الالف مالم تكن لاحد الزوايا موجودة  
بالفعل في المقدار المختص به مقدار سطح القائمة وان لم ينفصل بالفعل بعضها عن بعض  
لان نفس القس الاجزاء بالفعل لا بنا في الوجود بالفعل ولذا ترقى عن جوازها الى وقوعها وانما  
صدره بالتوهم ما سبب شيئا من ان مبني على ما ذكره اقل من س وهو مقدور ولا يشترط اليه  
فيما سبق من ان بطلان الاختصار بينهما ليس لجريان العقول كجوزة فقط بل بانه يستلزم تها  
الخطا في المفروضات انما والاي لم ار لولم يكن ما اشتملت القائمة عليه اشكالها كانت اما  
اكثر منها واما اصغر كون الاول محال اذا لا شك في مكان النفس م تلك الاضغاط الى انفسين  
وبعد انتفى تلك الاضغاط كذا لا يبق الاقسام الى رتبة من تسمى الاضغاط وتقدر  
عدم كونها امثلا لتلك الزاوية في المقدار واحدة لمزم صغر منها واللازم بل ما ذكرنا في تعيين  
ان القائمة تشتمل على اشكالها ولا يمكن ان يوجد ما هو اصغر منها ولا اشهر بينهم ان الزاوية  
القائمة وطول زاوية مستقيمة الخطتين منقسمة الى رتبة وقد وجد اصغر الاجزاء انفسين من الحقيقة  
الى الفعل مختصة بين حامين وان لم ينفصل بعضها عن بعض بالفعل ولا اختصار الا بالفعل  
حاصل الخلاصة كون تلك الزاوية القس الاجزاء المتكئة الخروج من القدة الى الفعلين وعلى  
لوزاوية مقدار او ذات مقدار وطول مقدار منقسم الى الالهة فيقال لم يكن وجود ان فقر الاجزاء في ذلك  
المقدار اقل من الابعاد من الاختصار غير المتناهية بالفعل ولا محذور فيه بل هو منظم في مقدار



ولو مقدار الجسم الصغير الذي شبه في قلوب طيس وبقوله قد اجتمعوا بهذا على ان لا يكون  
 الصدم فمما ذكره انفسهم وبنيته بمقدار يقينية قطعية لو كان مرام ان جميع تلك الزوايا مع كونها  
 احدها في الزوايا مترتبة في ذاتها وذلك بين البطلان وكيف يقولون مع ان البداية شيئا  
 باننا اذا جعلنا القطر المذكور نصف قطر دائرة اخرى محيطها بنقطة التي هي مركز الدائرة  
 منه اخرى ثم اذا جعلنا قطر الدائرة نصف قطر دائرة ثالثة كذلك تنقسم الزاوية منه اربعة اقسام  
 الى غير النهاية فكل زاوية منها منقسمة الى غير النهاية وهو لا ينافي كون كل واحد منها احد من كل  
 زاوية مستقيمة الخطيين وهو ما اذا قيل من ان قدر فمما فهمه لافراد انفسهم فافقت على ان  
 كلما عظم نصف القطر تنقسم تلك الزاوية مرة اخرى بحيث لا يكون المرسوم بها كذا انما لم  
 عدم انقاسها الى غير النهاية لولم يكن الا باعدادت بينه اذ عظم نصف القطر لا ينفذ  
 حد واما اذا كانت من بينه فنصف القطر لا يبلغ الى قدر قطر العالم البتة فيكون انقاسها  
 من حيث هو ويوجد هناك الفضايا فافقت لان كان قطر العالم لم يقدار ان يكون انقاسها الى  
 النهاية انما لا يفرض عليه نقطة غير متناهية لكونها يمكن ان يفرض مركز دائرة فيكون هناك  
 دوائر غير متناهية في عدد انصاف اقطارها متناهية وذلك الزاوية تنقسم لجزئها وان لم تنقسم  
 في كل مرتبة الى نصفين ولو سلم ففانية ذلك نفاذ الاتفااق قبل نفاذ الزاوية والافضل زاوية  
 لكونها عبارة عن مقدار مستقيم لها فمستعدة في ذاتها الى الانقاس الى غير النهاية وذلك  
 امتنع لفقد الالات ومنه جلتها عدم تناسل الابعاد وليست شعرا الى المتكلمين مع قوام  
 بعدم تناسل الابعاد وكيف حكوا باشتاع انقاس تلك الزاوية بل ما هو اكبر منها بكثير الى النهاية  
 مع ان البرهان الهندسي القطعية يقتضيه جواز انقاسها خارجا لا الى النهاية على قدر  
 عدم تناسل الابعاد ولا يسرهم ان يقولوا انقاس الزاوية قبل نفاذ الابعاد ونشأ عن خط  
 تلك الدائرة في التقاطع لان تدافع محيطات الدوائر التي انصاف اقطارها متناهية  
 ضرور البطلان بل انما كبريتها الا على نقطة مشتركة بين الطرفين على تقدير تناسل الابعاد  
 يمنع ان كل زاوية ذات مقدار غير متناهية تكون على تقدير عدم التناسل مالا يمكن منع  
 ذلك بوجه وتخفيض الكلام انه لا حاجة الى القدر في مراما وانفسهم لانه لا يقبل القسمة  
 ولا يفرق الا بغير غير التناسل بل بغيره لا بالنقص وما يقتضيه من العجب ان بعض الافاق فيقول لا ادرك

جواز انقاس تلك الزاوية جعل الامثال في كلام المتوهم بمحض الامور المتحددة في النوع  
 لا الامثال في المقدار ولم يدرك ان عدم التناسل لا يصلح له وانما يصلح وجد ان اصغر افراد  
 بان بقا عدم تناسلها اما الجسمية لا اجزاء بينها المطلقة مع قطع النظر عن كذا ما يقتضيه  
 او اجزاء لا زوايا ولا اجزاء عرضها وانما تكون عدم التناسل لاجل الماهية بشرط التجرد فهو  
 في الحقيقة واخر في القسم الثالث لانها على تقدير تجرد ما يفرضه التجرد والمقارنة من غير تناسلها  
 المقارنة ولما لم ان يقول بذلك لانه لا يجوز في القسم الاول اذ على تقدير عدم تناسلها في جميع  
 الالات لا يمكن ان يكون في الالات من ذلك من تناسلها ولو في جهة واحدة ولا اعتبارا  
 الى الالات عدم تناسلها في جميع الجهات ومع ذلك يقال تلك الالات اما الجسمية او لا زوايا او عرضها  
 والالات باطلا وكذا الثالث والالات من زوايا تلك الالات العارضة لها من جهة ذلك القسم  
 وعرضها من جهة اخرى من تلك الجهة مثلا ان كانت جهة تناسلها مستديرا يمكن ان يزداد او ينقص  
 به السطح المستقيم وان كانت غير متناهية باعتبار جهة الاخر في الصورتين والحوال  
 اذ ان عدم التناسل لا يجرى العارضا لكون الزوايا يمكن زوال عدم التناسل من جهة واحدة  
 بالتحاشي نظر الى ذاتها وان امتنع لشخصها فتنقسم بالنظر الى ذاتها قابلية للانقسام والكل  
 ما هو بل بالنظر الى ذاتها فهو مركب من الهيولى والصورة فيجوز ان يبقى عدم التناسل لا زوايا  
 لشخصها لكن من ذلك متوجه على ما سيذكره المعرفون ومن دفع باذنا فهو مستند ان اراد  
 وجوبا فلا يكون ما فاعلم جريانه في الشئ الاول كالدائرة فيقبل للشكل لا للحد والالمان  
 اخواتها من نصف الدائرة والمنشأ والمربع كشرا للحد وهو لا يمتد البطلان اذ الحدود اخصاها  
 لا لغيرها لا بد من تقدير انقاسها كهيئة الدائرة لان نفس الدائرة سواء كانت سطحيا او خطيا  
 محيطا من مقولة الكم وفان لا من مقولة الكيف وعلى هذا يكون مقولة الكم اعدادا وضع النقط  
 عن الجسم المتعين من افراد الشكل والجسم الطبيعي خارج على كل من الان الموصولة بحالة على المقدار وفيه  
 ان جعل المقدار في شكله دون المقدار المحيط مما لا وجه له فلو جزم ان زوايا الفضايا الزوايا  
 ان تراها في سريانها المتعريف تعريف الشكل ان الشكل ما يطلق عليه فيكون الشكل ما هو مقولة  
 الكيف واما عن الكم المحيط فهو الحد من السطح فانه يدرك على انها سطح منصف بالحد سواء  
 كان محيطا او متعينا في الظاهر وان كان الزاوية بعض السطح الى طائفة لا يجمع افراد  
 ولكن الاولان، عيان جزا السطح فيكون انقاسها وهو لا ينافي عياره ان يفرق بين الكيف

او السطح المحيط بالحد او رتبة الفضايا الزوايا  
 ووجه الفرق بين السطح والجسم

قوله ان الزاوية بعض السطح والالمان  
 قوله ان الزاوية بعض السطح من اضافة  
 الفرق هو فاسد



يحمل عذر المحاور الخاطئة الخاطئة كغيرها من الخطأ من غير ان يجرى البطلان  
 فان التماس لا يوصف بالبطلان الا في كذا في شرح المواضع واما الخطأ في المحاور  
 التوضيحية البطلان في توصيف الكيف بما نفى توصيف الكيف لعلنا ان الجواز قد يكون  
 الجواز والتماس بين الخطأين مجاوز للسطح الموصوف بالبطلان والكيف حقيقة على ان هذا البطلان  
 ليس بغير في التماس بين الخطأين في الحقيقة والمحيطية المتضاهية والى طلبة مائة في السطح الفجر  
 والكيفية الخاطئة في السطح من الوصف الى الهيئة الى صلا للسطح بالنسبة الى الجواز  
 ونسبتها الى الخطأين المحيطين به وما قيل ان راجع الى المذهب الاول فانه لان الكيف ليس من  
 الاعراض النسبية الوصف منها فوصف خطيب السطح مع قطع النظر عن كون السطح في الخطأين  
 من مقولة الكيف وان كان نفس ذلك الخراب في حاشيتها به فانه ذلك التماس في  
 عارضة للسطح مع عرض كيفية الخراب وكونه الجزء الاخر من السطح عند تلاقح الخطأين والجزء  
 الاغلفة فيها دون التماس الى الهيئة الحاصلة للسطح باعتبار كون اجزاء منه في الحدة  
 وخرابها الا عند التماس في الاعراض فيها دونه ثم هو من مقولة الاضع وليرى ان المذهب  
 مجرد الى ان العارضة لا يجرى نسبة الى الخطأين المحيطين به اما في غاية فانه مقول الملل  
 انه من مقولة الوصف الا ان يقال نسبة في الملل الى الخطأين المحيطين به والاطلاق  
 التماس في الملل الى صلا ان يمتد الى احد عارض الخراب الحاصلة من احاطة الخطأين به في  
 نفس احاطة غيرة به لكن مع قطع النظر عن كونهما في طابعا وكذا الخراب حاصلا في احاطة غيرة به  
 العرض هو الكيف في ما بينهما كون اجزاء ذلك السطح من رجا في الحدة وفيه الاخر عند  
 تلاقح الخطأين في الاغلفة فيها دونه ثم فتم في كونه الكونين هو مقولة الوصف فقد عرفت ان الوصف  
 هي من مقولة تمام المقولة ولا غيره فانقل عنه من ان المراد الهيئة الحاصلة بالنسبة الى الخطأين  
 المحيطين لخطأ الخطأين في حين من السطح فان نها في طر شرفا راجع عنه ولذا لم يخلو النقطة في  
 الحدة ولا الخطأين في السطح ولا السطح جزء من الجسم التعليم بهذا البطلان ما اوردها في  
 من ان الاصول ان يجرى الوصف جهنا عبارة عن تمام المقولة بغير انها الهيئة الى صلا في  
 الى الخطأين والامور الخارجية انتهى وذلك لان جمل الحدود في السطح وهو كونه في  
 انها لا اجزاء في الاولية حصة حاصلة بالنسبة الى الامور الخارجية المباشرة بها والابتداء  
 الزاوية في السطح وهو في البطلان واعلم ان كون الزاوية من الوصف ليس في البطلان

نسبة بعض الاجزاء الى بعض والنسبة الى التماس وما دونه في التوضيحية في الصغر  
 والكبر وانما الاختلاف في نفس الكم فالزاوية اما بنفس الكم واما الكيفية العارضة له من نسبة  
 الى شرفا لعلنا ان هذا لا يجرى احدا من عدم وهو انتفاء السطح عند نقطة شرفا  
 بين خطين محيطين به في شرح المواضع ويرد عليه البطلان الا انتفاء لا يوصف بالبطلان  
 والكيف البطلان في الزاوية محسوسة ولا شرفا من الازالة محسوسة نعم السطح المستوي في  
 محسوس لانها قد تبطل بالتضعيف ولا شرفا من الكم بالتبطل ونقطة التضعيف بل  
 لها ضعف الكم في زاوية نظر لان من جهة من الكم لم يجعلها من الكم من هو سبيل  
 بشرط عارض الخراب واما اقل من السطح المحب ما دام محب في جزائه في بطلانها  
 بالتضعيف البطلان الشرط ولا ثم ان الكم المشروط بقيد لا يبطل بالتضعيف نعم الكم  
 لا شرفا لا يبطل بل زاد ذلك الزاوية من الكم المقيد لا مطلق والى صلا في  
 من الكم جعل كيفية الخراب لانها الخارج في جزا لانها تزداد تبطل فلا شرفا ولا قطع  
 بشيء من الزاوية بل في وصف الزاوية بخلاف الكم اكثر من توصيفه بخلاف الكيف  
 في لفظ انهم الكم وعللنا في ذلك ما اورد عليه كثير منهم وهو الظاهر وذكر لفظه في اورد  
 الشرفا في الحقيقة في شرح المواضع انه لو تكرر الزاوية بدل التضعيف لكفاءه ان الكم  
 يبطل بمطلق الزاوية على ويستغنى عن كلمة التقدير او جميع الزاوية تبطل بزيادة تمامها  
 الى ان يكون عليها منفردة في اوقات او مادة واقول الكفاية مسته والاشرفا في  
 زاوية انما تبطل بزيادة معينة من زاوية ما بينهما الى القامتين لا بجزا في رجا في  
 الاليتين لان بقا التقدير فيها ذكره الجب باعتبار الزاوية والاشرفا في جميعا او شرفا  
 في زاوية تبطل بالتضعيف وليس الباطل بالتضعيف باطلا بطلان تضرع وفيما ذكره  
 الشرفا استغنى عن التقدير باعتبار الزاوية وان لم يستغنى عنه باعتبار الاوقات  
 والتقدير التقدير ارج نعم ان كان مراد الشرفا في ان طر زاوية تبطل بزيادة معينة  
 من زاوية ما بينهما الى القامتين استغنى عن الطر ان اذ كانت نصف قائمة في  
 وكذا اذ كانت ربع قائمة او ثلثها تبطل بالتضعيف ثلث مرات او اربع في ذلك  
 لان المواد لا تبطل بتضعيفها او مدارها اذ كانت ثلث قائمة او ثلثها او ثلثها  
 الا غير ذلك من الامور التي ليست من كسور النصف فلانها تبطل بالتضعيف



او مرتين فصلا على هو مقدار السوق وفيه ان المنفرجة اذا كانت بقدر قامة  
 ونصف قامة تبطل بالتصنيف مرتين نعم من المنفرجة ما يجوز ان لا تبطل ابداناً وعلى  
 جواز انقاس المقدار الى غير النهاية على اذ الحالت اعظم من القامة بقدر نقطة مثل  
 لكن الحالت التي كانت انقصر من القامة الى غير ذلك فلا فرق بين الحالت والمنفرجة في  
 بعضها تبطل بالتصنيف مرتين او مراراً وان بعضها يجوز ان تبطل ابداناً والفرق  
 كما انهم لا ان يحل مراراً من البطلان بطلانها بالبلوغ الى قمتين بل يبقية بتصنيفها  
 زاوية واحدة لعل قيد الحالت منها لم يقع في اصل النسخة المعول عليها ولا لم يقع  
 في بعض النسخ وان وقع في اكثر ما وذلك لان المنفرجة اذا كانت بقدر قامة  
 ونصف قامة يبقية بتصنيفها في الجانب الاخر قامة البصر واذا كانت انقصر  
 من ذلك يبقية منفرجة اخرى ولا داعي لخصيصها بالحالت وان التزم فرداً على التمثيل  
 او قد يبقية كما قيل في اذ بقا ان المنفرجة مطلقاً تبطل بالتصنيف مرتين  
 واحدة غاية ما في الباب انه كحدث زاوية اخرى من جانب اخر وذلك لان المنفرجة بطلان  
 تلك المنفرجة لا يفرق الاستدلال على عدم الكمية اذ لا يجوز من ذلك في العلم قولاً وذلك لان  
 جواز ان اراد ان ينقص المنفرجة يبطل وان حدثت شخص آخر منها فليس له ان يفرق  
 لان هذا المقدار ان ينقص الشخص واقع في تصنيف طر كيم الا بمراراً مقداراً من المار  
 تصنيفاً وهو ان ينقص المقدار او صار الى غير متصل واحد فقد عدم الجسم اولاً ومنه قد يكون  
 وتصرف جسم آخر ومقدار اخر اعظم من الاول او اقل او اضعف العشرة فصلها في عشرة فجزء  
 وبطلان خسر العشرة في النوعين بانها اعد الى العدد كبير كبا من الاعداد في التحقيق  
 من الوحدات فتوهم بطلان الشخص ليدل على ان الكمية في نفسه كية طر كيم وهو بطل  
 وان اراد تصنيف المنفرجة انما يمكنه بركة احد الخطيين الخطيين بما مع بنات  
 طرفه في الملتقى وهو في اثنا الحركة يصل الى القامتين وتبطل جميع انواع الزاوية  
 ثم كحدث اخر فبقية ان ليس بطلاناً بالتصنيف بل هو بعينه بطلان بطلان الزاوية  
 كما ذكره المحقق الشريفي ليس بتصنيف عناية عن زيادة المنفرجة على البطلان  
 من زيادة دفعه على اذ لا يفرق من الزاوية على مثل دفعه ولما سطر احد اقل  
 هناك بطلان جميع انواع الزاوية بطلان خسر حدوث شخص اخر في وقت

ان الاستدلال انما يتم بطلان الجسر لا بطلان الشخص ولا بطلان النوع اذ المراتب العددية  
 متخالفه بالنوع وعند تصنيف العشرة على بطلان الشخص بطلان النوع ولذا اقتضوا  
 في الاستدلال ان يبطل جميع انواع الزاوية المستند بطلان الجسر نعم قلنا ان القول  
 كلما منعت المنفرجة بطلان جسر الزاوية في ذلك الجانب الذي كانت المنفرجة فيه وحدثت  
 زاوية اخرى في الجانب الاخر لا تبطل بطلان جسرهما في الجانب الاخر لانه كحدث زاوية  
 في جسم اخر الا بمراراً في طرف من تلك الحالت ومنعت المنفرجة في محيط دائرة  
 مركزها نقطة تلاقي الخطيين مباين لتوسر الاخر فكل زاوية تبطل جسرهما بالتصنيف  
 مرة او مراراً وكما قد تقطعية باعتبار الاوقات لا باعتبار الافراد ولعل لا بد  
 اقاله على شرح المحضر وقاص الجواب انما لا يخفى ان تصنيف المذهب يتبع الى  
 الاستدلال عليه ولا يتم بطلان الجسر انما بطلان الجسر كذا اذا حصل هناك مذهب آخر  
 ان ان يفرق ان لا يفرق ان لا يفرق ان لا يفرق ان لا يفرق ان لا يفرق ان لا يفرق ان لا يفرق  
 ولا لعل عدمه في تصنيف الزاوية الصغيرة والكبيرة وبذلك بطلان ما عداه من اللين  
 والكم على بطلان الجسر في بعض كية بطلان المذهب الكيفية فلا يقال  
 بالفصل الا انه اشار الى انه انما يكون دليلاً صحيحاً على انكم لا على اثبات الكيفية  
 اذ البطلان بالتصنيف هو استلزام كون الباطل كية الحالت جميع الاسوار الباطلة  
 مع التحديث في الاضافة والوضع والاراء العدم والملك كية وهو بطل وقد يقال  
 محذور الجواب لانه لا بد من على الحالت القائمة بان كل زاوية كية والمذهب والكم انما  
 يدعى على كية وقيل الزاوية اما جسر او نوع لا عرض لما في كون بعضها كية يستلزم  
 كون الحالك كية طر ان كون الالك جسر او جوهه يستلزم كون طر كية  
 في غير جسر كية كذا الحالت القائمة هذه الحالت مبينة اما على ما قدمنا واما على ان المذهب  
 انما يستدلوا على مذهبهم بقبول الزاوية المتساوية والامراف والصغر والكبر وغيره فانه خواص الملك  
 بالزيادة على هذا الدليل جاز في طر زاوية فلو ان مرادهم ان بعض الزاوية لم يفرق بعض الحالت بطلان  
 عن حكم المدعى في ذلك البعض ثم انه لا وجه لخصيصهم بالقائمة بعد من صحتها ان الحالت البصر  
 تبطل فالحالت على القول الحالت القائمة والحالت من ولا يفرق كونها كية كية لا بطلان  
 لاحتمال كونها كية كية كية ان اراد بقبولها بالاثبات فمستلزم جواز ان يفرق البصر ان يفرق البصر

بتوضيها من



بوصف المحل وان اردنا ان قسم غير نافع اذ الكيف الحاصل في المقدار هو بمجرى زاوية الزاوية  
 الصافي وقد عرفت ان مجرد البطلان بالضعف او بطلان الزيادة لا يفي بمرادنا اذ الزاوية ليست  
 مطلقا الكم بل الكم المستند للصفة الخرب فيجوز بطلانها ببطلانها لا زعمها وبطلانها لا يفي بمرادنا  
 بل لو تم فانما يتم في عوارضه وفيه نظر في علمه ان يكون وجه الزاوية والاشبه وان يقولوا الصبيح والاشبه  
 في ان المتبادر حقيقة بهيئة الجسم الطبيعي دون الصورة الجسمية فقط طاردا عليه القول ان بعد بطلان  
 التعريف لا يخفى ان الاحاطة انما تكون بالذات للمقدار ولو قلنا ان المقدار انما هو بواسطة فافهمنا  
 عموم المحاطة بالمقدار والجوهر في المقدار فذلك الهيئة لا تعرض للجوهر المحاط بالابو اسطة عرضها بالمقدار  
 او لا نعم الهيئة الحاصلة لتبين جهة احاطة الحد او الحدود بمقداره انما يفرضه اولو بالذات لكثرة المقدار  
 للمقدار بل لا يخفى ان المحاطة بالذات لا بد ان يكون للمقدار المحاطة بالذات فقلت نحن نعم الهيئة الحاصلة  
 للمحاطة من الهيئة الحاصلة بالذات او بواسطة فقلت في البينة تعميم الشرح بالذات او بواسطة وهو غير  
 محض لتبني لا قصد تحديده بالذات وقوله لم يلزم من شغل مقدار غير مقدار او غير ما يكون  
 بقا ان المقدار اسطة في النبوة ان شئت التشرية لا بواسطة في العرض واطلاق الشرح على الهيئة  
 الحاصلة للمحيط او المحاط بالذات او بواسطة اطلاق حقيقة والجوهر في تمام الاشياء لكنه في ظاهر  
 من نظام المصير حيث جعل الهيئة محاطة بالحد والحدود بالمقدار الحاصلة من احاطة المقدار او غير  
 المقدار فالمسألة ان يقال هو الهيئة الحاصلة بالذات للمحيط والمقدار او الجواهر او كانت حاصلة  
 من احاطة ذات المقدار حيث اخذوا حاصلة من احاطة المقدار بذات الشرح المحاطة في شغل المقدار  
 المحاط او من احاطة المقدار بمقداره طاردا في شغل الجواهر المحاطة في شغل المقدار اذ الشرح في  
 مع ان الكلام موقوف على الصورة المتبادرة الابعاد ومن جود في المقدار عرض الصورة على تقدير  
 مجرد ما فقد غفل عن شئونها لم يتصور حقيقة الزاوية المتبادرة في الهيئة وانما حكم بانقضاء  
 المقدار عنها على ذلك التقدير وحكم بان هذا النقض لا نقض الا في شئ لا يبين التعريف في قدر كنهه  
 على هيئة مقدار الجسم جهة احاطة المحل انما اراد القائل ان المحاطة بالذات فانه صرح  
 الجسم طاردا على القول ان بعد وجوده وهو موهوم فلا حد ولا نقض وفيه ان القائل يكون بعد وجوده  
 لا يترك ان هناك المحاطة وان انكر المنطق مطلقا الكم وان ينكر كونه مطلقا فانما نقضه من غير  
 فالمسألة ان يقولوا جهة احاطة السطح الباطن الذي هو المحل عند المتبادر في غير ما لا يخفى انه لم يقدر  
 بقدر على ما لا يخفى من الاخص والاولى لان المراد من التعريف الحد والحدود بالمقدار احاطة بالذات

المحاطة وغاية ما ذكره في تعريف ثم ان مراد  
 من المحاطة اعم من الجسم التعريف

والتمكن عياله عن الهيئة الحاصلة للجسم سبب احاطة السطح الباطن بذلك الجسم اسطة  
 مقداره اولو بالذات ان تمكن الاعراض وتجنبا بتبعيته الجسم لا نقض بالتمكن انما النقض بالهيئة  
 الحاصلة للمقدار سبب طاردا ذلك السطح الباطن بذلك المقدار بالذات ذلك الهيئة لا يمكن  
 تمكن ولا تجز او يجمع وصورة غفلوا عنه واجمعوا على الجواب عن هذا النقض ان المحاطة بالذات  
 بالجسم بالذات بمقدارها واما ينادى بالعرض كما يظهر من كون الاعراض متغيرة بالعرض والمتبادر  
 في الاحاطة بالذات فلا خلاف ان الشرح على الملك ليس له صدقة على نفس الملك فانه هيئة  
 حاصلة للجسم لا للمقدار طاردا عليه هيئة الحقيقة والاشياء بل مراد من يعرف هيئة مقدار الجسم  
 في ضمن الملك فان ذلك المحاطة للجسم بواسطة مقدارها وبهية المقدار طاردا لا يمكن  
 لا في شئنا السابق من ان الشرح امانة الكيف ومن الكم لكن المحاطة في الملك ان كان جوهر  
 فبغير النقض على إطلاق الاحاطة وعمومها من احاطة الحد والحدود من احاطة الجوهر في شغل النقض  
 بتعريف الشرح ويبادى ذلك من قصير الاشياء ان بين التعريفين بالنقض الاول (والثاني)  
 سطحيا بطلان جسم محيط بجوهر النقض متوجها عليه لوجود تخصيص الاحاطة بالحد  
 او الحدود وطاردا ومنه تعريف الاحاطة بالحدود وهو وجه جوهر النقض مشتمل على التعريفين  
 ايضا واجعل الاشياء ان على المقابلة وظنوا ان الجواب صحيح في الثاني وهو الحق لان  
 الجوهر محيط لا يفي السطح المحاط هناك فلا بد من الجواب الجواب الاتي وان غفل عنه اقدم ثم اعلم  
 ان مرادنا صادق على الملك في صورة الاحاطة ان طارفا الآيات والتمثيل بالتعريف في شغل  
 الملك المادة النقض وفي المحل والملك ليس كذلك بل السطح المحيط في طرفيها بالحدود  
 هذه اقدرة في حال ما قبل اما في الملك فلا في المحيط مما يقوم بشرطه وهو انما في المحل فلا في  
 قائم في جوهره انما هو انما هو احاطة السطح متحقق في الحالة وان كان كذلك فيلزم ان المراد  
 ما قام بالشرح بقدر التعريف على هيئة المحاط والالزام ان يقوم المقدار بنفسه ويمكن  
 دفعه ان المراد ما لم يبق بغيره واما في الشرح في تعريف الشرح وطاردا لوقا اما قام المحاط  
 فانفع المحاط لا يخفى فيه ان الشرح من لواحق الجواب بتغيير اليلط اتمام الشرح في تغييره في المقدار  
 الاية يعرف ان قولهم الاعراض لا نقض لانه تابعة للمادة ان محاطة الشرح انما في شئنا بذكر المعنى  
 من اشياء الشرح ولو في جهة ما بان يقال لو كانت الصورة المجردة متبادرة في الحالت مجردة ومقارنة  
 معا وهو لا حاجة الى اثبات الشرح ولا الى الهيئة المخصوصة الزاوية الشرح وان لم ينج ذلك











المطلقة الوجودية بوجودها بالوجود محض نعم مجرد زوال لازم التشخيص الذي هو وجود  
 الخاضع لزوال الصورة المجردة فلا يثبت المطلوب في الشكل شكل آخر يتوقف على بقاها ذات الصورة  
 المجردة بعد زوال الشكل الاول لكن سيجي جواب في المحشى بعد ولولاها كان الجواب  
 كدها من شكله بكل واحد بالتوحيه اذ لا يلزم من عدم النوع عدم شخص فجزان يكون الجسم متعدد  
 ويكون جميع اجسام داخله تنتمي نوع واحد هو طبيعة الصورة الجسميه ويجوز ان يكون جميعها جسم واحد  
 مشتمل على شكل واحد بالشخص في طبيعة الصورة الجسميه فيجوز حمل مراد في الشكل الواحد على الواحد بالاختلاف  
 بناء على ذلك ولا يخفى انه على هذا يكون الصورة الجسميه المجردة بالفرق في الذات الجسميه فيكون  
 شكلها واحد بالشخص والاي يلزم ان يكون الكل والجزء في الشكل والمقدار وذلك بطريق  
 الا ان يقال لابد وان يحمل مراده على الواحد بالشخص اذ ليس في الشكل الثاني انفصال في الشكل  
 مغاير للشكل الاول ولو بالشخص في النوع تيم الظاهر في قبول الشكل الثاني انفصال في الشكل  
 بطاوع الشكل ولا يتوقف بالانفصال ولا انفصال على شكلها بنوع آخر فمن انواع الانفصال والتشخيص  
 شعبة شعبة بعد التمييز والاصح ان يقال في توقف الانفصال والانفصال على تبدل النوع والاهل  
 ذلك او روي المحشى بل يلزم من تبدل الكل والجزء في الشكل والمقدار سيجي في المحشى ما يدل  
 على انه اورده على الشكل الواحد بالشخص وان خفى عنه اقوام من ذوي الافراد  
 ثم ان حصر هذا الباب في الملائمة تارة ولحم أخرى بان يقال ان اريد بقولكم الجسميه  
 اولها الحلقه الاقتصار التام بحيث يستحيل الانفكاك مطلقا فالسرد يد غير حاصر لجزان يكون  
 الشكل مقتضاها بالاول المانع كاقصا الجسم الثقيله الحركة كالحركة من هذا القدر من الاقتصار  
 كافي في صدور ذلك الشكل عن انفصال الموجد وان اريد بالانفصال المطلق فالسرد يد غير حاصر  
 لكن هذه الدارمة ممنوعة كجزان الذي يكون ذلك الشكل الواحد بالشخص في مقتضى الصورة  
 الجسميه بالمانع ويكون انفصال الشكل الجسمي الموانع فيها اقوى من الصورة الجسميه  
 في الاقتصار ولكن تلك الموانع على الصورة النوعيه القضييه لا شكل اخر تباين مقتضاها  
 سواء كان مقتضى تلك الصورة النوعيه شكلا واحدا بالشخص كافي في الافلاك او  
 واحد بالنوع كافي في الانواع القيصريه وسواء كان اقتضاها تاما مقتضاها كافي في الانواع  
 او بمعنى لولا المانع في في العنصر يات ايضا اذ بعد التباين بين مقتضاها بغير قوة  
 النوعيه اقتضاها بل بغير وتسويها في القوة والضعف ينهد لمزوم الاشتراك

اي الشئ

اي شئ كل جميع الاجسام وهذا الذي ظهر في ما اجمعوا عليه من ان الموانع لا تقتضي مقتضاها  
 التام فبعد اقتضاء الصورة الجسميه ذلك الشكل لا يمكن اقتضاء الاجسام مقتضاها الصور النوعيه كالحال  
 آخر ولا يلزم اختلاف شكلها وعدم اختلافها معا او يلزم تخلف اللازم عن المزموم والعلل نعم  
 المقتضى لولا المانع داخلها لعارض ضرورة الحان انفكاكها عن الصورة مقتضيه مع بقاها  
 والظاهر في اقتضاء الماهية المطلقة اولها في هذا المنع من مقتضى المقتضى منها وبين  
 الزيادة ما عدا ما مر في هذا المنع مدفوع بوجوده احدها به ذلك وثانيها ببدء مبادىها كما قد مر  
 وثالثها باذكاره المحشى بعد ومنهم من صور الاقتضاء في كلام المانع عن الاقتضاء التام وقال في حصر  
 ان يجوز ان يكون الشكل الجسميه شرط التجرد عن الصورة النوعيه فلا يلزم ما اورده عليه لزوم الاختلاف  
 وعدم الاختلاف معا وتختلف اللازم عن المزموم ولا يخفى ان مع كونه غير متباين في المحشى في علمه  
 ان التجرد عن الصورة النوعيه ان كان لازما لماهية الصورة الجسميه المجردة لم يكن مطلقا الصورة الجسميه  
 طبيعة نوعيه وتقرر في الكلام بتسريعه والى ان ذلك التجرد عارضا والشكل الى صورته واصلها  
 عارضا ان يقال ان اراد على المانع على اي معنى غير مراد على ما لا بد من ان يكون هذا التجرد  
 التام في سبيل ما لا يخلو ما ذكرنا وفيه انه غير اراد على تقدير كون الصورة الجسميه المطلقة مقتضيه  
 لشكل واحد لولا المانع ولى تلك الصورة المجردة مشكله بالفعل في ذلك الشكل الذي يقتضيه في بعض  
 مجرده عن الصورة النوعيه فيكون يلزم الحان انفكاك جميع الصور الجسميه في اجسامها على الصور  
 النوعيه لاما لم يكن لفرق نوع واحد فلهذا يكون جميع افرادها بالنظر الى ذات ذلك النوع وان  
 استنع لام خارج وكلما كان انفكاك جميعها يلزم الحان ان يكون جميعها اجساما واحد مشكلين  
 جزية الذي هو الصورة الجسميه المفروضة المشكله بغير ما مر اليدين ان الشكل الجسمي هو الصورة  
 يتوقف على مقدار خصوصية ضرورة ان اذ ياد المقدار نقصانه يوجب ان تبدل الشكل بغيره لوافي  
 الشئ المتبدل الاشكال انما عند تبدل الاشكال يتوارى عليها المقدار المختلف مع انه لازمه  
 ونقصانها هناك في الحجم والمقدار فلو لم تكن تلك الصورة مشكله بشكلا واحدا بالشخص تقتضيه  
 الصورة الجسميه يلزم الحان ذلك الطرد والجزء في الشكل والمقدار اما في الشكل فاما في المقدار  
 فانه الشكل الجسمي الواحد بالشخص تابع للمقدار في كونه مقتضى شئ واحد مقتضى الشكل الجسمي  
 انما يقتضيه بواسطة اقتضائه اوله محله ومعلوم انه هو المقدار المخصوص فلهذا مقتضاها  
 الشكل المخصوص بدونه مقتضاها المقدار المخصوص مقتضى لروية القطة انما يقتضيه بمقدارها







بما يتولد من ذلك ان يكون له وجودها وعلما او جرمه من النوع بناء على ان العارض بمقتضى ما يكون ثابتا  
 وان لم يكن محمولا على الصورة الجسمانية او الصورة النوعية الموجودة مع تلك الصورة الجرمية او الصورة النوعية  
 محتملا لم يكن في ذلك عارض الصورة الجسمانية المطلقة بمقتضى ما ليست لازمة للمطلقة المشبهة بان مجموعها  
 وان لم يتفك عنها انما وابتداء في نفس فرد قد يم منها اوليا الى الفاعل او ليقول او لعل نسبة على عا  
 القائلين فقط على محل الفاعل ان يقولوا ان المنع الاول متوجه على كل زنة القائلين والاصل ان ذلك  
 العارض هو متوجه على الملازمة القائلة بانها ظاهرة المتوجه والعارض فاما ان يشك  
 ان يتجزأ من ذلك العارض هو المتوجه لذلك الشغل والظاهر ان المنع على تلك السببية لكونه لازم  
 والعارض على الوحدة الشخصية وليس كذلك اذا لازم والعارض هو المتوجهين للشغل على الشخص  
 والنوع الا ان بقا واحد الشغل على الواحد الشخص هو الذي لازم والعارض هو المتوجهين للشغل  
 على ما هو اللازم الواحد الشخص انما يعطى بالاولا الشخص فيكون كون المراد من الشغل اع  
 الشخص والنوع هو عليه ذلك انما يجوز تقابل شي من العارض الواحد الشخص الشغل لا يجوز  
 تقابل النوع الواحد من المتوجه النوع واحد من الشغل في هذا الجزء المراد من النوع في قوله لا يقال فيه  
 النوع الاضافي لا الحقيقي يتعاقب العوارض كيت يتوهم نهاية ايجاب بعضها بداية ايجاب الاخر  
 غير ان يتخلل بينهما زمان والا لا قطع الوجود في ذلك الا ان الزمان لا يمتنع الوجود بالاجيب  
 فيكون ما افادوا في شمل ما افادوا ولا عينية العوارض لو قيل بين نوع الصورة المضافة وقت اللفظ  
 زمان فان وجدنا العوارض في ذلك الزمان يفرق بحدودها على الصورة الجسمانية والاصل ان يكون في وقت  
 بالشغل بالنوع وهو في ما قالوا لا يوافق ان يقولوا ان العوارض اذا تعاقبت بدرا على تكلل زمان ويزيد  
 ان الزمان يمتنع العارضين زمان او ان كانا جميعا العارضين زمانا واحد مستمر او لا يروى من تلك  
 في تجدد العارضين زمانا انهم اشبهوا انات متتالية وليس في زمان عارضين زمانا لا يقال فيه نوع  
 فيكون ابطال المنع بان منع حكم غير متزامن في هذا الشئ او الكلام فيه في العارض في زمانه فانه كان  
 الشغل لاجل اللازم فينتج من الشئ ان في المراد من اللازم زمانا ان علم من الشخص النوع وكذلك ان يقول  
 هو بطا لئلا يكون مستلزما من جميع العوارض في زمانه لا يمتنع في زمانه لا يمتنع في زمانه لا يمتنع في زمانه  
 الموجب له الا يجوز ذلك لا يحفظ في زمانه لا يحفظ في زمانه لا يحفظ في زمانه لا يحفظ في زمانه  
 لا يخفى او قد تم مقابلة الحاصل في زمانه لا يحفظ في زمانه لا يحفظ في زمانه لا يحفظ في زمانه  
 في زمانه لا يحفظ في زمانه لا يحفظ في زمانه لا يحفظ في زمانه لا يحفظ في زمانه لا يحفظ في زمانه

لا زما لمطلق الصورة الجسمانية من حيث هو بل هو الشئ ان في فهم برغاية ذلك ان يكون ذلك النوع  
 من العارض لا زما للصورة الجرمية وان اريد ان يكون للصورة الجرمية في فهم يمكن لا يلزم من كونه لا زما  
 للصورة من حيث هو بل هو الشئ ان في فهم برغاية ذلك ان يكون ذلك النوع  
 ان يكون عطف على مقول قوله او يقال او اعترضا ثالث على ما بسبب العارض لان حاصل  
 يجوز ان يكون الشغل عارض التجردنا على ان طامنة التجرد والمقارنة عند تقدير جواز التجرد  
 يجوز من العوارض المضافة للصورة الجسمانية لكونها بالروية والربحية بالنسبة الى الانسان  
 او نقول العارض بمقتضى العرض فكما ان الانسان عرض للجسمان وان لم يكن كذلك الصورة الجرمية  
 عرض لمطلق الصورة لانها ليست بعينها لا تختلف فيها بالاطلاق والتقدير والجزء لا يفتقر خارجا  
 محمولا كما هو خارج محمول من ضرورة تقدم الكاش الى ان الحق هو الثاني او على الاول  
 يجوز ان لا يراعى من مقولات الاول او يفر لوطان من جهة عارض التجرد يقال او يفر يجوز ان يكون  
 ذلك الشغل بسبب عارض التجرد فالحق ان كونه لاجل عارض التجرد اخذ في السند الاول لان التجرد  
 لا حال لا زما لصف الجرمية فغذا انتفاء تنقصف الجرمية فضلا عن شخص الجرمية ليعتقد  
 في بدا استنقاع الشغل اخذ وهذا السند هو احتكاك كون الشغل ذات صنف الجرمية او بان تنقاع الشغل  
 يفر من تنقاع الصنف فضلا عن شخص الجرمية وانما ذكره هنا ليجرد ان الصنف طالع العارض  
 المقارن بالنسبة الى نوع الصورة الجسمانية لان هذا الصنف انما يخص بالعارض الذي هو التجرد  
 انما يجوز ان العارض على ما قيل يجوز ان ينقض العكس الاول اعترضا بان يكون العارض معلولا  
 للصورة الجسمانية ووجوده في اللازم لا يجدي نفعا لان القسمين المذكورين افر واخلط  
 في اللازم اقول هذا سهو لان كونه عارضا يقتضي ان يكون معلولا والا طان عارضا ولا زما  
 فيا معلومية للصورة متتالية لكونه عارضا لا يخلو كونه عارضا او معلولا لعلها اذ يجوز  
 استحقاقها بعد ايوام متعاقبة اذ لم يبطل بعد وانما يبطل بعد طوحيث الثاني و  
 يجوز الا والاعتناء بعروض العلنة ومن البين ان العارض محتاج في وجوده الى العوارض  
 فتوطان عند الصورة هو العارضين من احتياج كل من العارض والمعرض الى نفسه  
 في وجوده وهو بطوحيث ان يكون انما لا يجوز فيها اذ لا طالع العارض هو الصورة النوعية  
 الخاصة بغير كونها الصورة النوعية في الجسمانية كانت النوعية محتاجة اليها كعوارضها  
 لكونها مثبت ذلك بل يجوز العكس ولم يكن بينهما حلول لصفاته فقط ولا في نوع ذلك



بهذا الصورة المجردة او الصنف والمفروض كونه عارضا للصورة الجمعية حيث  
 هو ولا تافض منها واما ان كانا فلان غير حاسم لما دة الاشكال ليس مجرد الصورة  
 المجردة الحادثة الزائدة وان اولئك قولهم وعند انتفاء ذلك العارض بل المطلق هو  
 المجردة ولو كانت قد تميزت ابدية او يجوز تشكيها ايضاً ما يجب عارض للصورة الجمعية المطلقة  
 ولازم تشكيها والتجربا او لا سواهم من الشخص او التجرد واخضر الصورة المطلقة او غير تقدير  
 انتفاء الحكم ينتفي الشخص وان امتنع عنه ثم على تقدير كون عارضها معدوماً لذلك  
 التجرد لا بد من ان لا زاما للصورة في ضمن فردا ولكن لا يجوز لازماً للصورة المطلقة  
 المشتركة بين جميع الابل او هذا لازم لان الحكم فرد وهو المراد من الشئ الثاني  
 الموجب كثر الابل جميع الابل فيتم لازم الصورة باعتبار بعض افرادها واخضر العارض  
 وقطعاً لا لازم تشكيها او الصنف والجواب الحاسم ما ياتي منه من ان ذلك الشئ كونه  
 الى غير الصورة ثم امكان تبدل الشئ نظر الى ذاتها فيكون سر في حد ذاتها قابلة للانتفاء  
 او الانتفاء اعتبار المقارنة او تبدل الموجود بتبدل الموجود وفي بعض النسخ بتبدل  
 الوجود فان قلت المراد من الموجود هو العلة ولا شك ان الصورة الجمعية المعينة مع مجرد  
 الابل رعاية ثمة لوجود الهيولى فعند تبدل الصورة بتبدل العلة الثمة لا يكون التغير  
 فلو كان تبدل العلة من موجب لتبدل الوجود لم يكن الهيولى قد تميزت ابدية بالتشخص  
 بل بالنوع وهو خلاف ما هو حوافل كرمونة مع الجرد علة ثابتة لا تتغير المعين  
 وقد مر غير مرة ان الهيولى موجودة بتشخصها لا بتشخصها من تبدل الصورة  
 المعينة لا يلزم التبدل الشخص المعين ففائدة تبدل الموجود بوجوب تبدلها او جود  
 عن الانقراض وحقيق هذا المقام ان الشخص قسمين قسمين جمع الى شخص معين وجميع  
 الاعراض من هذا القبيل وقسمين جمع الى شخص معين لا يتشخص في كمال الهيولى  
 شخص الاجت النامية او الظاهر هو شخصه اي بعد شخصه مع انه في كماله ان  
 بشخص آخر كذا الشجر المعين فيقول الوجود الشخص فيتميمه او ما اورد عليه من ان  
 المعلوم ان لم نرا عند انتفاء العلة الاولى كانت العلة الثانية محصلة الى اصل وهو ضروري  
 البطلان وان لم نرا كماله ما افادته الثانية مثل المعلوم الاول لا عينة والارزاق عادة  
 المعدوم بعينه فهو بطلان في محله فقد اجب عنه ما افادته الثانية بقاء المعلوم  
 الحاصل بالاولى فلم لا يتجدر الشخص بالتي عليه حدونه فكذا بالتي غيره عليه حدونه ولا فرق



بين البقاء بين النسبة الى المعدول نعم لو انقطع الوجود عن المعدول فان اوزانها  
 بين ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 تحت قدر ان اوزان كذا بقدر ان ثمانية الى العلية الاولى به ثمانية ان ثمانية اذ لو كان  
 بين الثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 طحا في المعدول ان ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 الجوابين بان بقاء اوزان التجدد انما يستلزم اوزان الصورة او لا فليكن في جزم جواز تنزل  
 الشطر على الاوجه في الجواب عن الادوار في جزم في مع التجدد ان ثمانية الى العلية بقدر المعدول  
 ثم افترقا في الحكم من المحذور ان ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 الصورة الجردية وفيها ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 صور الشطر مطلقا ان ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 تغير اشكال الشمعة في ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 ببعض الانفصال بعض عن بعض فثلاثة الصور الاولى قابلة للتشكيل بغير آخر اذ بالانفصال  
 تنزل الصورة الجردية وتكون احرازها في ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 الشمعة بتواردها في الاشكال والمقادير مع بقاء صورتها الجسمية والنوعية ولو اوجب تغير  
 تغير الشطر الانفصال لم يثبت المقدار المتغير للصورة الجسمية لوزان ثمانية الى العلية بقدر المعدول  
 الجسمية لا المقادير المختلفة وان لم يتوقف بل يفصل التغير في الفصل والفصل توجه المنع  
 المذكور بلامرته ولذا امره فان قلت قابلية الصورة الجسمية للانفصال ثمانية الى العلية بقدر المعدول  
 طبيعة نوعية لانها في ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 قلت ليس بثبت بهذه القدر الاظهر ان الانفصال والى ههنا الانفصال اذ ثمانية الى العلية بقدر المعدول  
 في تلك الصورة التي فرض تجدد ويتوقف على كونها بحيث لا تقدم بالجلية بعد طحا في ثمانية الى العلية بقدر المعدول  
 منها في ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 سقراط في ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 الانفصال او الانفصال لا يخفى فاذا ابتدأ الشطر في فصل في الازاد بهذه الانفصال (تفرق  
 الاقرار في ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 من موضع الى موضع آخر في ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 بالانفصال في ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد

الصورة الجردية بالضرورة  
 بعد جزم الانفصال

على هذا انما ان كان ما يتوحد بالانفصال في الصورة الواجب بعض الاجزاء لا بالجلية فهو مركب الهيولى  
 والصورة اذ الهيولى انما ثبت بسبب الانقسام بعد الانفصال فاذا انفصل المعدول من الفصل الجردية ثمانية  
 في طحا في ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 بالجلية وفيها ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 على ما لا يخفى في ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 انثنية بالجلية ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 في الصورة ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 المصح في ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 بعض الاجزاء لبعض الصور النوعية دون بعض احوالها ما لا بد من ثمانية الى العلية بقدر المعدول  
 الصورة النوعية التي هي على الفلكية احوالها ما لا بد من ثمانية الى العلية بقدر المعدول  
 النوعية الخاصة به في زمان مخصوص طحا في ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 فليكن بعضها عن غير ما لم يكن نوعا معيناً في الفلكية والعنصر ما اذا اختلفت الكواكب  
 متخالفات بالنوع لا بالنسب والفرس والفرس لا يتغير بالانقسام في ثمانية الى العلية بقدر المعدول  
 اختلفت في المواد ما لا بد من ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 في العوارض والامارات الخاصة بتلك الصور والصور لا تختلف الجسمية في عوارضها في ثمانية الى العلية بقدر المعدول  
 المتواردة في ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 واحد بالاشخص ومتصفا بعوارض واحد بالاشخص وجميع ذلك واضعاً في ثمانية الى العلية بقدر المعدول  
 موجباً في ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 المتخالف في ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 يكون ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 والعارض في ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 في ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 جزم معين ويمتنع الاختصاص المذكور بدون الصورة النوعية طحا في ثمانية الى العلية بقدر المعدول  
 ان ثمانية الى العلية بقدر المعدول تجدد العقل لكن قد استثنى فيها ان من جواز عدم تجدد  
 لو كانت الجسمية بلا مادة لم يكن اختصاص صورة نوعية معينة بها في وقت قبل ثمانية الى العلية بقدر المعدول



ان لا توجد تلك المجرده الموجودة وانما ان توجد في جميع الاماير دفعه اللهم الا ان يقال ان  
 الوجود لو وجد صورته مجردة لما كانت متخالفه لغيره من الاجسام ولو وجد في العالم فيكون  
 المجرده اذ مطلق الانفصال عن الوجود الى حركته من لوائها الى الحاله بجميع المجرده  
 ولذا قيل مراده لم يعرض لها الاختلاف والتغير لا بالانفعال ولا بالانفعال او هو المراد بكونه  
 والامن بقوله ان اختلاف الاشياء من لوائها لا ينافي في عودها لاختلافها بما بعد ذلك  
 تحت جارية التباين التي هي الزمره من الانفعال اذ لو كانت غير متساوية لم يعلم ومنه انما لم يثبت  
 المقدار ما هو المذكور بعد ان ثبت التباين من التشكل وما يتعلق به وكن نقول مراده من شأنه  
 جميع ما ذكره المصنف غير ما ذكره لانها اذ لم تكن متساوية في شي من الجهات مثل كان اياها مقدار  
 المقدار مساويا و مراده من مطلق الاختلاف ما يترتب على الاستعداد المختلف في ذاته فلو انما  
 لم يكن لها استعداد بشي من الصور النوعية والعوارض فقل تقدير وجودها يترتب ان لا يوجد  
 مح فلا حاجة الى تخصيص تلك المقدار بما بعد ان ثبت التباين ولا الى ايجال في بطلان التباين  
 كلفه مختلفه لا ذم من الترتيب ثبت ان الجسميه كانت بالماضي وبعبارة اخرى لو كانت الصور  
 مجردة لكان فيها انفعال لما ذكره ولو كان فيها انفعال لكانت المادة لان الانفعال لا ينفصل  
 الماتر ومن هذا عرف ان توريد الماتر في انبثاق الاختلاف والانفعال وانما ذكره في  
 الانفصال والانفعال ان اراد ان في ماهية الجسم بعض ان اراد الفعل والانفعال في الجسم  
 من حيث هو جسم مع قطع النظر عن الصورة النوعية فهو كمن يصف شيئا في الافراد المركبة من الصور  
 الجسميه النوعية وان اراد انهما في الافراد المذكورة فقل تقديره ان السبب لا ينفصل عن ان  
 متباين لا يترتب ان يوصف في ذلك الافراد وان الصورة الجسميه الجسميه لا ينفصل ولا ينفصل  
 الانفعالية لها لوان استند الانفعال في الصورة النوعية والانفعال الجسميه ولم يجر على ما كان  
 الصور النوعية فاعلة لانها لا تخضع بها لا ينفصل ولا ينفصل فيكون الفعل والانفعال لا ينفصل  
 بنوع وول نوع فاذا اوجد في النوع الجسم علم ان ليس لخصيصه النوع من غير عودها من غير  
 بدوان يستند الى امرين شترين بين جميع الاجسام وما بها الا الصور الجسميه الماده ولا ينفصل  
 لانه ان جاز استند الامور متعدده فلا يترتب استند فعل كل جسم من الصور النوعية  
 والا يترتب ان يتوهم ان تلك متعدده بالصور الجسميه العنا هو يربط عندهم ان الماتر  
 عندهم ان السبب العنصري وبما قرنا ان دفعه كثير من الامور الاولى الى ان يقال في الماتر

ان جواز كون الواحد عددا ومنفصلا من جبهتين لا ينافي في النقص ما لم يمنع كون الجسم واحدا حقيقيا  
 احوال عدم كون الجسم واحدا حقيقيا بين اذ الواحد الحقيقي اخص من البسيط لانه عبارة عن البسيط  
 الذي لا تعدد فيه لانه جبهه ذاته ولا من جبهه وصفه الحقيقي او لا اعتبار الا في انهم لم يجعلوا المعلوم الاول البسيط  
 واحدا حقيقيا جعلوه مصدر الثلاثة امور متباينه الفعل الثاني والنفس الفلكي الاول وجعلوا تلك  
 الاول اعتبارات ثلثة الوجوه بالغير والوجود والامكان ومنه تبين وجه المنع في التقدير ان  
 ولما ذكره الشرح كون النفس سائرنا طرفة عين ومنفعة كجبهتين في فرع النفس  
 انما كانت فاعلة باعتبار القوة العاقله والمنفعة باعتبار القوة العاقله لا يستفاد منها الصور  
 من المبادي والعالية كونها القوى من حيث حصولها بدونه تعلقها بالماضي بحيث لا ينفصل  
 والجسم كذا واحدا بغيره من جبهتين منها انما يترتب بعد لفظة على البدن وهو ما يترتب على المقارنه  
 وايضا ما ذكرنا التقوى على امتناع الفعل والانفعال بغيرها على اليد في الاصل انما بها في الجمل المركب فلما  
 يجوز ان لا ينفصل الجسم انما هو الاستعداد النظمي او لو لم يستند الى الصور من حيث هو اما ان يستند او بوساطة  
 او المستند الى لازمها مستند اليها بوساطة والمستند الى لازمها مستند الى ذاتها في امتناع النظم  
 عنها انما عاذا بانفراد من استنداده الى غير الصور استنداده الى ما ليس عين الصورة ولا جوارها  
 ولا لازمها فخراد دفع جميع هذه الاحتمالات بدفع ما سبق من نفسه من احتمالات كونها النظم  
 لاجل ما يؤول الى التخصيص ولازم الضعف بدفع احتمالات كونها لاجل نفس التشخيص طرما بالمتن  
 ونسبة الى الله الجواب الحق عما ياتي به من هذا لا ما ذكره الشرح وها هو كذا مستند الى غير الصورة  
 لا يمكن تبين الشك بالنظر في ذات الصورة بغير ان ليس من جبهه الذات ما يقتضيه وان  
 كان هناك امر خارج عن الذات والماتر الموجهة بوجودها كما قلنا في الشرح من الانفصال  
 او الانفصال ولما هو من ذلك فهو كمن يصف الجسم الجسمي لم يكن له استعداد ذاتي كثير منها لما  
 في لو ان الانفصال من لواحق الماده ثم ان هذا الجواب يحتمل ان ينفصل عن الماتر من بعض  
 مطلقا لا ينفصل عن غيره فحينئذ ينفصل الانفصال التي ذكرها المصنف ان جواب الشرح  
 تحريره ليس المقصود بالبرهان لان الانفصال وانما يحتمل تجميعه الى بعض الانفصال لان الانفصال  
 ان لو كان في ذلك حقا فاما ان لو كان حقا عند الماتر لم يكن صورة المعلوم الاول العاقله  
 الاول عندهم انهم مع انهم متفقون عليه وذلك لان العاقله الاول واحد حقيق عندهم بحيث  
 فيه برهانه الوجوه بالذات ولا بالاعتبار ولذا لم يجعلوه الامم مصدر الواحد بسيط فلا يترتب

على ان الماتر انما تركب من هذه الاعمال الشريفة  
 لان استند الانفصال الى الخارج والنفث  
 ويحتمل ان يكون بنينا مح







الصورة او المبدأين او لا منهما او غرضها فليس الترادف حراما فيها فليست بالترادف  
مع انه خلاف ذلك في الشرح لا يرد كذا في نسخة الاخر فمذموم في ذلك وتبين ما ذكره  
من ان المبدأين كل واحد لا ينفك عن الآخر الا بالربطة التي بينهما انما هو الربط او الدور  
او تنزه الربطة مستندة الى احد الامور الثلاثة ثم اقول اني بينهما بحث سبوا ان الربط بين  
وبين المبدأين المفيد للشكل سواء كانت الصورة او لا منها او كانت لا غير الصورة او لا منها  
لانه في لزوم اشتراك جميع الاجسام الا اذا كان ذلك المبدأين على الجسدية والاما اذا  
ان يكون بينهما متباعدان بعدد معين من المبدأين فيكون الدور لا ينفك عنه فيكون بينهما  
فلا يتم اذا كان الشكل المبدأين لا ينفك عن المبدأين الجسمية او لا منها ولا ينفك عن الجسمية  
بغير اشتراك جميع الاجسام نعم لو كانت فاعلم ان شرط في جميعها مبادئها واحد لان الربطة  
الجسمية او لا منها مستندة لا اشتراك جميع الاجسام ولا يرد في ذلك على ان لا ينفك عن الجسمية  
لانه بمنزلة كون جميع الصور يشترك في الاعراض فبذلك من العلة انما هي سببها فيكون  
وقد يقال اني ان كان الربط في جميعها سببا في المبدأين مع الربط في  
او لا دور كان ممنوع الزوا او ممكن الزوا فلا حاجة الى التردد في ذلك بل ان يقال  
تقدير وجوب الربط في جميعها سببا في المبدأين انما هو في ذلك لان في كل واحد  
يعتبر جميع التردد فيها اذا فقدت الاشياء في كل صورة على التقدير الثاني في كل صورة  
وتعمم الحكم في بعضهم غير متساوي الجواب واورده على السؤال ردة الربط في الشكل  
الى الشكل او بالنظر الى الربط قبل الاول هو الاول في الاحتمال وان في سببها في غيرها وفي  
في الاول هو الاول وان في الثاني هو الثاني في كل صورة في كل صورة في كل صورة  
بالنسبة الى الشكل في كل صورة في كل صورة في كل صورة في كل صورة في كل صورة  
وعرضه ان ما ذكره في القسم الاول هو بالنسبة الى الشكل قطعا لانه المذكور  
في المتن فما ذكره فيها انما هو عليه واما على ما نقله في الربط والاول انما هو تمام الكلام  
ولذا قدمه ولا يخلو ان يقال فيها في ذلك لان الشرط في لازم والعارض في صواب الجواب  
والوصف في لازم وان لم ينفك عن المبدأين وبيده الصورة المزمومة او المعروضة وذلك يدل  
ان لم ينفك المبدأين ممنوع الزوا في لازم والمبدأين المكنون الزوا في لازم في كل صورة  
في كل صورة في كل صورة في كل صورة في كل صورة في كل صورة في كل صورة في كل صورة

كأن

كون نوع المبدأين لا ينفك عن متباعدان لانهما بمنزلة لازم على ههنا فلا ينفك  
ان في كل واحد في الثالث ولا بد لفظة دليل فغرضه منها مجرد الا يرد على التردد في فمذموم  
منه من ان يتبدل المبدأين في الوجود فيجب تبديل المبدأين في الوجود في الوجود في الوجود  
لا يقال الا مخرج فخصيصة المبدأين في العلة الثالثة والاعراض منها مبادئ فينبغي خصوصية المبدأين  
لا يتبدل الثالثة لانما فيقول وكذا في القول في العارض فانما ان لا ينفك الجواب فيما سبق في ههنا  
والحق ان خصوصية العلة ان كانت من شدة المأخذ في الجواب صحيح في الموضوعين والاعراض  
في الموضوعين وقد سبب بعض المحققين ان يكون منها من شدة وقد تقدم ان الشك في الاعراض  
ما يحتاج في وجوده الى شخص معين فاما في القول مراد الشرط كون المبدأين والمعاول ممنوع  
الزوا ان يكون شخصها ونوعها او شخصها ونوعها ممنوع الزوا فيقول ان الاصل ان  
لم يكن كذلك بل في المبدأين في ذلك او علم ان المراد من النوع لازم النوع المصنف  
لأن النوع المنطوق به فيهم قال الشيخ يجوز ان ينفك المبدأين منع لقوله والاعراض  
المذكور في مستند ما ذكرنا في ذلك لولم يرد من مجرد الامكان زوال المبدأين والمعاول  
جواز الانفكاك بين الشكل والصورة وهو ممنوع لانه يكونا معلولين على واحدة مبادئ  
الصورة ممكنة الزوا في نفسها ولم يتغير في اسئلة المحققين احتمالا كون الشكل على الصورة  
لكونه في ذلك لا ينفك عن المنع فيه واورده على المبدأين ان ينفك عن الصورة لكونها  
وقد تقدم من المبدأين نقل الحكم الى الربط في فمذموم لانما فيقول انما في ذلك  
المطابق في المبدأين في ذلك لا ينفك عن المنع عن المبدأين فيقول انما في ذلك  
المبدأين ممنوع الزوا وكذا في قول ان كان طرف المبدأين والمعاول ممنوع الزوا في  
الزوا مع بقاء الصورة لا ينفك عن ممنوع الزوا في نفسه فان معنى قوله والافعال في المبدأين  
زواله مع بقاء الصورة ولا يتصور على ذلك في المنع المذكور او ما يكون انفكاكه عن الصورة  
لا يجوز ان ينفك عنه لانه انما ينفك في الشكل فقط ولا جاز في المع بقاء الصورة لزم فيكون  
الثاني في قطعها لا ينفك عن المبدأين في الزوا او عدم الامتناع على معنى امتناع الزوا  
في نفسه او لا ينفك عن ما ذكره في الوجبة المنع في الشق الاول لان الشق الاول اما اذا كان الصورة  
والمبدأين متساويين في المبدأين غير المتساويين ولا ينفك من اشتراك جميع الاجسام في ذلك  
الربط الجسمية او لا منها او من الاجسام ما تقدم قبله وثالثا فيقول ان ينفك من اشتراك جميع

الا الربط بين



الاجت المجردة في زمانها وهو بطريقها لا يتحقق ان المراد من الصلوة الصلوة المطلقة القديمة  
 الابدية لا الصلوة المختصة بزمانها الشريفة المبين ان كان مجردا ان لم يكن ما يباين بالزمان  
 مادة ولا ما يخالها فيها ولا متعلقا بها فكل من الصلوة الجسمية والنوعية والاعراض  
 والنفوس الانسية والفلكية داخل في الشيء الذي له الجسم وان كان طوقا غير الجسم  
 وحول النفوس في الشيء الاول فليخصر الجواب بطال السند الاحقر ذلك ان بناءا على ان  
 الما ان يقال لا يقع ان يكون ذلك المبين الممكن الزوال الذي هو على الشطر من الصلوة  
 والا فاما ان يقع مجردا او لا وحيث كان مجردا يترجم ان يقع ابدية يمنع الزوال وطالما كان مجردا  
 فلا يقع عليه الصلوة وكل من فاعل الصلوة فكلما لم يكن ذلك المبين المفيد للشك فيثبت الما  
 الما لم يثبت ابدية مجردا او مجردا في الشيء ان يقع على الصلوة من المبين والعلانية والنفوس  
 وان كانت مجردة ابدية عندهم كمن زوال في الشيء ان يقع على الصلوة من المبين  
 آخر الكتاب جملة منع ابدية عما من المجرى لا نه سوان دفع وابدية النفوس غير مكنة  
 للمفصل منع منع وان توهموا تعميم مجرد ههنا ثم انهم ذكروا في ابدية المجرى ما سببه اليهم  
 من ان النفس وكذا مجرد لا يقبل الف والالكان في ههنا بمنزلة الصلوة يقبل العقل  
 وشيئ بمنزلة المادة يقبل النفس والفاسد بفعل غير قادر للف او الفاسد لا يقع مع الف  
 والف بل الف يجب ان يقع باقيا معه لوجوب بقاء القابل مع المقبول مع ان الجردات  
 بسيطة لا جردا لها فان في المواقف وشهده است العقول اسرة اذ الف عبارة عن الزوال  
 صورة وليسها صورة اخر فلا يتصور في الما الممتنع من جرد قبول وفعل واما البسطة  
 فغير ممتنع جردا فلو ان العقل الباطن فاسدة بالابدية انتهى والعلم الممتنع من جرد  
 العدم في الف او يمنع بطلان العقول بناء على مذهب المتكلمين من انه لا يمكن في غير  
 الواجب منع ومنه ان يقع في علمه لا يتوقف ايجاده او اعدامه لشئ على امر سور الامكان  
 فله في ان يبدا شيئا ويجريه بلا مادة مستعدة وبعد حيث يشاء ولا يتأثر واما على  
 مذهب الحكماء القائلين ببساطة العقول كونه تقع فاعلا موجبا بسبب ابدية شئ واحد  
 بلا مادة فلا يقع منع ابدية العقول بل النفوس اذ الالكان في الحادث والاعدام على  
 هذا يخصر ان في الف والف فان ذلك الامر المبدء الحادث اما ان يقع الحكم  
 الزوال فان في صدوره عن الواجب لا يقع فعلا الاول يترجم ان يقع صادرا في الزوال

العقل انه

وعلى الثاني يترجم ان لا يصدر اصلا واذ كان الابداع الحادث مشروطا بالمادة لكان الاعداد  
 الحادث مشروطا بها ايضا ولا يقع ان قوله ولم لا يجوز منع من غير مذهب الحكماء ايضا اذ الحكماء  
 لا يقولون بالتوقف الا ان ابقا ايد المنع في غير مذهب الحكماء ايضا لانهم ان جميع العقول  
 العقول التي لا يجوز ان يقع على الصلوة ما كلف الحكماء الذي في صدوره عن الواجب بل يجوز ان يكون  
 صدوره متوقفا على عدم حادث مانع ولم يوجد ذلك المانع في الزوال ان كان لم يقع في ذلك في نفسه  
 ولم يترجم ان يكون ابدية او ان يقع قولهم ما ثبت قدمه استحال اعدامه هذا او رد الحقيق الذي في غير  
 العقول الصلوة في قوله ولم لا يجوز ان يكون الظاهر منع ليدل ابدية في ذكره الدواعي في ذلك كان معتر  
 قوله تأثيره التأثير في اثره العقل فيه على ان يقع مصدر مضافا الى المفعول واسطة الجواب  
 واقع ولو علمت كغير اليوم وقع مع ذلك الجرد فاعلم ان حجب ابدية مجردا ولا  
 ما ذكره في بيان فاعلم ان العقول بسيطة ليس فيها جردا قبول وفعل بل ما يقبل الف ففعله  
 واذ لم يقبل الف كانت ابدية اذ لا يترجم من عدم كونها قابلة للف فاعلم ان المفسر الذي ذكرتم ان لا تقع  
 اصلا وانما يترجم لو كان صدوره في الزوال مجردا الحكماء الزوال وهو محمول جردا ان يقع صدوره متوقفا  
 في حجب المانع وتجنبا لجهل ابدية في ان يقع في زمان فاعلم ان ابدية طرقت ولو لم تكن  
 ابدية في الزوال لم لا يجوز ان يزول تأثيره مع بقاءه بان يقع تأثيره متوقفا على عدم حادث ففعله الحوادث بعد  
 الصلوة وشكلها مع بقاء ذلك الجرد ولا يقع ما فيه لانه مدفع بان ذلك الجرد المبين الزوال  
 تقدير يترجم ابدية يترجم خلاف المفروض اعتر عدم كونه ممكن الزوال والحكماء في الموضع القائلين  
 اذ كان ممكن الزوال لم لا يجوز ان يثبت قطعا سواء كان تأثيره في الشطر والصلوة  
 متوقفا على عدم حادث او لا الا ان يقع ابدية وان تأثيره فيها اذ كان متوقفا على عدم  
 امر حادث كان العلة المبينة بحجب الجرد وذلك العدم لا مجرد الجرد الممتنع الزوال  
 واذ كانت علة الشطر والصلوة معاذة تلك المجموع المبين لها كانت ممكنة الزوال  
 يترجم لحدوث الشئ في ذلك يقول ايراد اخذ بدل السؤال بانه يجوز ان يقع على الشطر  
 والصلوة معا لمباين الجرد الممتنع الزوال بشرط ان يتوقف تأثيره على عدم حادث  
 وقع في ذلك العدم حادونا الجرد وتأثيره فيها ولم يكن ممنوع الزوال فاعلم  
 انه اذ لم يكون طر من الما وان المبين ممتنع الزوال لم لا يجوز ان يثبت في  
 ثم نقول ان ابدية الشئ من غير جردا في الزوال كما هو ممكن في نفس ذاته







الشئ في العدد واما ذكره القائل فقد عدل على الجادة الواضحة من غير داع مع آيات القول  
 والثانية عن قوة وانما عدل فيه ان المتبادر من الوضع ليس به ان ما ذكره الشارح  
 اصلا من اللفظ ولا من السوق كيف والموصول بظا اتم وقوة في السؤال الاتي اذ يشهد في  
 الشئ الثاني عدم الوضع في اعماله المتبادر من تقابل الشقين ان قوة المراد منها  
 وضع في الجملة بل مراده انه وان كان المتبادر من الموصول من شقها الكلام ذلك لا يكون  
 ذلك التبادر تبادرا بالذات من لفظ الوضع تبادرا بالمتعلق في قوله الحال لا تبادر اللفظ في  
 حقيقة قول الجارح وانهم ان لفظ الوضع في عرفهم لكشاة الطبيعة ولو بالمتبع لان الاشياء  
 ان هذا الخط والسطح اثبات حقيقة عندنا لا يجازي كونه محسوسا بل ولو بتبعه اجتمعت  
 فيها من ثباتها الى اجتمعت في حقيقة قولهم بالذات من شقها لفظ الكواشف في العرف  
 ولكن ذلك على معنى في الوسط مطلقا ولذا حكم الشارح ان هذا الوضع بالذات في القول  
 فصار وجب حمل الصورة على ان وضع الجسم بتبعه الصورة الجسمانية لفظا لا حقيقة  
 في زعم الشر والمختص حكيم بان متعلق الجواهر الممتد وضع بالذات فلفظ الصورة الجسمانية  
 المركبة قابل لكشاة حقيقة ولفظ الهيولى والمقدار قابل لكشاة تجازا عند المختص  
 كون الاشياء في الخط والسطح مجازا مع ان لفظ الشعاع الممتد ينطبق اولاه النقط  
 المحسوسة والخط والسطح المحسوس على ما لا اله الا الله جل الوضع ههنا على معنى  
 كما قيل كلام من راع المواقف هنا حيث قال في الشئ الثاني وان لم يكن الهيولى  
 لا يثبت متجربة لا احصائه ولا تبعه والاشكال في الحقيقة حقيقة في الصورة الجسمانية مجازا في العرف  
 فعلى هذا يبقى المراد من قوله ولقد عدل ان لفظه وضع بالذات ان لفظ صورة جسمية او جسم  
 من الهيولى والصورة فهو منقسم الى قابل للانقسام الوهم حقيقة لم يثبت جزئيا  
 ثم اى فافهم انه لا مستقلا بل هو قاعا على الاول لقوله والله اعلم جرد الجسم فيكون  
 او غير البدائية في التجربة فيما سلف جعل منعها محاربة ثم اثبت كونها ممتدا بالذات فكيف لا يثبت  
 الجزئية انما بهذا الاعتبار واجيب مراده لم يثبت جزئيا للجسم في نظر الشارح لا بالاعتبار باللفظ  
 انما هو في نقله على ان اجزاء الحقيقة من التقدير الجامع الذي اثبت فيه الجزئية باعتبار  
 قولهم ههنا لا يثبت في كسبي منه هذا منوع فلو انه قال صاحب المواقف في بيان الهيولى  
 الجسم اما ان لا يثبت في كسبي او اما ان لا يثبت في كسبي او اما ان لا يثبت في كسبي

الجسم على

بان لا يكون متجربة لا احصائه ولا تبعه ولا يخفى ان كل الاشياء في كل ما هو اعم مما بالذات  
 او بالمتبع واجب الشئ الاول بقية قوله في اللازم او حالا في جسم او حالا في الجسم  
 اية لا بتبعه الجسم ولا بتبعه الوضع ههنا في الشئ الاول اذ المصداق في اللازم على كونه  
 الجواهر اعز الجسم الطبيعي والخط الجوهري لفظا ان تخصص الوضع بالذات ان الجواهر  
 الجسمانية ماله وضع بالذات وتتم الاختصاص كما بين كونها ذات وضع بالذات  
 ونفي ذلك الوضع اذ لا واسطة بين النفي والاثبات فهو وضع لما اوله لفظ الوضع بالذات  
 من عدم الاختصاص لانه الشئ على ذلك التقدير وما قيل مراده الاختصاص الذي منعه الشئ  
 لان الشئ ما منعه على تقدير ان يرد الشئ الاول الوضع في الجملة وهو معروف بالاختصاص  
 ان يكون على الوضع بالذات ولا يحصل منع المذكور بالشئ الاول من ترديده بوجوب رادة  
 بناء على ان الصيغة الدالة على الانتقال من حال الى حال مع فاء التعقيب (على حدوث الوضع المطلوب  
 عنها قبل المقارنة ولا مانع من كونها بالوضع بالذات بل على ان الحاصل بعد ما هو الوضع  
 بالذات يبقى ولا يبرز في الخلق الهيولى المجردة عن الصورة اذ لم يكن ذات وضع بالذات لم يكن ذات  
 وضع بالمتبع ايضا والالحاق مقارنة للصورة اذ الوضع بالذات انما هو للصورة الجسمانية  
 فلو كانت الهيولى المجردة ذات وضع بتبعه الصورة الجسمانية لم تكن مقارنة للصورة  
 واذا لم تكن ذات وضع بالذات ولا بالمتبع فليكن الحاصل بعد المقارنة هو الوضع المتبع فقط  
 ويتم الكلام به الجوهري الوضع في الجملة بان يقال اذا كانت غير ذات وضع بالذات  
 فتبعد مقارنتها بوضع وضع في الجملة فيجوز انما ان يحصل في جميع الاحصاء وذلك ان نقول هيولى  
 الرفع ما يثبت ان يتوهم انه على تقدير ان يثبت الشئ الثاني على عدم الوضع بالذات لا يتم الاول الذي  
 سبق لا بطلانه ويجوز ان يكون لها وضع بالمتبع قبل المقارنة ويحصل لها وضع بعد  
 بعد المقارنة وليكن الوضع الثاني مع الوضع الاصح طائفة كره المصنف جواب المفسر الاتي  
 فلا يبرز في جميع الامور وذلك لانه لا يبرز من كونها عدم الوضع بالذات كونها عدم الوضع  
 لان انتفاء الحاضر لا يوجب انتفاء الغايب وناسر يا شمس من قبل ان الهيولى المجردة  
 لا يجوز ان يثبت ذات وضع بالذات ولعله لا يظن ظهوره في الرفع لم يجعل هذا اعداد الشئ في كل  
 الشئ الثاني على عدم الوضع مطلقا مع ان لفظه بل يجب حمله على الجواهر الممتدة لا اللازم  
 الا على ان الهيولى الجسمانية الجسم المركبة لانه لفظها ماله وضع حقيقة وان كان وضع الجسم











نعم امتناع التداخل صريح في ان هذا المقترض ظن ان علة التداخل محصورة في المقدار  
ليس كذلك بل علة اما التجز بالذات واما المقدار فلما وجه القول في طرحة بل الواجب ان  
يقترض على قوله بل عظم يمنع التداخل مع قطعاً وبداهة ليدان اشالة الى ما ذكرنا  
في مراد الشرح ان علة امتناع التداخل ليست محصورة في المقدار فان قلت  
لعل ما جعله مستقماً في جميع الجهات فلا يخلص الا بان يقال لما كان المراد من العظم  
والجزم من حيث التجز بالذات فردا بل باي جهة اعتبرت فعلى هذا مقتضى  
اذا لا عظم بل ان انتفاء ضيق عظم يمنع من التداخل بل فان لم يعظم بمقتضى  
التجز باي جهة اعتبرت ولم يقل ان اراد ان لا مقدار فيه من جهة العرض فذات صحيح  
لكنه سنده وقوة منع بطلان البطلان صلاحيته السندية فارجع عن قولنا في  
اوبان يقال ان قوله بل عظم في جميع الجهات غير داخل في حله وانما ان به على سبيل الترتيب  
للبالغة في الرتبة عند ما لا تليها ان لا صفا مست فلانها (وما ذكره في مقام)  
السند بطلان علة امتناع التداخل ليست محصورة في المقدار بل التجز بالذات علة البطلان  
كونه غير منقسم في جهتين منقسم في جهتين منقسم في جميع جهات بشا كونه ذاتها كغيره البعد  
الجزم يعرف لو كان ذلك بديهيا لما جاز لك الشرا فانه لا يكون الوجود وجودا داخل في كل قسم  
فلا بد من ان يقال لعل كلام الشرح غير منتهى بل ان في ذلك الجوهر التداخل  
ثم ان السبب امتناع مطلق التداخل بديهيا وانما البديهة تداخل الجوهرين بحيث يصيرهما معا  
كجسم واحد هما ولو تداخل السبب عند الشرا فانه كذلك فلو انما في جوهر الجسم مع امكانه  
التداخل فيه ابرجما من الجسم لولا تداخله في ذاته ولا يكون تداخله في حيث يتحد الجسم  
بالانتقال من مكان الى مكان لانه متداخل في الجسم في كل مكان وعلله لاجزاء او ركنه كما  
انه هذا حسن القول ان امتناع التداخل انما هو في المقادير لا يطل على ما انما  
مقادير كانت اوجاهه ذوات مقادير حسن بانه ان الجزر والخط والسطح الجوهرين مع  
الواقع فلو ما يمنع فيه التداخل حسب الواقع يجب ان يكون من المقادير وبنار على ان قبله طيشة  
للتعقيل في تجز ان يوزع امتناع التداخل المقدار والتجز بالذات او طيشة لانه  
لا يمنع الفان في التوضيح المذكور ان المنع الذي اراد توضيحه بمنزلة تجز خط او سطح جوهرين بل  
على تجز الاجزاء فلو انما يمنع باذره الى ان معناه ان امتناع التداخل في جميع ما هو مقرر

منجرا

منجرا بالذات انما هو لاجل المقدار ولذا جاز في الاجزاء والخطا الجوهر من جهة العرض فثبت  
بطلانه بالنظر من جهة في اصل علة امتناع التداخل الشرا ان اراد ان لا يحسن هذا الكلام في  
ذاته مع قطع النظر عن كونه موضوعا لما سبق ففيه انه بهذا الاعتبار حسن بان يكون ما ذكرنا  
وان اراد ان لا يحسن من جهة كونه موضوعا ففيه انه على هذا لا يحسن ان يطل  
للقطع بان علة امتناع التداخل في الاجزاء هو التجز بالذات لا المقدار فعلى هذا مقتضى  
لا يحسن قوله لا يحسن انما لم يقل بل يقول فلما يحسن انما يجوز ان يقال انما قال الشرح لا يحسن من جهة  
المقدار لا امتناع كاف في توضيح السند المذكور وان لم يحسن فيكون البطلان على قول الشرح  
امتناع التداخل في المقادير بل ان المقدار يرفع كلام القائل ان علم ان الجوهرين او ركنيه  
فتن في كونهما في ما ذكره من بداهة استحالة تداخل الجوهرين مطلقا الا ان يحصل في المقادير  
في هذا القول بالمقادير فيخرج الكلام عن الانتظام اقول على تقدير ان يطل المقادير على علم من  
الجوهرية يمتنع قبل الحثية التجز انما واذ اجمعت على التعقيل على هو لا لا يمتنع  
لحصول امتناع في المقدار لكونه قابلا ليقول شيئا من الامتناع في ما يطبق عليه  
المقادير في تجز ان يمتنع الامتناع في ذوات المقادير كونه جسميا متجز بالذات الا ان يقترض  
الشيئية في كلام القائل لا فانه يجوز ان المقادير العرضية وان كان مراد من المقادير المتضمنة  
التداخل انما هو الجوهرية فحسن الانتظام بعد تنقيح فمعرفة اخصر العلة في امتناع تداخل الجوهرية  
في المقادير العرضية مع انه ادعى البداهة في امتناع تداخل الجوهرين مطلقا ويرى بعد التجز بالذات  
فلا يمتنع امتناع التداخل الجوهرية في المقدار العرضية لانهما متضمنة التداخل  
اعلن علة المقدار والتجز بالذات منه يتوهم تمام الدليل اعلم ان المنع الذي اراد به  
اما منع لبطلان التداخل كما قال في غير هذا المقام وقت الاقرار ان يكون بطلانه موقفا  
بانه بطلان لو وقع الاقرار ان ~~هو~~ في واحد من الازمنة وهو موقف واما منع المنع  
وما صلاحه الملح انما انما هو الجوهرية وفرض مفارقتها للصورة لا ضرورة الجوهرية فلو لم يمتنع  
من بطلان الجوهرية الجوهرية الجوهرية وهو لا يمتنع وانما يمتنع في الجوهرية الجوهرية الجوهرية  
الجوهرية على تقدير كونها غير ذات وصنع مفارقتها للصورة وهو موقف وهو الجوهرية الجوهرية  
ويجوز ان لا يقال ركنها ابدافا بانه الشرا في امتناع تجزير الدليل ان المراد لو كانت  
الامبول الجوهرية غير ذات وصنع كانت قابلة لمفارقتها للصورة واللازم بطلان استلزام  
الخ وهذا التوهم اما جواب آخر بتعقيل الدليل واعترض على الشرا المصوب بانه ان بعض المقدار



الذي هو الترتيب بين كونها ذات وضع للكل لا علة اخرى من جهة الامكان في مقام الجواب  
 ويرد عليه وايضا يرد عليه منع لزوم الترتيب في الشرائع الجواز ان يكون  
 الوضع المخصوصا بناء على حالة التجرد ويقتضي مجازا او ردا على المحذور بان لا يكون له في  
 الدليل بهذا الهيكل الجرد ان لم يكن اقتران الصورة بهما لم يكن هو الذي لان قابليتها  
 لا يصح من قدامها وانما هو هذا المنع ولو قيل نفي كونها هيولى في الجواب المذكور انما هو  
 بناء على كونها من الجرد لا غير والظاهر في ذلك الجواب ورد عليه انه من هذا الوجه ما ذكره في القول الثاني  
 من انه لا يمتنع بهذا الحكم اعتبار كون الهيولى خطا او سطحا جوهريا فانها على ذلك لا اعتبارا بالهيولى  
 لكونها ذات وضع وبالجمله ان كونها من الجرد ان لم يكن اقل من النقيض المذكور في المنع لا يمتنع  
 في دفع التوهم والافلاحي ما ذكره في القول الثاني اقوالا في دفع المنع الثاني على هذا التقدير في غاية  
 من ابطال اعتبار كونها ذات وضع وما ذكره في القول الثاني دليل على ان غرضه ايراد المنع معا  
 لكنه لم يصرح بالمنع الثاني لكنه مع المنع الاول في السند فانه قد لا يجوز كونها ذات وضع  
 بط على هذا التقدير لا يستلزم اما الحكم في اقتراح الصورة بها والمفروض خلافه فمما لا يمتنع  
 اذ الاستدلال بمسوغ على انه انما بدفع المنع الاول والثاني لا يخفى على كل من يتأمل  
 وذلك لان الصورة الجسميه جوهريه ممتدة في الجهات فلا يعقلها ما ليس في ذلك الاستدلال والاجابة في  
 الاستدلال في جهتها وعدم الاستداد وهو من قصور القول ان يقولوا فالحكماء بما هي الصورة الجسميه ذلك  
 بعد ابطال الجرد والخطا في الجوهريين فمن يجوز كون الهيولى خطا او سطحا جوهريين ليس بمسوغ  
 الصورة الجسميه في الجوهري الممتد في الجهات بل يجوز ان يكون هناك صورة جسميه ممتدة في جهة او  
 جهتين فقط اي هذا الحكم منه سواء كان تكثيرا للدليل او ايرادا على الجيب فيكون هو مراد الحكماء  
 كما ذكره لان السبب في ابطال هذا القول هو الافتراض ان لا يكون ذلك في جميع الجهات بل في بعضها  
 على ما ينبغي وفي هذا المقام نظري لم يقبل وفيه نظر لئلا يتوهم انه مخصوص بذكره انما لا يتوجه  
 في جواب الشرائع فيكون مسوغا على ما ذكره اصلا لان ما ليس في جهات لا يقبل ما ليس في جهات اي  
 اي وضع وعلى فرض تمكن اجتماعه مع الهمم الا ان يقبله اذ ان جزم من جهة بعض جهات لا يمتنع  
 قبول الهيولى الجسمية بل يكفي قابلية لها بحسب انها لا يعزى ليس يتوقف عليه كونها هيولى الاكونها  
 قابلية لها في ذاتها كقطع النظر عن كونها خارج عنها لكن ينبغي ان لا يكون قابلا للخرق فيكون الجرد لا يكون  
 قدما على وضعه فيكون اجتماعه مع الهيولى القابل لها ان لا يكون قابلا في ذاته فلكالات  
 العلمية لكن على تقدير وجود التعليم لا ولو على تقدير عدم التعليم فليس في الحكم منه شعرا في الحكماء

الذي هو وضع دون وضع من الاوضاع الممكنة الاجتماع مع الهيولى الجردية ليعرف بالامكان  
 الذي ليس به طما ويوم ولا تخصيصا لقبول الصورة دون صورة لتوجيه على ان الصورة الجسميه  
 طبيعته نوعيه فالقابلية لغيرها اعز الصورة المقارنة لها في ابتداء الخلقة قابل لغيرها  
 اعز الصورة الخاصة بها بعد تجردا زمانا اذ افراد النوع واحد لا يختلف لكون بعضها هيولى  
 وبعضها غير هيولى بل مراده تخصيص الصورة المقبولة بوضع دون وضع من الاوضاع الممكنة  
 الاجتماع مع الهيولى الجردية ونحوه بطلان الطبيعة القابلة بانها طما وحده الهيولى هيولى قابلية  
 للصورة مطلقا سواء كانت مقارنته لها في ابتداء الخلقة او خاصه بعد تجردا ولا فرق فيه  
 لان المحذور يمنع صدقها وان لم يمنع صدق الطبيعة القابلة بانها طما وحده هيولى قابلية  
 لمقارنتها للصورة في ابتداء الخلقة او خاصه بعد تجردا ولا فرق فيه ما قبل من غير ان يدان الهيولى  
 اما ان يكون من آية عن مقارنته بحسب ما مع قطع النظر عن غير ما ولا فيكون فيكون مقارنته  
 الصورة ممكنة لها لا بحسب تها ولا يخفى ان الهيولى اذ كانت آية بحسب آية في غاية الصورة  
 لا يكون قابلية لها اصلا فانما يجوز هيولى وعلى هذا لا يرد النظر المذكور وانما يرد ذلك ان لو كان الشئ الاول  
 عدم القول في الجملة وانما لم يقيد بكونها بالحيات وقد صرح بذلك القيد في عبارة المحققين في الشئ  
 ان لا يمتنع في القول الثاني ثم نقول ان كان مقارنتها للصورة امر يمكن لها في حال تجردا  
 كانت قابلية لها مطلقا لا في الجملة والافلاحي ما ذكره لها على تقدير جواز لا يكفي في كونها هيولى  
 وكيف لا والجردات ايضا قابلية لها على تقدير مقارنتها في الوجود وكونها على آية وفيه نظر طما  
 وذلك لانها ذات لان المحذور يقول يجوز ان يكون الصورة المقبولة مخصصة بوضع بوضع  
 دون وضع ويكون ذات الهيولى آية عن الصورة التي لم يكن على هذا الوضع بحيث لا يقبلها اصلا  
 وغير آية عن الصورة التي كانت على هذا الوضع وهذا ان الاشك قابل للطول في ابتداء  
 الخلقة كما مطلق ولو بعد الهدم فالحكماء مقارنتها لها حال تجردا ثم ولعله لا جد قال وفيه  
 ما فيه ثم لو ثبت ان الهيولى قابلية للصورة على ارضه ممكن لها لم يرد ذلك لكنه لم يثبت في نظر  
 في هذا المقام لانع اذ بعد كونها قابلية للصورة من اول الامر بحسب آية فلا يخفى عدم تحقق  
 الصورة فيها الا امر خارج عنها لانع او عدم مقتضى قبله وذلك لانع للصورة النوعية  
 لا يمتنع عن قبول الطول الجسميه وعن زوالها لقبول الصورة الجسميه اقوالا في ان تلك الصورة النوعية  
 المتشابهة للصورة الجسميه ذات الهيولى فلا يجوز قابلية للصورة الجسميه والا فلا يرد تخصيصها



الحمد

الجواب بان ان اريد بلزوم جواز تحقق المذموم بدون تحقق اللازم بالنظر الى ذات المذموم  
وسهوا وان اريد بلزوم جواز تحقق المذموم نظر الى ذاته بدون تحقق اللازم نظر الى ذاته  
فذلك الملازمة مسمية لكن الملازمة الثانية القائلة بانه طامحا جاز تحقق المذموم بدون  
تحقق اللازم بالنظر الى ذاته نفسا لا يفرق ان لا يفرق بينهما ملازمة ممتدة اذا امتنع انفعال  
اللازم عن المذموم بالنظر الى ذات المذموم في الملازمة بينهما ولا يجب امتناع انفعال  
بالنظر الى ذاته ايضا نعلم ان هذا الجواب للتحقق الدواني وبعد هذا الجواب ولا يستلزم  
هذا قولنا بالامتناع بالغير فان ذلك ان يجعله الغير بحيث يستوي نسبة ذاته الى الطرفين  
وما نحن فيه امكان بالقياس الى الغير لا امكان في ذاته بسبب الغير وشكنا ما بينهما  
انتهوا واورده عليه ابن الكمال الوزير في ما شبه التجربة الامكان هو في نسبة الذات  
الى الطرفين في نفس الامر فان حصل ذلك بالقياس الى الغير كان ملكا بالغير والامكان ممكن  
مطلقا الا بمعنى الامكان غير وان اريد بلزوم معترضا فهو اصطلاح جديد لا يلتفت  
اليه انتهى واجيب ان يريد في ما شبه الغير الى طرف ذات الشيء بمعنى ان وجود ذلك  
الشيء وعينه مع ما لا بالنسبة الى ذلك الغير لا يوجب عن غيرهما ذات ذلك الغير وجبانه  
اخر اريد بان لا يقتصر الغير وجود ذلك الشيء والاعتداف على ما قالوا في الوجوب  
بالغير والامتناع بالغير ولا شك ان هذا امالا لا يتصور والذرف هو الامكان بالغير بمعنى  
ان يجعله الغير بحيث يستوي نسبة ذاته الى الطرفين لا يجعله الغير بحيث يستوي نسبة  
ذلك الغير الى طرفيه وما نحن فيه من الثاني من الاو او عدم الالتفات الى مثل هذا لا يلتفت  
اليه عند من له تدبر بهذا السقط ما قيل ان هذا الجواب يستلزم ان يكون اللازم ملكا بالغير  
لانه اذا نظر الى ذاته فليس فيه جواز التحقق واذا نظر الى الغير وهو ذات المذموم جاز تحققه  
وبالامكان بالغير معترضا هذا لا ينفلت التعيين بالامكان بالقياس الى الغير طارعه  
الدواني وقد وعينه اقول هذا الجواب كاسد لانه ان ارادبتك نسبة الغير اعتر  
المذموم الى طرفي الشيء اللازم تكون الشيء اللازم بحيث يكسب نسبة الغير الى طرفيه  
فهو ليس به معاني الامكان المعينة عندهم بل هو اصطلاح جديد لان الامكان  
المعينة عندهم هو في نسبتها الى طرفي وجودها وعدما كان هو المعينة في الامور  
العامة او الى طرفي الجواز عليها طامحا هو المعينة في باب الموجهات لالت ونسبة الغير



اليها واطلاقا لا يمكن ان عليه مجرد اصطلاح لا يلتفت اليه لما قالوا ان العلم اذا اراد ان يكون ذلك  
 الغير كسبب في ذاته الى طرفي اللازم فعلى تقدير كونه اسما تاما مصطلحا في طرفيها فيكون  
 هو الحكم المعلوم لا اسما في الشيء اللازم فيجوز ان يدفع اصطلاحا لا يراد ان يصدق المحقق الدواني  
 دفعه به اذ قد عرفت ان الاراد انما اندفع بالمكان اللازم بالنسبة الى المعلوم وان كان  
 مستغنا بالنسبة الى ذاته نعم لا شك ان هناك غير بعيدا لما يجب التفسير الى الغير كسبب في  
 الاراد الا اذا قلنا اجتماع التقييد لم يجب جوده ولا عدمه بالتفسير انما يستلزم  
 وانما وجب عدمه بالتفسير الى ذاته لان كلاما صادقا مطابقا لما في نفس الامر لكنهم لم  
 يعتبروه ولم يسموا بالاسم على غير ما سموه وجوبا بالغير فان قلت بسبب الوجوب  
 بالغير عن طرفي الوجود والعدم او عن طرفي الاجاب والسبب معترضا عندهم فيسمى  
 بالاسم لان الوقوع هو الاسم بالاسم بالغير قلت ليس بالاسم في الوقوع فيكون معترضا  
 مجرد السبب الوجود عن غير طرفي الطرفين فيمكن تحققة في الممتنع بالذات والواجب  
 بالذات بل هو عبارة عن سبب تطلق الوجوب الثالث للوجوب بالذات والوجوب  
 بالغير فلا يمكن تحققة في اللازم الممتنع بالذات والحال فيه ويمكن دفع اعتراض الكمال  
 عن المحقق الدواني بان اتمام جوابه يتوقف على تحقق هذا المعنى في نفس الامر لا على كونه  
 اياه بالاسم بل على ان يطلق الاسم عليه بطريق التجوز والتشبيه فلا يخالف  
 ان الحاشية تقبلية فان التقييدية لا تناسب واما الاطلاقية فتعقل المسئلة لا دفع  
 منفعته باني على ان لا يتبين في عدم الدليل على امتناع مجرد الوجود كونه من  
 الاحالة هو العوض لا مجرد ما ولا يتم المطالبان من حيث الاسماء ليس الاخر  
 ولا يناسب بل هو جواب على سؤال ان الحاشية للتقييد فيجب ان تكون العلة  
 الامتناع بالغير فينفذ في دفع السؤال فاجاب بانه لو حمل عليه الحكم المعلوم هو عدم  
 مع وصف الامتناع واللازم بط لانه قولنا كلما عدم اللازم عدم المعلوم على  
 تقييد قولنا كلما وجد المازود وجد اللازم والملازمة ثابتة في الاصل والعكس  
 مع ان وجوب المازود وامتناع اللازم لم يؤخذ في مقدمتها بل المعلوم في الاصل  
 وجود المازود وفي العكس نفس عدم اللازم من غير ان ينضم اليها شي من الوجوب  
 والامتناع والاسم هو بهذا الخطا كثيرا في الاول تام وطهران وجه تفرغ قوله

واما بالنظر

وانما بالنظر الى ذاته من مقتضى هذا القول يشعر بكون الحاشية للتقييد بغير مدعيه  
 ان حمل الحاشية على التقييد لا يوجب انضمامها الى ذات المعلوم بحيث لو لا انضمامها لم يصح  
 كونه طرفا لجوز ان يكون تقييدا يتوقف العلم على طرفي المشروطة بالمعنى الثاني او بان  
 اشتراط العلم بغيره والعدم طماني المشروطة بالمعنى الاول في ان قولنا ان كان من حيث  
 هو كانت متحرك الاصاب بجوز ان يحمل على المشروطة بحد المعنيين فكذلك جزمنا ان يقال  
 المعلوم متحرك لا يمتنع في المشروطة بالمعنى الاول وهو مجموع ذات الحالات مع توقف  
 الكثرة على حقيقة الشرف المحقق لا نقول بحد ذاته من حيث الشرف بغير ان فهم الشرف  
 والا فمتحرك الاصاب لا يثبت وجوبا بالاصحاب الاصاب مع الزهر هو الفرد المعروف  
 ملكا به لمجموع العارض والمعرض والا لا تنفي الاصاب بامتناع الجميع عند انتفاء  
 الكثرة او نقول لا يفرق من حمل الحاشية على التقييد لانضم عدمه في نفس الامر ولما كان  
 في هذا من حيث لم يفرق الا انه اذا حصل عدمه في الذهن يحصل فيه الامتناع بذاته لا يفتقر  
 فهو معترضا في المعلوم في الاصل في هذا نقول قوله بل الحاشية ان اراد به ان يستلزم  
 من غير من الامتناع اليه بغير ان يمتنع العقل الاول في امتناعه بالغير لعدم وجوب  
 فلم يكون حكمة على التقييد بوجبه وان اراد ان يستلزم من غير ان يمتنع اليه وتوقف  
 في نفسه فذلك مستبعد ولعله لا بد لا يناسب ولم يقل لا يقع فتأمل فحاشية ان على ذلك  
 الاستلزام بل بعرض ان الاقتضاء لم يثبت في ذات عدم الملك بل الامتناع من غير  
 في الاستلزام بان يفتقر على المزمومة له وهذا القدر لا يوجب ان لا يكون نفس عدم الحاضر  
 الذي هو عدم العقل الاول طرفا بل حاشيا الى انضمامه معترضا اليه هو الامتناع  
 فان قلت نفس امتناع العقل الاول يتحقق في نفس الامر فهو ملكي وقد كان مستلزما  
 بل لان علة العلوية على المعنوي ولو بواسطة قلت لو سلم كون الامتناع ملكا لكونه من امور  
 الاعتبارية فهو انما يستلزم الاستلزام الواقع في نفس الامر فيكون هو ملكي اطلاقا ولو  
 سلم فحاشية ذلك استلزام الملك للملك لا كونه من حيث الوجود وبمعنى بان الاول جائز  
 دون الثاني وهذا الحكم منبر على حقيقة الان وبهذا يدفع ما قيل ان منافع لما يمتنع ان  
 الملك لا يمتنع من حيث ذاته او ما قصا على هذا الصرح بانه من حيث ذاته لا يمتنع  
 ان عنوان الاخر في الاستلزام لا يوجب كون ما له من حيث الاستلزام الا بالبرهان المستلزم

ان لا يمتنع نفسا لعدم مرفوعه الا باعتباره  
 ان لا يمتنع نفسا لعدم مرفوعه الا باعتباره



لا شيء قد يكون مركبا وكل جزء له مدخل في الاستلزام له كما ان المتعارفين قد يكون  
مركبا وكل جزء له مدخل في الاستلزام له كما ان المتعارفين قد يكون  
اولي من الثاني في دفع السؤال الجواب ان الممكن فاستلزام المحل من حيث كونه مستغنا  
بالغير لا بغيره ومن حيث كونه ممكن في ذاته بل المراد دفعه مع صفة قوله وبما ليس لك  
وتحصيله انه اجاب اول باب من عروض الصنعة ولكن لها من حيث هو مع قطع عن جزاء  
وعدم وضعها والامكن ليس هو فبعد المحل العروض لو كانت مجردة عن ذات الوضع  
يترتب ان لا يجوز عرض الصنعة بها لاستلزام العروض باحد المفاسد لكن عدم المحل في عروض  
الصنعة لا يثبت في ما ورد عليه بان العروض يجوز ان يكون ممكن بالذات ان بالنظر في ذات العروض  
ومستغنا بالغير مستلزما لا مفاسد ثم دفعه بان عروض الصنعة بالنظر في ذاتها مستغنا بالذات  
لا يمكن في ذاتها ومستغنا لا مخرج فان ذلك انما يتصور فيما لم يلحق بالذات بالنظر في ذاتها  
بل في مخرجها وهما ليس كذلك اذ المحل ههنا لازم مجرد النظر في ذات العروض فانه اذا فرض  
عروض الصنعة تلك التي لا تجزى عن ذات الوضع وقطع عن طرأ مخرج بمرء اخر للمحل  
فليس من قبيل ما هو ممكن بالذات ومستغنا بالغير بخلاف عدم العقل الاول وبما لم يتدفع ما قام  
ويظهر انتظام كلام الشارح ان الاول الثاني ان يقول ان عروض الصنعة بها انظر في ذات  
العروض وقطع النظر عن الامور الخارجية يترتب منه جبر قوله لان الامور المجردة اذ انظر  
اليها في حد ذاتها لم يلحق بغيره ما سلف عليه من العروض ويجوز ان يكون مستغنا بالذات  
بالنظر في ذاتها التي هي مستغنا بالذات بالنظر في ذاتها ولا يلزم انما لو كانت مجردة عن ذات  
وضع بغيره ان يلزم عروض الصنعة بالنظر في ذاتها التي هي مستغنا بالذات بالنظر في ذاتها  
لما يمكن ولو يقدركم كونه تلك التي هي مستغنا بالذات وضع بغيره فبما قد ثبت ان  
الاتحاد ليس في العروض ولا ذات الفيول من حيث هو وانما المستغنا به هو في ذاته مع عدم  
الوضع فلا اشكال في صحة البرهان من هذا الوجه وكما يتبين المقام في جواب تحقيق الجواب  
النفس وميز على الفرق بين لازم من الشيء وبين لازم للشيء وعلى ان المجتمع بالذات  
بشخصه ليس من ذات الممكن بل حبيته كما لا بأس في لزومه فيها اذا كان بينهما  
علاقة يستغنا لا تفكركم معها كالعلة والمعلولية والتفريق بين حبيته كما لا يفر  
فكانه قال في الجواب الثاني ان يقال (الممكن بالذات لا يثبت منه عروض الصنعة في ذاته)

مح فلا يكون ممكن بالذات ومستغنا بالغير نعم يرد عليه قدمه وحاصله ان كون  
الفيول هيولى كيفية امكان العروض بالنسبة الى ذات الفيول ولا يتوقف  
على امكان العروض بالنسبة الى ذات العروض وغاية كون العروض مستغنا  
كون العروض مستغنا بالذات بالنسبة الى ذاتها لا بالنسبة الى ذات الفيول التي هي  
الفيول بحيث عرض لها الصنعة وبهذا عرفت ان ما قيل من غرضه انما هو السؤال المصداق  
بقوله لا يقال ورد الجواب المصداق بقوله لا يقال انما نقول ان ليس شيء بل غرضه ما ذكرنا  
يقضي سيق لك ما سبب بقا ولا خلاف يعرفه من انه قد يكون قد عرفت ان غرضه ما قدمه  
من قبل كان يكون الممكن معلولا للمحل يعزى ان العقل الاول امثالا لعدم فليس عليه عدم  
في نفس الامر لا عدم الواجب في ذات العقل الاول كونه ممكن لا يقتضيه شيء من الوجود  
والعدم فالعدم العقل في نفس الامر فاما بتعديم سبب عدم الواجب الذي هو علة ان  
اذ لكما وجدت الواجب هو علة التامة بامر الوجود منه وجود العقل الاول وكذا الظاهر  
في عدم كل معلول بعلته تامة او علة محذورة في نفس الامر وانما عدم علة التامة فاستلزام  
انتفاء المعلول انتفاء العلة التامة ليس بعلة العلية بل بعلة المعلولية وبغير  
ان انتفاء العلة التامة لازم لانتفاء المعلول لا لازم منه ولا جبر ذلك لم يقل كان يجوز  
الشيء الذي يمكن عدمه معلولا للواجب كالعقل الاول الذي هو معلول للواجب مع ان العلة  
ظنة في جانب الوجود فعلى تقدير ذلك الممكن الذي هو معلول فان قيل المعلول لازم  
واللازم يحتمل ان يكون غرضه يترتب منه وقوع المعلوم الذي هو علة التامة والا  
لا ينتج استثناء عين التامة عين المقدم وهو يطلق على كل امر بالمعلول ههنا المعلول  
النوع بل المعلول الشخصي الذي لا يحصل الا بعلة تامة واجدة فان قلت بعد ذلك لا يلزم  
الكلام في جواز تواردها على عين من عين معلول او ان يحضر على سبيل التماس او ان لم  
يجوز تواردها على سبيل الاجتماع قلت لعلة يميز على ان خصوصية العلة من شخصيات  
المعلول وبغيره ما سلف من ان يتبدل الموجود بغير الوجود والشخص قد ثبت  
في لا يخفى ان اصل الجواب بنبات المقدمة المنة بتجزير المدعى تخصيصه بهيولى  
الاجب اذ لا يتوجه هذا المنع على قولنا لو كانت هيولى الاجب مجردة في تبدل  
العقل يترتب احد فاسد وقت قران الصنعة ولا شك في اللزوم ولا في بطلان الامر



اذا افتراض وقوعه ولا شيء من المحل بواقع واورد عليه البحث بان تخصيصه لا يكون  
 مما يجزى نفعاً او بطلاناً ان لم يرد بعد لان مجرد هيبولاجي يتصور بوجوده الاول  
 ثم افتراض الصورة بها وان في مجرد ما بعد الافتراض المسبوق بالتجريد سواء في الوجه الاول  
 او في وجه الثاني ولا يلزم منه الامتناع للحجة الاولى لا الثاني واورد عليه المستخرج  
 الحق بالبيان ليس الامتناع التجرد في الوجه الاول اطلاقاً هو صريح عبارة الجيب انما من امتناع  
 التجرد في الوجه الثاني البصر ونبوت الحق مما لا يتوقف على امتناع التجرد في الوجه الثاني  
 ولا خلاف في جواز التجرد الثاني وعدم جواز فليس مراد الجيب وتخصيص المراد بهيبولاجي  
 كما توهمه الباحث بل مراد الجواب من غير تخصيص المراد بهيبولاجي وتخصيص الحق بهيبولاجي  
 وتخصيص هيبولاجي الاجب تجرداً في مبداء الفطرة ومع لا يتوجب المنع المذكور كما هو المتفق عليه  
 عنه مبني على توقف على امتناع تجرداً مطلقاً ولو بعد المقارنة واما ما يناهضون  
 ان التلازم بينهما في مبداء الفطرة مثبت بهذا القدر وان لم يثبت طلق التلازم فذلك  
 ليس مرادهم قطعاً والالم يجمع تعريفهم على التلازم بان الهيبولاجي مقتضى الصورة في بقائها  
 كما ياتي واما كونه متوجع المذكور اذا امتنع تجرد هيبولاجي الاجب ولو بعد المقارنة بل جواز  
 الهيبولاجي لما لا اجب الا المقتضى في النوع ما يهدم التلازم والمنفرد ولا اشتغال  
 الحق جواب بل على امتناع التجرد مطلقاً والافتراض بالبحث ان هذا الجواب غير حاسم  
 لمنع الاول ان سنده شاك لا ذكراً ولا ذكراً يجوز ان لا يتقارنها ابداً ولم يقدرا لا واما  
 ولا خلاصتها الا بان يقابل ليس مراد المشتريين الجواب يدفع البحث عنه واما غرضه الاول  
 متنع بطلان الثاني بعد تخصيص المراد بهيبولاجي صريح عبارة الجيب بل هو في البحث  
 في التخصيص بل لانه يدفع التلازم واختصار الهيبولاجي الصورة في البقاء ام لا  
 شيئاً وانما يخفى ان الباحث لم يقدر ان المقدمة بعد ذلك التجريد ممنوعة فيجوز ان يحل  
 مراده على ما ذكرنا بان التلازم بين هيبولاجي الاجب وصورها واختصارها الى الصورة  
 في بقائها انما يتم اذا امتنع تجرداً مطلقاً ولو بعد المقارنة وذلك كما يجوز ان تجرد المقارنة  
 ولا يكون مقارنتها بعده ابداً لا يستلزم احداً المنقاس ان هيبولاجي الاجب لم يكن مجردة  
 قط بلية قط لا تستغرق النفي في الزمان الماضى وقت كونها في الاجب لا وقت  
 التكلم بل ان يفتقر امتناع تجرداً بعد المقارنة الماضى بالنسبة الى زمان التكلم واذا في المدة كذا

ان اراد انه مقصود القوم فقد عرفت ان ليس كذلك وان اراد انه من الجيبين في قوله  
 ولا يتعلق له بجواز التجرد اي لا يتوقف على امتناعه ايضاً ولا يستلزمه بل احدهما ليس مع  
 الآخر ومنهم من قال معنى كلام الحشر ان الحق لمقصود ليس الا هيبولاجي الاجب لم يكن مجردة بالفعل  
 اصلاً لا قبل المقارنة ولا بعد ما وهذا ثابت ولا يضر جواز التجرد بعد المقارنة بل ولا جواز  
 قبلها انتهى اقول لا محالة عند العقول اما اولاً فلان مطلق الجواز في مبداء التلازم واما  
 ثانياً فلانه لم يثبت عموم التجرد بعد المقارنة بالفعل فلابد ان يكون كذلك بل لو كان الجواز  
 في مبداء التلازم لا محالة في جميع الحالات عند واما ثالثاً فلان المدعى على هذا يقول دائماً  
 وهو متوقف لا نظر عن شيخ الرئيس من ان مطلق العلم كذا ومطلقاً في ضروريات  
 واما ما يضاف من مخالفة ما هو الظاهر من كلمة قط فان الظاهر ان مبداء الزمان الماضى  
 من يكون الهيبولاجي في الاجب لا زمان التكلم وانما يجمع على الثاني لا على الاول واما ما توهمه  
 شارح حكمه العاين في دفع بحث الباحث وتبعه بعضهم ههنا من انه اذا سلم ان الهيبولاجي  
 مجردة لا يجوز افتراضها بالصورة للزوم المحل انعكس بعكس النقيض لان للقرن الصورة  
 لا يجوز تجرداً عما في القول بجواز التجرد بعد المقارنة قول الحق العقبية بدون عكس نقيضها  
 وهو فاسد انتهى فيما لا يلتفت اليه لان الافتراض في محو الاصل ان قبل ما يفقد تجرد  
 فلام ان الباحث جواز تجرد بعكس نقيضه الذي هو ان لم لا يجوز افتراضه بعد التجرد ليس  
 بهيبولاجي مجردة وانما يجوز تجرد قولنا لم يقارن في مبداء الفطرة لا يجوز تجرداً بعد  
 الافتراض وهو ليس بعكس نقيض الاول ولا لازماً لعكسه وان لم يقيد الافتراض بما بعد  
 التجرد فلا يلزم الاصل بل هو او البحث واما من قال في دفعه وانت حبيز النقيض  
 المذكورة لا انعكس بعكس النقيض الى ما ذكره بل انعكس قولنا ما لا يجوز افتراضها  
 بالصورة ليس بعكس الهيبولاجي مجردة فلا اعتباراً من شرط النفي لان جعل عين القول  
 في الاصل هو عنوانه في العكس ليس بعكس النقيض لا عند القدماء وهو خطأ ولا عند المتأخرين  
 اذ العكس عندهم جعل نقيض المحل الاصل موضوعاً الى اصله وسلب عين موضوع الاصل  
 عنه فعكس قولنا لم يقارن جواز التجرد ليس هو بالبحث لا قولنا لم يقارن جواز التجرد ليس بالبحث  
 ولعكسه مثبت العكس في العكس **قوله** وقد يستدل على امتناع تجرداً بعد المقارنة  
 على هو خطأ سوق الكلام وما حصل الاستدلال انها لو تجردت بعد المقارنة فالصورة

نعنيهم قولنا كلام



المنفك اما ان بعدم بعد الانفكاك ولا تقدم فعلى الاول بزم الخلاء وهو لا  
 عندهم وعلى الثاني بزم مجرد الصورة عن الهيولى بطلان تقدم في الفصل الثاني واوله  
 المحسوسات ان الصورة تقدم بعد الانفكاك ولا يلزم لزوم الخلاء لجواز ان يكون لها  
 مكانها بحسب آخو بان يتخلف ذلك الجسم عند انعدام الصورة المنفكة نعم لو جرد جميع  
 الاجسام فبزم ان الخلاء جميع الامكنة عن الشغل وهو الخلاء لكن المذموم ليس مجرد  
 ذلك بل المذموم من ذلك ومن امتناع مجرد بعض الهيولات واوله بعض ليست افتقار  
 هيولى كل جسم الى الصورة في البقاء على ما كان على ما يتقرر من الحاجة الى قوله  
 ثم حصول التخلخل في اذ يتبع لزوم الخلاء تام مجرد جوار التخلخل وقد جعل بعضهم  
 الى جواب سؤال المصدر كانه قبل امتناع افتقار الصورة بها لعدم وجود فريضة يسعها مع  
 افتقارها بها حين صارت من الغنا صفا جاب بقوله ثم حصول التخلخل في الخلاء ولا يخفى  
 فحاشا اذا استدلوا بالذمور ابطال استدلالنا فليس مراد المستدل بهذا الاستدلال الا  
 لي استماع التجرد واما امتناع المقارنة بعد التجرد فبعدم عند الحل لكونه مستلزما لاند  
 المتفرد والحق ان الحشر حل مراد المستدل على ان هيولى الاجسام يمنع تجردا مطلقا اما  
 امتناع تجرد ما بعد المقارنة فمما سبق واما امتناع تجرد ما في مبداء الفطرة فلانها لو تجرد  
 في مبداء الفطرة يلزم احد الامرين عند افتقار الصورة بها لان تلك الصورة المقارنة بعد التجرد  
 اما ان يكون موجودا قبل الافتقار واما ان يكون معدوما قبله وحاشا عند الافتقار فعلى  
 الاول بزم مجرد الصورة عن المادة وعلى الثاني بزم الخلاء اي خلاها مكانها فبعدم الاستدلال  
 في كلامه بزم جواز التخلخل عند المنع لزوم الخلاء في التجرد بعد المقارنة وجواز التخلخل بزمنا  
 لمنع لزومه في التجرد في مبداء الفطرة وحاشا اننا نحن ان الصورة المقارنة معدومة  
 قبل افتقارها بها وانما فادته في ان افتقارها بها ولا يلزم منه كونها مكانها فخلا في وقت  
 لجواز ان يكون في مكانها قبل حدوثها جسم آخر فينتكس ثقل عند حدوثها قوله تمام ان  
 ان الخلاء لازم على كل من التقديرين لان مبداء الاستدلال على متقدمة متقدمة عندهم من القول في  
 دفعنا لا ريبك ولا غشك التخلخل والتخلخل يتوقف على حركة اجزاء الجسم من المكان الآخر وجعل  
 في ان واحد فعند ذلك الصورة المقارنة بزم الخلاء من الفوق الى انما حركة الجسم التخلخل والى  
 ان الخلاء الفوق قد يكون الصورة المقارنة بزم من ان الخلاء انما حركة اجزاء الجسم التخلخل اما في الجواهر

في مبداء الفطرة وبعد المقارنة اي متع  
 سطحي

لا يجوز

بالذات ان وجد ههنا جسم واما الخلاء ان لم يوجد تقسيم بر وعلى ذلك الاستدلال اما لانه  
 بعض الافاضل ههنا من ان الكلام في الهيولى مجردة عن ذات الوضع في لا يوصف  
 الهيولى بكونها في جز ولا يتصور البتة داخل المحل فيها فعلى هذا القول يجوز ان يقع محله  
 تلك الصورة الحادثة بصورة اخرى فتجرد تلك الهيولى عن صورتها ويحدث مكانها  
 الصورة الحالية في الهيولى مجردة الاول والآخر يجوز ان يكون الصورة موجودة  
 تجرد ما في هيولى اخرى ثم ينتقل منها الى تلك الهيولى فلا يلزم تجرد الصورة لو كانت موجودة  
 حين التجرد لكن لا يخفى ان امتناع تجرد الصورة الحالية في الهيولى عنها يقتضي كون الصورة  
 محتاجة في شخصها الى الهيولى اللهم الا ان يكون محتاجة في الشخص الى نوع المحل وفيه  
 ما فيه قوله نعم من المكان الذي هو سطح البطن من الجسم الى واما اذا كان مكانه  
 قابلا لانه مجرد لجواز ان يكون لها وضع وحيز لا مكان على في الفلك الا عظم المحيط بالحيز  
 وفيه ان الملك بينهما اما ان يكون الحيز لمعجز المكان واما بالعكس البديهة على تقدير  
 ان في ايضا فالحصر المستفاد من افتقار المصدر ثم قوله اذا المكان لم يزل الجوز السليم  
 للمصدر البديهة غير واقعة على تقدير كون كل منها بمعنى السلب الى ان المكان ليس من اللوازم البينة  
 للجسم في التعبير عن اللوازم بالقصور والى اياه اليه بخلاف الجوز الا ان كل من اللوازم والوضع  
 فانه من لوازم البينة عند راي الناظر من لا يخل الجسم والجوز كالمستفاد من الافتقار من غير احتياج  
 الى دليل او بينة وما ذكره من الادلة فيما سبق انما هو في تحقيق ما بينه المكان والخير قوله  
 واستحالة التخلي على تقدير ما في بديهة استحالة من باب العطف على معلوم عالمين مستفيضة والجور  
 مقدم اقوال فيه ان الحصر المستفاد من افتقار المصدر البينة صحيح اذ لا حاجة الى قدم  
 الافتقار بل يكفي قدم ذلك بل قدم جسم بديهة الى القدم اذ الاستحالة بديهة على تقدير وجود  
 جسم قبل الافتقار وعند اللزوم لزوم ما بينه من افتقار الجواهر المستفيضة بالذات في شدة وسبب  
 انه بزم البطلان الا ان يقال ان استحالة المكان تجردا مدعى على ما هو الواقع في زعمهم  
 فحاشا ان كان مرادهم اثبات امتناع التجرد على تقدير قدم الافتقار انما هو بزمهم  
 فبديهة هذه المقدمة سليمة ولا فلا وما قبل القول ان استدلالهم بها مبني على قدم الافتقار لم  
 المصادرة لان قدمها يتوقف على امتناع تجرد ما فيهم اذ لا بأس في توقف القدم على غير  
 امتناع التجرد وتوقف العلم بالامتناع على العلم بالقدم مع انه انما يتوقف على فرض القدم



ونفعه لا على التصديق به وقد يقال لو لم يكن الكلام على قدم الانذار المنع  
 على بطون الشق الثاني لكان ان يكون المخرج مخلوق ذلك المكان عن الشغل دون المكان  
 انتم وتبين ان هذا من غير جميع ما سوى الافلاك واما اذا فرض خبر بعضكم ببعض  
 فلا يسع دائرة المنع اقوال الكلام فوع بانها من مستانم الخلق والوجود العقول  
 والالجازان يخلق ميوه جميع الاجسام لجازة عند العقل ذلك ما بان يكون ميوه جميع  
 واحد من نوع واحد واكثر ان بها صورة واحدة ولان الجميع منها ميوه واحدة  
 بالاجزاء وقدر ما بان يكون شئ واحد من نوع واحد وقدر بها صور جسم واحد  
 متعدي شئ واحد بالاجزاء واما بان يكون شئ واحد من نوع واحد واكثر ان بها صور  
 الجميع شئ واحد بالاجزاء الاجزاء من هذا السند من جميع الصور وان اولهم افراد الهيولى والصورة  
 بالاول وما يجوز العقول مستخدم البداية طيلا **خفف** والحق ان الشق الثاني في الزم  
 المصنف ان شئ واحد من النوع الاول مستانم بل لا مخرج ولو باعتراف رتبة المصنف طيلا في دفع  
 المنع بزم الصورة النوعية فيشمل الاحتمال الاول من محتملات السند المذكور من قبل ان يراد مستانم  
 للترتيب سواء كان الافلاك قديمة او لا وان استمر مع في الاول ان هذا هو الجواب الذي في شئ  
 ولان دفع بين الاستزادين فالحق ان السند المصنف بطون الثاني بما سنده ربه على بطون الثالث  
 وبما ذكرنا ان دفع ما قبل فيه انه يجوز ان يكون جميع الاجسام ميوه ما افترق الله بها من مختلف الصور  
 اقتضت ذلك طولا على الجوز البين وانهم واما ما قاله هذا القائل من انه يجوز ان يكون الترتيب في  
 الاجسام الخاصة بالصور ميوه ما افترق الله الصورة بها ولا شك ان صور جسم واحد في جميع الاجزاء بالبراه  
 فلا يخالف برأيه شئ واحد في الثاني مطلقا فليس في الثاني كون الترتيب في الاجزاء الخاصة اذا اصل المصنف  
 شئ طيلا فان كان شئ واحد من الهيولى بمجرده قد استدل عليها بغير خلقه والبعض ان يجوز في قبضتها  
 بعض غير ميوه لانه لو ان نسبة هيولى كل جسم في الظاهر ليل الاستمرار وتبين ان ذلك  
 من كسوف وهم جعلوا هو طوفا في سنة العقل وهو لا الف مستندة الى العقل الشاهد العقول  
 متبينة لما بيننا فيجوز ان يكون ميوه لا تبا في عارض عدم اقتضاها والخبر المعين كاشف ان  
 العقول في وصف التجرد عن المادة مع تباين ما بينها وان لم يكن شئ واحد على جواز ان شئ واحد العقل المتب  
 في نوع واحد من العقول ويحل ما بينهم من المراتب ما في غيرهم من استناد طوفا في العقل والوجود  
 ان المصنف من جميع الصور النوعية طيلا في فليس شئ واحد من هيولى الاجسام وصورة

الاجزاء

الجسمية بما يقتضي الخبر المعين فيكون نسبتها الى جميع الاجزاء والكنة على كونه سواء كانت  
 هيولى الاجزاء شئ واحد او شئ صامتة او غير متمايزة ولكن ان يكون هذا القول  
 على عدم البداية المستفاد من قوله والحق في هذا بين المراتب النسبية بحيث العقل الزم  
 للبداية لا المراتب بحسب نفس الامر فانه قال والحق ان سندها على الحالة الثاني بليل شئ واحد  
 ان لا الحلم بالبداهة اولا بداهة هيولى نسبة هيولى في جسم الى طوفا في العقل وهو لا الخلال  
 قوله وقد دفع المنع المذكور واما على برأيه شئ واحد في الثاني على جواز حدوث الافلاك  
 وسواء الاجزاء وقدر بعد جرد هيولى الخلال ما بان ذلك السند لم يستمر اما الخلال  
 واما جرد الصورة والخلق وذلك لانه لو جرد هيولى جميع الاجسام ثم افترق الصور  
 فاما ان توجد الصورة المفارقة قبل الاقرار ان اولها توجد صورة اصلها في الاول ثم الخلال  
 لانما نقول ليل خلق في ظهور الاستمرار ان يجوز ان لا يكون هناك خلقا بل هو ان يكون  
 جميع الاجزاء لا خلقا ولا ملاما لظهور العالم بخلق اذا وجدت بعد جرد ما فانه يتحقق ان ما خلقه  
 بعد وجوده خلقا قبل وجوده فيكون في هذا الدفع ايل على الشئ ان يكون البطلان للسند المذكور  
 لما عرفت ان ذلك السند من جميع الاما لا ومنه ان السند اضر فقد خصه ببعضها من غير تخصيص  
 واذا كان وليا عليها فليكن العلم بالاشياء لفظا لا بد بها واصل الاراد ان المنع بداية التمام  
 لا نفس الشئ هو الدفع انما يقيد نفس الشئ لا بداهة لان ذلك السند مستمر لاعد  
 النفس من انما هو مسا وتقيض الاشياء لا خلقا فاما ذلك ان الجواز المذكور في السند المذكور  
 في قوله لجاز ان يخلق الجواز العقل الذي هو الاتصال العقلي فكلما ثبت هذا الجواز ان لا يكون  
 الاشياء بداهة ولا عكسها ان يكون عدم بداهتها بداهة وقدر ذلك السند قد كان في طيها  
 من بداهة الاشياء فلا يقيد بطا لوم عقل عن قال **قوله** والعلم بجملة الخلال جواب سؤال  
 بانبت البداية المنة بان بقا لعل كان اشكال الخلال واستحالة الخلال صورة معلومة من  
 ان يكون اشكاله الثاني بداهة لكن المقدم حتى وكذا الثاني فاجاب عنه منع المناوئة بينا انتقاد  
 المزمع برأيه وتفصيل ان اشكاله الذي هو المزمع كاشكاله والمزمع كاشكاله العلم بالمرزوم برأيه  
 لا يستلزم بداهة العلم بالمرزوم ولو كان الذي هو بينا بينا البعض الاضطرار لو كان انهم نجسها  
 جريها بالعلم بالمرزوم من طوفا في علم نظر في العلم بالمرزوم نظر في العلم بالمرزوم  
 الخلال وخرق العقول والذم فانه لا يضره نظر في العلم بالمرزوم بداهة العلم بالمرزوم

العلم اذا كان معدوما في الخلال الاول والعقل المستند  
 به برأيه فانها مع كونه استلزامها ليلتها لمرزومها  
 بينا بالافضل







و قد فرض عدد ايم اي ما فرضنا كون تلك الحاشية موضع معين للابن كونه شرا من غيرها  
 بوضع اذ المعدل ليس بالاجتماع معه في الوجود كما هو مقتضى كونهم استعدادا في الشيء  
 ان يكونوا في حاشية فهو واجب في الوجود و تحققت ان اصل هذا العلم بالامام الزاوية  
 الاشياء حيث قال و لعل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الوجود مجردة موصوفة  
 بصفات متعاقبة معدة لعلها بعد التحيز في غيره معين في جاز ان يتصور بغيره  
 مقتضبة لخصتها بصور معينة و اجابة المحقق الطوسراني الهيمومع تلك الصفات ان  
 تخصصت بوضع معين في غير مجردة و الا يكون نسبتها الى جميع الاوضاع على السوية  
 و قال صاحب الحاشية ان الجواب موقوف على ان معد الوضع لا يكون الا وضعا و قد  
 الامام فليس يمنع ان يقال تلك الصفات لا يخص الوجود بوضع معين  
 انتهت السلسلة الا لصفة الاخرى استعدادا للوضع المعين في تخصص الوضع  
 المعين انه قد قرر العلم كما قرر صاحب الحاشية للذكر و اعتمد من المحقق  
 تحقق نسبة فانه في غير علم ان جزء الجسم جسم كونه ممثلا في الجاهل و انك انما في  
 الجسم جزءا لا تافه في نسبة بعض اجزاء ذلك الجزء الى الامور الخارجية التي هي خارجا للمكان  
 او اجزاء جسم آخر يعرض لكل جزء من الاجزاء و انما هو الوضع و الخير اعم اعم من الوضع و انما هو  
 بعض السطح و لعل ان يقول لكن الجاهل ليس هذه النسبة مطلقا بل هي النسبة بين جزء الجسم  
 الموجود استعدادا و بين الامور الخارجية و غيره نعم الاجزاء اما خودة في مفهوم الوضع  
 اعم من الاجزاء الفرضية و الا لم يكن القياس و القصور و لكن الاوضاع العقلية من الوضع  
 القائم و القاعد و الفلك اجسام متصلة الاجزاء مع انهم عدد و اما ان يكون في موضع و هو  
 الوضع في الموجود و كذا النسبة اجزاء الفرضية الى الامور الخارجية و بين عرضها تلك  
 الاجزاء الفرضية لا يقارن التحيز لانه لا يفي بالضرورة لعلها لا يفي بالضرورة لوجودها في  
 الاستعداد قال و لا لا يقدر في الشرائع و الجواب ان كل وضع معين في الوجود  
 بعد التحيز فلو اخصت بوضع دون وضع يلزم من تبيينه بالمرج لان نسبة الصورة النوعية  
 الى جميع الاشياء التي هي الاضداد في السوية و يمكن كل واحد من الاضداد و عليه بان يحمل الاجزاء  
 في كل واحد على ما يعجز عن ان يكون بغيره مقابلة المكان الحلي و يمكن قوله لكن نسبتها الى جميع  
 و لعل على اصل المسند ان لا يكون لا يقتضيه وضعا معينا لان نسبتها الى جميع الاجزاء

واحدة الا ان يقال صرف الحاشية الى الجاهل الى ذلك الى ذلك خلاف المتبادر و انما شبهة  
 في صحة كونها يزداد في كونه و ان السلسلة الزمنية من الوجود في كونه السهم  
 و تحت كونه الدخان من انها متصلة بالكرين فالحق ان الاجزاء الفرضية لا يجب ان تكون  
 متحدة كما تقتضيه الوجودان كل جزء متجزا و لا بد من تخصص كل جزء بوضع  
 بان كل تخصص غير متناهية بحيث لا يمكن ان يكون لعلها تخصص كل جزء بوضع  
 الجاهل بوضع معين في غير مجردة و انما هو مقتضى كونهم استعدادا في الشيء  
 من العوارض الخارجية قطعاً من العوارض التي لا تحقق الجسم الا في وجوده الخارجي  
 و ان كان التحيز عبارة عن النسبة الزمنية من الامور الخارجية الا انما هي طاقا في كون  
 العلم بان علم الوضع من العلم الموجودات عند الحاشية و قد عرفت ان معد الوضع  
 لا بالافراد و لا بتعريف وجودها في حاشية البعض الباعث و قد سبق من الحاشية الى البنية  
 يلزم ان يمنع ان يقال ان اذ ما منع بالانفصال فان لم يظلم ان لا يكون  
 سفيطة و ان اذ ما منع الانفصال في الحاشية او بالعرض فاللازمة من انه قد عرفت ان  
 ان يكون المتخصص بصفة خارجية هو العلم طاقا لوان الخطا في تحول الجسم التعليل في طرفة  
 و لا يخفى ان الحاشية في جميع الامور و هو غافل عن ان النسبة الى طرف من ما السهم المتصل بكون  
 حاد و طرف الاخر يكونان مثل بعض اجزاء الجسم الاسود و البعض الاخر بيض فاما ان  
 يكون العلم من الطرفين محل متناهي عن محل الاخر او يلزم اجتماع الطرفين في محل واحد لتقسيم  
 عليه ان في هذا الجزء ذلك بالاطلاق بالبرهان السفيطة و قد عرفت ان السفيطة لا يقع في هذه  
 الحاشية و انما قبلها بعد ما بالغ عند قولنا ان الانفصال لا يلزم للمقدار في ان اجزاء الجسم المتصل  
 لا وجود لها بوجه في الخارج بل هي فرضية محضة و قد يجب بان ليس اذهربا انها موجودة  
 بالفعل بوجوه الحاشية لانه فيها سبق بمرارة انها موجودة في الخارج بغير ان في الخارج  
 محال ان يكون بوجه وجود الجسم انه قد عرفت بطلان ذلك لان اجزاء الجسم الموجود من الامور  
 الاعبانية الموجودة في نفس الامر لا في الخارج اذ نسبت الصفات الخارجية في الخارج يمنع بوجه  
 و هو بان خارج المقيدة البدئية القائمة بان يكون شرا من غيره فيكون بغيره شرا من غيره  
 السفيطة و اما قوام اجزاء السفيطة بوجودها فيكون بالافعال لعلها في السفيطة الوجود السفيطة  
 فالجواب ان الثاني بين كل واحد واقع و لا ينبغي ان يقال انهما على ما هو المشهور بين القدم و الاخر على



تحقيقه وقيل ما فيه او يحل محله ههنا على ان لا يقدح فيما ذكره سابقا قال الشيخ  
وقد جاز ان يكون هناك ما توجه عليه ان يقال على تقدير حصولها في غير معين لا اختصاص  
بعض اجزائها بل ببعض اجزاء المكان في ان الجسم لا يتصور الحصول به وانه فان كان  
ذلك الاختصاص بجزء الكسوف جزءا يلزم التزم بآب الا حياز الملكة لذلك الجزء وان لم يكن  
يختره يلزم التزم بآب اعتبار الاختصاص الملكة لذلك الجزء او باعتبار الاوضاع الملكة للجسم  
الجسم اذا كان جسمها مع تلك الصورة النوعية على اوضاع اخرى فده بان اوضاعها جسمها على اوضاع  
اخرى يجوز ان يكون الهيكل حاله مخصوصة لها بوصف معين من سببها الحالا المتباعدة في غير  
المتناهي وادعوا عن الصورة لما ذكرنا قال **المحل** ولا يلزم على هذا التقدير ان المادة لا يخفى ان يكون  
لا يلزم يقتصر بظاهرها كونه نقصا اجماليا لانه على ما يجب بقوله ولا يلزم على هذا التقدير ان يكون  
المنقلب من المادة والصور او لا يخفى بل يقول ولا يلزم على هذا منقوع الانقلاب بجزءه فيكون  
فالوجه ان اللزوم بالمعنى اللغوي الذي هو عدم الانقلاب في تلك اوضاعه هذه الاشارة  
وبينه فان الوضع السابق كما لا يخفى **قوله** الظاهر جواب عن نقص اجمالي في فعله فيكون  
قول المنقلب الى الكادى مقدمة استثنائية لتب هذا النقص في الوضع هذا لئلا يجمع مقدمة  
لما كان المنقلب الى موضع كونه او في موضع فالله ليل المنقوض هو قوله لان حصولها في  
كل واحد من الاحياز ممكن فلو حصلت في بعض دون بعض يلزم التزم بآب جميعها فيكون قد اجاز  
المعترض في هيولى المنقلب لم يقل جواب عن نقص اجمالي بانه جار في هيولى المنقلب الذي  
يكون او في موضع بعد الانقلاب لكنا ان الجواب مع الخلف هو في الحقيقة مستلزم  
في نفسه فاما بر ما قيل ان اوله يشعر بنقص المستلزم الف والآخر يشعر  
بشيء بالجزء او بقول اصل النقص المستلزم والجزء واحد لا مع الخلف لئلا يستلزم  
واما النقص بالجزء فهو مع الخلف لا مجرد الجزاء لانه واحد لا يدر عد الف **قوله** والجواب  
في الفرق انما بان في هيولى المنقلب يقتصر الوضع اللاحق ولا يقتصر في الهيولى مجرد فيكون  
نسبة الجزء الى جميع الاحياز على السوية ولا يتغير هيولى المنقلب لذلك بل يكون نسبة  
بعض الاجزاء الى بعضها من غير ان يكون الاختلاف الثالث فيكون معارضة في المقدمة الاستثنائية  
بان يقال لو كان اختصاص الهيولى مجردا ببعضها لاجزاء دون بعضها لكانا  
المنقلب الى موضع اذا انقلابا بالجزء في القوة والوقت وبذلك يتغير نسبة الهيولى الى جميع

على السوية مع انها مع الصورة اللاحقة يكون او في موضع قوله ان لا وجه لان يجب  
اي القول لما كان المعارضة مبينة على عدم تلك نسبة الهيولى الى جميع الاحياز في الصورين  
اعترصورة الانقلاب وصورة الجسم مجردة عما استرنا ذلك واليه ليس بقوله مع روى استرنا  
في الموضعين فذا وجه لان يجب بعدم الفرق بين الصورين ان لا يمكن منع الملازمة  
المذكورة في دليل المعارضة الا بان يقال ان لا يكون ذلك محالا لانه في صورة الانقلاب  
ايضا لا يقتصر كيف وان في صورة الانقلاب يقتصر الوضع اللاحق دون صورة  
الجسم في تلك النسبة واقعة في صورة الجسم لا في صورة الانقلاب ولا يقتصر الا بالجزء  
مراده على ان الاظهر في الجواب بين الفرق ان يكون جوابا عما عدا النقص بالجزء فيكون قد  
وجه اظهر لان يجب عن المعارضة بين الفرق ويدل على ما ذكرنا كلمة نقل المقدمة  
للقول ان لو لم تكن له وجه اصلا لكان الاطلاق مقطوعا لا منطوقا ثم اعلم ان الظاهر  
من قول الشرح لكون الهيولى ان حصر الاعراض على المناقضة لبطالة الشيء ان ذلك  
وسمع المقدمة الرابعة الى دليله فليكن هذا بين الفرق اثبات المم والدا في التسمية  
بانه لا يتولى المنع وهو موجه اذا كان بعد اثبات المم وانما يتولى خارجا عن كون  
التوجيه اذا كان قبل اثبات ذلك ان يحل الامر على الوجوب فيكون معارضة  
بقية ههنا كما هو انه مثل لافرق بين صورتي الانقلاب والتجسيم في ذلك  
او يجوز كون الوضع السابق بعد الوضع اللاحق وان عكس بين الوضعين زمان  
اقول ان اختلاف زمان بين الوضعين كان الهيولى في ذلك الزمان مالا وضع له لا املا  
ولا يتبعه خلاف ما اذا لم يتخلل زمان بينهما فلا يخفى ان الهيولى عن الوضع المتعبر عنه بوجه  
الشر من انه يجوز ان يكون الهيولى حاله مخصوصة لها بوصف معين سواء كان ذلك الحالة  
بشيء عن الوضع السابق او عن شيء اخر وقد استرنا صاحب المحاكمات الى ان بعد الوضع  
لا يجب ان يكون وصفا مع ان هذا الوضع غير مضر اذا استرنا المحرر ان المدعى ان الهيولى  
الكانت مقترنة للصورة في مبدأ الفطرة او كانت مجردة عند ان لم تجسم ولا تعلق  
له بجواز التجر بعد المقارنة وعدم جواز **قوله** في هذا التقدير لا يلزم مما يعرض  
في كلامه تصور حيث حصر المخرج في القرب في الاول لانه غير مخصوص فيكون نسبة القوة  
القوة في هيولى آخر لا تعلق له بالهيولى السابق فانه قد وقع ما قيل انه خارج عن كون توجيه



بازم بنیم

42



من السهول والصورة من لكن ان الفصل من باعتبار شتمه على الصورة الجسمية  
 التي في ان اللتان احدهما فصل والاخر جرس مطبقا للجسم المركب نحو ما عليه  
 للصورة الجسمية والصورة النوعية اللتين هما جزان خارجيا موجودين غير وجود  
 الحلق لا يكونا مأخذا كونها من حيث اللاحق لان يحصل منهما في النسخ صورة مطابقة  
 لهما فقد ظهر من هذا التحقيق ما قيل على تقدير كون الحلق الطبيعي موجودا في كل  
 الفرق بين الصورة النوعية والفصل فالفرق بينهما باعتبار شرط المادة او كذا  
 عنها صورة نوعية وبدون شرط فصل والاولى في تعريفها ان بقا الصورة النوعية فاما  
 يختلف بها الاجزاء التي امتازت وذلك لانها لا يصح على القول بوجود جزاها ما يتخالفها ما به  
 ووجود ذلك في ارتباط بنصفه الحلق بين الماهية وبين اجزائها المكونة عليها طرزا في  
 شرح الموقف كيف ولو كان الفصل متحد ابدا مع الصورة النوعية اذ في احد الفرق بين  
 مجموع الجزاء التي هي على الحلق التي جبر وما عدم محورية الفصل على الماهية فالتعويل على ذلك اذا  
 كانت الصورة النوعية محصلة للنوع في الخارج كان الجسم باعتبار شتمه عليها بحيث يصح ان  
 من فصل محورية فقول ولا تريب بافادتها بما يعزلا لانه ان من الفصل من الجسم  
 المشتمل عليها فلا اعتبار به وينتقض بالسري بالجزء والتخلف اقوال كون السري جوهرا  
 فان الحكماء وان جعلوا العلة الصورية داخل في المعلول كما لا يريه لكنهم لم يصحوا بكون  
 المعلول اشتمل عليها جوهرا فليكون كسائر الجواهر والعرض لان بقا الاشياء الموالية للثمة  
 المركبة من العناصر مع اشتمالها على العلة المادية والصورية من في الجواهر بعدية على لا يخفى  
 قوله قلت الذي يفهم من كلامه بانضمام العرض الى الموضوع لا يحصل حقيقة نوعية جوية  
 وانما يحصل شخص التعريف في بدء القيام بالجموع داخل في صنف القاتل ومع البقاء في صنف  
 الروم وكذلك يقع النظر على كل عرض داخل في نوع الانسان لكن كونه العرض في شخص  
 مخالفا لا اختاره فيما سبق من ان الشخص نائدا على حقيقة الشخص عارض له الشخص عين النوع  
 كما حقه الدواني وليس في الشخص غير النوا بالشخص طرزا في السري الماخوذ لان  
 الحكم بانك شخص النوع وهو في شخص صنف فلا شك (وقد اورد المولى ميرزا)  
 على هذا المقام بان الاخر في الشخص اما فصل واما عرض هو الشخص اذا الماهية بان يكون  
 قبل عرض في شخص فيكون هو الجوهر في الشخص فانه ان الشخص فصل اما عرض فلا يكون هو الجوهر في الشخص

ثم اجاب بمنع الحصر بين الفصل والامر العقلي قول ولا يخفى ان منع اخصر لا يصح في شخص  
 لما قد سادنا في شخص الصنف ثم ان انفي كونه جزا من الحقيقة النوعية الجوهرية وجب  
 انفي كونه جزا من الحقيقة الجسمية الجوهرية لان جزئية من الجسمية بوجوب جزئية من النوعية  
 لان جزا الجزاء **قوله** فلا يتوجه النقص الى اذ الى ان هو اذ الشيخ اذ لا يتوجه  
 النقص على كلامه بالهئية السريية اذ الى ان العرض جزا من الجوهر الشخص والصنف لانه النوع  
 لم يتوجه على الاستدلال بان في النقص المذكور اذ المراد من الاستدلال ان الصورة  
 النوعية وكذا الهيولى جزا للجوهر التام هو النوع وكل ما هو جزا النوع الجوهر ليس في  
 ان يقول بعد ذلك ان هيئة السريية من السريية جزا من السريية الذي هو حقيقة جوهرية  
 اذ السريية نوع حقيقي بل صنف مركب من صفات التجارة والاحجار والالوان  
 وبه يتدفع ما سبق من الشك من نقص استدلالهم بهذا الدليل على جوهرية الهيولى بالهئية السريية  
 الرض ولكن لئن قلنا ان يعود به هيئة النوع الموالي للجوهرية المركب من مواد العناصر  
 اذ اثبات العلة الصورية العرفية في السريية ونهاية في كل ما كان اجيب بان ذلك الهيئة  
 شخص خاص النوع والمراد من الاضاف ما عدا الذات في غير ذلك فواضرا لا نوع  
 فليكن الجسم مع الصورة النوعية كذلك وان اجيب عنه بان الجسم بدونها غير قابل للتحصيل  
 كان الدليل على الجوهرية بالجزئية لا يخفى **قوله** جوهرية السريية من هذا النوع دليل صريح  
 النقص اعترقون لان السريية جوهرية هي الهيئة جزا الجوهر مستند بان الوحدة معتبرة  
 في جوهرية السريية المعقولات بانها معتبرة في الجنس العالي الذي هو المقسم بآثاره السريية  
 من ان الوحدة معتبرة في كل مقسم والا لم يخف تقسيم اذ مجموع القسمين قسم اخر من المقسم  
 واذا كان الوحدة معتبرة في جوهرية لم يكن صادقا في جوهرية واحد من الاعراض  
 فالظن في مقابلة النقص الاجمالي ان كل المنع ههنا على معنى المناقضة محاورنا  
 ولكن ان جمل على المعنى الاعم من المطابقة والابطال فيبقى نقضا اجماليا لدليل النقص بانه  
 مستند ما عدم اعتبار الوحدة في المقسم واما صدق الوحدة في الكثرة او في الوحدة  
 جوهرة بان يبنى السريية جوهرية بالان الوحدة معتبرة في جوهرية فلا صدق على المركب من  
 ولا يخفى ان الجمل على المعنى الاعم بعيد جدا وفيه نظر في حقيقة تقسيم السريية الى النوا  
 في كل واحد منها ليس معتبرة في كونهما فليكن كونهما في الوحدة في المقسم في حقيقة واحدة  
 في كل واحد منهما الوحدة



عن حقيقة كل شيء قطعا لكونها عارضة للحلشي والى اصل ان اراد ان الوحدة معتبرة  
 فيها فذلك بطوان اراد انها معتبرة معها عند التقسيم لكنه لا ينافي صدق طبيعة  
 كل قسم على المركب من جنس فلهذا يكون النظر ابطا لا يستلزم ان يكون من جنس  
 على ان يكون قوله غير ممكن من البطلان ووجوب الغلط ان العالم اشبه بين واربعة  
 مع كل قسم وبين اعتبار في حقيقة مع الاول لا يستلزم ان يكون والالحاقات معتبرة  
 في حقيقة ان كل قسم وبهوط ولا يستلزم ان لا يصدق المصنف بها على المركب من جنس  
 غاية التركيب من جنس ان لا يكون المركب با واحد ولا يلزم منه ان لا يصدق عليه فليس  
 لجواز ان يكون واحد من هذه الاجناس مركب من جنس الا برهان مراتبا لا عدد انواع متباينة  
 وظهر من نوع واحد مع ان نوع العشرة مثلا مركب من نوع الاربع والسند على القول بتركيب  
 من الاعداد كما هو حقيقة الدواعي فتعبد نوع العدد بالوحد لا يقتض عدم صدق على المركب  
 من النوعين والظاهر في تقرير النظر ان منع فان حصل كلام القائل على الاستدلال في منع في مقابلة  
 موجها والا فلا وقد ثبت ان الظاهر ان كل كلام القائل على المنع فذلك المنع على ابطال السند  
 لحقا الممنوع ان قولنا لو وجدت في الخارج كانت في موضوع صادق على مجموع الجوهر والفرق  
 بلا مزية فيكون السري جوهرا واعتبر في الوحدة او جيب شبيه في ذلك في اطارا عا راف في حقيقة  
 الجوهر يرتفع الحقا ويرتفع الم عند اقسام ثم في رتبة كذا اما في اعتبار الوحدة مع  
 الجوهر ان منع صدق على المركب من جنس فلا وجه لقوله لا لا يصدق وان لم يمنع فيكون القيد  
 ضارعا اذ السقييد لما كان لا جواز في مجموع القيد والاشارة فضا عدا عن المقسم فيجوز  
 العالي في العشرة وقد ثبت له بعض الاكبار المستفاد من عند فلا يخلو الا بان يقال مراده من ذلك  
 القول لا ان يصدق عليه الجوهر الذي هو جوهرا عند قبل تقسيمه بالوحدة يعز ان طبيعة واحدة  
 على المركب وان خرج عنها بعد اعتبار في الوحدة الا برهان المقسم الذي هو عنوان الجنس العالي  
 كذلك وانما يقال في مراد القائل من الجوهر هو الرسم القائل اجمعوا ان تحديد الجنس العالي  
 لا يستلزم تحقق الجنس في الجنس العالي فلا ينفك عن كمالها ووجوب اعتبار الوحدة العارضة  
 داخل في تعريفه اما حصل كلام القائل على جواز تركيبها من اربعة من جنس فبعبه الاله نواب  
 مدود واعتبر في المقسم في ان المقسم عنوان الجنس العالي الذي هو صرح عام لجميع المقولات  
 وكل اذن في الحقيقة هو صادق في الرتبة كما لا يصدق في الواحد والآخر الكثرة منها في طبيعة صدق على كل

ما يسم

العلم في صدق طبيعة قسم الجوهر على الكثرة لا في صدق طبيعة المقسم مسم عند النظر  
 اللهم الا ان يحل هذا الكلام على النظر لجود الايضاح طما اشرنا **قوله** اي طما ان العلم في  
 علم العلم على استغراق افراد الشخصية ان النوعية او لا يدغم من وجودها في كل  
 نوع وجودها في كل فرد والحق ذلك وانما نعلم ان قوله فصل في ثبات الصفة النوعية  
 فلا يقتضي وجود ثبوتها في كل فرد فضلا عن كل فرد ولا اجل ان وجود ثبوتها في كل فرد البعد  
 في القول بصدقه المصنف بقوله **قوله** وثبوتها في العنصر في غاية الظهور اقول الفرق  
 بين ثبوتها في العنصر والافلاك في الظهور وعدم ثبوتها في العلم **قوله** لان اختلاف  
 المقاييس في العنصر واقع بين افراد الواجب العنصرية بداهة اقواله في العلم في ثبوتها في مخالفة  
 لما عليه الحكماء لانهم قالوا في بيان امتناع تعدد واثرب من واحد اما لما كانت المادة  
 متساوية بوجوب البرهان في وجوب الحراية فقلنا بان طبيعة المادة غير طبيعة الن رتبة  
 اي قطعا يقينا فقد دللنا باختلاف الاشياء وتعدد على اختلاف المؤثر وتعدد فلو لا ان مركز  
 في العقول ان اختلاف الاشياء وتعدد لا يكون الا باختلاف المؤثر وتعدد لما كان الا كذلك  
 كذا في الموقف وشرحه فالجواب عن اختلاف الاشياء باختلاف المقاييس وعملها على حقيقة الآثار  
 ما يراه قوله فلا بد من تميز ذاتي ولا استدلوا باختلاف الآثار على اختلاف المؤثر والمقاييس  
 فيه المتكلمين بان اختلافها انما يستلزم اختلاف المقاييس لولم كان العلم موجبا لثبات الموضع  
 في الجسم واذ كان العلم ممتزا فيجوز له بدع انما يكتسب متسا في افراد نوع واحد واذ انما  
 الى علم جميع الاجسام العنصرية والافلاكية فمما يستلزم من هذا تحقيق ان قوله ينشعب بداهة  
 قرينة عليهم بل على كلامه اذ لم يدعوا البدهة وان ثبوت الصفة النوعية في العنصر بالظهور  
 من ثبوتها في الافلاك لان اختلاف المقاييس نظر في العلم واختلاف الآثار بداهة في العلم  
 اذ لا بد من الاتساق والى البدهة وان كان بعضها اخص من البعض وان ثبوت الصفة  
 النوعية لا يتم لجود القاعدة المذكورة بل لا بد من قاعدة ايجاب العلم في ثباتها في  
 بل المنوع في اقوالها لان الجسم بما في ذاته لتوارد الاعراض المنوعة عليه فتخصص الاعراض  
 بالجسم دون بعض لا يمكن مع القول في العلم على موجبا لثبات في التخصص المجمع وان كان بعضها  
 بعد بعض الا حيز لا لا تخصيص منها فالجواب ان يقال انما لا يشك فيه مع القول بوجوب العلم  
 كما لا يخفى ان ثبوتها في الافلاك في الظهور عدم ثبوتها في العلم **قوله** لان اختلاف المقاييس  
 في العلم في ثبوتها في الافلاك في الظهور عدم ثبوتها في العلم **قوله** لان اختلاف المقاييس







ان يشترك في الحكم الواحد والشر لا يخرج عن ركنه فالحق ان نفس المسبب له عدة انفس في مثل  
 واختصاص كل مسبب بان راو اختصاصها به عدة لا اختصاصها بطرأه بها او اختصاصها  
 ان را طرأه فمزاها من اختصاصها من بعض الاجزاء وجود بعض من الانا فخصر بعض اجزاء  
 دون بعضها فالعلم الزر وبنها على لوجود الاثر في الجسم ضمن معنى الاختصاص على علم  
 بعد وجود ذلك الاثر في غيره فيتمتع لا على تمام معنى الاختصاص اعلم مجموع وجود الاز  
 فيه وعدم وجوده في غيره فكلما قال وجود ذلك الاثر البديهي الاختصاص في الجسم ما باله  
 خارج اولاد داخل مشتركة بين الاجزاء كاللهي والصوره الجسميه اولاد داخل فخصر  
 بنوع ذلك الجسم والمربط الا الاخره فكلما هذا يتصور دعوى الضرورة من الشر في الحقيقة في  
 عدم استناد نفس ذلك الاثر الى امر داخل ولو بساطة اختصاصه ذلك الامر بنوع ذلك  
 الجسم ويندفع الاضطرار الذي يتوهمه المحقق بل الضرورة في نفس الانا في النظر من  
 الجسم الى النظر في سوادها كانت تحتمل بنوع الجسم في قوله لك رد الفهم والكتابة  
 بالقوة للاندك او لم تكن كالنحو والامتداد في الجاهل لنا والاشياء ليست مستنده  
 الى امر خارج عن الجسم فخصر طامه ان عدم استناد نفس الاثر الى امر خارج بهي كذا غير  
 نافع في الاستدلال ضرورة ان الحارة مع قطع النظر عن اختصاصها بالان دون الماد لا يتصور  
 لا يتصور اليها على وجود امر خارج عنها من صورها والصوره الجسميه لجواز ان يكون  
 مستنده الى احد هياها او كليهما وانما ينقطع هذا الاستدلال بعد العلم باختصاصها بالان فالفهم  
 غيره بهي البديهي غير مفيد وذلك ان تقوى (ماده) الجسم الطرأه بين الصوره النوعيه لكن  
 دعوى عدم الاستدلال الى امر خارج بهي في احد هياها دون الاخره او على طريقه في بحث من  
 وجوه اما اولها تقدم النفس من ان الشر في الحقيقة دعوى الضرورة في عدم استناد نفس الاثر  
 الى امر خارج لافي عدم اختصاصها به الاستدلال بان يقال بان وجود ذلك الاثر البديهي اختصاصا  
 اما امر خارج او داخل واما ما يقال بان بانه ما ذكره البطلان في غير واقعه مع الاستدلال الذي  
 ذهب اليه الحكماء من استناد جميع الانا الى الواجب تعالى ابتداء من غير مرجع في الجسم وان اراد ان يبين  
 بعد العلم بغير الفاعل موجبا في افعاله ففقيه الاجاب الفاعل على نظر العلم الحاصل بساطة العلم  
 النظر لا يتصور بهيها واما ما قلنا فلكون ذلك فالمنع الا ان شرعا انما يكون الاختصاص  
 لنفسه العوارض المدة بعضها لبعض على يتوجه على ما ذكره الشر يتوجه على ما ذكره الفهم لجواز ان يكون

في علم الاثر امر خارج عن الجسم فاعلم الاثر بان بعد ادعوى ان من متعاقبة كواجب الوجود  
 كما يقولون تحقيق البحث في كبر النوعية كما يقولون لا شرعية فالبداهة التذكير بان بداهة العلم  
 لا بداهة العقل فالحكم ببداهة احوال الحكماء ونفعية بداهة الاخره فالحكم ظاهرا بالام ان يحكم بمراده  
 من استناد الانا الى ما يتوهم من استناد الانا الى فاعلمها ومن استنادها الى فخصر فاعلم  
 ان بعد العلم القطعي يتصور فاعلم الانا في موجب فيها فعدم استنادها بهذا المعنى الى امر خارج  
 ضروري فكلما يتصور مراده من عدم الاختصاص اعلم الفاعل والمختص ويطرأ به ما يتصور  
 الفطره السليمه **قوله** ويفرقون بينه انما اصبح الفرق ان قد اجتمع في الانا ارباب  
 وحما يفرق بينهما ان النفس لها اختيار دون رب النوع كما يظهر فيها اذا سقط  
 من كل قرب النوع يفعل الحركة الى السفل من غير اختيار والنفس يفعلها في حيزها  
 بشيء الى ان ما اوردته لبيان تنبيه دليل فلا ينافي دعوى لبداهة الحقة منافاة ذلك  
 تنبيه على ما ادى ضرورة لا على ما ادعاه الشايع لانه انما بداهة وبغيرها باء قوله ولو كانت  
 الانا لم وينقطع الى نفس الاثر **قوله** تفرضه ضرورة في ان احدهما قصد دائما في آخر  
 اذا فعل وطبعه ولا يصد الاخر اصلا اذا فعل وطبعه ومن البين ان حركة النفس مستنده  
 الى امر خارج هو الفاعل ولو كان لكل في مستند الى الخارج لم يكن بين الهابطه والساعده  
 فرق بل هو الجرح حيث اوفى وطبعه في غير حيزه الطبيعي ما ان لا يصد عنه الهابطه بل  
 الى الساعده واما ان قصد الهابطه بانه والساعده اخرى وذهبت بهي السفل ففهم  
 قطعان الهابطه مستنده الى الجسم اما بان يفعلها الجسم او يقصر فعل الفاعل على ذلك الجسم  
 دون غيره **قوله** بان يبين استنادها الى الصوره الخائيه لا بعض ان الصوره النوعيه ولو كانت  
 انسانية حاله عن قصد الشعور كما مر جوابه فلا يتصور فاعلم مستنده تلك الالات الواقعة  
 على نظام واحد طيات في الانا الطبعية للجوالات الى الهضم والتغذية وان كان  
 كونها واسطة في فعل الفاعل في قصد الشعور في يظهر من كلامهم من شبه جميع  
 الاجزاء المختصة بها الى طبائعها وصورها النوعية بانه الفطره السليمه وتقوم  
 للبداهة الا ان يتصور مرادهم من شبهتها الهابطه الى سبابها الحاملة للفعل  
 عليها فيكون الطبعية من قبله وط الفاعل والالات طيات رايه في صدر الكتاب **قوله**  
 هذه الاثر لها مثل الحارة لانه خصوصية الى النار ولا يجب ان يكون ذلك فخصه بالنار

من استنادها الى مختص الفاعل وذلك  
 المختص لا يجوز ان يكون امر سبانيا بهيها  
 الجسم او جزءه او عارضه



الاستعداد

قوله وبيّن هذه المقدّمات بالنقصان  
منها وان لا يقدّر ان عن واحد من جهة  
فيما سبق وادور عليه النقض اجمالاً ووقف  
بتعرضه والتمس الى بيان آخر



فهو مبن على الحق ان نفق من الاختصاص من الآثار وان كانت آثاره لا غايته  
كما لماله كما لا يجوز كونها مبدءا لآثارها كما لا يجوز كونها مبدءا لآثارها  
بين كلام الشارح يجوز ان يكون انقطاع لم يقطع كونه نفقا او يجوز ان يكون معافاة  
ايضا بان ليس في الجسم صورة نوعية غير الهيولى والصورة الجسمية والا لا تشمل الجسم على صورة  
غير متناهية والظاهر بان الملازمة ان لا بد لاختصاص من الصورة النوعية التي تستند اليها الآثار  
من سبب وان كان انقطاعا فاصل انه لو صح هذا ليل لوجود في الجسم صورة نوعية اخرى وهكذا الجواب  
في اختصاص الصورة النوعية بالفرق هو جاري في وجود صورة نوعية اخرى مع خلف حكم المبدء هو اشتغال  
الجسم على ما يستند اليه الامر المختص بوجهات او نفيها ومن ههنا يعلم ان هذا ممكن في جوار  
خلاصته بان لا بد من اختصاص الامر المختص بوجهات كمال او عرقا من سبب فذلك السبب  
اما الامر الخارج والداخل استلزامه ان دليل التماثل وذلك ان جعل النقص يستلزم التماثل  
والجواب عن دليل الاستلزام بان لم يتوجه ذلك الى النقص مستفاد من كلامه لا يراى  
على الشبهة ان محل الترويد على الترويد في آثار الآثار فالنقص المبدء غير متوجه على الدليل اذ  
الجواب عن حجة من بناء على انه فاعل الصورة النوعية يجوز ان يكون امرا خارجيا لاعتبار الفعل عند فهم  
ولا يجوز ان يكون مخصصا او امرا خارجيا ولذا توجه النقص اذ الى ان الكلام في مبدء الا ففهم  
ولم يتوجه اذ الى ان مبدء الآثار وان محل على الترويد في اختصاص الآثار بوجهة تكون عوارلية  
في ان المختص بالامور خارجا غير متناهية بشهادة المنع الا ان سبب منه اقواله فيه بكت ما والا  
فانه انما يقع اذ ان مبدء الآثار عينية عن فاعله وقد عرفت انه لم يقع دعوى الضرورية في ان  
فاعل الآثار ليس امرا خارجيا وانما يقع دعوى الضرورية بها كذا في الخارج مبدء الفاعل انما راعى العلم  
والنقص في علم النقص على كل التقديرين البقاء فنقول خصوصية كونه الامر المختص عرقا  
لا دخل له في البرهان فالمنافضة ان لقول الامر المختص الجسم جوهرا كذا ادعينا انه متروك  
يستند اليه فذلك المبدء اما خارج او داخل والا وابطا اذ الخارج لا يكون على الامر المختص  
لاستواء النسبة وهكذا يترك البرهان ونقل عنه في وجه عدم التوجيه حيث قال في الحاشية  
لم يتوجه ذلك النقص لان الصورة ليست من مقولة الآثار التي لا اعرف من مقولة الهيولى  
والصورة الجسمية في كونها جوهرا فمبدءها كذا في الآثار من غير الكلام في المبدء بل في العلم  
انتهر فيه ان آثارها لا يجوز بان لا يكون جوهرا بل في الآثار من غير الكلام في المبدء بل في العلم

في الآثار

في الآخر بخلاف مبدء اختصاص الآثار مبدء اختصاص الصورة النوعية فان كل مبدء  
مبدء اختصاصه انتهر فيه ان جميع المبادئ رمت اليه في انها لا تكون مبدءا للضرورية  
ما لم يكن بينها وبين ما لم يكن بينهما امرا خارجيا رابطة حادثة مخصصة بغير فاعله ان  
على تقديره ولذا اجزؤه فيه من غير فرق **قوله** اجتنابا سها اقدم اجتنابا فقط ليعلم  
تفريع قوله فاعله في الآثار عاقلة بمعنى فاستند ان لفرد من لفرع حقيقة وكل  
نوع حقيقة من لفرع من اجناس العناصر كالحاوية والنبات والمعدن والجسم البسيط  
لا العنصر من ذلك بين تلك العناصر بحدوث فالقديم جنس الحاوية مثلا ولا في  
الانفكا والفرق والمثالهنا حدوث الحق في عدم تباين عدم التفكير الناطقة تدار على  
قوله لم يقدم نوع النبات ولعل ذلك القول مشهور لا يتحقق بل في فاعله صورة نوعية واحدة  
ما من نوعها ان محل القضية بلا واسطة فقوله اما من نوعها تارة في الانفكا تارة على  
ان الفصل لم يقدم الصورة الجسمية لعدم الصورة واما من نوع تارة في الانفكا تارة على  
وان علم القضية فالقول الاول انما نظر الى الصورة في الانفكا والانتقال بواسطة تارة في فهم  
بناء على قد توهم هذا المتوهم ان الجنس يتحقق في ضمن النوع والنوع في ضمن الفرع فيلزم  
من قدم الجنس قدم النوع ومن قدم النوع قدم الفرع فاذ قدم الجنس قدم النوع  
فما يتصور قدم الجنس مع حدوثه في فرد لان مع تقدم النوع واستوحيه المحقق  
الدواعي ما يستلزم زمان العود شرا مع ان لا يكون في اكثر من ثلاثة ايام ولا فرق  
في ذلك المتناهي وغير المتناهي **قوله** فان قلت الاستعداد اعم ورواها من  
احدهما اصل الاستعداد ليس ما يقيد الصورة **قوله** بقية الثاني في حقيقة استعداد  
ببعض الصورة بل هو الاستعداد الى الصورة فاجاب عنهما مع ما ان ما افاد  
وما كان مختصا ببعض الصورة دون بعض كلاهما هو الاستعداد القريب اصل  
الاستعداد واليد قريب تارة ويبعد اخر وهو ان الاستعداد لا يكون **قوله**  
فالاولى في هذا فان دلالة الصورة الهيولية لها مناسبة لظهور الصورة  
والثانية وانما تارة ولذا ينقلب المواد الى لظهورها بلا واسطة قوله اخر  
فدول كانت تلك المناسبة مقتضية لافاضة ما يابسها لا فيفر على المواد بعد  
في صورة الصور تارة معا وهو في هذا لا يرد على القول بالاستعداد لانا



نحت ران يكون الهواء الاجل الصورة الهوائية استعد للخرم صور في الماد والار  
 لكن انما استعد اذ انه البنية خارج لبعض عليها اصبها ومن الاجل الله ان  
 هنما انما مع قوله وتلك المتكسبة انما مع متسبة زائدة كنظم اليها بقصص كين  
 صورة معينة لكن قد عرفت ما ذكرنا ان هناك استعداد اقرب مما افاده الصورة بغير  
 قوله لما ثبت عندهم قدم المادة هذا البطل للسنة المذكور بان يقال لو صح هذا السنة لا يمكن ان  
 المقارنة بين المادة العنصرية وبين كيميائية الحادثة لكن لا يمكن بطل اذا المادة قد عرفت  
 ولا يثبت من القدم بالبيع المقارنة الدالة بين وبين حادث اما الصغرى فمبينة في هذا ما  
 الكبر فليقل انما القديم هو سابق في السابق زمانا والمقارنة الدائمة في السابق على  
 حادث وان لم ينافي في المقارنة الترتيب وجودا في زمان واعلم ان شكلة جارية في الصورة  
 النوعية فتاخيرها في الكيفية ما لا وجه له وفيه بحث حاصل البحث انه لا يمكن ان يكون  
 ان صح لا يمكن دوام المقارنة بين المادة القديمة وبين شكلة الكيفية بعينها الحادثة فالمادة  
 منه ممتدة بكمية دوام المقارنة لفردها وجنسها ولا يلزم من عدم مقارنتها بالكلية  
 شخص من افراد تلك الكيفية عدم امكان مقارنتها لفردها بجنسها بانه على ان العام  
 لا يمكن المقارنة له في ضمن خاص فاذا لم يكن مقارنتها لشيء من افراد لم يكن له البعد والار  
 لان وجود العام عبارة عن وجود في ضمن افراد لم يقم المقارنة الدائمة بينه وبين القديم  
 وان لم يكن بين شدة افراده وبين القديم وان اراد ان لا يكون دوام المقارنة بين المادة  
 القديمة وبين الكيفية الحادثة ولو بين جنسها او فردا منها فبطلان ذلك وما ذكرنا  
 في البطل انما يفسد بطلان المقارنة الدائمة بين المادة القديمة وبين كل واحد من الافراد  
 الشخصية المعينة تلك الكيفية لا بطلانها بغيرها فموجب سبق القديم على الحادث  
 في زمان واحد لم يكن مقارنتها الدائمة لفردها بجنسها البطلان ذلك فموجب  
 فيما اذا كان الحادث متناهيته بغيره بغيره سبق القديم على الحادث في زمان  
 آخر غير زمان سبقه على ما ذكرنا وانما يتوهم سبقه على الحادث في زمان واحد  
 اذا كان الحادث متناهيته بغيره وقبل عليه جواب آخر هذا البحث السابق وحاصله انه  
 لم يكن المقارنة الدائمة بين المادة القديمة وبين شدة الكيفية المعينة الحادثة لكن  
 يمكن ذلك بينها وبين مجموع الكيفيات حيث المجموع وجه السنة انما يستلزم المقارنة

الدائمة

انما ما بين المادة وبين كيميائية معينة منها واما بينها وبين مجموع الكيفيات الاولى  
 بخصوصها يكون باطلا وذلك لان مجموع الكيفية الحادثة الغير المتكسبة لشيء من  
 وحدة لكل كيميائية وانما بينها لا يوجب حدوث مجموع تكون المقارنة الدائمة بينه وبين القديم  
 فاعلم انما واعلم من ان بعض الماد في كيميائية عند حدوث كل كيميائية وانما بينها لا يوجب  
 الاوان حدوث مجموع غير المجموع الاول فممكن هناك المجموع الحادثة غير متسبة ولما وجب  
 ان يبقى القديم على كل حادث لم يقع مقارنته وانما الشيء من المجموع الحادثة فالحق ان جواب  
 باشر اليه كغيره لا يثبت او المجموع في الاول يتوهم بطلان بعض الاجل وعلى ان لا يلزم  
 مقارنته القديم او لا يتصور مقارنته الموجود للمعدوم فضلا عن المقارنة الدائمة بينه  
 وبين القديم فالحق ان جواب القائل انما يلزم ان ذلك المجموع يكون الشيء الموجود على زعمه  
 المحقق الدوران في شدة العقائد من ان المجموع الذي وجد في زمان من الزمان الماضية  
 ان توجد من الوجود ولذا وراعيه مما قاله في النوام الخمسة من جانب المحقق قوله وقصص بعض  
 لان اختلاف عقائد الافلاك على تقدير هويتها باختلاف الانا لا بد الا على انها لا بد لاختلافها  
 من احوالها ولا يلزم من الصورة النوعية لجواز ان يكون ذلك الامر الجوهري كما هو مذهب  
 فلك لا يفرق عندهم ان يثبت الافلاك متخالفات النوع بخلاف العنصرية المتسبة  
 في المادة والصورة الجسمانية باثبات المقدمة الممتدة لا يقتصر في الصورة الجسمانية  
 وانما الجوهري المختص في الاثبات باطلا ان ذلك الحقاء الممتدة اذ لو لم يكن احتفال  
 بوجوب الحقاء الممتدة وان لم يثبت في السنة البطلان لا يجوز استناد الاختصاص في  
 ما ذكرتم من الكيفية التي حارمتها معد لاحقة منها لانه لا بد منفس تلك الكيفيات  
 انما يشبه ان لو فرض احوالها ليلزم به بين تلك النفس الدائمة لا بد من اختصاصها بالزمان  
 هذا المنع طام يتوهم انظر بالصول النوعية على ما ذكرنا في البطلان ان غاية الكيفية  
 التي جواز كونها على معدة للاحق وهذا القدر لا يمكن في وجود اللامعة بل لا بد من  
 مبدء يفعلها مادامت موجودة في الجسم لا يمكن ان يكون ذلك المبدء هو الصورة النوعية  
 الزمانية اذ لا يمكن للمعدوم فاعلم للموجود وانما بين الكيفية بغيرها ولا يلزم ان يكون  
 احد المتفادين فاعلم ان لا يلزم لوجوب اجتماع الفاعل والمفعول في زمان واحد فموجب هذا الجواب  
 محرم لكونه بان انما اختلفت من بعض الاجل بغير الانا مدة بقاء ذلك ان لا عند حدوثه

المختص لا من جانب م







[illegible]

الهيولى في كل محتاج الى المقدار والمقدار الى كل جزء في الجسم والجزء  
 الصورة وعلى كل تقدير ثبت احتياج الشكل الى الصورة قطعا لو قيل اولا ان  
 الشكل محتاج الى الجسم والجسم الى الصورة لورد ان يقال الشكل من الاعراض  
 الانفصالية يجوز ان يتوحد احتياجه الى الجسم بواسطة الهيولى وبعد ذلك  
 يرد عليه ان الشكل المادة لذاتها غير ممكن بل بواسطة الصورة فالشكل في وجوده  
 يتوقف على الصورة وبذلك يظهر ان ما قيل الصواب منع التوحد عن الجسم  
 لا سيما التوحد ومنع التوحد عن الصورة <sup>الثانية</sup> واجاب عنه المحقق الطوسي  
 بان هذا البطلان يفيد ما هو الشكل في الوجود ان الشكل الطلي العارض للصورة  
 الكلية فاصل في ذاته من قبل وجود الصورة المشخصة في التي رجع كما هيبة الشكل  
 وان احتاجت الى ما هيبة الصورة بعدم تصور الشكل بدون الصورة  
 لكنها غير محتاجة الى الصورة المشخصة فيجوز ان محتاج الصورة المشخصة  
 "الشكل فيكون المدعى بانه المحقق حيث ان التنازع بين الهيولى وبين  
 الصورة المطلقة لا ينشأ وبين الصورة المشخصة اقوال والضرر عدم علة الصورة  
 المعنية الحادثة من الصورة العنصرية للهيولى العنصرية القديمة فاستغن  
 عن البيان فلا حاجة في الاستدلال عليه بهذا المقدار الواهية وال جواب عنه ان  
 الصورة المطلقة لا تكون علة بدو وجودها في ضمن افرادها للقطع بان البشر  
 ما لم يوجد في الخارج تمنع ان تنفخ عنه اثر في الخارج ولذا قال المهراني في وجودها  
 مع الشكل والشكل ومن البين امتناع الوجود بدو في التبعين الشخص في المحقق  
 من الصورة المشخصة بل المشخصة بشخص فالا شك اعليه في هذه الجهة  
 هو الذي مرادهم انفي علة كل صورة مشخصة بشخص معين بان شخص الصورة  
 المتعاقبة العنصرية وجود الهيولى وجود الهيولى العنصرية بان يكون الشكل شخص معين  
 دفن في العلة اما على الثاني فقل واما على الاول فاما ان كل صورة معينة اذا احتاجت  
 الى الشكل شخصها المعين محتاج اليه في شخصها بشخص ما اذا لا وجود شخصها  
 الا في ضمن شخص معين فغير ر عليه ان احتياج الصورة في الشخص في الشكل الذي هو  
 العوارض الخارجية لا يكون العوارض الخارجية كقوله لا فقلوا ان الهيئة البرزخية لا



المعجز

[illegible]



موجبة هو الواجب تفعل كذا في تلك في التلازم الحان التلازم مقطوعا به اللازم بطا ان يوجب  
ذلك ان يكون وجود بعضهما مشروطا بعدم المانع دون بعضه وانما يقطع التلازم بعد  
القطع بان الحان الطرح في الفصحة من غير شرط او جميعها مشروط بعدم مانع  
وانه على التقديرين يثبت العلة الموجبة لها موجبة لدوام تعلل بينهما بحيث لا يقطع  
التعلل ابتداء لكن ذلك مما لا يسيل الى القطع به ويجابه بترجيح ان ما ذكره الدواني في شرح  
العقائد من ان قولهم ما ثبت فمستحبا لعدم ثبوت كذا ان يكون وجوده مشروطا بعدم  
المانع المستلزم ذلك لعدم من الاراء وقت اذا وجد المانع في القدم يمكن  
وبهذا الترفع عنه ما افترعها الاولام وانما قال قد يقال ان المانع في كون المعلول معلولا  
على موجبة واحدة وعلى تقدير اشتراط البعض بعدم المانع دون بعضه لم يكونا معلولين على موجبة  
واحدة فلا يحل في المشهور التلازم بين اربعين بحيث يمنع التفكاك احداهما الاخر  
فيصور الابطاح الوجه الثاني والثالث واخر في معلوليهما العلة واحدة وذلك لان الموجودين  
الملازمين اما ان يكون احدهما علة للآخر واما ان يثبتا في الواجب لذات فلو كان  
تعدد الواجب لكن ان يستدل به في الآخر ولا يمنع ذلك ثبت استنادا بهما الواجب  
واحد من اول المشهور يستدل به الى علة موجبة اولها واسطة في المراد استنادا بهما الى  
الواسطة فلو كان واجب الوجودا اربايات او بالواسطة المعلولة في التلازم بين الغير  
فالمراد بانها معلولة على واحدة اعم ان تكونا معلولتين لذات او بالواسطة ولا يشك ان واجب  
الوجود عندئذ هم علة تامة للعقل الاول وهو علة تامة للثاني فكيف لا يكون واجب علة لكل لا يزم  
ملزم فانه يمنع ما قيل ان علية الواجب في معلول لا يقتضي ثبوت قولهم بالواسطة والشرط والاشارة  
في جميع اوجه وجود الوجود احدهما بعض التحقيق في تفصيل الامر الوجود والعدم في العلة  
ان التلازم على عدم المانع وعكس الامر العدم لان المركب من الوجود والعدم لا يكون  
موجودا بضرورة اللهم الا ان جعل قوله فلا صدق لا على معنى الصدق في الاعراض بل في العلة التامة  
كذلك سيقطع كلامه بانه لا يرد ان اريد ان يثبت صدق على شرط ظاهره على شرط من العلة التامة  
والجزء الاخير لكنه في سبيل الفرق ان اشتمل جماعته بتصويها في انفسها وانه لا يصدق  
الا في علة العلة التامة بوجوب صدق الا على ما يثبت بضرورة الاول (والثاني) على الاول نظر الثاني  
قطعا فانما نحن مراد به استناع التلازم في ضرورة سبب التلازم ابرارها بغيره عن المعلول

لا وان كانا معلولين فاعلا واحد

ولو

بالضرورة

بالضرورة فان اريد الضرورة الذاتية التبرير الضرورة مادام الذات موجودة فلا يصدق  
على شيء من الجزاء الاخير قطعا او الجزاء الاخير بما يوجد بنبذ العلة التامة والغير بعد  
بإثبات العلة التامة المشتملة على عدم المانع ربما يحدث مانع فيبقى الجزاء الاخير موجودا بدون  
العدم وان اريد الضرورة في وقت ما فيشبه ان يبقى صادقا على الجزاء الاخير لكن صدق  
على شرطه غير ان اذا ارتفع عدم المانع ممكن في طرقت من اوقات وجود الجزاء فاقتران  
الجزء بعدم المانع غير واجب له في غير من اوقات وجوده فلا يثبت عدم التلازم عن ضرورة  
ان في شرطه اوقات وجوده طالما لا يثبت كذا طالما لا يثبت كذا الا صانع ضروري بالذات الحات  
في شرطه اوقات وجوده بناء على انه نفسا لثبوت غير ضروري في غير من اوقات وجوده  
عن التلازم التامع لها فان قلت لو لم ما ذكرته في الشيء الثاني لم يظهر صدق على العلة التامة  
عن تقدير الشيء الاول بغير لان مثله بانه مع انه يقطع بصدقه عليها في ذلك التقدير قلت  
احداهم سبقا لبعض الاولام لان غاية جريانه فيه ان يجوز العلة التامة ممكنة لعدم إمكانية  
التفكاك عنها اذ على تقدير وجود المانع ينتفي العلة التامة التبرير اجزاها عدم المانع ينتفي  
المعلول منها وهذا لا يجوز التلازم بينهما اذ التلازم المعلول عن العلة التامة ان يثبت ذلك  
العلة موجودة بدون المعلول اعدمها معا وبالحكمة فربما بين التلازم الوجود عن العلة  
التامة وبين التلازم المعلول عنها وغاية جريانه لزوم الاول الثاني واللام فيه في الجزاء  
الاخير فانه بعد وجود المانع يبقى موجودا بدون المعلول ولتأمل انه يقول لا يجب ان يثبت الضرورة  
بمباشرة من ذات الجزاء بل على موجبة وان وجب ذلك في العلة التامة التبرير فثبت بدو  
المعلول لم يثبت علة تامة ارجله ما يتوقف عليه وجود المعلول وهو تافه فلو كان لا يشاع  
التلازم في تعريفها اعم من ان يثبت لذات العلة او لامر خارج والمانع الحادث لكونه  
ممكنا يجوز عدم وجوده بضرورة تقتضيه وان لم يكن العدم يثبت لوجوده فيبقى عدم المانع في جميع  
اوقات العلة التامة التبرير في بعض اوقات الجزاء الاخير ضروري فيجب اقتران الجزاء الاخير بعدم  
المانع في بعض اوقات وجوده فيمنع تخلف المعلول عنه في وقت ما فيظهر صدقه عليه والجواب  
ان مثله في كل جزء من العلة ان من شأنه ان يثبت استناع التلازم بهذا التقدير يصدق التعريف على كل  
جزء لا على الجزاء الاخير فقط فلا يجوز التعريف ما معاولا فلا يصدق على الجزاء الاخير فلهذا اثار  
لا يظن صدقه في هذا بيان قوله انما لا يثبت بضرورة المعلول ارتفاع العدم في المانع لا يثبت ان يكون



جزا آخر انما هو بشرط ذلك لعدم فاذا ارتفع ذلك الشرع ارتفع الشرع وطعن  
انما اختار الشق الاول ومنع لصدق على الاخير مستندا بان قولهم الجزء الاخير على وجه  
شرع وانه عامية بالمعنى الاول لا بالمعنى الثاني ولجوب ذات الاخير مع وصف كونه جزءا  
يصدق عليه انه مادام ذلك الجميع موجودا يمنع العقل كالمعلول عنه فيصدق التعريف  
عليه كالعالية التي تامة واما اختيار الشق الثاني ومنع لعدم ظهور صدقه عليه بغير تخار  
ان المراد ان يكون من الضرورة الذاتية والشرعية وانه لا يمكن من طرفه تامة  
يمنع العقل كالمعلول عنه اما مادام موجودا او بشرط الوصف العنوان او اذ كان على  
تقدير يريد ان طر من العلية التي هي بشرط كونه جزءا منها يمنع خلف المعلول عنه فيصدق  
التعريف على كل جزء منها فلا يكون مانعا او لا عامية موجبة عندهم سوء العلة انما الجزء  
الاخير فالحق ان مانع عن التاثير مانع عن علة كل جزء فعلة كل جزء بشرط عدم المانع  
عليه الجزء الاخير فقط وان المراد من العلة الموجبة ما يمنع العقل كالمعلول عنه من وجود  
بما مانع من التاثير وهذا المعنى صادق على العلة التامة وعلى الجزء الاخير دون ذلك الجزء الذي  
ان توجد بلا مانع بدون المعلول ولا يكون شرطا للجزء الاخير والا لا يمكن خلف المعلول عن العلة  
ان لا يكون وهو ممنوع بالذات كما عرفت **قوله** لانه لا يفيد اما البطلان للسنن بانه لو كان المراد  
كذلك لم يتم استدلالا بقوله او العلة الموجبة واما تسليم لقوة التعريف على الوجه ومنع لقوة  
اخر برتقوع قوله في مستنداته وما حصل ان التلازم انما يتم لو ثبت ان عنوان الكون  
جزا آخر وصف لازم وهو غير ثابت بل كثر ما بين عوضا متفارقا فلا يتفرع التلازم  
واما ما قيل من ان التلازمة بشرط وجودها بشرط وجودها لا في الجملة بل في كل واحد  
تحقق ان في فيما مضى شرع فلهذا فانه اذا التزم في التلازم الخ لا يبرر ان قد لم يبرر  
لا تنفك عن الصلوة والعكس ضرورة ان مطلقا لا وقتيان وكذا جميع الاعضاء  
المستعدة في العلوم الحكيمة **قوله** فلا يظن استلزامه الا اذا ظهر استلزام بين الجزئين  
ولا يمكن صدقهما على شئ في جهة واحدة والا بطريق قد لهم ليعبر عن الواحد الواحد  
**قوله** لا ينفك عن الصلوة والعكس ضرورة ان مطلقا لا وقتيان وكذا جميع الاعضاء  
منها انما لا تنفك عن موجبة فلا ينفك الدليل وهو من المقدمات التي يتوقف عليها صحة الدليل  
فلا لازم بطلان القياس منسبة فينبغي ان لا ينفك عن وصف العلة بل الصواب ان يقولوا ان  
الاولى ان لا ينفك عن وصف العلة بل الصواب ان يقولوا ان

منسبة الوصف في انه صحيح لكنه غير مناسب وقد عرفت عدم الصلوة وقد يدفع بوجاهة  
هو ان صحة الدليل عبارة عن صحة الصلوة والمادة من صحة المادة منسبة المبدا والمط  
ومن شرط المنسبة اخذ الاكبر في القياس في المنسبة بطلان التوقف على الصحة ولا يخفى ان كلام  
الشرع ان الدليل تامة بدون قيد الفاعلية لزم الكلام لم يغير ولا شأنا اليه فرع عدم المنسبة  
لالتاثير انما لا بد من الحدف بصلح الدليل ولا كانت الاثارة حاصلة بان يقال فلا يلزم  
وصف العلة بالفاعلية فلا بد لعمامة المنسبة من وجود فلذا قال وتوصييه وفي بعض النسخ  
لو وجد قيد الفاعلية لم يوجع بغير الجواب يمنع بطلان ما ذكره والتوصية لان بيان لزوم المط  
لما انه على النتيجة الاولى منع للملازمة العائدة بانه كلما كان اللازم على غير التقرر  
البيان ما ذكره لعدم المنسبة بانه لا يلزم قوله فلا يلزم وصف العلة لم يجوز ان يكون  
ذلك القول للتاثير انما لا يمكن ان يصحح الدليل كتحريف قيد الفاعلية ولم ينفك عن القيد  
لا سلطان التوجيه كما ذكره المحققين في دفع ما قيل ان النسخة الاولى غلط محض  
والنسخة الثانية **قوله** لا يلزم لنفي كون الدليل على موجبة اربع الحدف على  
النسخة الاولى اذ بعد الحدف بغير الا مطلق العلة فسواء حملت على العلة الموجبة  
والبقية على غيرها بتم الدليل بناء على ان كل علة ما يتوقف عليه وجود المعلول وطرا يتوقف  
ان كل علة على وجود المعلول يجب وجود قبل المعلول وعلى كل تقدير يبرر ان لا ينفك الدليل  
عنه موجبة **قوله** وتوصييه ان يقال ان المراد في قول المصنف ان الدليل ليس عليه  
العلة الموجبة المطلقة انما لا علة التامة والجزء الاخير لا مطلق العلة موجبة كانت  
او غير موجبة والمراد بالفاعل في قوله والفاعل الفاعلية للشئ هو الفاعل المستقل  
بان ينفك الا لا ينفك في ثابته الى اخرج عنه فاعلة تامة فاعلة مستقلة هذا المعنى  
وهو الموافق لاراجهم الشرع والالات في الفاعل وكثيرا ما يطلق الفاعل  
المستقل على بسيط لا يحتاج في التاثير الى شئ من لواحي النسبة الى المعلول الاول  
لكن المراد منها هو المعنى الاول والجزء الاخير فاعلة مستقلة بشئ من المعنيين للتوجه  
بعد ذلك ان يقال ان القياس الذي ذكره المصنف على ما ينبغي ان لا ينفك عن فاعلة  
مستقلة ولا يلزم منه ان لا ينفك جزء اخر رفعه بقوله ولما كان الفاعل المستقل  
وتخصيصه بقول المصنف العلة الفاعلية ليس كبر مضمومة الى المقدمة الاولى كما هو



بشيء الاشكال بل هو دليل على ان الله لا يمكن ان يكون الهوyle هو ذاته  
قبل الصورة لم يسبق هناك فاعلم مستقل لان الهوyle عنده او جزاء آخر اذا كان مستقلا  
يجب ان يكون سابقا على المعقول ان كان سببا في ذاته وان كان مركبا فجميع اجزائه واذ لم يسبق  
هناك فذلك الفاعل المستقل لم يكن الهوyle عن ذاته للصورة ولا جزاء اخر من علته ان  
مزمومة انها لما كانت عن ذاته او جزاء سبق هناك فاعلم مستقلا ولاشك ان الفاعل المستقل  
الذي لا يكون نفس الهوyle عنده او جزاء اخر منه لم يقبل فنفع كونها علة فاعلم مستقلا ولا  
فان سب ذلك طاف في قوله نفى كون الهوyle موصوفا وعلو بيان ذلك ان الحق في هذا الكلام  
الواجب بحيث ينفذ ما قبل ان الفاعل المستقل اخبر من العلة الموجبة ولا ينفذ نفى العلم كونه  
ان تفرع قوله فنفع سبق العلة الفاعلية لا ينفذ فيه نفى الفاعل المستقل لزوم العلة الموجبة  
وانما الذي يكون له لازما لها بناء على انه من كسوف العلة الموجبة تحقق هناك العلة التي  
الموجبة عنها او جزاء اخر منها وقد عرفت ان كل علة تامة فاعلم مستقلا بالمعنى المراد ههنا  
وذلك لان في الدوام يوجب نفى المزوم دون العكس فلا وجه لقوله مستلزما له كذا  
ما زعمنا في طائفة الالهام الا ان يكون على صيغة المفعول لا الفاعل المستلزما العلة الموجبة لكن  
لا وجه للعدول عن عبارة اللازم الا انه في مثل هذا المقام **قوله** المستلزم لنفسه سبب الهوyle  
صفة مخصوصة لنفسه سبب العلة الفاعلية لا صفة كما شئت من برهانه ان فاعله الفاعلة  
للمصونة لا يستلزم نفى سبب الهوyle ولا ينفذ مراده ان نفى سبب العلة الفاعلية الزمان  
لنفسه سبب الهوyle ويؤلفه سبب العلة الفاعلية لا ينفذ مراده ان نفى سبب العلة الفاعلية الزمان  
في بر الفاعل سبب في الموصوفين ومنه ان قوله لنفسه سبب الهوyle لتقليل التلازم لتفريق  
واشك ان الصغر المذكورة في المتن لا صفة مستلزمية وصلتها بخدوثة المستلزمية للعلة  
الموجبة اقول مع ان اكثر النسخ المستلزمية بالتدبير لا بالثبوت فتأمل **قوله** ويجوز ان يكون  
من التقدير سبب فائدة لكن قول المصنف صدر البداية لانها لا توجد بالفعل قبل الصغر  
من القيام ولا اقدم **قوله** هذه شرطية صادقة الغرض منه توجيه طاعة لواله اذ على الشرطية المتبعة  
الطرفين وذلك لان التلازم بينهما لا يفي في اندامهما معا فيجوز ان يكون شرطية صادقة مع صدق  
طرفها في الشرط لا يقع هذا الاحتمال بل هو لو وجبها المحشر ببيانها الى اللازم بقدم الهوyle  
واشك ان اللازم توجب استحالة المرفوم ولذا اكتفى بالاول **قوله** لان ما ثبت فيه استحقاقه

بناء على ان الممكن المستلزم فاعلم قريبا كلف به امكانه الدائم في القبيضين  
في المعقول الاول او تحقق شرطا بعد الامكان في الاول والحاف في سائر العقول والافلاك  
في يستحيل عدمه فيها لانها لا يوردها عليهم انه يجوز ان يكون عدمه مانع من جملة شروط  
القبيضة فيزال لعدم وجوده المانع يستند في القديم وليس ذلك لعدم بقبضته  
من العلة الفاعلة لئلا يمنع الزوال الفاعل الا يراى ان عدمه لم يخلو اذ  
مع انه يزول عند وجوده لما رث **قوله** فان قلت نقض الدليل احتياج الهوyle  
الى الصورة في وجودها وبقائها مستقلة عن المحقق الدائم وبعضهم يستقل  
عنه ومع ذلك فغير حصرنا وهو غريب وذلك الدليل المنقوض هو قوله انها  
لا تقوم بالفعل بدون الصورة وقولها المحشر على غير ما تعين بدونها بدلا على تشبيه الصور  
بالعوالم الامور لتقرر النقض لوج هذا الدليل الدائم على فرع الهوyle للصورة في الوجود  
والبقاء الى ان تصاف الهوyle بالصورة مع كون وجودها فرعها واللازم لطلانه  
يستلزم الدور الباطل لان وجود الهوyle على تقدير الفرعية يتوقف على علو الهوyle  
فيها وكونها مصونة يتوقف على وجود الهوyle في الخارج بناء على ان الفاعل المستلزم  
في الخارج فرع وجود الموصوف فيها كما يجب ان يقرر المقام وان حبط فيه الاوامر  
في فرع لوجود الموصوف فيه لا يخفى انه لا يرتب باحد في امتناع تحقق الصفة  
في الخارج بدون الموصوف فيه وكيف يجوز ما قبله صغر وجوده الا حراى بدون البقاء  
وهذا القدر بديهى لكن عبارة الفرعية الدالة على الترتيب تدل على تقدم وجود الموصوف  
على وجود الصفة وذلك في مثل تصاف الماهية بالوجود الخارج مزموم لواز ان تصاف  
الشيء بالوجود معه او بعده والى لم يجر ان تصاف بما يوجد قبله ولذا عجز الدائم عبارة  
الفرعية الى عبارة الاستدعاء وهو الموافقة لقول المصنف لا يجب استند وجود  
الموصوع **قوله** مع ان وجودها فرع له لا التصاف على ما بين المحشر سلف من  
المصنف ههنا من ابرام الهوyle المستعينة بتعريف الصورة ولا تعين لها في ذاتها كما استغنى  
من تشبيه الصور بالعالم **قوله** ولا يجب ان الصورة التي تحيط الجواب منع لطلانه  
اللازم واستلزامة الدور مستند بان الصورة باعتبار وجودها في نفسها  
مع قطع النظر عن حلولها في الهوyle يجوز ان يكون علة للهوyle وباعتبار حلولها



معاونة لها ولعل ان يقول هذا الجواب والجواب الذي رجعده مخالفان للعلم  
وقد سبق من المصنف ان الهبوط ليست علة ولا معلولة للصورة والجواب مراد من  
العلية الموجبة من الطرفين لان في مطلق العلية ولا بد من في الحام نفى العام وفيه ان  
العلة مطلقا ما يتوقف على وجود المعلول واحتياج الهبوط الى الصورة في التعلق والوجود  
ينفي كونها علة مطلقا فان قلت لا شك ان الهبوط علة قابلة للصورة قلت نعم الهبوط  
الموجود للصورة مطلقا علة قابلة للصورة المعينة والحكام هي صفات العلية والمعلولة  
بين الوجود والصورة المطلقة ان وجود الصفة نفسها وجود ما في نفس الامر والوجود  
في نفس الامر ما في الخارج فيلزم الدوران في الذين يقولون الجواب الى الجواب الذي رجعده  
الا ان يقال مراده وجود ما في الخارج لكن مع قطع النظر عن طولها على الهبوط  
المعلول معلولة لها ولا يتم الفهم ما قيل في الجواب لتحقيق الدوران وهو الفهم لبطالة  
الن في مستند الجواز ان يكون الهبوط معلولة للصورة المطلقة وعلة للصورة المعينة  
وفيه الاستحفاظ الهبوط بقا في الصور الشبيهة بالعدم لا يقتضيه كونها معلولة  
للصور المعينة للصور المطلقة اذ لا تعاقب للمطلقة بل المتعاقبة هي المعينة  
الاهم الا لا يقال المراد استحفاظها بالمطلقة في ضمن المتعاقبة **قوله** وهو من غير  
اي الانقسام بالمطلقة والذين لا في الخارج اذ لو كان في الخارج لزم الدوران بالظاهر  
لان الصورة المطلقة كلية والخاص موجود في الذين لا في الخارج والالتصاف بالوجود  
في الذين امر ذهني فغيبه انه يقتضيه كون جميع القضايا الخارجية ذهنية اذ هو المحل في  
كل واحد من القضايا الخارجية انما يستلزم وجود الموضوع في الخارج لا وجود الصفة الفرد لانه  
كان التصاف فيه بالعموم فاجب ان لا ذهنية وكذا لما قيل الا في في التعديل ان يقال الصورة  
المطلقة كلية والخاص ذهني وكذا الهبوط قبل وجود ما في الخارج فالتصاف بها بالمطلقة  
التصاف امر ذهني بامر ذهني والتصاف الا في الذين لا في الخارج اذ التصاف في الخارج  
يقتضيه وجود الموضوع فيه كما حققه الدوران انتهى اذ لا يتم ان التصاف الهبوط  
بالمطلقة التصاف بها قبل وجود ما في الخارج وان بين كل من الدوران في كليتين او لا  
ليست تغني عما ذكره مع ان الجيب في كيفية الجواز ان يجوز ان يتحقق التصاف بالمقتضى  
اذا ذهنية فلا حاجة الى التعديل بل الى **المؤيد قوله** والتصاف بها بالصورة المعينة  
او رد عليه الصبر في طبعه بان هذا من غير علم يعرض للهبوط ولا مقتضى مبهمة ثم يعرض

لها صورة معينة وذلك في غير المنع ولم يقل به احد على ان جعل العام والخاص  
واحد كما حقق في صنعة فكيف شئت عن الخصوصية ويعرض بها للهبوط انتهى  
واجاب عنه الدوران في صفاته بالالتصاف بتلك الصورة في حيث انها صورة  
كما متقدم على وجود الهبوط ومن حيث انها تلك الصورة المعينة متاخر  
والا فلو كان في اقلها من اصحاب الجينات فان الجينات متاخر  
حيث انها مادة جزا لا تتأخر متقدم عليها بالوجود ومن حيث انها غير متقدمة  
في الوجود فتعدها واحد من هذه الجينات ولا يتفك احداهما عن الاخر مع  
تقدم احداهما عن الاخر من حيث اخر غير قابل ولا يذهب عليك ان المذكور  
جواب عن النقض وان في قوة المنع فان ان خسر مدعو المجيب ما في قوله وذلك  
في غير المنع من قبيل مقابلة بالمنع وهو غير موجبه انتهى ولما لم يقل ان يقول وان جاز  
اختلاف بعض الاحكام باختلاف الجينات لكن لا يختلف حكم العلية والمعلولة  
باعتبار وجود واحد من الجينات والاعتبارات والا لكان الممكن باعتبار  
الحالة عند نفس باعتبار وجود فيستغنى عن الواجب وما ذكره من كون الجينات  
متقدما على الاتساق باعتبار روعه باعتبار ليس باعتبار وجود واحد من المتقدم  
على الاتساق باعتبار الوجود الذهني والمقتضى باعتبار الوجود في رجا اذ هما محلات  
في الخارج يجعل واحد ولا كذلك في الذين اذ ربما يجعل الجينات في الذين مع  
عدم جعل الاتساق فيه فالحق ان التصاف الهبوط بالصورة المطلقة ان كان خارجا  
يلزم الدوران لا يندفع وان كان ذهني يندفع من غير احتياج الى ما تكلف به من اختلاف  
الاحكام بالجينات اذ العام بما يوجد من شرائط الابدان والتصاف الهبوط  
الكلية فلا بد ان العالمية متقدم على وجود الهبوط في الخارج والتصاف بها بالصورة المعينة  
في الخارج متاخر فلا بد من هذا اندفع ما اوردته المولى من ان علة الاتساق الذهني  
والاعتبار في الصفة كيف يفسر لوجود الهبوط في الخارج انتهى لان يقال اصل السؤال  
بمقدم الدوران باعتبار الوجود الى رجا لا مطلق الوجود ولذا اجاب عن اختلاف الاحكام الجينات  
في نتيجة ما ذكره المولى من رجا لا مطلق البطلان للسند لا متفلا ولم **قوله** لان المطلق انما يكون  
علة من حيث انها ماعتة من عند لقوله ولا يتم الفهم ما قيل على ان قوله فيها قبل لا علميتها



ليست لا باعتبار حلولها على القول ولا يجب والظواهر في المنع باستزاد الدور الباطن  
 لان ان عتبه الحلول انما باعتبار الوجود الخارج فلو تفرغ وجود العتق الخارج سواء  
 كانت صورة جزئية معينة او كلية بهيمة توقف وجود الهيولى في الخارج عن ثبوتها على وجودها  
 بمذخلة الصورة يتوقف على كونها حصلت وان دور باطل وما ذكرنا من ان مراد الالكاف  
 والحلول انما يكون باعتبار الوجود الى رجا باعتبار الوجود الذي يمتنع ان يقع ما اورد  
 عليه من ان قول القائل وهذا امر فيمنع كون الناعية في ضمن الموصوفات الثابتة  
 في الخارج اذا انقضت الوجود في الخارج الصفة في الخارج انتهى **قوله** وغاية ما يمكن  
 ان يقال ان الظاهر معطوف على جزاء محذوف شرط ان يكون **قوله** وانما مراد الالكاف ان  
 قول لا يندفع على القول بالفرعية فلانه قال قلت هذا السؤال (لا مدفع على القول بالمو  
 اتصاف بشئ بشئ في الخارج في الوجود الموصوف فيه وغاية ما يمكن ان يقال ان الجواب  
 في هذا الموضع ما قيل **قوله** فانه قلت شرط بلا جواز ان يخصص العبارة في باب الدور  
 ان يقول قديما ونحوه او في جانب الجواب لا يجب او غايته ما يمكن ان يقال ان  
 في احد هما ضرورة جزاء انتهى على ان جعل الكلمة الاسمية اغترابا ما يمكن ان يقال ان  
 بلا خلاف انما عليه ثمة النية فيجب الفاء فيها وليست شعرا بان هو **قوله** والعشرون  
 بالاعراض كيف يفعلون او يتفعلون عن توجيه ملكه مع ان حذف مفرد او جملة  
 في م قرينة شايعة في كلام البديع على ما لا يخفى **قوله** ان القائل بالفرعية من  
 الاشياء لا من المتكلمين يعني ويجوز ان يكون القائل بالهيولى كالمثل في غير قائم  
 بالفرعية كما انما ان لفظة الضرور هو وجود الموصوف في الخارج سواء كان  
 متوقفا على الانقضاء او معه وحاصل الجواب سلما ان وجود الهيولى في الخارج يتوقف  
 على كونها مسوطة وعلو الصورة بها لكونها لا يتم ان كونها مصورة يتوقف على  
 وجود الهيولى في الخارج ليلزم الدور لواز ان لا يكون الانقضاء متوقفا على  
 وجود الموصوف **قوله** ان استدعيان استزاد فيجوز ان يكون الانقضاء مع  
 وجود الموصوف لا متناضاه عنه او زمانا هذا هو مقتضى كلامه **قوله** ان كان  
 وجود الهيولى متوقفا على كونها مصورة بل هو الانقضاء متوقفا على وجودها لا  
 ولا متناضاه عن ويطرأ القاعدة البديعية وان كان في عبارة الاستدعاء استزاد ام لا

الفرعية فذلك ان يعود ويقول انقضت شي شي في الخارج يستمر وجود  
 الموصوف فيه فكيف جاز انقضت الهيولى بصورة مع ان وجودها في ذلك  
 الانقضاء في غير الدور فالحق ان لا يمنع القاعدة بعبارة الفرعية لانه  
 لا يجد شيئا بل يمنع توقف وجود الهيولى على الانقضاء بالصورة وان توقف  
 وجودها على نفس الصورة بناء على ان الانقضاء بالصورة نسبة بينهما متفرقة  
 بعد وجودها في الخارج عن وجودها في الصورة بل في الخارج وجود الهيولى  
 بعد ان لا يخصص في الدور بعدهما والترتيب بحسب الترتيب وانما بحسب الزمان  
 فتجد ان شرطاً مذكوراً في اميرها لان عدم الوجود بدون الآخر متعاضدين في الجاهل  
 فيستلزم احتياج الهيولى للصورة في البقاء والاستمرار العكس فيزم الدور الباطن  
 فاذا انقضت الجريان في احتياج القائل الهيولى فيه مع انه باطل مستلزم للدور او  
 يستلزم ان ينضم الفاعل الذي هو الدور **قوله** واذ اصره ان عدم التعيين بدون  
 الآخر واقع في جانب الهيولى وغير واقع في جانب الصورة فيثبت ان الهيولى تحتاج الى الدور  
 في الوجود والبقاء اذ لا وجود ولا بقاء بدون التعيين ولا يجد في ذلك فقط  
 ما قيل ان البحث بالنظر حريها وفيما سبق ان الظاهر على انها المعنى متوقف على ان يكون  
 قوله لا يقوم من التقدير وليس كذلك بل لا فلا من القيام بالمعنى اللغوي ان يكون  
 الصورة اصلا لها كالمعنى **قوله** لا وجود للطلق في عدم ان تقرير اصل السؤال  
 في المنهج بهذه الواقعة الهيولى للصورة لكانت الصورة على انها يفرق المنها  
 وتقرير الجواب المذكور انما يكون بان يقرر ان لزوم علية الصورة المشخصة  
 فالصغر محتمل اذ المراد منها احتياج الهيولى للصورة المطلقة والارادة  
 لزوم علية المطلقة للصورة المشخصة ونحو القائل انما في ثابت الكبر  
 المنة بان ما سبق ان كان نفي العلية عن المشخصة فالحق ان لا يثبت بناء على ان  
 لا وجود للمطلق الا في ظرفه فاذا لم يكن شئ من الافراد على ان يكون لا متناضاه  
 هو مرادهم حريها لم يكن المطلقة الفرعية بل مطلقة متناضاه فيما سبق يستلزم نفي  
 العلية عن المطلقة الضرورية ذلك ان القول بانها ارادة الجواب بتغيير الابدان في المنها  
 الباطن احد المتكلمين كذا في غير بعضه لا يصح نفي العلية عن المشخصة وانما



للمطلقة بناء على ان لا وجود للمطلق الا في ضمن الاخرى وافراد الحكمين بطرق  
 وفيه ان الهيكل المشخص في المشخص بتخصر ملحقين لاس من حيث هو مطلق  
 اولا من حيث شخصه بتخصر ما وانما تستلزمه اذ لا غنى ولا معلولية بدون الوجود  
 ولا وجود بدون الشخص والتخصر والاذ وصف الهيكل المشخص وتكون اختلافه في العبادات  
 المتضمنين فلا يلزم من ثبوتها من مصادرها من معلوليتها عند تعيينها في حيث الظاهر  
 فالمازمنة حتمية ولا يخفى انه انما يقع لو كان للصورة من حيث الإطلاق وجودا مقابلا  
 لوجودها من حيث الشخص بالذات اذ مرتبة العلوية لتفريق وجودها سابقا  
 على وجود المعلول والتفريق لا اعتبارا لمراد ذكره غير ذلك في وجودها فان  
 جعلوا لا يجد وجودها في الخارج فيمتنع ان يكون الوجود اتوا صفة ومعلولا  
 لا يشترط اعتبار من وفي قول القائل لا وجود للعالم الا في ضمن الخلق فيكون الوجود  
**قال الشافعي** المذكور في الوجود هو الصورة المشخصة في الوجود  
 بتخصر ما جاء المنفصل في الهيكل او ههنا اثناء غلبة الصورة المطلقة من حيث  
 هي لا تعرف ان لا غلبة بدون الوجود بل المراد ان غلبتها من حيث شخصها بتخصر  
 بتخصر معين وان اراد المتشخصه معين كما بدعي قوله من قبيل الجواز انما يباح  
 بقاد الوجود في ذلك فانه لا يمتنع في العلة بين الملازمين ولا يلزم من الوجود  
 وبين الصورة المشخصة بتخصر معين هذا خلاصة ما ورد في بعض ههنا والجواب انما  
 لازم ان ما سبق في العلة بين المتماثلين بل بين افرادها كيف وقول المصنف في  
 ليست عليه للمصنف قضية حقيقية حكم فيها على افرادها كيف الشخصية الطبيعية علم فيها  
 على الطبيعة فلا يخار قد بقا الصورة تقتصر الى الوجود في الوقت نقل ما واسب  
 بعضهم ههنا وان ثبت الاحتياج في البقاء من الطرفين ووقع لزوم الدور فلا وجه  
 بخلافه والقائل الذي سبكه الترتيب قوله قبل ولا تغاير حيث التوقف في ما قبل  
 هذا عين ما ذكره الشافعي في حجة فالاولى ان يذكر هناك ففيه ان الشرائع لا يمنع  
 الصورة الى حصوله في البقاء هناك والاطمئنان يقتضيه الدليل بالبيان والتفريق  
 القائل مثبت الاحتياج اليها فيه بدليل حيث قال لا نهالهم يقتضيه اليها فيه في  
 اوله يقتضيه بقاءها بدونها في الملازمة ثم لا يلزم من عدم كونها لازمة مقدمال

لا يكون لازما مطلقا لكونه لازما مشا في او معها ولا يلزم من احتياج  
 له منها الا في البقاء والدور الى توقف الشيء على ما يتوقف هو عينه في جهة من الجهات  
 لان الوجود فقط ولذا احتاج الترتيب لزوم اتحادها في جهة التعلق والوجود في جهة  
 المتوقفين وما ذكره القائل يستلزم توقف كل منهما على نفسه في البقاء وهو  
 ووجه كتوقف كل منهما على نفسه في الشكل ولا حاجة الى ما قيل ان التحقيق انما على  
 البقاء عند الوجود فاحتاج كل منهما الى نفسه في البقاء يستلزم احتياجه اليه في الوجود  
 فانه لا يلزم وان لم يكن صفة جارية لا حاجة الى ردو بقا في الوجود واما ما قيل  
 لا يلزم من احتياج كل منهما الى الآخر في الوجود الدور الى الجواز ان يكون وجود كل منهما  
 مشروطا بوجود الآخر وتقدم الشرط على المشروط غير لازم فلا يلزم الدور الى  
 ح البقاء شرط البقاء لان التوقف المستلزم للتقدم في مفهوم شرط  
 لانه هو الذي رجع المتوقف عليه فلا يلزم تقدم الشرط في المشروط زمانا لكن يجب  
 تقدمه زمانا وهو شرط الجواز ان يكون بقاء كل منهما مشروطا ببقاء الآخر ففائدة  
 ما يلزم في الفقيه المسمى احتياج الشيء الى نفسه في البقاء هو ليس بواجب ولا حكم  
 ان الدور الى توقف الشيء على نفسه في البقاء الوجود وقد عرفت ما فيه ولا فرق  
 او لما استدلوا من منع الملازمة او الجوعها وقرنا في معارضة القائل الاول  
 واهمها بارك شاه راجع حكمه العين والجواب الذي ذكره بقوله في نفسه في البقاء  
 في بقاءه هناك لو كان المحل مستغنيا عن افعاله زانه وتقدم ما بدونه وزانه  
 ايض فلا يرد الا غرض الملازمة للوجود او لما بهتة ثم ان هذا السند يؤيد بان الما جود  
 في ما بهتة العرض هو الموصوف لا مطلق المحل والموصوف مطلقا ما هو مستغنى عن  
 فيه المستقدم بدونه واللازم يخرج الصورة عن تعريف العرض انه ما بهتة لو وجدت  
 في الخارج الحالت في موصوف فالتعاقب بينهما لا ما بهتة في الموصوف وتحتاج اليه  
 في البقاء ويؤيد ذلك ما حكى في المحل فهو عرضي كما توهم من اورد في جواب  
 بانه يقتصر على القاعدة العقلية ولا يغنيها القاعدة العقلية قبل ما تغاير  
 في التوقف في بعض لولا تغايرهما لزم الدور الى البطط في صورة حيث جاز في لهما  
 في الوجود والبقاء وفي صورة احتياج كل الى الآخر في الشكل فنهائى صور الاول











اوقا بية يجتنبها على المعلول لانها ما يتوقف عليه وجود المعلول والتوقف مستلزم  
 سواء بالمعنى المشهور اعز لا يمكن وجود الشيء الا بعد وجوده او بالمعنى الذميمة  
 المتحقق الدواني اعز الترتيب المعنى لوجود الفاء على ذكره في شرح الترتيب الاول  
 عدوله عن الشخص بانه انما يذهبوا الى ان الشخص ليس هو العوارض الشخصية  
 كما حققه الشرح في ما بعد هذا يجب ان يفهم هذا المقام ومن غفل عن حقيقة الامر فاعلم  
 المحشر من نقل هذا المقام نكرة للمورد وادراكا لخصا على القائل الذي نقله عنه المحشر  
 صدر القول **قوله** لان تعين الهيولى لا يعز ليس لها تعين مخصوص بل تعينها ليس  
 الا بتعيين ما هو لا ينافي كونها واحدة بالشخص فان مثله واقع في الصورة الغير  
 فان الشجر المعين مع توارد التعيين عليه في ازمته تمامه باق بالشخص من اواخر  
 الى اخره وكذا الطفل باق بالشخص الى الشيخوخة كما مر فيه **قوله** الاول ان الشخص هو  
 يعز لولا ان شخصها لاجل الهيولى المطلقة لان عدم الصورة بانعدام الهيولى المعينة  
 وجاز توارد الهيولات المتعددة على صورة واحدة معينة مع بقا الشخص  
 كما ان الحار في جانب الهيولى كذلك يتوارد عليها الصور وهو باق في شخصها لكن  
 اللازم بطاذا قد انفوا عن الانعدام المحل بوجوب انعدام الحار فلا يكون الانعدم  
 الهيولى ويقتضي الصلوات ان جاز القسوس بالجملة لولا ان شخص الصورة بالهيولى المطلقة  
 سواء كانت الهيولى فاعلة لشخصها او قابلا لا يكون مفارقة الصورة المعينة  
 عن الهيولى المعينة ولا يمكن ان يتصور وجود الصورة المعينة وان لم يوجد الهيولى المعينة  
 التزم محلها واللازم بطا بخلاف الحار في جانب الهيولى وبهذا عرفت ان هذا الوجه  
 لا يطاركون الهيولى المطلقة والمعينة على فاعلة للصورة المعينة لبيق افعال واحد  
 من الاحتمالات الاربعة ههنا فان الهيولى اما مطلقة واما معينة وعلى تقدير ههنا فاعلة  
 او قابلة فابطال الوجه الاول كونه المطلقة فاعلة وقابلة وان كان كون المعينة  
 فاعلة فلم يوجب الالكون المعينة قابلية ويخرج ان ذات الهيولى سواء كانت الذات  
 بمعز لا هيئة المطلقة او بمعز لا هيئة الشخصية لا يتوقف على فاعلة شخص الصورة  
 وشخصها وبما مر من تحقيق مراده انه وقع عنه الاول **قوله** فظهر ان شخص الصورة  
 يكون المعينة لقائله فيجب انما اوله فلا بد ان يكون الشخص الهيولى لان الصورة مستغفلة

العوارض  
 المعينة  
 فاعلة فاعلة للصورة  
 لا يطاركون الهيولى المطلقة

في ذاتها لا يستحي ان تشخص بالسر فيه حوالا الشخص نعم يمكن بشخص الجسم المركب  
 التشخص في جزء الهيولى لكن الكلام في تشخص الصورة لا في تشخص الجسم المركب وانما  
 فلان الهيولى والصورة اما ان تشخصا بتشخصين متغايرين واما ان تشخصا بشخص  
 واحد صادر من الصورة قائم على حصوله في الاول يتوقف كونه قابلا لتشخص قائم  
 بها وهو خلاف ما ارتضاه وعلى الثاني فذلك التشخص انما تشخص الصورة بغيره  
 ان يكون الهيولى معدومة لا لا استحي ان وجوده بدو التشخص فلا يتوقف على قابلية  
 المعدوم لا يتوقف على تشخص الهيولى بغيره ان يكون الصورة عامة فاعلة  
 بالشخص وجوده وهو بطا لغير اللام الا ان بقا الهيولى متعينة بنسبة الصورة  
 وليس بالمتعينة حقيقة في ذاتها لكن الوجود يمكن بالشخص بالعرض ولا يتوقف  
 على تشخص الذات فليكن **قوله** وسقط الدوران على تقدير الاثنا في صفة الشخص  
 والشخص كما لو كان القائل الاول **قوله** ويؤمن ان الشيء المطلق هو ودفع سؤاله  
 على قوله وتشخص الهيولى بالصورة المطلقة ولما ذكره القائل ان فاعلة  
 في تشخص الهيولى بالصورة المطلقة تحتاج الى انضمامها اليها فلو تشخص الهيولى بها لكان  
 الصورة المطلقة في ضمن افرادها فاعلة فان **المطلقة** المطلقة بغير لا بشرط  
 التامع الشخص في موجوده بوجوه ذلك المتشخص والى ان يكون لها وجود مستقل غير  
 وجود افرادها نعم المطلقة بمعز بشرط لا بشرط الشخص التي رتبة اشرط الاطلاق  
 والعموم لا توجد الا في الذهن لكن المراد من تشخص الهيولى بذلك الصورة شخصها بما هيها  
 المطلقة بالغير الاول لا بالمعنى الثاني فعلى هذا يظهر اختلاف ما ذكره القائل الاول بقوله  
 فان المطلق غير موجود فان قيل لعل مراد ذلك القائل ما هو بشرط الاطلاق ومن تشخصه  
 جعله موقفا عليه لانضمام هو شخص ما لا تشخص معين فيقول ان ما ذكره المحشر قلنا فعلى هذا  
 لا وجه للاستدلال بهذا الدليل على ما ادعاه من ان امتصاص لهما من ذات الاخر في التشخص  
 معقول لان تشخص الهيولى بالصورة المطلقة بالمعنى الاول احتياجه الى ذات الصورة  
 في التشخص كما لا يخفى **قوله** وفي الوجه الثاني اي المذكور بقوله ان ذات الهيولى  
 قابلية في نظر لانه انما يقيد الهيولى بغيره فاعلة بتشخص الصورة فاعلة بتشخص الصورة  
 والمعدول اليها ليست قابلية في الاطلاق بل في التامع **قوله** فاعلة بتشخص الصورة فاعلة بتشخص الصورة



ليس لاجل اليقين المطلقة ليس ينبغي كون اليقونة معلقة بل اعم من ان يكونها بل في نظرنا  
 ان في فان قلت لا وجه تخصيص النظر بان في اذ الوجه الاول انما ينبغي مطلق العلية  
 عن اليقونة المطلقة لا عن المعينة والوجه الثاني في بنف العلة الفاعلية عن اليقونة المطلقة  
 والمعينة فطرح من الوجهين مفقود مما لا ينبغي به الوجه الآخر قلت عمل الحشر الذي في النظر  
 ارف في قوله واما تشخيص الصورة بذات اليقونة على معن الماهية لا على معن يوم الماهية  
 المطلقة والمتشخصة مع قطع النظر عما يتوقف عليه وجودها فهذا جعل الوجه الاول انما  
 دون ان في وانما حله على معن الماهية المطلقة لان ما ذكره هذا البعض المحقق في تفسير  
 ان تشخيص اليقونة بذات الصورة مفقود اصرح من ان واده من الذات هو الماهية  
 المطلقة لان قوله من حيث انها صورة مالا من حيث انها هذه الصورة يدرك  
 ذلك وادق قد عرفت اندفاع هذا النظر اذ لا بأس في اثبات ان اليقونة المطلقة لا يكون  
 فاعلة للتشخيص بل على ان المعينة الفاعلة لا يكون فاعلة فجميع الوجوه التي تاتي  
 المطلقة على وجه يتضمن نفى كون المعينة فاعلة لتفزع عليها قوله فظهر ان تشخيص الصورة  
 المطلوب هو ما يتوقف على المعينة فاعلة وليست بالمتطلبات الجوهرية ليتوجه عليه وجه  
 النظر **فقط** بتلك تشخيص اليقونة باليقونة بالصورة المطلقة في تمهيد لقوله  
 لكن لا يراد به ولا دخل في النظر ولا يتعلق به وذلك ان تقدير قوله جواز عبار  
 على السند المذكور بانه باطل لان تشخيص اليقونة بالصورة المطلقة على ان يكون الصورة  
 قابلة للفرق فلو كان تشخيص الصورة باليقونة المطلقة على ان يكون اليقونة المطلقة  
 قابلة للفرق الدور البطل وفيه ان السواء غير متصور بالسند المذكور بل يتوجه على تقدير  
 قابلية اليقونة المعينة الفاعلة ولا يتوجه اصداق ذلك لان لا بد من فاعلة فاعلة  
 لتشخيصها انها مبداء له ان الصورة المطلقة مبداء موجبة وتشخيص اليقونة  
 وكذا تشخيص كل شيء موجود كوجوده واحد بالعدد لا متعدد ولا يشترط الواحد  
 بالعدد مما لا يصد عن المبادر المتعددة بل هو واحد بالعدد انما يصد عن واحد  
 بالعدد وطمان الواحد لا يصد عنه الا الواحد فكذلك الواحد الصادر لا يصد الا  
 الا من واحد كما سبق من الحشر اتفاق عليه المحققون من ان تبدل الموجد بوجوب  
 تبدل الموجد وان لم يوجب تبدل الكثر اطر والالات وتبدل العلة التامة

والصورة

والصورة المطلقة ليست واحدة بالعدد بل بالانواع فتشخص اليقونة لا يصد عن الصورة  
 فادعى ان يراكونها مبداء موجبا بل الماد كون تشخيص افراد الصورة المطلقة تشخيص  
 لليقونة المعينة وهو لما يرد بقوله كونها حالة في اليقونة تشخيصها في فاعلة الصورة  
 المطلقة بمنزلة فاعلة تشخيص اليقونة واما ان في على الحقيقة لتشخيص الصورة الذي كان  
 تشخيصها لليقونة بالعدد وليس بها تشخيص في ذاتها وانما هو متشخصة  
 افراد اليقونة وهو العقل الفعالي في المشهور والوجوب الذات في حقيقةهم  
 ومنها حيث اما اول فلان تشخيص اليقونة ان كان على تشخيص الصورة بلزم  
 ان يكون تشخيص اليقونة واحد بالانواع بالعدد وان كان لا تشخيص متفارقة تشخيص  
 الصورة مصدر من الفاعل بسببها بلزم ان يكون اليقونة متشخصة متعينة  
 في ذاتها ويكون الصورة سببا لتشخيص اليقونة او شرط له لافاعلة له او بمنزلة  
 الفاعل الا ان يحل الفاعل على ما يحل الفاعل على العقل فيكون موافقا لما ذكره  
 بعض المحققين ان الصورة المتعاقبة شروط لا تشخيص لليقونة المتشخصة  
 الصاد **فقط** الفاعل او قد سبق ان سبب الشروط والعقل ان لا يوجب تبدل  
 المعنوا وانما يوجب تبدل الكثر فليكن تشخيص اليقونة محفوظة مع تعاقب الصورة  
 التي فاعلة لتشخيصها وانما ينافي فاعلة الصورة المطلقة نوع واحد بالعدد لا انواع  
 متعددة والاتفاق بل بين الواحد النوعي والعدد وانما الاتفاق بين الواحد والعدد  
 وبين الواحد النوعي والتشخيصي الا ان يقال لا علية بدون الوجود فلما كان  
 وجود الصورة المطلقة في ضمن افراد متعددا والى ان العلة في الحقيقة فوفاقة  
 لا افراد بل نفس الافراد المتعددة لا نفس النوع الواحد بالعدد ولما لا يخفى قوله  
 وفيه نظر لانه ان اراد علية احد بها لفظ الاخر في تشخيصه ان اراد علية الذات  
 التي هي الماهية المطلقة فلزم تقديم تشخيصها على شرط الاخر ثم لجواز ان يكون المطلقة  
 في ضمن تشخيصها علة وان اراد علية تشخيصها فزوم من كذا لا يندفع المنع ان  
 لا يشترط اليقونة بل هو لزوم الدور على تقدير كذا والبرهان لان المانع كسند بجواز  
 علية الماهية المطلقة لا يجوز علية التشخيص ليدفع به ذلك قوله قد عرفت  
 اندفاع نظر الحشر في سلف بان لا علية بدون الوجود والتشخيص فالصورة المطلقة



لا يكون علمه ما لم يتحقق ولم توجد ولو شخص ما فاذا كان جنس الشخص موقوفاً عليه  
 للعلم كان كل شخص موقوفاً عليه يسبق منه انه لا يدرى من تأخر الشيء من  
 من حيث الشخص باخوه من حيث الاطلاق فموقوف بان لا وجود للعام الا في ضمن  
 الخاضع ان ليس المطلق وجود مغير لوجود الخاضع بل هما موجودان بوجود واحد  
 كما حقق في حكمة فالاصح المطلق اصحاب الافراد الخاضع فكل الوجود  
 بالعلم المطلق يتوقف على وجوده في ضمنه واما ان معين لا يمكن في هذا  
 الزمان وجود صورة معينة اخرى لعدم استعداد تلك الوجود في ذلك الزمان  
 الا هذه الصورة المعينة فليكن صورة معينة في كل زمان معين موقوفاً عليها  
 وبذلك يصح ما توهم المخبر حصرنا وفيما سلف فليكن **قوله** وقد عرفت ان  
 الذات المطلق موجودة صالحة للعلية اشرط الوجود في ضمنه وما في بعض  
 النسخ بعنوان الذاتيات ويشكل بان العرصة المطلقة الوجود صالحة  
 للعلية طارداً على الذاتيات التي هي من الموصفات اما الجسمانية والارزاقية  
 واما لكون في اكثر النسخ بعنوان الذات المطلقة والذوات بمعنى الماهيات  
 في كل جميع الذاتيات والعرصة ثم ان وجود الماهيات المطلقة مبني على ما يتوقف  
 من وجود العلم الطبيعي في ضمن افراده ثم ان العلية التي هي تلك الماهيات لها اتم  
 من العلية التي هي بتوكلها عليه بالمعنى الحقيقي فيما اذا صح كونها ذاتاً حقيقياً  
 واما صلاحيتها للعلية بمعنى الشرط او السبب كما سلف على طريق الاول  
 لكن قد تحققت ان علم المطلق يستحيل بدون الوجود كما اعترف بالعلية يتوقف  
 على كل شخص معين في زمان معين يستحيل فيه شخص معين آخر فوجود الوجود المعينة وجوداً  
 محفوظاً يتبعها الصورة المعينة ففي كل زمان من زمانه وجودها الشخص يتوقف بقاؤها  
 على شخص معين بصورة معينة وان لم يتوقف بقاؤها في زمان آخر مطلقاً على ذلك الشخص  
 الذي كان في الزمان الاول ولم يكن فيه غيره لعدم الاستعداد لذلك الشخص واحداً  
 او ثبت ان بقاؤها في كل زمان معين يتوقف على شخص معين فيه فقد ثبت ان  
 وجود الهيئتين وبقاؤها يتوقف على كل شخص معين كما يتوقف على شخص ما فكذلك العلية  
 المتوقفة **قوله** الوجود فاعلم ان المقام **قوله** انه لا يمكن ان يكون الشخص موقوفاً على غيره اقول ان اراد

بالتشخص  
 قوله في اقسام الوجود

بالتشخص شخصاً ما فليكنه فان له خلافه العلية لا تحال العلية بدون الوجود  
 واستحالة الوجود بدون الشخص يستحيل بان لم يستحيل بدون الشخص معين  
 وان اراد الشخص المعين فليكنه تقدير ان لا يتوقف مدخل في العلية للشخص ليقول  
 المراد من الشخص ما يتوقف عليه وجودها والعلية كما يتوقف على وجود العلية  
 كما هو المراد من تقدم ذاتها كذلك يتوقف على ما يتوقف عليه وجودها اذا لم يتوقف  
 على الموقوف عليه شخصاً معيناً او مبهماً فان ما معترفين والشخص المسمى  
 فانه اذا كان كذا لا يكون شخصاً ما لان الشخص واحد بالعدد وان كان مرسماً  
 كما في معنى لا مبرها قلت قد عرفت ان الوجود الشخص قسمين قسم يتوقف  
 معان شخص العرض والوجود لا يتوقف وجوده على تلك حالات متحدة  
 وقسم يتوقف معان كالمصور المشقة يتبعها قسماً جنسية وفي الشخص  
 اليك والشيء اليك من الباقين من اولئك المتأخرة بالشخص مع تواردهما في  
 مميزة له عن غيره في كل زمان من زمان وجوده بما لا يتحقق في قسم الثاني في الحقيقة  
 لا يجوز **قوله** استقراء الوجود الماهيات بعينها لم يوجد به سبب  
 السطح والحد في المكان ويجرد عليه الهيئتين والصورة مطلق السطح كما سلف  
 تخصيص الاراد بغير الهيئتين والصورة اما لاكتفاء واما لان القول بان مطلق السطح مجرد  
 احتمال لا نهى فيه ايجاب ان نظر المذهبين على **قوله** في شهادة الاستقراء مردودة  
 قبل القائل بثبوت المحصر يستقراء هو الشرط في الشرط كما لا ريب فانه حقق في اول  
 كلامه ان للماهية خاصية تميزها عن الهيئتين المتمكنة بحدية في غير ذكر ان هذا الحكم ثابت  
 بالاستقراء حيث لا يوجد سواها او يوجد في صورة المذكورة فمردود من الاستقراء  
 تحقيق الخاصية المذكورة لا استقراء الذات والظواهر كما ذكره القائل لا يرد ساقط  
 ولذا قالوا في احوال فيه حيث لان ما ذكره المحصر غير القائل ان كلامه القائل  
 مرجح في الوجود من الاستقراء استقراء الخاصية فلا معنى لمراد الاستقراء المراد  
 والاراد عليه الغير ما ذكره القائل من ظهوره لان النسبة بطرية في حقيقة الزمان  
 وفي السطح الظاهر من الماهيات السطح الباطن الغير الماس من الحواجز في نفس الحواجز  
 فلو زيد الدار الظاهرية الحقيقية لا يفسد بالظواهر فلا يفسد اصلها ولا يفسد حقيقة  
 الوجود في الدار الظاهرية الحقيقية لا يفسد بالظواهر فلا يفسد اصلها ولا يفسد حقيقة



لما حث جواب الامارات الاربع بل يكفيهم الامانة الاولى **قوله** فالاولى في انما قاله الاول  
 لا يمكن ان يكون اذ القائل على استقراء المذهب المتعددة بل لا مطلق المذهب مع ذلك  
 ما ذكره المحقق اوله لان بيان مقتضى البراهين الحامية بالاستقراء غير لائق لان الاستقراء  
 بعيد الظن فثبت ان القول بان غير المذهبين المذكورين في المتن لا يبطال ما في  
 الشرح المحقق في الجواب كونه نقطة او خط او سطح انما يمكن المحور او سطحاً باطنياً فذكر من الجواب  
 او جسمانياً قائماً بالتمكن او جسم خربادلة ذكرها الا ان يحل مراده من الظهور على مطلق  
 البداية الجانية وعلى ان مراد البداية بعد تحقيق الامارات الاربع وما ذكره الشرح  
 بطلان ذلك الاحتمال بخلاف مقتضى الاستقراء والمتكلمين اذ هما لكونهما جاعلين  
 للامارات لا يجوز بطلانها بعد تحقيق الامارات فلذلك لا يبطالها ما من دليل  
 وقد يقال في جواب عن الاراد بان ليس هذا مذهب سوري بل هو طعن في الجواب والخلاف  
 فان مراد القائل بالهوية او الصورة هو البعد الجرد في وجهه كونه اشراقية اما على سبيل  
 التشبيه البليغ ان اشترط على وجه في التشبيه فيقول الجواب هو الهوية والصورة او  
 على سبيل الاستعانة المصروفة ان لم يجر عليها بان يقول هو الهوية والجسم او صورته ويريد  
 مكانه الذي هو البعد الجرد والفرق بين الاستعانة بقصور لكن قد عرفت ان هذا الجواب  
 غير حاسم لبقاء الاراد وبما يطل على السطح الا ان يمنع كونه مذهباً لجاز ان هو جرد  
 احتمال وفيه ان سبب لتمام التشبيه على كونه مذهباً في ان افلاطون يعتبره  
 الاشراقية في ان يسمون الجسم بالهوية من حيث قبوله للصورة النوعية التي  
 هو الا عارض عندهم وبالصورة الجسمانية من حيث الاتصاف او اشكال الابعاد في تشبيههم  
 البعد بالهوية والصورة على التشبيه لا يقتضيه تحقق التشبيه في نفس الامر كناية  
 اغوار لكن السبب ان يقول وكيف لا امتناع كون الجسم كناية عن نصفه غاية  
 الظهور اذ الهوية والصورة الجسمانية عند الاشراقية نفس الجسم لا جزؤه الا ان  
 يجوز صاحب هذه المذهبين ما يقع في اثبات الهوية ولكن الاشراقية في ان  
 المكان هو البعد الجرد وفيه ان القول بالهوية والصورة نسبة الى افلاطون ويؤيد  
 الاشراقية **قوله** كما يظهر من بيانه يعنى ان المصروفات سبب البعد الموجود فيها بعد  
 بعد الجرد ان لا ينفك ان يكون الشرح ان اراد بالبعد مطلقاً موجوداً في احواله

اذ العمل الشرحية هي هنا على ان اطلاق المصروف البعد الجرد على الموجود وبناء على التبادر  
 لا بناء على انه لا يطلق الا عليه ففيه نقض لما الموضعان فيكون اول ما ذكره  
 ثم ان غرض الشرح من هذا التفسير تبيين البعد من المشغول بالجسم وغير المشغول  
 به عليه قوله واكثر اطلاق الخلاء ان نعم لا بد منه تعميم الموجود والمعدوم الموصوف  
 لا مطلق المعدوم فالاولى للشرح ان يقول ان اراد به البعد مطلقاً محققاً له ان هو موجود  
**قوله** وتخصيص السطح بما قصده به نظر يعنى ان الدليل الذي ذكره الشرح والمصروف  
 لا يقتضي تخصيص المكان بـ سطح الباطن او قد يقتضي من الجسم الجانبي والجسم  
 المتكلم والظن من الجسم الذي يجري به الجسم المتكلم كانه الافلاك غير الفلك الذي  
 من الافلاك مثلاً السطح الباطن من السطح مع السطح الظاهر من الفلك الباطن  
 فان الفلك الثاني من بين يدين السطحين فثبت ان بناء النظر على احد هذين السطحين  
 ليس متصلاً بالآخر فلا يكون سطحاً واحداً كانه بعض اجزاء من الهولوكلي الا ان  
 المستقرة على الارض وتجعل ان منظر النظر على السطح الافلاك منتهى فلا  
 يكون امكنة سطوح تاممة سطوحها بل مجموع السطحين المتداخلين فيه  
 ان المفارقة الاعتبارية بالنسبة الى الجسمين كانه في توصيفه بالسطح والظن  
 والتماس واليقين لا دليل على انه اقل سطوح الافلاك فاعدا امتناع الخلاف وهو جار  
 في العنصرين فلا مفر من ادوات التعديل والبرهان لا سيما كونه في الحقيقة المتعلقة  
 بقوله وعلى الاول بطلان سطح ان بانه على الاول ان بانه على الثاني في جواب ما اشترنا  
 من ان المفارقة الاعتبارية كانه في التوصيف والمراد بالتماس ان لا يكون اتصالاً  
 متصلاً عن الآخر وان كانا متداخلين وان بطلان الاول في جواب ما قيل ان الجوار  
 للفرقات متكلمين في الجسمين الذين اقدمنا فوقه والآخر تحتها لا احدهما فقط والمراد  
 بالسطح الباطن ما في الجسم المتكلم وان سطحاً ظاهره بالنسبة اليه كانه سطحاً باطن  
 بالنسبة الى الثاني المتكلم كمنظر السطح في مجموع السطحين بعد ان ينفك السطح الباطن  
 من الجسم الجانبي والتماس السطح الظاهر من الجرد والوحدة غير معتبرة في السطح  
 الجانبي في المكان فلا استحالة او ما قيل لو كان سطحاً من الجسم مجموع سطحاً في  
 وما تحته لزم الدور البطلان ان تمكن السطح يتبع لموضوعه فلا من الكمال فيوقف

مجموع السطحين الباطن من الجسم الجانبي

ان السطح في الفلك الباطن وان كان ظاهره بالنسبة



على الاخر انتهى فليس شيء اذ لم يكن الجسم التمام في يتوقف على وجود الجسم الفوقاني وخط  
لا على كنهها ولذا اصرار الفلك الثامن متمكن بدون تمكن الفلك التاسع وكذا العكس فلا  
اتحاد في جهة التوقف واليقر يجوز ان يكون دورا معيا لا يقدمها الى آخره فحاذاه  
اصلا الجسمين على الاخر **قوله** وقيل المثلث هو السطح مطلقا سواء كان سطحيا ظاهريا  
الجسم الذي يكونه المثلث كالحال الا عظم ارجح في الثامن اوسطا باطنيا من الجسم الجاور  
للمثلث كالحال ان العنصر من مخصص الفلك القمري يجمع السطحين كالحال ان  
الافلاك الجوفية لا المصنوعة كالدوائر فانها من القسم الثاني فزاد من مطلق  
السطح هو السطح الخامس الذي يجمع انتقال الجسم عنه الفوسط فانه نظ الفلك للم  
يرد هذا القول الامارات الاولى من الامارات الاربعة **قوله** امارات اربع افانها  
ظلم مستغف عنها عند الضرورة القول بمطلق السطح لا عرف ان الامارة الاولى  
غير متحققة في السطح الظاهر من الجوف فلو جاز ان المراد ان كان المذهب المعتدلا  
**قوله** وما يراونها سواء كان من لغة العرب كالحروف الجارة المتعددة في الظرفية  
من لغة اخرى **قوله** واما المشرع فاحضر من المثلث اربعة اركان في الجوف  
مثلا لا يقتصر حلول الممكن بجميع اجزائه بل هي في الاخر الا ان يقال ان  
الظرفية حقيقة وان لم يقتضيه الظرفية الحقيقية للظرفية السببية على متعارف العلم  
في المكان اعز ما يمنع عن سقوط المثلث في الورقة الموضوعة على كسره بانها  
النقطة عند هم خلاف هذا العلم في جهة المشير المثلث رالية **قوله** والثانية انتقال  
الجسم منه الى اركبه انتقاله منه الى غيره بمعنى ان لا يكون ذات الجسم باعثة وان  
ان على الامر ان يصر فيوجه تلك الامارة في امكنة الافلاك ان عدم صحة الحركة  
المستقيمة للافلاك وعدم صحة انتقالها عن امكنة الى مكان اخر لثبات  
الابقي لا يقتضيه في جهة انتقالها من ارباب الانتقال لثبات بقاها السطح  
الا ولا توجه في مكان اصلا اذ الجسم المتمكن في المواد او الآحاد مثلا اذ انتقال  
الى مكان اخر ينعقد السطح الاول لا متنازع الاواد وان ارباب الانتقال مطلقا  
فتوجه في سطوح الاجسام الممكنة وفي اجسام التعليم مع ان هذه الامارة  
لا حصر عنها اذ اشتمت على اولها اذ كعبت تنقل من سطح المستدير الى الجسم التعليمي

اعند هذا العلم يقتصر الحلول بجميع اجزائه

المستدير

المستدير في السطوح المربعة والى الجسم التعليمي كعب لا يقال المراد الانتقال الى الحركة المستقيمة  
لنفس الجسم المستقل لا ببعض اجزائه وفي صورة الكعب المتحرك بالحركة المستقيمة  
بعض اجزاء الشئ لا كلها لاننا نقول الاجسام الاربعة كالحال ان يتغير شكلها بالحرارة  
المستقيمة فتنتقل من سطح الى سطح ومن جسم الى اربعة تعليم الاخر فاطنى في الجوار ان  
المراد بالانتقال انتقال الفلك من الجسم عن سطح الى سطح فلا توجد تلك الامارة فيها  
تماما بالتمكن لا سيما في الفلك السراجي عن كفة **قوله** ويجب ذكره ارجحنا  
لانه قد تم بيان الامارات على الشئ ونوع في المقياس لصور اب ان يذكر هذه  
ههنا البطلان مقصوده يتوقف عليها لانها دليل بطلان الثاني فيها بعد التوقف  
مقصوده على الاربعة ولذا لم يذكرها فانه دفع ما قيل ان الشرائع رايها فيها بعد  
نعم يدفع ذلك بان كون الثاني امارته للمكان معلوم عند كل واحد  
بخلاف الاولى الثانية بعد عدم نقصان المكان عن الممكن وان لثمة الفاعلة  
بعدم زيادة المكان عليه فلذا اصرح بهما وكلف بالثبات الى الثاني  
**قوله** لا يبعد ان يقال المشهور ان قولهم لا يبعد ان يستعمل في البعيد لا يبعد  
لما يبعد بل بعضه وانما صدر به مع انه بمنزلة التصرح بها لبقاء اصلا في الكل  
والثالث بعد فيجوز حصول جسم اخر فيه يتوقف كالحال في قوله بدنه ليس  
في الملازمة بل للثبات بناء على انه كذا في الاجسام متمنعة بداهة طمس  
منه وذلك ان يقول هو اودع من الجوف **قوله** والاربعة اختلافها بالجهات ان  
يجوز له جهات مستقلة اذ هذه الفهم من امارات المكان ولذا لم يكن  
للمجرات جهات لانها خاص الممكن واما رتبة ذلك القول المراد ان يصر في اجزائها بالان  
افزاده في جهة العلوية بعضه في جهة السفلية او بالان يتغير بعضه في جهة  
او جهة او يمينه او شماله مثلا اذ الحرك من امارات المكان وقيل المراد ان يصر  
له اربعة امكنة وفيه ان الامارة الاولى تغير عنها وقيل المراد ما هو الظاهر منه وهو  
ان يتغير ما بينه الاكنة شيئا واحدا ويغير اختلافها باختلاف الاعتبارات والجهات  
الى باعثة ان هذا فوقه وفي ذلك مكان مثلا او هذا سطح الى ذلك سطح في الجوف  
مثلا وفيه ان لا ينعقد في هذا السطح لان السطح المستقيم السطح المتغير ما بينات



متبنيات لم يفرح الشيخ فاختلافها بنفسها وانما لا يجرى الجواب والاعتبارات  
 واليقين النفا بالاعتبار ليس مائة تدعى كون الشيء مكانا والكلام فيه ومنه يتبع  
 ما قبل ان المراد اختلاف حاله في الطبيعة وعدمها باختلاف طبيعة الجاهل  
 في جارية الحركة فان حركة الفلك او جسم غيرهما بالنسبة الى جهة اخرى  
 ليست بطبيعية بل عرفت او فسرته فذلك الاختلاف لم يدرك كونه الخلف كان  
 فليت ملوا ما تؤوله بعضهم من انه لا يبعد ان يكون المراد كونه بحيث يختلف  
 وعدم مكانية باختلاف الجاهل بان يكون مكانا اذا كان في جهة فواقية مثلا  
 ولا يكون مكانا اذا لم يكن في جهة فبطا اما اوله فلا ذلك لوجب كون المكانية  
 اماره لنفسها اذا لم يكن في جهة الاصل او يمكن فيه والسطح الباطن من الخارج كان  
 في اى جهة وكذا البعد والله اراد السطح القائم بالجسم او غيرهما لم يفرح ان يكون مكانا  
 فهو ليس مكانا في جهة اصلا فيصح قاعده الاولى فيصح منه به الا ان يقال ان  
 ان مذهب كل واحد على اركانه كذا قوله لا يمتنع في الاصطلاح اوله  
 احده اصطلاحا بالاشارة فيجوز لبعضه السج بالمتك في تلك الاماكن مكانا  
 وللبعض الاخر ان يسمى الجامع لها به فيكون المكان بالنسبة الى اصطلاح غيره  
 بالنسبة الى اصطلاح آخر ولا يبعد لانه المستعملين ان يقولوا لاخر ليس المكان  
 بذلك براسمته في كذب اذا لم يكن خلاف اذا انقفا في ان المكان  
 هو ما يجتمع فيه تلك الامارات الاربع او بعد ذلك ان زعموا في ان تلك الاماكن  
 هذا او ذاك ويصح استدلال كل واحد على مذهب نفسه من ان يكون موجودا او معدوما  
 هذا التعظيم للثلاثه في مثل المنع الحدود الذي سبوره في القول الثالث بعد  
 لا يرد ههنا ان الاستحالة ههنا اعني استحالة ان يكون المنقسم في جميع الجهات  
 جاصلا ثانيا فيما لا ينقسم ثانيا في نفس الامر وفي الواقع اذا ما كان ان يتوهم وهم  
 وكذا الكلام في الخط ولذا احقر النع الا بالسطح والظهير في قوله وتسميه راجع الى  
 المعدوم ارجح معشر المتكلمين تسمي المعدوم منقسم لان او غير منقسم  
 موهوما لكونه موهوما في الوجود على توهيمه الاشراف في المنقسم واما لوقوعه  
 في الوهم ويظهر ان يعود الضمير الى المعدوم الغير المنقسم الجاهل سواء كان غير منقسم

على تقدير وجوده او كان منقسما في جهة وجهه على ذلك التقدير فالمراد اننا  
 نسبه موهوما وان لم يسم به احد لكن المراد ان هذا هو التكميل في انما سمو المنقسم  
 في الجهات موهوما لا مطلقا لعدم سواه لم ينقسم اصلا او انقسم الى جهتين  
 او جهات وبذلك لا يخفى او واقعا لان تسمية الواقع لم تعهد من المتكلمين  
 اما ان يعينه الوحدة في بعض الامور في قوله فام يجوز ان يكون اراما منقسم  
 فاما ان يعينه مفهوم في الوحدة الشخصية طاهرا هو احد المتكلمين في وضع اسم  
 الجس في اعتبار الوحدة في المنقسم مع عندهم واما ان لا يعينه تلك الوحدة  
 وان اعتبر الوحدة النوعية لاختلاف الجوهر في الكسعين وانما لم يعينه الوحدة  
 الشخصية برادع الامر مطلقا الامر الواجب بالوضع هو ان يكون له واحد بالشيء او  
 متعدد واقعا لا في الجاهل حقا بل في السطح الواحد والكل واحد بالشيء  
 الاجب المحيط بعضها ببعض فاما ان يكون السطحين عند الفيلين بالسطح  
 انما اذا لا مارة ان الله من الاماكن المتفق عليها عند اهل الهندسة  
 بل ان كان المكان تلك الاماكن السطحين او لو كان مجرد السطح الباطن من الخارج  
 كما ان كان ذلك السطح المقعر من الفلك الذي في قبة قسطنطين في الاماكن الثلاثة  
 او في جوف السطح المقعر من كوكب ما في جوف كوكب ما في كوكب ما في كوكب ما  
 ان الله على امتنع حصور متعين في كل واحد من تلك الاماكن جوف كوكب ما  
 فكل ركبت لا يمتنع اليه وانما في كوكب ما في كوكب ما في كوكب ما في كوكب ما  
 من الى دونه بعضا من الاماكن لا يمكنه البعض وعلى الثاني في الملازمة  
 في قوله وعلى الاول بين المكان في ممتلئ ان يكون خطين متقاطعين  
 فهو عا فان ذلك الخط طول او عرض وان لم يكن ذلك الخط فلا يفرق من كونه  
 منقسما في جهتين كونه سطحيا فاللازم ان يكون الجاهل ان يكون خط  
 خط او خطين فضا عدا استحالة كونه محيطا بالجسم بلية او باخر يقول  
 ههنا وعلى الاول سطحيا لانه انما يمكن ان يكون على الاستقاء وفيه لم يفرح  
 او بما ذكرنا انما ما قبل تحت راعتب الوحدة وتنتع اقتضال الخط بالمتكلمين  
 المحيط بعضها ببعض او مادة النقص في كل شيء حقيقة ذلك في هذه المادة

١٠ انقسم جميع احتمالات المذكورة ههنا معقبة  
 في قوله فاما منقسم في جهتين



لاستزادها له دور الباطن انتهى وفيه بحث ما اوله فلان المادة اعز كونها  
 ملك الاجسام جميع السطحين حقيقة قطعا وفاقا عند الفلوسوفين السطح ولو عند  
 ولذا اور والنظر السابق على كنهه لا يحققه الاور مدفوع كما سلف  
 وانما ثبوتها من تحقق المادة انما يجب في الحصر الاستقائي والحصر  
 لكونه مقدمة برهان قطعي فيجوز الجواز الذي لم يقم على بطلانه دليل وانما ثبوتها  
 فان المراد منها حصر الاتصال الغير الظابط بالبطن احصا الاتصال الغير الباطن والاصح ان هذا  
 في ينقدح بالاتصال الغير الظابط بالبطن ولولا ان على بطلانه برهان وبعضهم حرر كلامهم  
 عنها في رفع ما قيل على وجه يفر عنه الاسماع نعم برهان الحصر ان جعل جميع حفره  
 الاحتمالات غير القابلة لظن الباطن فيما سلف الا ان لم يجعلها الشك ذلك  
 بل احتياجا الى الاستدلال في تغييرها ولا يراد منها على اعتقاد الحصر في نفسه او يكون  
 ان يكون الحصر في خطين في الجدل عند الحصر من الامر لا عرف في الحصر المذكور  
 ووليد ينقدح بهذا القدر فلا يرد ما نوهوا من انه لا يثبت هذه الامارات  
 في ان ارادوا ان يثبت في نفس الامر ما حاصله ان اريد كونه في نفس الامر  
 لكن التقريب لا يتم اذا لم يدع ان لا يكون سطح جوهريا موجودا وهو ما والا  
 لا يختل الحصر في نفسه بل هو موجود ولا بد من البطلان في ان اريد كونه محالا  
 في نفس الامر وفي الواقع لا يستلزم ان يكون في نفسه على وجه جوهريا  
 محيط به بل هو في ذاته محالا في نفسه ما قيل يجوز ان يكون الجسم سببا في انواع  
 الوهم اما منقسم في اجزائها لا في حصة او منقسم في كل نظر اذا الوهم ربما يخرج من اجزائها  
 اغوار يستخرج من الجسم اما منقسم او غير منقسم وان لم يخرج توهم افاعلة غير سطح  
 اياه تمامه ولا حاج في دفعه الى ما قيل بان كونهم السطح الجوهري المحيط في الكثرة  
 اذا لا وجه لخصه بالكلية ثم اقترا بكونه ان يدفع ايرا والحصر بان المراد حصر  
 مكانه امر لم يتحقق العقل له لبعده الجوهري فانه وان كان معدوما عند التكلمين  
 لكنه موجود عند الاشياء في خلاف السطح الجوهري فانه معدوم عند الاما  
 عند الحكماء فظروا ما عند المتكلمين فلا في السطح من اقسام الام المنفصل  
 ويمنع في العلم المنفصل رأسا وحيث يكون قول الشر لا يستلزم الجوهري كيان

على غيره

طزوبه

لخروج عن المقسم لكن يعود افتدرا الحصر باجزاء لا تجزئ بمسطة الجسم على هيئة سطح  
 واعل لهذا المقام ذهب من قال المراد حصر المذهب الواقعة في المكان ولم يثبت احد  
 كونه سطح جوهريا محققا او موهوما فالحق ما ذهب اليه هذا القول لا ما ذهب اليه الشرع البتة لا  
 على بطلان غير القسمة لكونه في المتن ولا ما ذهب اليه الحصر من دعوى ظهور بطلان غيره  
 اذ كون المكان سطح جوهريا موهوما غير باطل بعد تحقيق الامارات كما لا يخفى **قوله**  
 فيتعنى المكان اذ ليس للاجزاء من مكان مستقل بل مكانها سطح الجسم الذي يقوم به  
 فيقع المكان بالجسم الممكن يستلزم الدوران الجسم بحيث في الممكن الى المكان  
 حقيقة ان الممكن نسبة بين الجسم والمكان فلو كان عبارة عن سطح قائم في  
 خا ج الى الجسم في الممكن البصر طاعت ان الاعراض ممكنة بمكان الجسم لا بالمكان  
 مستقل وهذا دور ربط وجهه ان الجسم كجانب في مكانه الى وجود المكان الذي يربط  
 بنقطة على وجود الجسم لا على مكانه في سطح الكفك التاسع والبق الجسم كجانب في مكانه  
 ط في سطح الوجود المكان الى مكانه **قوله** وعليه ان المكان قد ينتقل في نفسه ان لازم  
 المكان المكان ان لا ينتقل بانتقال الجسم لضرورة عدم الانتقال بانتقاله ولا دوام  
 لبيوت ذلك فقوله والا لا ينتقل بانتقاله بمعنى لو جاز ينتقل انتقال الجسم ضرورة عدم  
 انتقال العرض ما دام موجودا عن معروضه لكن ان يربط اذ لا يشي من المكان  
 ما يجب انتقاله وان انتقل وانما في بعض الاشياء كالمكان ما في الصندوق والحفوف  
 وكذا الكلام في مكان الماشي على خلاف مشي السفينة لثبوتها في المكانين في السرعة  
 والبطء فان دفع الابر وان معا في الحفوف كما يبرر فيل اربح لم يبق من ظاهر بدنه  
 جز محفوف انتهى وفيه بحث اذا كبر به من فذ فلا يمكن ان يحيط الجسم بجميع جزائه  
 في التحقيق وان امكن في الظاهر متعارف العوام **قوله** الا ما شرع في السفينة  
 اذ لا معنى لترك الخلاف واخذ الطرف **قوله** بل ينتقل بانتقاله قد يقال فيه نظر  
 اذ ان الظاهر ان البعد لم ينتقل في الصورة المذكورة واجيب البعد مع الماشي ينتقل من مقدم  
 السفينة الى مؤخرها **قوله** قد عرفت ان دفع هذا الابراد البصر وتحقيق كلام الشوا علم  
 ان هذا لا يلزم بل على ان المكان ليس جزء للجسم الممكن كما لا يكون الصورة طارئة  
 ان ليس من عوارضه واما عدم كونه نفسا للمكان فامر به في **قوله** وعلى ان يكون  
 المكان بعد لان كونه صما طبيعيا يستلزم تداعا للجسمين المتخبرين بالذات وهو



ممتنع بداهة ولما قل ان يقول الممتنع بداهة تدخلها حيث يتكاتف المتكلمون ويتجمل  
 المتكلمون حيث يكون بعد احد هما متبعا لآخر فلو تراخى احد الجسدين في الاجزاء  
 بدون التحليل والتكاتف وكان احدهما ملما للآخر فان كانا متبعا بين البعد  
 يلزم التداخل المستحيل وان كانا بعد احدهما اكبر من الآخر يلزم زيادة المكان على الآخر  
 في البعد او عكسه فلا يتحقق الامانة ان الله الاول والواجب ان هناك امر  
 فعليه لا يمكن تدخل جسم فيها فعليه تقدير جواردة بعينه يلزم ان لا يكون متكاملا  
 مع ان كل جسم متكاملا بعينه عند وجوده فلو كانت له بطلان كونه الخاتم جسميا كونه  
 الكون ملما للآخر ليس هو الفاعل فالاولى ان يفرض لا بطلان الفاعل **قوله** والاولى ان يفرض  
 في لم يقل الصواب لجواز ان يكون رقيب لثباته لا باعتبار كل من القيدين والى فان  
 ذلك ومن لم يدركه ما ذكرنا جوابا عن الاولوية والظلال يدفع بعينه **قوله** اما ان  
 يمكن خلوه عن شئ على تفصيل المذهب فحقه ههنا كماله ان كان الخلق يتصور الامرين  
 استناع الخلاء واما لعدم تناسل الابدان وعدم الملازمة الخلق لا يتصور الا باتباعه خلا  
 الامرين كما ذهب اليه المتكلمون فالحق ان وقوع الاثنين المتكلمين من يقولون  
 استناع الخلاء وتناسل الابدان وان كان منهم من يقول باحدهما كبعض المتكلمين  
 فالحق ما قيل لم يوجد له ههنا في من المتكلمين ولعلنا لم نجده **قوله** ومنهم من لم يوافق  
 ان من ذلك البعض منه يجوز خلوه بناه في الوجود ووجهها غير متناهية في الوجود  
 وجود بعد مجر وغير متناهية فذلك البعض **قوله** ومنهم من لم يوافق في الوجود فلو كانت  
 الاستناع الخلاء فحق هذا المذهب بين بقوله تناسل الابدان واما استناع الخلاء **قوله**  
 ولا يجوز الابدان بعد امارا قائما بالتمكك فقد ظهر ما سبق من قوله والانتقال بالانتقال  
**قوله** ان خلافا خلافا ان خلافا خلافا فلو كان فطر عليه لبداهة فطر على وجوده على كونه ملما للآخر  
 وكان على الاول يقول لان خلافا خلافا على الثاني يقول بان الملازمة قد يكون في غير وجود البعد  
 بداهة لان خلافا خلافا ان الملازمة بين اطراف داخل الكون فثبت ان امر موجود كما عرفت  
 للملازمة المحدث لا يتغير خلافا ولا مضروفا وكونه ملما بغيره ان الملازمة قد يكون خلافا  
 وقد لا يتغير فذلك الملازمة اما ذلك الاول الموجود الذي بين اطراف داخل الكون والاطراف  
 لكن الثاني بطرف الاول وجميع ذلك غير مهم فلا بد ان حكم خلافا خلافا ان الملازمة قد يكون  
 هناك يجوز ان يكون خلافا خلافا بداهة بداهة الوجود لا بداهة العقل ولا بداهة الوجود  
 في كونه ملما لثباته فثبت ان المتكلمين البديهي لا يخلف فيه العقلاء سيما اذا لم يفرض

برو على تخشع الظان قولهم فطر عليه بداهة بعينه فطر على وجوده لا على ماهيته  
**قوله** لا يوفق اللغة اذا الموقف انه بعد له لفظا واما استفادة جمعة اللفظ فلا بد  
 عليه صيغة المفعول والجواب انه من قبيل ذكر العام وادارة الخاضع هذا وقد قال  
 لان المفظور من هذه التفسير هو من صيغة النسبة ارضيع ذريرا ولم يسمع منه  
 ارباب اللغة مجر صيغة المفعول بهذا المعنى بل هو مقصور على فاعل وفعلا او اجبت  
 بان المفعول قد يحكي النسبة ايضا كما في قوله تعالى حجرا حجورا او حجرا حجرا ان الفطر  
 ههنا بمعنى الجانب اربعه جوارب فبعضه منفسا في اجزائه او بالمعنى الاصطلاح  
 ارباع الحظ المنصف للدائرة لان ابعاد الدوائر كذلك ووجه التسمية لا يجب ان يكون  
 شاعرا بجمع فراد المسمى **قوله** فقولنا وتوارد التمكن ان الملازمة التوارد وان  
 تناسل الجوهرية وتوجه عليه لا يفيد جوهرية البعد الواقع خارج العالم على القول  
 بعدم تناسلها مع القول تناسلها دفعه بالالتوارد على هذا المذهب نحو ان التوارد  
 بالقول لو كان القوة ههنا لست بغير الاستعداد والاعاد الاشكال بالتوارد باللفظ  
 بل بجزر الامكان العام ان يكون التوارد بالمكان عليه مع بقا شخصه سواء  
 كان التوارد واقعا باللفظ او لم يقع اصلا في قوتهم الفاضلة لقوة لاف  
 للامتنان ثم ان هذا الذي لا يجازي لوان السطوح الباطنة من الاجسام الصلبة  
 كالكون داخل الكون او يتوارد عليه المتكلمين وذلك التوارد باق بشخصه في الصور  
 ان يقتصر على الذات بنفسه **قوله** في نظر العقل الا ان الاولوية للجوهرية نظر عقل  
 مطلقا للملازمة او انما رقية لا عند المتكلمين بل بعد ليتوجه قوله في القول  
 للشراح ان يقولون يكون الا في الاولوية اربعة لثباته على هو المشهور عند المتكلمين  
 بالبعد الموجود العقل والنفس والجسم ولا في نظر العقل مطلقا ليتوجه الى الجوز والذرة  
 لا يتغير ولا الحظ والسطح الجوهرية من انهم الجوهرية عند المتكلمين فيكون الاشكال  
 الاولوية شعبة لاستتة كما لا يخفى **قوله** في نفس المتكلمين استغفار من كلامهم  
 ان الجوهرية ان كان خلافا فصورة جسمية كالثلاث او نوعية وان كان خلافا فمجرد  
 فلكية او غير ذلك كما انهم لا يفرقون بين المتكلمين في نفسهم فلفظ الا في نظرهم



الاول واما ما قيل هذا ليس بشئ لان تبدل الابلوان على الواقف المذكور انما يكون  
 لو ثبت ان المكان هو السطح وهو اول المسند وعين النزاع فليس بشئ لانه مع كونه  
 وحده في مسندية السند فلو انما يتوجب له اود غير القطع في السند المذكور وليس كذلك اذا اسند  
 ما هو في الحقيقة من حيث الجواز وان ذكر على سبيل القطع في لا يتجدد ذلك فلا شك ان  
 في ان بقا لا يتم بطلان اللازم لم لا يجوز ان يكون في طرآن ان لا يتوقف ذلك  
 على ثبوت ان المكان هو السطح الا ان يقال ان السند المذكور على هذا لا يفيد شئاً  
 زائداً على ما افاد اصل المنع فلا يكون مقبولا قوله ولو لم يكن في عطفت على قوله  
 ان مكانه اى ومع انه لو لم يكن في عطفت جملة على المقول فيكون سنداً ثانياً ولكن ان  
 هو من ثمة السند الاول فالحال ان اذ كيف يكون الواقف المذكور مع ان له طرآن  
 حاله يعتبر عنها بالابن وتلك الحالة حركة اذ لو لم يكن حركة لما ثبت كون الزمان مقدراً  
 للحركة مع انهم اتفقوا على كونه مقدراً لها فعلى هذا ينفع ما اورده سابقاً وما اورده  
 القائل بوقوعه - **قوله** - مثل تلك الحالة اي تلك الحالة الغير القارة ولم يقبل تلك الحالة  
 اذ الزمان كونه مسمى بما عندكم لا يلزم كونه مقدراً لاد المنقطع والحالة العارضة  
 للواقف المذكور كونه حالاً حاصلة بسبب الحركة الابدية لله تعالى والمنطقة لكن يجوز  
 ان يكون مقدار المشاهدة في الحالة العارضة لمجموع العنصر بسبب حركة الفلك القربانية البوذية  
 بحركة الفلك الاعظم فانها لا سبباً له سبباً عندكم في الزمان وما قيل في الحالة الى صفة  
 كنهه ان بسبب حركة فلك القمر ففقيه ان كرهه ان رتبه كنهه تشبيهاً بحركة فلك القمر  
 بشبه ودورات الاوتاب واما ما قيل ان هذه الى الحركة ان رتبه كانت بسبب  
 الفلك الاعظم لا مقدر الزمان مقداراً لها لا للحركة ففقيه ان كرهه ان رتبه كانت بسبب  
 في الحركة في المكان في وقت ان لا يكون متحركاً فيه كما هو في المصنفين في ذلك لم  
 يشك في الاشتغال على سبب الاستبدال في الحركة ففقيه ان كرهه ان رتبه كانت بسبب  
 ففقيه ان كرهه ان رتبه كانت بسبب الاستبدال في الحركة ففقيه ان كرهه ان رتبه كانت بسبب  
 خروج السطوح الى اودية للواقف من القوة الى القوة على سبيل التدرج فانه لم  
 يشك في المصنفين في كونه ففقيه ان كرهه ان رتبه كانت بسبب الاستبدال في الحركة ففقيه ان كرهه ان رتبه كانت بسبب

١ بمقتضى الجواب لا يدفع ذلك في  
 واما الفروقة

الثاني الاولى هي هذه الخمسة اعمر الصورة والهيكل والجسم النفس والعقل  
 التي توتير الصورة الفلكية والعنصرية وكذا الهيكل والجسم والنفس الفلكية والعنصرية  
 وكل من العقول العشرة ولما قلنا ان يقول لوصفة معتبرة في المقسم ففقيه  
 الترتيب بها المثل يقول هي الصورة الجسمية والصورة النوعية والهيكل والعقل  
 والنفس واما الجسم فمجموع اجزاء الجسمين والجواب ان الوصفة المعتبرة في المقسم هي  
 في العرف العارضة لكثرة الجسم المركب من العناصر الاربعة في شجر الواحد  
 الا انك الواحد لا الوصفة الحقيقية **قوله** ففقيه ان كرهه ان رتبه كانت بسبب  
 للمثلية بان المكان لو لم يكن مستطيقاً لكان مستطيقاً في المكان في الصند والمنظر  
 متبدلاً ولم يكن ذلك متحركاً ويزعم الفيزان يقول ان الواقف في الرج او اما في  
 متحركاً ضرورة تبدل المكان الواقف المستمر في الحركة والازمان باطل ما به وهذا  
 المعارضة ليست من جانب الاشراقية والمتكلمين في ما به قوله فيرطها لا يخفى **قوله** - انما  
 ضرورة تبدل الى اى نعلم بالبداهة تبدل حاله وحركته ولم يقتصر على الحركة المعطوفة  
 قوله واما المنتقل المذكور في العرف في يقتضي الاقتضا عليه ليقول السند البوذية  
 ولابد على الحركة فعلى هذا لا يتوقف الضرورة ناظر الى المعطوف عليه فقط لكن ففقيه  
 في سبب سبب في المعطوف عليه فهو مستطيق على المعطوف فيرطها لا يخفى **قوله** - انما  
 بالحركة فلا يصح الاستدلال عليها الا ان **قوله** - انما **قوله** - انما **قوله** - انما  
 السند لا يبرهن على جلياً والحركة بداهة خفية بينه عليها بالاول ولوجعل الفروقة  
 فلا ان الحكم في ما به وبر على انها بمقتضى البداهة وما قيل البده هو الحركة لا التبدل  
 فالصواب لا يقتصر على الحركة ففقيه ان كرهه ان رتبه كانت بسبب الاستبدال في الحركة ففقيه ان كرهه ان رتبه كانت بسبب  
 الاول ولا يعلم الحركة الاستبدال الى المكان اذ التبدل ما تزود الحركة كما يصح بعد  
**قوله** - واستدالك في الوهم ان الحكمين البديهيين او حكم البداهة الى الوهم وذلك  
 الاستدلال ما يتوجه ان منع البده خارج عن قانون التوجيه ففقيه ان كرهه ان رتبه كانت بسبب  
 الوهم لا بداهة العقل **قوله** - مع ان له في طرآن انما للمعارض ان يبطل هذا السند  
 بان لو كان له في طرآن ان المكان مستطيقاً باطلاً وهو بطلان ما ذكرنا من الدليل



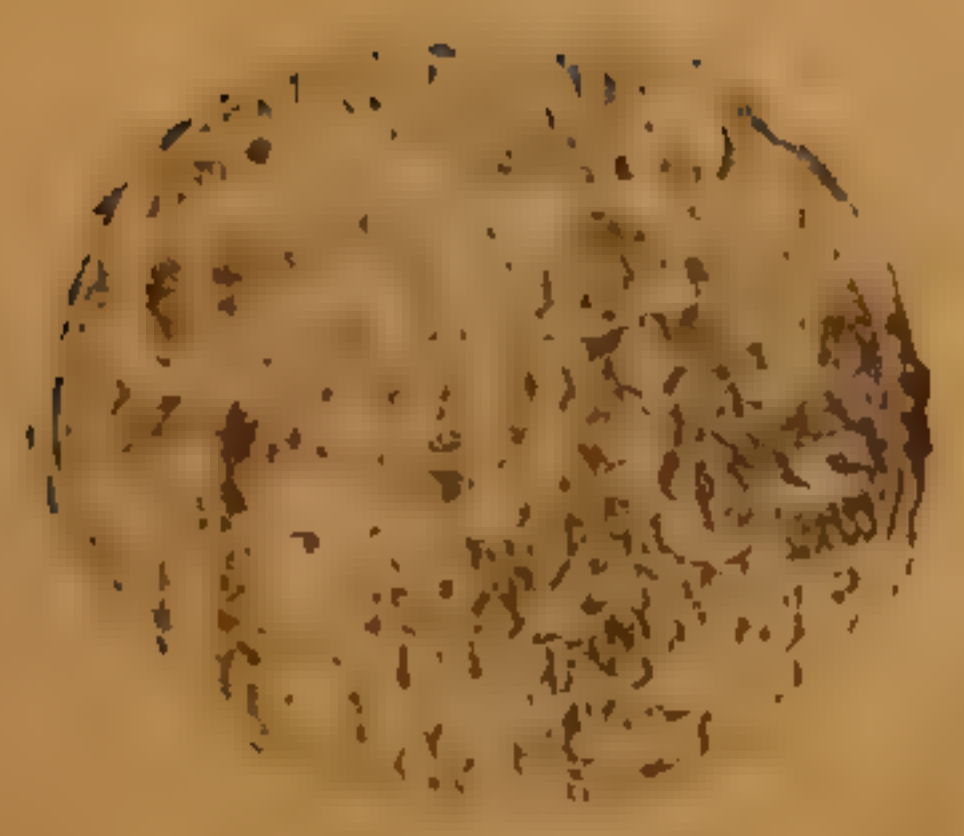
في الى ان في نفس الامر فلا يجوز ان يكون الزمان مقدارا لها والمانع بكيفية الجواز  
 نعم يمكن ان يقال مقدار تلك الحالة مستلزم لمقدار الحركة ومقدار الزمان  
 مقدار الزمان في نفسه الزمان على قدر تقدير مقدار الحركة فقدر فوا - نعم لا يخلو  
 المتحركة عرفا اما العرف العام المشترك بين العوام واما عرف المتخصصين فاما  
 الامر بالعكس فوا - واما المنتقل اما ان هذا ما استند احد المتخصصين واما ما  
 استند المانع الا هو فهو ان المنتقل بعام العرف العام بحركته واما عالم البداية  
 بها واما عالمها بانه متحركة بنوع الحركة الزمان بنوع الحركة العرضية التي لا ينفك  
 جسم آخر في مكانه الحقيقي لا بنوع الحركة التي تبرز الحركة في العالم الحقيقي  
 وذلك لان مكانه الحقيقي هو سطح الصندوق واما في الجواز فيكون  
 بالعرضية ولا يستند الى مكانه الحقيقي انصف بالحركة الذاتية النافذة  
 في دليل المعارضة فوا - والمفهوم من عبارة الشيخ ان مجرد حركة الزمان  
 المذكور مفهوم من كلام الشيخ لكن مراده بجهت ان يكون في الحركة في العرف العام  
 لا في الحركة المصطلح عند اهل الحكمة بانه مما يسمي من الزمان الواقف لولم يكن  
 متحركا بالحركة المصطلح عندهم لما ثبت كون الزمان مقدارا للحركة ويجعل ان يكون  
 مراده في الحركة المصطلح عندهم وما ذكر من لزوم عدم ثبوت كون الزمان مقدارا  
 للحركة لم يجز ان يكون مراد القوم من الحركة هناك اعم مما يشبه الحركة في عدم القرار  
 والسيما في فعل الاضمار الاول في الجواب ان بقا على المعارضة جوابا صحيحا على الشيخ  
 وعلى الثاني لا يجوز ذلك الجواب صحيح عنده بل الجواب الصحيح عنده ومنع الملازمة القائمة  
 بانه لو كان المكان سطحا لكان الواقف في الزمان متحركا مستندا بانه لما يرد لولي  
 الاصطلاحية وقت لجود تبدل السطوح وليس كذلك بل هو من تبدل السطوح  
 الجارية بشرط ان توجد الميزان هو سبب الاستعداد في الجسم لمجرد فقد يمتد  
 الغرض من هذا الكلام بيان ان الجواز لا يوجب ليس في العالم ما يفهم من كلام الشيخ  
 بالحكمة لان كلام الشيخ بجهت الامان واما في بعض قوله او يرد بالحركة كما عطف على ما  
 كانا راوا لا غير صحيح ولا على قوله لما ثبت كون الزمان مقدارا بل هو من تبدل السطوح  
 الجارية بشرط ان توجد الميزان هو سبب الاستعداد في الجسم لمجرد فقد يمتد  
 الغرض من هذا الكلام بيان ان الجواز لا يوجب ليس في العالم ما يفهم من كلام الشيخ  
 بالحكمة لان كلام الشيخ بجهت الامان واما في بعض قوله او يرد بالحركة كما عطف على ما

على الصندوق فاذن انفس ذلك  
 المستقر بتدريج الجواز

ان الحركة في الزمان  
 والحرارة على التبدل او على  
 ما يثبت في

والحرارة

من دليل المعارضة على الاضمار الثاني ولا يثبت المقدار المنة التزم في الحركة  
 عن الواقع على الاضمار الاول لا يخفى فوا - ولما زاد الحقيقة العرفية العرف  
 العام الذي هو معرفة العوام وفيه ان الشيخ الفقيه انما يبين في الكتب العلمية  
 مصطلح اهل الحكمة لا العرف العام الاعلى سبيلا الاستقراء والضرر تقسيم الحركة الى  
 الذاتية المستند الى الميزان والحركة العرضية التزم يستند الى الميزان تقسيم الحركة  
 المصطلح عند اهل الحكمة قطعا في كل حال هو الوجه الثاني المذكور بقوله واما في  
 ذكر الشيخ ان قد عرف ان المعارض جعل به انه سلف الواقف ولما على عدم حركة  
 وبما جسر بهذا الكلام على ان ما ادعاه من عدم حركة الواقف حق لكن البديل  
 لان ذلك الواقف كما ان ليس بمحرك ليس كذلك وقد يقال الغرض منه تحقيق المقام  
 وان لا الى السؤال والجواب ان بقا منع بطلان اللازم كليهما غير صحيح لان  
 احدهما مبني على السكون والاخر على حركة مع انه ليس بمحرك ولا ان كان كما ذكره  
 الشيخ اقداروا والحرر منتظر فوا - لان هذا الكلام من الشيخ الفقيه بجهت ان يكون تقريبا للحركة  
 والسكون العرفيين المصطلحين عند اهل الحكمة والجواب ان الشيخ ذكر هذا الكلام في  
 السؤال المذكور المبني على سكون الواقف عند اهل الحكمة وعلى لزوم الحركة الحكيمة او الجواز  
 سلف فيكون مراده في الحركة والسؤال الحكيمة هو بخلاف المفهوم من كلامه في موضع  
 آخر ولما جسد محمد الامر من يد اهل ما ذكرنا قوله ان الشيخ نعم هو سكون ان ثبوت ذلك  
 باحد المصطلحين العرضيين المصطلحين في قوله بمعنى عدم تبدل نسبة الامور الثابتة الى  
 التي في ذاتها بان لا تكون متحركة اصلا كما هو الظاهر في هذا تحقيق السكون بهذا  
 المعنى الواقف لان نسبتها الى سائر الامور الثابتة من القرب والبعد والحالات  
 وغيره لا غير متغيرة مادام واقفا ولا يتحقق فيه جسر السفينة والمنقلة لان نسبة الامور  
 الثابتة متغيرة نعم لا بتغير نسبة الاجزاء السفينة او الصندوق لكنهما متحركان  
 لان ثبات في ذاتهما وهو لا يتغيران بزيادة النسبة الى الجسم المنسوب وان لم تكن نسبة  
 في نفسها فيتحقق السكون بهذا المعنى في الجواز المنفصل الى واقف نعم ان هذا المعنى غير السكون  
 بمعنى عدم الحركة الوضعية لان المعنى في الحركة او السكون الوضعيين نسبة افراد الجسم والمعتبر  
 هو نسبة افراد الجسم ولذا يوجب اصل الاشكال في قوله الواقف في روائه على ما هو عليه









اريد تبديل الحقيقة فمحل اول المسئلة وان اريد تبديل الحقيقة فمحل ما لا يحجب  
تبديل الحقيقة لئلا يعدم سكونه في الاين الحقيقة لكنه بعينه هو الجواب المتفق  
في الجواب لكونه ساكن باحد من المعنيين ولكل ان تقول مرادوه ولكن بناء على ما ذكر  
من جواز خلو الجسم عن الحركة والسكون ان يجاب عن اصل المسئلة (الجواب آخر يمنع المانع  
عن الجواب السابق يمنع بطلان اللازم بان يقال ان المانع لا يكون سلبا لما لا يتفق  
ساكن اذ السكون عدم تبديل الاين الحقيقة وغير الحقيقة وهذا هو السبب في ان  
كل شرط الاشياء انما هو مبدأ الابدان السابق من شئ فلا يتوقف في السكون في سكونه لكونه  
وان كان المحقق مستلزما لغيره ولا يجوز ان تبديل الاين الحقيقة فمحل ما لا يحجب  
بكونه مستلزما لكنه المانع الاول من المعنيين فلا ينافي في الانتفاء في الاين الحقيقة  
لا بالمعنى السابق المستعمل عند ايدى الحكمة فمحل ما لا يحجب عن الاين الحقيقة  
يمنع الملازمة ثمانية وبطلان اللازم اخر على فمحل الجواب على الاين الحقيقة وانما  
بالامكان لان السكون بمعنى عدم تبديل الاين الحقيقة وغير الحقيقة انما يقابل الحركة المطلقة  
الثلاثة الحركة الذاتية والعرفية والحركة الذاتية المشروطة بمسألة المتحرك على سبيل المثال  
والحركة العرفية على ما هو حركته بجازية من حيث توصيفها لحي وحي والآخر والظاهر ان  
محل الحركة والسكون الحقيقيين فمحل ما لا يحجب ان يعود ويقول لكونه المحال على ما ذكر  
بعض المتفق مستلزما بالسكون الحقيقة الذي هو عدم الحركة الحقيقة مع انه مستلزم  
الحقيقة يمنع بطلان ان لا يوجد منع الملازمة سببا بالسكون بمعنى ان لا يظن  
واما ما قد حصرنا ان ذلك الكلام من الحقيقة انما هو تغيير حيث غلط المعاني في  
المنتقل نظرا في الشئ نعم هو كمن في مثل الواقف ففقد وواضح لان المعاني في  
بحركة المنتقل وسكان الواقف فتعين حيث غلط في المنتقل انما يكون ببناء مع آخر الحركة  
طمان تعين حيث غلط في الواقف انما يكون ببناء مع آخر الحركة في ذلك الشئ الا ان  
جعلت تعين حيث غلط بعد منع الملازمة لا بعد منع بطلان ان لا يظن فمحل ما لا يحجب  
ان جعلت تعينا بعد منع الملازمة حيث قال انما يشبه على انما يكون بين هذا المعنى والحقيقة  
لكل من اراد بانها مكان الآخر ففقد ولا تبديل ولا حركة لولا ان سلبا في ذلك  
السؤال انما هو ما ذكره في الجواب الاول من ان السكون هو عدم الحركة المطلقة  
والاين الحقيقة هو عدم التبديل ولا حركة ولا سكون ولا سكون ولا سكون ولا سكون  
والاين الحقيقة هو عدم التبديل ولا حركة ولا سكون ولا سكون ولا سكون ولا سكون  
والاين الحقيقة هو عدم التبديل ولا حركة ولا سكون ولا سكون ولا سكون ولا سكون

ما لم يعلم ان السبب ترك هذا القيد والابطال الاستدلال بانها القائمة بالشيء على جوار  
في استدلاله حيث هذه الاحراق لا يبرهن وجودها راو على تقدير توقف العلم الفعلي العيني  
الموضوع في الخارج يكون اشارة الاستدلال او رابطا في العلم الفعلي العيني في موضوع  
وانما النزاع في توقفه على العلم بوجود الموضوع في العلم الفعلي العيني في موضوع  
ان ثبوت التفات في نفس الامر مستلزم وان لم يثبت ثبوتها في وجه فعل الشئ  
القضية في الذاتية وبغير هذا الجواب على الاشكال الثاني من الاحتمالين اللذين ذكرهما  
في الشئ وبغير هذا الجواب على الاحتمال الثاني في دفعه بزيادة القائلين  
الاحتمال الاول انما فلا يتوقف الاجل القضية على ان رجعية المصطلح لا على ان رجعية  
المعنى اللغوي وحيث ان قول الجرح وحمل القضية على الذاتية يحصل الزام للمعنى في  
لا وجود للمعنى وحيث ان في دفع التناقض من المصطلح مراد المعنى هو ثبوت التفات  
ان في نفس الامر لا في الخارج فالتناقض في نفس الامر في علم المتكلمين في ذلك بين في نفس الامر  
لا ينع ما هو التحقيق بحسب نفس الامر وبطلان ان حمل القضية حصرنا على الذاتية فلا وجه  
لذكره حصرنا وان قلنا على ان رجعية حصرنا في التناقض في نفس الامر قطعنا على  
لا يخفى ان قولنا في حصرنا كلام وهو ان التفات بالزيادة والنقصان انما ثبت  
للشئ في الخارج في العلم ولا لا رسم في النفس ما له مقدار وهو في العلم الذي هو  
في العلم الفعلي العيني وانما العلم هو علم النفس العيني وحيث ان العلم على العلم الذي هو  
ولا يفرق في الجواب ان طرفة العلم لا يمكن ان يرسم شيئا منها في العلم بل يجوز ان يرسم في العلم  
والا لا يمكن للنفس العلم على شئ من الجسم والحيات في يجوز عود التفات في العلم  
ان في موضوعه الذاتية لا ربعة في موضوع الخارج والذين في الواقع جميع لوازم الحاشية  
من بطلان الرجعية والفورية في يحصل الا ان يرسم ان غرض المعنى حصرنا على العلم  
على الا ان لا يمكن الا بطلان (بحسب التحقيق الذي هو مستلزم الحاشية الباشية عن  
احوال الاشياء في علم ما هو في نفس الامر والالم يتوقف عنه ما يباين من ان ارتفاع  
التناقضين في العلم وبعد علم عرض المصطلح على الا ان يرسم التفات في العلم  
بفرض ان لا يبرهن ان لا يمكن في الخارج في الشئ بغير ما عندكم وواقع القول  
في حصرنا انما هو ما ذكره في الجواب الاول من ان السكون هو عدم الحركة المطلقة  
والاين الحقيقة هو عدم التبديل ولا حركة ولا سكون ولا سكون ولا سكون ولا سكون  
والاين الحقيقة هو عدم التبديل ولا حركة ولا سكون ولا سكون ولا سكون ولا سكون















ولا يبعد ان يقال جواب عن النظر بان لو لم يجب كون الجزء الطبيعي مقتضى القطع لولا  
الحال لتركب الذريرة في تلك القوة المبسطة وان تفاوت في المقدار اجاز طبيعة  
اجاز بظن لعدم خروج عن شئ منها حصل فيه فلا يتوثر مقتضى طبيعة لولا القصور  
لا يمكن دعوى بعد الجزء الطبيعي لاسيما في خلاف ما اذا كان الجزء الطبيعي مقتضى الطبيعة  
فان فيه ذلك المركب من جنس مجموع الاجزاء وقد يقال ان هذا القصور للخطية المذكورة في المتن  
وفيه انه ما دام السقوط والافعال المناسبة يراوده بعد تقصير ان رج تلك الخطية قوة مركب  
يت وى تلك ان اراد المركب الحقيقة التي هو البطل صورة نوعية انما هي صورة  
تلك فتبين ان له جزءا معينا يقتضيه تلك الصورة النوعية وان اراد المركب الحقيقة  
فليس صورة تحفظ كذا فاذ كان وطبعه وينفرد في تلك ويرجع فربسبب الرضوخ وكون  
فله طبيعة هو وسط اجاز البطل لتعارض القصور المبسطة بلامرجح وقوله لا يحصل الاثر  
فاسد اذ ليس المبسطة الذي فيه قوة مبسطة ما دام في جبهه وللبطل الاثر قور  
مبسطة طلبة الاجاز بافتركا المركب حيث تعارض القصور وذلك في قوله قد يقال  
تخصيصه ان اراد بقوله جبهه انه ليس له فرد من افراد الجزء الطبيعي وغيره فم وان اراد ان  
بمحنة بالفعل فمسمك لا يفر من ان لا يتوثر له طبيعة فيحصل فيه لا يفر في قوله لا تمنع جبهه  
عن الموانع ارضوا لغيره المانع التزم الاجاب ان الله له وليس له اذ استناع فلو لم يحد  
عن الموانع مثل الاحاطة بجميع الاجاب كما وهم والالهام تلك الموانع مقتضى طبعه فلا  
يمكن حصوله في ذلك الجزء فلا يتوثر فيه الطبيعة الا ان كل على الاستناع بالغير والالهام  
يجوز ان يفر جبهه الطبيعة غير ذلك الاجاب بناء على جواز اشتراك الخفايا المختلفة  
لازم واحد فليد ان جبهه الطبيعة اما خارج العالم وهو بطل لان الاجاز انما افر  
العالم اجاز طبيعة ذلك الاجاب فلا يتوثر منها جبهه طبيعة باله قوله الا ان يقال  
يعني ان ذلك الاجاب وان رفع القصور تحقيقا لكنه لا يدفع عنهم الا ما لانهم لم يقدروا لعدم  
حصول الجسم في جبهه الطبيعة والالهام لولا ان كل جسم حاصل بالفعل في جبهه الطبيعة لم يحصل  
العنصرية وانما فلا يتوثر جوابا بما وافقا لما قالوا به فلك ان يقولوا بالقصور فلا جبهه  
جواب آخر جواب الشرف في فعله في الانسب عليه لان ذلك التعليل انما يدعى ان  
بمحنة قد عرفت انتفاء الطبيعة والالهام في جبهه الطبيعة فلا يحصل فيه الجسم  
بمحنة بالفعل لم يفر من الطبيعة والالهام في جبهه الطبيعة فلا يحصل فيه الجسم

جبهه طبيعي وفيه نظرا منهم لانه يقولوا بذلك ثبت ان لو كان فيه طبيعي فليس يفعل  
فيهم ان يتوثر اجسام والالزام بطل فالتعليل نظرا به فلا اشكال في قوله في السؤال  
انما هو على تفسيره فاجواب المطابق هو الواقع عن هذا التفسير يجعل جبهه انما هو على  
من الجسم الى درجاس للسطح الظاهر هو مقعر المحذور وقد اشترط في سفسه حيث  
جعل سطحه باق الا فلا مجموع السطحين فتنافرا ويجوز ان يكون مقتضى عدم الانتفاء في  
تقدير ان يفسر الجبهه بما يعنى الوضوح على نسبة اليه بقوله نعم له ومنع الخفيف كجانب الغيرة  
قوله وفي سؤاله اشعاره بوجوبه في قوله اشعاره في لولان معناه نعم للجبهه معناه نعم  
الوضوح المتحقق في المحذور ليس هو المراد من الجبهه بالمعنى الثاني ولو لم يفسر هنا  
وليس كذلك بل معناه نعم له ومنع وقادرات بالنسبة الى ما في جبهه ليس منها طبيعة  
والالهام في الجبهه الطبيعي فعلى هذا الكلام في انطباق الجواب للسؤال الا قوله ان السطح  
باني معنونه يشعر بان الجبهه معنونه نعم الوضوح والالهام ان يقول نعم له حركة دورية  
واستدانة الى غير ذلك من الصفات وذلك لظن الف في الجبهه ما ذكره المحقق فلا بد من  
توجيه الجواب بما ياتي في قوله توجيه الجواب اي على وجه يطابق السؤال لان حاصل  
السؤال الانتفاء من على تقدير ان يربط المصير بالجبهه مفسر المطابق بمقتضى السطح لا الانتفاء من  
سطحها فإرادة المصير ذلك كما يجوز ان يريد ما هو عام من الوضوح فلا بد ان لا يطابق الجبهه  
لان لا يدفع القصور على التفسير المذكور فتدبر قوله ولكن على هذا لا يناسب ان يجمل ان  
يخرجه البطل الاستدانة لواراد الجبهه معنونه فليس كذلك لان انساب الحكم قبل التفسير والمصير  
لا يفعل غير المناسب قطعا ويجعل ان الجبهه سلبا لا نفع الانتفاء فإرادة ارض عليه  
بانه يفعل غير المناسب وعلى تقديره لم يقل لا يفر لان التصور بوجوده ما في في الحكم والانه  
يجوز الاعتماد على شئ من التفسير بما يعنى الوضوح قوله يصدق على الجبهه والتشخيص قوله تقدم الظرف  
يفيد الحذف والتعريف لا يصدق على الجبهه والتشخيص ولا على غير من طهر والمكان او ما به  
الان في رغبة مختصة في شئ منها نعم يصدق على مجموع ما يتوثر به الجسم عن غيره لكنه ليس بجبهه  
بل مرتبة منه ومنه جبهه والجواب ان المراد من ذلك ان الجبهه ان كانت رالیه بانه هناك  
والسبب فيها هو الالهام والتجربة فيه او بهما في رالیه الجسم التميز لا المكن ان رالیه  
في شئ وما في ذلك في الجبهه فاسبب الالهام لا غير فذلك هو الالهام في التميز  
في شئ في الجبهه فلا يلحق الجسم في ذلك الجبهه في الجبهه في التميز في التميز في التميز



والألوان وكذا الأضواء والجوانب ما زبد في أي المراتب بهذا التعريف الجزع ودرية  
عن مفهوم السطح بأنه أعم منه وإن لم يكن المراد تميز أجزاءه والجزع عن أجزاء السطح  
كان الجزع أعم من المكان والحركة والآن مبدئنا له بحسب أصله وأعم التحقيق فالأجزاء  
الجزعية وجوبها عن جميع الأجزاء المكان في نحو جزع تلك تتكون غير مكانة كونه  
امتياز أجزاء الجزع عن أجزاء المكان لا بهذا التعريف نظرنا فلو جوبه هو الأول **والثاني**  
لعموم اعتمادنا على سبيل من أن الجزع الطبيعي هو مقتضى الطبيعة لو لا القادر والمنتظم  
والجانب ليس كذلك كذا قيل وفيه أن عدم كون الجزع كذلك نظرنا في مظهره بالذات  
والجزع بالعرض والجزع لا يبرهن من عدم كونها جزعاً طبيعياً إلا لا يكونا جزعاً مطلقاً وبما هو  
من المكان بمقتضى السطح هو الجزع المطلق الذي هو للسطح في غير الطبيعي وذلك أن الجزع  
سبيل الجزع في فصله الجسم وظرفية الشخص والجزع ليست بحقيقة وفيه ظرفية  
الوضع الذي هو وصفه الجسم بحقيقة الجزع والظرفية الحقيقية في المكان فالحال  
لا يظهر من بيان أن الجزع غير الجزع كما يعرف من أن الجزع ليس بالجزع فالتعريف  
تقال جزعاً ما استدل وفيه أن الجانب الترخيصة ليست مقتضى طبيعة كذا في الوضع العاقل  
ليست نسبة أجزاء الجزع إلى مقتضى طبيعة فقولنا له وضع بالنسبة إلى ما تحتهم والجزع  
والترجيح عنه أنه بالوضع وإنما بالمكانة والتعريف بالمكانة ربما يشعر بأن طلاق الوضع على  
جزع في زلفه الوضع عن قوله كل منهما وحقق الأمر فقال (والحق أنه لا ضرورة له في الجزع  
ليس كالمكانة التي يعرفها بالنسبة إلى ما تحتها وضعاً طبيعياً لما زعمه هذا القول مع ذلك  
لا ضرورة له في الجزع في المحيط على حالة غير الوضع كما يشعر بما طردم الترخيصة بالجزع  
الجزع وضعاً فاصلاً عن وضعها في أنواع الوضع وذلك النوع هو الهيئة الجسم بسببه بعض أجزاء  
الجزع أجزاء جزعاً وبعد وبتوزان تلك الحالة بحيث لا يغير نسبة أجزاء بعضها البعض  
لعدمها بالطبع ويلزمها الحالة بمقتضى أن وجهه لا مطلقاً لما عرفت أن ذلك لا يوجب  
بمقتضى طبيعة نعم على هذا فيكون نسبة أجزاء ذلك الأجزاء بعضها البعض فيكون الجزع طبيعة  
لأنه سبيل طبيعة كذا في أمكنتها ولا بأس في ذلك على الإطلاق وأعلم أن كل ذلك لا يوجب  
وضعاً جزعاً في صفة أجزاءه إلا ما تحتها مقتضى طبيعة جزعاً لا فلا تجرد في وقت من أوقات  
الحركة والآن لا يوجب الجزع الطبيعة جزعاً لا فلا تجرد في وقت من أوقات

بالقرب والبعد إلا أن ليس مقتضى طبيعة الجسم لا عرفت فليس الوضع الذي تقتضيه طبيعة الجسم  
إلا الهيئة إلى صفة له من نسبة بعض أجزاءه إلى بعض هو الوضع المستعمل في أجزاءه المقولة  
لأنه الهيئة إلى صفة من نسبة أجزاءه إلى الأجزاء إلى رتبة **فقد** قيل نسبة الشرف الحقيقي ما عرفت  
ههنا برهان من عبارة الحق الطوس برهان أن المكان عند المتكلمين قريب من الجزع  
اللفظي لا عنده فذلك الجزع القريب هو ما ذكره الشريف في ثبوت العين وهو مقتضى طبيعة الجسم  
لأن ما قام من الترتيب الأول في المتكلمين حيث تقول المكان عن الواجب نعم لم ينفرد المكان في مكان  
يمنعه من الترتيب الأول سقوطاً منقولاً من الاستقراء على مكانه بان فصل الجسم ما منه من السقوط  
أم ويرد عليه قواصلاً لا بما لا يوصف المكان والقار أيضاً ما أراد المتكلمين به أن رتبة  
المتكلمين بالاستقراء على العرض في المكان الجسم لا يقولون إن العرض كالمكان ليعتد عن الترتيب  
وأن يقولون بمقتضى الاستقراء والاستقار فلذا قال الحق الطوس أنه قريب من المفهوم  
اللفظي فإنه كان أعم مطلقاً من المكان اللفظي الذي هو ما يعتمد عليه الجسم ويعتد من الترتيب  
فما الشرف في المكانة هو ذلك المعنى اللفظي لأنه هو القريب من المصطلح عند المتكلمين  
ولا يجعلون الهواء المحيط به مكاناً من الأول أن جعل المحيط مكاناً أو ما يجعلون الهواء  
مكاناً إذا اعتمد عليه كما إذا اعتمد على ما تحتها عليه ولم يسقط جعل الهواء مكاناً له  
وإنما الجزع المراد فيمكن من الهواء عنده وما قد لهم الجزع المراد في الهواء قد يرد على كونه  
الهواء مكاناً له إذا الظرفية الحقيقية لا يخفى في ظرفية الزمان والمكان في ظرفية المكان الجزع  
حقيقة وليس زمان ولا مكان **فقد** قيل من حيث أن مقتضى الجسم لعمدة علم الجزع الجزع بالجزع  
وبالقوة والمنقول بالجزع من حيث أن مقتضى ذلك أن يكون على الحال بالجزع فحققت الجزع  
بالجزع كونه مع أنه خلاف ما استدل به أن يوجب استدل به أن مقتضى ذلك أن يكون في الجزع  
الجزع الجزع **فقد** قيل في وقوع الاصطلاح عليه لا معناه إذا المعنى الاصطلاح في أن الجزع  
اللفظي إذا الاصطلاح الثاني قوم على استعمال اللفظ في معناه وإنما يبق في اللفظية اصطلاح  
المتكلمين في اللفظ واستعماله في معناه فقولنا لا مكان لكون لفظ اللفظ مصطلحاً في اللفظية  
على استعماله لكونه يتكلم بذلك اللفظ إلا أن يقال المكان في أصل اللفظ محل اللفظ وما يعتمد  
عليه الجسم ويعتد من الترتيب وهو الجزع القريب من اللفظ لا من اللفظ **فقد** قيل في ذلك القريب مصطلح  
اللفظ في العام **فقد** قيل في الشرف في الجسم في المكان **فقد** قيل في الشرف في الجسم في المكان  
المتكلمين وهو يعني











واما ان قيل لا يمكن ان يكون الجوهر في  
 حقيقته الطبيعة مستقلا في مقتضى تلك الطبيعة  
 طبيعة اذا كان اللازم ان يكون الجوهر في مقتضى تلك الطبيعة  
 يمكن ان يكون الجوهر في مقتضى تلك الطبيعة  
 الى المركز جهة السفلى فترى ان الجوهر في مقتضى تلك الطبيعة  
 القاسر لا عدم طار خارج ولا في الجوهر في مقتضى تلك الطبيعة  
 في مكان معين ولو كان في مقتضى تلك الطبيعة  
 الجهة المطلوبة وعدم الجسم لما في مقتضى تلك الطبيعة  
 بن على ان الجهة والجسم في مقتضى تلك الطبيعة  
 وان كان من مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 ان يكون في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 في قولنا في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 النسبة في الوسط مع ان طبع الطلوع لا يقتضي شيئا منها  
 لم يورث المنع على الملازمة البتة بهذا الجواب في مقتضى تلك الطبيعة  
 مرتبة في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 دون جهة الملازمة في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 كره ان النسبة ببعض اجزاها الى البعض الآخر ولو لم يكن في مقتضى تلك الطبيعة  
 لتعرفت اجزاها الى ما كانت اليه حيث يقع وتغيرت نسبة بعضها الى اجزاها  
 وش الغاصرات والافلاك ونسبة بعض الاجزاء الى البعض الآخر في مقتضى تلك الطبيعة  
 جهة الفرو والعكس لم يبق الوضوح الطبع وان لم يتغير مكانه في مقتضى تلك الطبيعة  
 بالذات في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 المذكور وقد يفتقد من مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 انما يطلب في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 ونقار ان مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 ليس في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 المطلق الذي هو الاثر في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 فوقه في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 بل ان في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة

قد لا يصعب فهم هذا من غير ان مقتضى تلك الطبيعة  
 عدم مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 ولم يبق مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة

لكن غاية ما يقتضيه طبع الخفيف المطلق ما تحت تلك القوة لو فرض عدم الاثر في مقتضى تلك الطبيعة  
 كره في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 بحيث ترتب على ان مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 فاما مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 الاثر في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 الطبقات في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 المثل في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 بالبعد المذكور في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 فوق مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 المستند في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 مع ان مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 ان مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 تقدير لا يتم كون الوضوح غير لا عرفت ان طبع التمكن لا يقتضي شيئا منها  
 على النسبة اليه فلا بد ان يكون مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 الاجزاء في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 وانما المستند واحد لا اثنين والافلاك في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 الاثر في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 كما في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 لا في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 من ان مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 الحكم في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 المكان في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة

في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة  
 في مقتضى تلك الطبيعة هو الامر في مقتضى تلك الطبيعة



فلو لم ينفذ ذلك الفاعل في مكان وهذا الجواب من الحقيقة فهو مستند الى المحذور علم  
 ان هذا الجواب من الشارح والى على انه جعل الخرج اللازم من الامور <sup>الواقعة</sup>  
 لكنه لم يجعلها كحاشية بواسطة طبيعتها والا لان دفع السؤال عن الحقيقة  
 ايضا ينفذ ذلك لا ينفذ الصانع الفاعل طبيعتها وقد علم بعدم دفعه  
 عنهم ولا يخفى ان المناسبات اما جعلها من الامور التي رجعية وانما جعلها من  
 الصانع من الفاعل اللازم له طبيعتها لا ينفذ (العله جعل الفاعل الفاعل والفاعل  
 المؤثر خارجا والابن صانع الفاعل على لانه مؤثر وهو لا ينفذ الفاعل  
 اما انما خارج فعله الاول فيجب ان يجعل الصانع من طبيعتها وعلى ان ينفذ  
 فيجب ان يجعل الفاعل سائر على ان ينفذ ان ينفذ الجواب ان الفاعل على ان ينفذ  
 ثانيا في الوجود وثالثا في الوجود وينبغي ان يكون الترددية واحدة منها لا يجوز ان يكون  
 الترددية في الشاثير في الابن تحت الشاثير الاول او يتم الملازمة بناء على ان خروج  
 لا يستلزم خروج الشاثير في الوجود بل هو داخل في الملازمة بناء على ان خروج  
 بعد وجوده فيه فلهذا ما يتوقف عليه وجوده وان كان الترددية في الشاثير  
 في الوجود متناهية داخل في الوجود والشاثير في الابن خارج بناء على خروجها  
 لا يستلزم خروجها الا في الشاثير في الابن ليس عين الشاثير في الوجود وهو قوفا  
 عليه وان كان لا ينفذها صانعها او ينفذ المتع المذكور على الترددية ولا يجوز صدور  
 الابن من الفاعل على ان ينفذها فاذا قلنا لاجل الفاعل على الجسم ولم ينفذ في حصوله في الحال  
 فهو موجود بالفرد في حاله لم ينفذها بل ينفذها في حصوله في الحال  
 الموجود بل هو في ذلك الموصوفات الطبيعية في ذلك الجسم على تقدير استنادها الى  
 الطبائع على مشهورهم واما لامر آخر غير الطبيعة والفاعل فيكونه انما هو  
 والخبر او جز الكلام فقولنا لا ينفذها على ان ينفذها في حصوله في الحال  
 ولا يمنع الترددية بل لا يمنع الترددية في حصوله في الحال ان ينفذها في حصوله في الحال  
 التامس فان قلت تحت ان الترددية في الشاثير في الابن وعلى تقدير ان ينفذها في حصوله في الحال  
 لو ان وجود الجسم يتجلى وجود الجسم بدون من البين الى الابن يتجلى بدون من البين  
 فلو فرض عدم الترددية في الابن وعدم الترددية في الابن لا ينفذها في حصوله في الحال  
 فلو فرض عدم الترددية في الابن وعدم الترددية في الابن لا ينفذها في حصوله في الحال

فلو لم ينفذ ذلك الفاعل في مكان وهذا الجواب من الحقيقة فهو مستند الى المحذور علم  
 ان هذا الجواب من الشارح والى على انه جعل الخرج اللازم من الامور <sup>الواقعة</sup>  
 لكنه لم يجعلها كحاشية بواسطة طبيعتها والا لان دفع السؤال عن الحقيقة  
 ايضا ينفذ ذلك لا ينفذ الصانع الفاعل طبيعتها وقد علم بعدم دفعه  
 عنهم ولا يخفى ان المناسبات اما جعلها من الامور التي رجعية وانما جعلها من  
 الصانع من الفاعل اللازم له طبيعتها لا ينفذ (العله جعل الفاعل الفاعل والفاعل  
 المؤثر خارجا والابن صانع الفاعل على لانه مؤثر وهو لا ينفذ الفاعل  
 اما انما خارج فعله الاول فيجب ان يجعل الصانع من طبيعتها وعلى ان ينفذ  
 فيجب ان يجعل الفاعل سائر على ان ينفذ ان ينفذ الجواب ان الفاعل على ان ينفذ  
 ثانيا في الوجود وثالثا في الوجود وينبغي ان يكون الترددية واحدة منها لا يجوز ان يكون  
 الترددية في الشاثير في الابن تحت الشاثير الاول او يتم الملازمة بناء على ان خروج  
 لا يستلزم خروج الشاثير في الوجود بل هو داخل في الملازمة بناء على ان خروج  
 بعد وجوده فيه فلهذا ما يتوقف عليه وجوده وان كان الترددية في الشاثير  
 في الوجود متناهية داخل في الوجود والشاثير في الابن خارج بناء على خروجها  
 لا يستلزم خروجها الا في الشاثير في الابن ليس عين الشاثير في الوجود وهو قوفا  
 عليه وان كان لا ينفذها صانعها او ينفذ المتع المذكور على الترددية ولا يجوز صدور  
 الابن من الفاعل على ان ينفذها فاذا قلنا لاجل الفاعل على الجسم ولم ينفذ في حصوله في الحال  
 فهو موجود بالفرد في حاله لم ينفذها بل ينفذها في حصوله في الحال  
 الموجود بل هو في ذلك الموصوفات الطبيعية في ذلك الجسم على تقدير استنادها الى  
 الطبائع على مشهورهم واما لامر آخر غير الطبيعة والفاعل فيكونه انما هو  
 والخبر او جز الكلام فقولنا لا ينفذها على ان ينفذها في حصوله في الحال  
 ولا يمنع الترددية بل لا يمنع الترددية في حصوله في الحال ان ينفذها في حصوله في الحال  
 التامس فان قلت تحت ان الترددية في الشاثير في الابن وعلى تقدير ان ينفذها في حصوله في الحال  
 لو ان وجود الجسم يتجلى وجود الجسم بدون من البين الى الابن يتجلى بدون من البين  
 فلو فرض عدم الترددية في الابن وعدم الترددية في الابن لا ينفذها في حصوله في الحال  
 فلو فرض عدم الترددية في الابن وعدم الترددية في الابن لا ينفذها في حصوله في الحال







الطبيب

فَوَلِّ مَن لَّكَ الْوَلَّىٰ ذَٰلِكُمْ وَآيَاتُ الْمُنَافِقِينَ  
 كَثِيرَةٌ يَّا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ أَرْسَلْنَاكَ  
 رَحْمَةً مِّنَ رَبِّكَ فَاتَّقِ اللَّهَ لَعَلَّكَ تُتَّقَىٰ  
 فَتُؤْتِيكَ أَجْرًا عَظِيمًا

بعد التدبر انما بآية قوله وارو عليهما اولاد الخلد انما يتوجه  
عليه الله اقية القائلين بقتل انما را الاحب اليه انما علم الموجب  
واما محمد علي بن ابي طالب القائلين بقتل انما را القائل  
المتن في قوله الجسم من لوعه عرض ممكن حسب  
نظر الافرنجيا لا يخفى







كان في غير معين واما هو اسر بالجنية المذكورة فلهذا طبيعة كغيره الا ان الكبر  
 ذلك الجنية الزيادة على تقدير الخلية يستحيل ان يقع القاسر فيبقى طبيعيا الصغر  
 فلهذا عدم الخلية عن القواسم ليس مقتضا ما به الجسم فالتخلية فلكنه بالنظر الى ذات  
 الجسم وان امتنع الامر خارج فلو فرضت امكنه لقاء الجسم بالنظر الى ذاته فهو في  
 هذه الحالة لا يمكن بدون التحيز فيعلم من ان التحيز مقتضا ما به الجسم فيصير قولنا  
 لو خلت عن جميع القواسم الى ان في جزئية من صديق قولنا انت في جميع الاجزاء معا  
 ككرة الارض كانت الكسبة متجهة بالضرورة مع التقاطع جميع الاجزاء غير المتخلف  
 في نفس الامر لكونه لا يمكن ان يكون غير الكسبة من الاجزاء معية بالضرورة مع اشتقاق مقتضى  
 ما بهما صديق تلك الشرطية بما مرية وبالجسم ليس الجنية الطبيعية مفسرا باحصله في الجسم  
 بالطبع ولا يمكن حصوله فيه لنبو حه اراد الشرط مفسرا بالوقوع في الجسم وطبيعيا  
 بالضرورة فلا شك ان كل جسم كذا كذا سوا امكنه تلك الخلية في نفس الامر ولم يكن  
 خارجا طاجوزه في غير المحدود وهذا البيا اندفع ما قيل ان لتمام الحشر يرجع الى ان  
 يقع الوفا في الجسم وطبيعيا في غير معين في نفس الامر لكونه المقدم الى ذب الازم  
 منه كنه بالتقار وفيه انه لا يمكن كنه لا يلزم صدقه مع ان مطلوبهم بالاستدلال  
 بيان صدقه انه هو اما قيل في دفعه ان حاصل طلاء الحشر هو ان حاصل الاستدلال  
 لانه لما ثبت ان كل جسم لو وقع وطبيعيا كان في غير طبيعي في نفس الامر لكونه المقدم على ذلك  
 فغير وافي في دفعه ادلتنا ان يقول ان مقتضى طلاء التفصيل فلا يخفى حقيقة المقدم  
 الشبه طية كيف وعلى تقدير استحياء الخلية يكون عدم الخلية لازما للجسم فثبته  
 يتفق وجود الجسم فضلا عن تحيزه واما اجابا لثبته فنحن ان يقال طلاء شئ الجسم  
 انما لثبته بان زيد الوكيل انما راي ان ما بهما ثبت انه ما في نفس الامر لكونه المقدم  
 الذي يثبت طية حتى لا يريب مع ان النهاية غير ثابتة في نفس الامر فلا بد في  
 دفعه ما ذكرنا وانه تلك الدفوع عنه ايضا ما يمكن ان يقال ليس قول الشرع هنا  
 صريحا في ان ما جوزه انتفاء الامكان فكيف لا الامكان طلاء الذي لا يجوز  
 انه يجوز ما في قوله وان امكن في انشائها لا طلاء العقل كما يؤيده قوله في  
 الذمان والامكان العقل لا يثبت انتفاء الذات في نعم عليه ان الجنية الزيادة

ما به الجسم هو مقتضى الصورة الجمعية والكلام في مقتضى الصورة النوعية فليكن  
 الطبيعي جنة واحدة بالنبوع او بالتحيز في ان ادع الضرورة في ان كذا لا ضرر مشا  
 لو خلت عن القواسم بزمها بالطبع فركز العالم فلكا بزمه لواز ان لا يكون صورتها  
 النوعية مقتضية شئ من الاجزاء المعينة وتكون كل من مقتضى الصورة النوعية  
 في انها لو خلت بزمها ان يكون في غير ما في كنه ذلك الجنية مقتضى الصورة الجمعية  
 الصورة النوعية الا ان يقال ان النظر ما اوردته على القوم وادع عدم ثبوت  
 وحدة الجنية بالتحيز او بالنبوع فاما هو جوابهم فهو جوابه انما ذكره الزمان للشر  
 قنا وهو لا يجوز جسم واحد من طبيعيا قولنا لا يخفى ان الظاهر ان مرادهم ليس بزم  
 الاجزاء جزا من ثبته في تحقيق حيث لا يمكن كون الجسم فاما معا وان الجنية  
 في النوع فتقوا قد ثبت بالاثار المختصة بالجزء من الاجزاء في طرئ نوع صورة  
 جوهرية كانت على غير ذلك بزمه او عرضية على هو عند الاشتراك في استند اليها  
 الاثار المختصة بزمه فاعلة لها او طاعة للفاعل الموجب عليها بالاعداد والاولا لكان  
 ايل غير العلوق الا ان الحقيقة بما بنا للقبيل الى السخر في الاجزاء الثقلية علم قطعا  
 ان كل ما من الملائكة مستند الصورة النوعية مقتضية للوضع المخصوصا عند اشتداد  
 الى بعض فان طبيعة النار مثلا يقتضي في اجزائها وضعا موجبا لكونها كذا في  
 المحدد على من لم يقرر ذلك القرو على المفسر ما يحجز الهوا ويؤمن البعد بين اجزائها  
 على شية معينة فاذا وجد قطعة منها في الارض فلا يتضاء صورتها النوعية ذلك  
 الوضع يحدث فيها ميل طر كرها الى كرتها فاذا وصلت الى كرتها وصارت على  
 النسبة التي هي مقتضا لولا المانع انعدم وكذا الكلام في سائر طبقات العناصر  
 والفلكيات غير ان الافلاك لا يقبل الحركة المستقيمة ولا غير الوضع الذي هو مقتضى  
 طبيعتها عند زعمهم وهذا هو مرادهم ويلزمه الملائكة الذر شئت كل جسم على حدة  
 ويلزمه ايضا ان العنصر بالكلية لا يخرج عن هذا الجنية فادابها وطا الى ان فيه لم يطبق عليه  
 فالثابت فيما سبق كل جسم هو التحيز لجامع للوضعين والادعته الشخصية ثابتة  
 بما ذكره المصنف ان ان الطبيعة الواحدة على اصولها لا تتولد مبداءا لثبته فتقيد لا يجوز  
 نقد الوضع على ان النار لا تقتضيها طبيعتها ولا عند الخلية عن القواسم ان القوت

قوله وكذا الكلام في حيث ان  
 انما يتم فالط لا في المركبات

بعض







اقاموه على ان الطرس جسم خيز الطبعيا هو واحد متعدد ومن الباري ان حقيقة ثابت  
للاجب لا يتغير حقيقة بتغير التفسير لتصح الحاكمة بزدان التزاع مستمريه الخطين لا ترفع  
ما لم يثبت حقيقة ذلك الجيز الطرس وهذا البيا ظهر في ما قيل ان الحشر اقار كقول الخيز  
مفسر الخيز الطرس في اعترافه على حل الجيز على المسئلة بدلية والحق ان  
جميع ذلك هو قوت صدرت منهم والتعويل على ما ذكرنا ثم اتوا فيما ذكره الخيز كتب  
لان الثاني فيما سبق بقدر الطارة البشرية التي اشتهر عليها علم الحكمة هو ان انواع الاجسام  
لما كانت مختلفة في طلب الاجزاء المختصة بها علم ان تلك الاجزاء المختصة مستندة  
الى طبيا يعاها بان يكون طبيا يعاها مقتضية لها لولا المانع ويترى ان تلك الاجزاء كلها  
كانت فيها لا يطلب غير ما وكلما لم تكن فيها تطلبها فالجيز الطبع ان بت فيها سبب ما  
هو جامع الوصفين وقد نقلت عن الشافعي ما يدعي ان مرادهم من الجيز ما هو جامع  
الوصفين حيث قال الجسم يترى في طبيعته هو اما الجواز لكونه في طبيا في الحشر  
فقد عرفت طاسبق ما ذكره من الهوار في المتعاقبة هو ليعينه ما جعله الاثر في ظهور  
نوعية مستند اليها الانارة والاجزاء المختصة عندهم في ما ومنه لاصور الصور النوعية  
الجوية طاسبق والظاهر ههنا على اصور المثانية بعد تسليم الصور النوعية الجوية  
وبعد تسليم كون الفاعل موجبا طاسبق ما هو احد اصوره فلما شجرة في الطاسبق  
يستند اليها انما خصوصيتها فتتقضيها تلك الطاسبق مطلقا بحيث لا يكون نفقا كما  
عنها لولا المانع ولا بد من كالحافة للثروة مقتضيات طاسبق لولا المانع كالحركة  
الطبيعية ومن عملها الاجابة لا يخفى ان المراد من الغرض من دفع الاراد المذكور  
بتميز مراد المحرقة عليه بان يقال ما صدر الدليل انه لو فقد الجيز الطبع فاما ان  
يتعدى مع كون الحصول في احدهما فاعلم الحصول في الاخر وطبعا باه او يتعدى  
مع عدم كونه فانما والخرط اما الا واما ان ذكره في زور كون الجسم عند التحلية  
خارجا عنها وتوجه التزويد بين الشقوق الباطنة طاسبق واما الثاني فلما ذكره  
المصنف لم يرض ليد بطلان الثاني واغرض من ليد بطلان الاول اما لاد على ظهور بطلانه  
اولا حالة على المقابلة وليس مراده بهذا الدليل ان يتعدى مطلقا ولا يخفى ان المراد  
من فرض خلو الجسم عن القوا سر فرض خلوها عما يتوقى سراسا بنسبة الى ما يفرض كونه  
في فرض خلو الجسم عن القوا سر فرض خلوها عما يتوقى سراسا بنسبة الى ما يفرض كونه

من الجيز لا يجوز ان يكون الجسم في تلك الحالة التي هي التخلية عن جميع القوا لانه عن الحصول  
في الجيز المقتضى بان طاسبق ام لا حاصلا في غير طبيعي آخر هو الجيز الاخر المقتضى بان  
لانه خلاف المفروض ان قد فرض خلو الجسم عن جميع مواع الجيز المقتضى بان فعلى تقدير  
كون الحصول في احدهما فانما لو حصل الجسم في الجيز الاخر يترى تحقيق بعض مواع  
الجيز الاول وقد فرض ارتفاع الطرس وهو خلاف المفروض واما الجيز في الحصول  
سواء كان الجيز المقتضى بان هو الجيز المفروض او لا والمفروض اننا قلنا ان  
يخرج خارجا عنها ويترى في ترتيب كل منهما في اقتضا الحصول فيه لولا المانع  
او في النسبة بحيث اذ على تقدير كون الحصول في احدهما فانما يتوقى  
منه فانما ايضا طاسبق يدعيه المقتضى طاسبق بنصل باخرها منه والخرط لولان  
الحصول في احدهما فانما ولم يلزم القرب فانما لم يتم بطلان الشق الثاني من  
الاحتمالات بذكرها الجواز ان يكون خارجا جامع تحصل في احدهما بسبب القرب  
المانع فلا بد من القول بان يكون الحصول في احدهما فانما يستلزم في  
القرب فانما والحاصل على تقدير كون الحصول في احدهما والقرب منه  
مانعين عن الاخر فالجسم المقتضى القوا سر لكونه مستحي عن مواع طاسبق  
فاما ان يحصل في احدهما او يكون خارجا عنها والا ولا يربط لكونه خلاف المفروض  
فتعين الثاني فلو كان مراد المصنف ان يتعدى على تقدير كون الحصول في احدهما  
مانع عن الآخر او ان يتعدى مطلقا لم الحكم بالملازمة القائلة بان لولقد  
لا يمكن حصوله في احدهما مع التحلية لان هذه الملازمة طاسبق بناء على وجوب  
خروجه عنها على تقدير كون الحصول انما والوجوب بناء على الملازمة وسبب حشر  
بهذا المنع في القول الثاني ان المراد من هنا فتعين ان مراد المصنف على تقدير عدم كون  
الحصول في احدهما مانع عن الاخر في يندفع الاراد المذكور في الشرا بعد  
تحلية الجسم عن جميع مواع طاسبق منها لا يجوز ان لا يطلب الجسم الجيز الثاني من  
حصول في الاول والالتحلية مقتضى الطبع لان مانع لان ذلك لا يراهم من  
على ابقا الجيز على التفسير فيهم ما سبق في دليل اثبات الجيز الطرس في ذلك  
التفسير هو ما يقتضيه

المراد المذكور عن الملازمة  
التفسير هو ما يقتضيه  
المراد المذكور عن الملازمة  
التفسير هو ما يقتضيه



















[illegible]

ثم والاعراض العارضة بواسطة او لا  
كمون او قد انزلت الامور بواسطة  
في العروضا بنحو بواسطة في عروضا  
العارض كمون بنحو ذلك العارض في



انواع الحيوان بواسطة المتحرك بالارادة وليس كذلك ههنا فهو عرضة للطبيعية  
 بواسطة المقدار واما ان كانت قسما فيكون الفرق انهم في الحقيقة اما غير متحركين  
 والواسطة ما هو حسب طبعه لا هو حسب التحقق ولذا جعلوا الالوان العائنة  
 للاجتماع بواسطة السطوح من الاعراض الذاتية لاجب لتلك السطوح  
 لا حسب التحقق وان كان بيانها بحسب الجبر وهذا هو ظاهر في كلامهم فالحق ان السطوح عارضة  
 او لا للمقدار الحياتي طحا انهم في كلامهم او للمقدار العرفي طحا في كلامهم فالحق ان السطوح عارضة  
 يكون عرضة للطبيعية بواسطة امره في حسب التحقق كما لو ان كانت طبيعية  
 بل هي طحا بمقتضى البعد والخير بقى اشكالها هو ان يكون التمكن في بعد معين طبيعيا  
 ان يتم اذ كان ذلك البعد وذلك الجسم متلازمين متين في حسب التحقق لكون  
 التمكن فيه عارضا بواسطة لازم يتبع مع ان التلازم في المنع كما يبعد تعاضد  
 من البسيط والتركيب فيكون في امكان البسط والاضر ذلك البعد تحقيقا  
 حدوث الجسم وبقيته فلا بد ان يتبع في التحقق ولا يلحق في التحقق المولات  
 بينهما في لزوم البعد له لولا القاسر ولو حصل الجسم بالبسيط فانما هو كونه في  
 الطبيعة مجردا عن تلك بين شيئين متحققين في ذلك واما بينهما كونه في الطبيعة فيكون  
 بواسطة لازمة متين في التحقق اللهم الا ان يكون على ان الدوام لا يخرج عن اللزوم وقد  
 عرفنا ما استلزمه المتين ان الحكم بالعدم بين شيئين لا سيما بالعدم في الزمان  
 المستقيم شطر فيما لم يغير بينهما تلك علاقة اللزوم فنادر يكون البعد الذي يمكن  
 في الامور الطبيعية الا ان لا يتفكر صدقها عن الاخر فادوم وجودها في نظر الحكم  
 بالعدم اشكال الحكم بالتلازم والموت بينهما فلا يخرج الحكم بين الطبيعيات وان  
 كانه طبيعيا فنظر الامور طحا ما ذكرنا في الخبر انه عساة عن كسبه بين خبر التمكن  
 في بعد معين عارضا بواسطة لازم اعطى الطبيعة والجسم في وقت الجبر الجسم بسيط وان كان  
 في الشك الطبيعة او لا انواع التمكنات اشكالها الطبيعية تتخالف غير منضبطة فاعرف  
 هذا المقام قال في حق ما الحركة في الخروج من الفضا على ان الحركة على ما هي اربعة  
 الحركة الكلية وهي تميز مقدار الجسم في مكان في فرضه زمان مكيده الى المتناهية والحركة الذاتية  
 وهي تميز الجسم في مكان في فرضه زمان مكيده الى المتناهية والحركة الذاتية

انواع الحركة واما تعريف الانواع بعد تعريف مطلق الحركة ثم انه جمع بين الحركة والنوع  
 في اللفظ لئلا يخلط بين الحركة وحدها ليست من العواض الذاتية للجسم الطبيعي بل هي  
 في الحقيقة بل هي متعين مقابلا له وهو اسكون من العواض الذاتية قوله لا يراه ههنا  
 لما كان المراد مطلق الحركة ان تلك للانواع بقية التعريف او هم ان السكون  
 عدم الحركة المطلقة فذوقه بان ليس الا ذلك بل انهم منه ومن عدم نوعه خصوصاً  
 فائدة اخرى ان ليس المراد عدم المطلق او نوع منه في جميع اوقات وجود الجسم بل المراد  
 عدم المطلق او نوع معين منه مطلقا رسوا طحا ان ذلك عدم في جميع اوقات  
 وجود الجسم او في وقت دون وقت فحين اربعة معان عدم المطلق واما ان وقت  
 دون وقت وعدم نوع معين واما ان وقت دون وقت والاول لا يتصف به  
 جسم كما ذكره والثاني في يتصف به بعض الاجسام كالحجر في الليل او النهر في وقتها  
 وظلمتها الى الغاية وسكنت طر منها او في النهار او في النهار حرارتها وضوئها المكسبين  
 من الشمس الغاية وسكنت طر منها والثالث في يتصف به طر تلك اذ لا حركة فيها في الاثن  
 والكيف والكم واما لو ذكرنا الارض لا حركة في الارض والوضع كمن ما ذكرنا بشرط ان لا يتغير  
 المتحركة على مبداء الاستعداد او الاصل الجسم متحرك في الوضع دائما بركة العقل والادراك  
 في البرج والرابع يتصف به جسم عنصر محمولا والمصر على ما يعبر المعاني الاربعة والخروج  
 الاول من البين الحار اشبه لا يتصف به جسم في المكان مطلقا فيلحقضاف  
 اليه فقط لا الحركة المقتضا والمقتضا البسطا وهم المراد سكون في طر وهو انما يتصف به  
 الاطلاق العام لا بالاطلاق العام السكون بل المراد اعلم ان لا يكون اربعا من  
 الحركة طحا عليه تعريف السكون فالسكون او طحا لا يتحقق في جسم لا يتحقق في غيره اذ ليس  
 الحركة من شأنه فلا يتصور السكون بهذا المعنى من الجسم ولا عارضا بواسطة اذ اعلم  
 طحا وهم اذ لا بد من العموم من التحقق في غير الجسم ولا جبر في عدم تحققي بعض الامور  
 في الجسم قوله اذ الظاهر واما قال الظاهر فيكون ان يكون بالمعنى الاول ويكون ذلك ههنا  
 مجردا عن تلك في هذه الازمنة والحركة ويعتبر العرض الذاتي المجتهد عنه هو الحركة فقط لئلا  
 على المطلق الحركة الشاملة للانواع لا يخرج منها جسم فوشه وهو بالمعنى الاول لا يعبر عنها  
 في انما اتى في السلب ووضعه عن جسم لا سلب عن بعض ان لا يتغير عرضا ذاتيا لجواز ان

انواع  
 في انما اتى في السلب ووضعه عن جسم لا سلب عن بعض ان لا يتغير عرضا ذاتيا لجواز ان



سكونا متساويا مع مقابله لا وحده لكن على سبب صحة ارادة المعنى الاول في العرف الذي  
لا يوجب ارادة المعنى الثاني ان كل جسم لجواز ان يرفع جميع الانواع والماور  
وقت دون وقت ولعله قد دفعه فم قوله مع انهم يحشون ولا يخفى انه لا بد من احتراز ان  
يراد دفعه بغير صورته او في وقت كون وقت وهو ان كل الجسم اذا ارتفع جميع  
الانواع او بعضها كان سكونه متعددا بحسب الارتفاعات والاسفل والاعلى هو ارتفاع  
الكل قوله عند الحقيقة ان لا يكون في الفلكيات بخلاف غيره ثم فان الكواكب ساكنة  
عند سكونها في حركة في زمانه وما قبله من عند الحقيقة ان الفلكيات بحركة الافلاك وما  
عند غير الحقيقة فلا حركة في الفلكيات اصلا بل الحركة هو الارض فتدورهم فاسد لان سكون  
الارض انما هو الحركة اليومية وذلك القائل لا ينفق الحركات الطبيعية بل في تلك  
وكيف ينفي البدن التزم الانقضاء والاستقالات بين سيارات وانما اقتضت  
الارض الحركات الكواكب حركات وضعه على مركزها كما هو عند بقول الاسكان  
في الفلكيات لما سبق من تدوير سكون هذه المعنى عن طريق الكواكب جسم آخر غير  
الفلكيات بالما بين ان الارض لا ينفق في حركتها الصغرى والظلمة فان الارض والارض وكره  
النسيم المخلوطة بالافلاك الارضية بعد طلوع الفجر شدة ضوءها الاطوار الشمس على سكون  
استعداد ضوءها ثم بعد الغروب شدة في الظلمة وتشد الارض في شدة في تلك الظلمة  
وقد تشد الظلمة والضعف ويعرض من لها البرودة والرطوبة بسبب الماء والارض والارض  
بالطبع فانها لا تفرق في برودة الجسم والمجاورة لها عن عدم حرارة الشمس وتشتد كل الارض  
والرطوبة والضعف فالحجم في خالتي اشتد الكيفيات وضعها يتحرك في الكيفيات  
جزء من شدة كذا في الاين والوضع عند سكون الضوء والبرودة متساوية حيث حوتها ان اخرتها  
ثم حصل جزء اخر منها لا هله من غير تحركها في الاين والوضع اصلا فلهذا انما هي في تلك  
وحدة في غيرها انها غير متحركة بشي من انواع الحركة في شئ من اوقات وجودها عند انقضاء  
شي من الاجسام بالمعنى الاول ممنوع لا سيما اذا حصل ما فاه على حكم الحقيقة لا الخارجى قوله  
من القوة اي خروج الجسم فلا ينقص بروج النفس الى كمالها الممكن على سبيل التدرج كالاختلاف  
المحملة في رسم الاجسام سما كان خروجها خارج لازم لكل فرع من انواع الحركة او الحركة كون  
الجسم في كل ان في ان قوتها في كيف ادم او وضع اخر فيلزمها خروج فيلزم الدور وعندي

ان

ان جميع امثال هذا قد عرفت لجواز توقف التعريف على المدرك في الوجه المعلوم الذي باعتبار  
صحة طلب كسبه قد عرفت ان توقف الوجه الغير المعلوم ولا بد فيه التوجه اليهم لان يتبع ما  
في بعض المواد ولا مانع عنه هنا قوله ان تصور ما ذكر من التدرج بديهي التصور فالتوقف  
على تعريفه فلا يدور وجواب منع التوقف لجواز البديهة من الاصعها في خارج عن  
التوجيه الا ان يقال منع البديهة دليل ابطالها اذ لو كان يدور بها لم يكن البديهة محذورة  
ولا كفي بداهة في تمام التعريف بالنسبة الى بعض الاوقات دون بعض ونحن ان الاستغناء  
عن الاين والزمان في مقام تعريف الحركة لا سيما بعد توقف حقائق الانواع عليه فالوجه  
جواب المحنى هو المثل بين لان الزمان معلوم لكل احد قبل الاستدلال على انه مقدار  
الحركة كما ياتي منه قوله بوجه اخر من خواصه كان يتوجب لا يقع في كل جزء من جواهر  
بمتعاقبة وكان يتوجب لا مقدار بالشهور والاعوام وبالاوقات والايام فهو مبني  
على تصور الزمان بوجه وتصور الوجه بذاته لا بوجه البطلان بهم وقيل عليه بانه غير جائز  
نعم في كلام الخشتم يتصور هذا الخواص لا بوجه بل هو كونه حاصلة للزمان صالحة لتعريفه  
لكنه لا يتبين على كثرة الخواص ذكرها بوجه بل لا الجواز ان يكون حاصلة من تمام التعريف فانورد  
بهذه الوجه الحلي لانه لا يميز الزمان عن شئ ربا وعلى ان الحلي في خواصها يميزه عن غيره وهو  
قوله بالوجود الحقيقية ما اقواس كلام الفاعل يخرج في ان مراده هو الوجود الذي له حقيقة  
كانت واعتبارية والوجود من جهة الوجود الاعتبارية الكمالية وكذا العقيدة في تلك الوجود  
وهذه العقيدة وكذا التي لا تتغير في الاعتبارات واما القوة في تلك الوجود فليست  
منها لعدم في يتم التمييز بواجب الوجود والعقول لا يتصور انهم على الاعتبار  
المتحرك كما يبادر عواذنا متعاقبة والا لكان لهم في كل زمان حال متوقف فان قيل هذا لا يفي  
تقسيم الوجود بالقوة الى الكون والقول اذ لا كما في الفلكيات او هو متوقف  
على الفلكيات فالتوقف عليه الى انما اطلع اجمع ان هذا الفلكيات استطراد فالحقا ان المراد  
هو الوجود الكمالية المكننة المكننة ذلك الموجود اذ ليس بواجب الوجود بالذات بل الوجود  
الممكنة للعقول الا ان ذواتهم آتية ومعنا ذكره انما ان الموجود بشرط الوجود للجواز  
ان يتحقق بالقوة في جميع الوجود الكمالية التي لا ياتي ذواته غير والارزاق ان لا يتصور وجودها  
فيكون الفلكيات في جميع الوجود الكمالية المكننة المكننة ذلك الموجود اذ ليس بواجب الوجود بالذات بل الوجود  
الممكنة للعقول الا ان ذواتهم آتية ومعنا ذكره انما ان الموجود بشرط الوجود للجواز  
ان يتحقق بالقوة في جميع الوجود الكمالية التي لا ياتي ذواته غير والارزاق ان لا يتصور وجودها







وجهها واحد اسند جاف في الوجود لان ذلك وجهها من حيثها ذات لكل ممكن  
 ويتوجه ذلك في كل من هذا المقام او - وانت تعلم ان ما في هذه المقالة على  
 وجه ذكرناه وانما بان ان حصل الوجود ههنا على علم من لا اعتبار به بطريق  
 الاول ما اشترنا من ان الواجب العقول بالقوة في كثير من الاعيان او قد قسم الوجود  
 من جميع الوجود الى ما هو بالفعل من كل وجه ولا في هذه القسم عند الواجب العقول  
 ان في ذلك القسم انما هو بالفعل من جميع تلك الوجود او لا يتصور  
 قسم كذلك وانت تعلم انه لو كان بالفعل في كل وجه فلو كان في الوجود  
 الممكنة بالنظر الى ذات الموجود طاعة في الحقيقة انما هي من غير غرض اجاب بان المراد  
 الوجود الممكنة الحصول الى العقل لم يحصل لهم بالفعل وجوب الوجود بالذات وغيره  
 من الغرض به الواجب في غير هذا لا بد من تقدير يكون الوجود اعم من الحقيقة والاعتبار  
 انه لو كان بالفعل من جميع الوجود لكان كونه بالقوة ايضا بالفعل فيكون موجودا ومعدوما  
 اشتر وكذا من اجاب بان القوة ليست من وجوده ما بالفعل من جميع الوجود لانها  
 غير ممكنة له والكلام في الوجود الممكنة اقوالا والحكماء لان المكان الوجود الموجود  
 كما في تعريف القوة وقد استدل القائل على ان الوجود ليس بالقوة في كل ما يمكن له وجود  
 المعنى في القوة بناء على ان النزاع في الوجود الممكنة والكلام في الحشر من غير العقل في  
 عنه تخصيصها بالممكنة الحصول الى ذلك الموجود فان قلت لعلم اراء الجاهل في تخصيص  
 الوجود بالممكنة الحصول الى الوجود بشرط الوجود طاعة ان الوجود في المدعى في الوجود بشرط  
 الوجود لا با هو ممكنة الحصول بالنظر الى ذات الموجود مع قطع النظر عن وجوده  
 الامور الخارجية ولا شك ان الوجود بشرط الوجود ولا يمكن ان يكون بالقوة في وجود  
 فلا يكون في الوجود الممكنة بشرط الوجود وان امكن ذلك بالنظر الى ما به لا يمكنه فقلت  
 فعلى هذا لا يلزم استدلال القائل المذكور بقوله وقد يقال في جواب الحشر عليه في الشر  
 على تقدير ان يراد من الوجود ما هو اعم من الاعتبار به وذلك لانه الوجود الازلي  
 للوجود مما يمكن الوجود بشرط الوجود ولو لم يكن الوجود بالقوة في تلك الوجود المادية  
 لكان الوجود قطعاً للكون في الوجود فلا يلزم ان يكون الوجود في الوجود بالقوة  
 في الوجود الغير المنافي للوجود الحاصل كونه بالقوة في غير تلك الوجود بالقوة الغير المنافي

المذكور

المذكور انما يلزم اذا حصل الوجود الممكنة على الوجود التام لا يرب عنها ذات الوجود  
 وما بهتة وكذا ما ذكره الشرح ان الوجود ليس في الوجود الممكنة كوجوده بشرط الوجود  
 فابرا في الحشر واراد على طرقة القائل في الشر وغيره من غير شي من الجوابين  
 وما يقتضي منه الحشر من عطف قوله وقد يقال في جوابه قوله لا يتم ان جعل قوله  
 وانت تعلم ان ايرادنا في الشر فهو ما بالفعل من جميع الوجود في كل وجه في الجواب  
 ان في من الجوابين المذكورين بان القوة ان لم تعد في الوجود التام في  
 كونه الوجود بالفعل بالنسبة اليها لم يكن بالفعل من جميع الوجود بل من بعض  
 الوجود وهو ما عند القوة فان عدت منها كانت المعارضة انما هي في  
 لان الجوابين عن الوجود التام في كل وجه في الجوابين بالفعل بالنسبة اليها وصرح  
 بان الكلام في الوجود الممكنة ليس بممكنة له فيكون بالقوة في كل وجه  
 ان يكون في كل وجه واحد من الوجود الممكنة له بالقوة بالفعل في كل وجه  
 ان ما بهتة ذلك الوجود لا يرب عنه كونه بالقوة في كل واحد من الوجود الممكنة  
 ولا يخرج كونه بالفعل في ذلك الوجود لان الوجود ليس بممكنة له في كل وجه  
 ووجه ممكن له بالنظر الى ذاته بالفعل في كل وجه وقوله في الجواب ان المذكور  
 فيما قيل من ان السند في غير ما يمكن ان يكون من الوجود التام في الوجود الممكنة  
 فابرا ما اوردناه وان كان اعم من المتشعبة في الجوابين في الجوابين في الجوابين  
 لان مرادنا ان بعض الموجودات من جميع الوجود الممكنة لا سطقا والا فكيف  
 يلزم ان يقول ان الواجب بالفعل في كل وجه في غير ما يمكن ان يكون في الوجود  
 في تلك الجوابين في وجوب الوجود في كل وجه في غير ما يمكن ان يكون في الوجود  
 مع كذا يجب ان يفهم هذا المقام - لا يخفى ان الوجود في الجوابين في الجوابين  
 الشرح يقول ان السند في غير ما يمكن ان يكون في الوجود التام في الوجود الممكنة  
 لتعريف الوجود في كل وجه في غير ما يمكن ان يكون في الوجود التام في الوجود الممكنة  
 في جميع انواع الحركة بان تعميم القسم من الاستدلال الموجود في الكيفية والتقدير  
 والا وبيان المتجددة المتعينة في الجوابين في الجوابين في الجوابين في الجوابين

مرادنا ان السند في غير ما يمكن ان يكون في الوجود التام في الوجود الممكنة  
 في جميع انواع الحركة بان تعميم القسم من الاستدلال الموجود في الكيفية والتقدير  
 والا وبيان المتجددة المتعينة في الجوابين في الجوابين في الجوابين في الجوابين







تسيم اختص من الكون والفت بالانقلاب ولذا لم يجعله في حيز التسليم الفضي  
وبعد كون ما رافق كوننا في غنائه من الحاجة الى تخصيص الوجود الاول  
هذا من غير ان يحل المصنف ومن علم شراح الحكمة على ما يكون وجوده في الخارج  
وفيه ما اولاه من العلوم والكانت علم العلوم بشرط الوجود الذي يمكن  
الصولة الشخصية بالاشياء الذاتية من حيث الشخص علم مع قطع النظر  
عن الحسنة معلوم فذا قالوا ان المعلوم موجود بوجوده والعدم موجود  
بوجوده من مهور الكيف التبر من الاحيان الا ان يقال انه من غير  
ان جعل العلوم كيفيا على سبيل التشبيه وليس الوجود الاصل فخصها بالوجود  
الذي رجع اماننا في تلك القامر جعل الواجب نوعا بفعل في جميع تلك الوجود  
ولا الحكم الحكم وزياد وصفات الواجب على ذاته لم يكن له الا وجودا اعتباريا  
المكان وجوده في الخارج كوجوب الوجود الا ان بقا المالك الوجود في  
عين ذات الواجب عند لم يكن لها المكان وجوده في الخارج لكن ينظر الوجود  
الا اعتباريا للعقود والضر لا شك في ان مراد القائل ان الواجب والعقل  
في علمهم فالحق ان المراد هو الوجود الكائنية ولو اعتباريا في العلوم من جهة العقول  
هذان المنع من الحشر فليكن بوجهه اذا كان ايراد الشرح نقضا لتعريف الف  
والفت والحركة بعد الاطر واما اذا كان من منعها للكتيبين القائلين بان  
لحزم وجوده فيكون في وقت وقوعه في حيزه فلا يتوجه ههنا بحث في حاصر  
البحث معارضة لكونها موجودة في الخارج ونقير بان ان الحركة بمقتضى  
وجودها بشرط ما يتحقق بعد نقضا لها وطور شيئا لا يكون وجوده في الخارج وال  
لزوم وجودها بشرط برون الشرط ان وجد قبل الشرط وجوده بعد ما وجد  
مع الشرط مع اننا ننظر الكلام الى ما بعد ذلك شبه طبعي ونرى اقوالا شبهة في  
وجود الحركة في حد متبع انما سرت التجوز عنه ولا يمكن وجود الحركة في ذلك الحد  
التجوز عنه والالحاق الحية الحمية ان القوي المدركة بجبر القطر متحركة ان  
المكانات والوصول الى الجبر فيسقط قد لا بد من تخلص الشرح ولو في ان يقع  
فقلنا فان لم يستوف في ذلك  
الاشارة في قوله فان لم يستوف في ذلك  
ان التوسط ما دام موجودا في الاطر فقلنا  
في بيان مراد السطر  
بما في من المصنف

الاشارة ان الوصول كان في مكان في اثنين ولكن الان الاول انه هو ان الوصول  
منه ان استقر فيه فيكون ساكن في ذلك الان لا يتحرك فيه وبهذا يظهر ما قيل  
ان وجود الحركة في حد لا يتوقف على التجوز المتحرك عن ذلك الحد الى آخره يتوقف  
في وزه عن حد آخر اليه فيكون الحركة موجودة في ان الوصول الى ذلك الحد هو آخر  
اليه فاللزام ان يكون وجودها في كل آن مشروطا بالتحقق معه وهو التجاوز عن  
الحد الآخر الذي كان فيه في آن قبل ان الوصول الى هذا الحد لا ما ذكره الحشر وهذا لا يشر  
فيه وقوله فانه لو استقر الجسم ان اراد به عدم وجود الحركة في الاستقرار لم يتصور  
فان الاستقرار في حد لا يكون الا في آن ثاب وعدم وجود الحركة في ذلك الان ان  
يستمر عدم وجودها في آن قبله وهو ان الوصول الى تلك الحد وان اراد عدم  
وجودها قبل ان الاستقرار فهو محمول على اول المسئلة والاشارة في ان الاقوال  
لا ينافي الحركة قبله انتهى ونحن نرى في وجهه بواقع ما ذكره في بيان مراد السطر  
ما قاله بعضهم ان وجود الحركة في كل حيز مستلزم كاستقرار المكون في حد آخر بعد  
بشرط به ولا جل انما غير موجود في الحية الحمية ان الملاقات والوصول الى  
الجبر لم يستدرك كونها في حد آخر بعد ذلك الذي هو سطح الجبر وما ذكره بقوله فانه  
لو استقر من دليل الشرط لا بد له من شرط فان ماله لولا التجاوز لم يوجد الحركة  
في ذلك الحد ومن البين ان يتبع اللزوم المتأخر بوجوب اشتراط اللزوم كما يوجب  
اشارة السوازم المنقذة من التزم جملتها بشرط فلا بد من خصوصية كونه شرط لا زاما  
منقذ ما دام قاله القائل الا وانه لو كان التجاوز في حد آخر من مقتضى الحركة  
ولو انما امتنع العقل عنها وليس كذلك والاشارة في كونها بعد الحية في  
على زعم الفاسد من وجوب وجود الحركة في حد ان الوصول اليه وقد اشترط مقتضاها  
الاستعفاء على ان لو ان استمرام العلم باليد للعلم بالنتيجة الامتناع العقل  
المقتضى عنها في ان وجودها لا يميز في ان الاول يختلف الثاني من مدركه  
بحوز ان يكونا في ذات لافراد بالاشارة بالاشارة الى ان كانا في ذات لافراد  
الاشارة في مقتضى التوسط موجوده في الخارج لا بد منها لافراد الموجوده في الخارج وكما في الحركة  
في الاطر في موعود غير متفرقة فيكون الاطر في ذاته  
في الاطر في موعود غير متفرقة فيكون الاطر في ذاته  
في الاطر في موعود غير متفرقة فيكون الاطر في ذاته

بشرط التجاوز عن حد



الموجودات متساوية فيدم تركب المتكافؤات لا تجزى وهو بطلان الحركة بمقتضى الوسط  
 امر موجود في الان وسنستمر بستر الزمان في آتات مع استمراره في الزمان وهو متشبه  
 بوحدة الموضوع والزمان وما فيه فالحركة الواحدة بالعدد والوسط بين السبب وال  
 الحاصل لموضوع واحد في زمان واحد فبشيء واحد فاذا فرض في المتكافؤات قد معينة فقد  
 وسواء المتحركة الواحدة بها يعرض لذلك المتوسط ان صار حصولا في ذلك الوسط وسواء  
 ان ذلك الحد فقد ان عنه ما من عوارض ذاتة المشقة وحصل عارض آخر ان  
 فاعرف هذه العوارض بحيث لا يكون فرض عارض ثالث بين عارضين متعاقبين ههنا  
 لا يتصور الا بتأني النقطة في المتكافؤات اذا امتنع هذا امتنع تلك العوارض البقائرية  
 ولا يخفى ان النظام ان المتوسط الذي هو صفة موجودة في الخارج باقية عند كل حد ذاته  
 عنه كل حد متصف بعارض الحركة من غير اشتراط التجاوز عنه فالحق ما ذكرنا من  
 كون التجاوز متاخرا لا شرطيا مستقدا ففرضه لوقوع الكون المذكور لا يخفى ان الظل  
 ان يقول لوقوع كل من تلك الافراد الا انه قد لا يفي الى الثالث المذكور في التعريف  
 حصاده على ذلك الفرد الموجود لكن صدق عليه النسبة الى المتكافؤات لا بالنسبة الى ذلك  
 الحد فذلك الصفة الباقية عن جميع الحدود موجودة في ان وصول الجسم الى حد ولا تسببه حركة  
 في ذلك الحد لا بعد تجاوزه الجسم عنه كما ان مفهوم المتكافؤات عن ذلك الحد ما رضى للجسم  
 التجاوز عنه لا قبله والمفهوم اذا تجاوز منه عارض متساو يمكن وجود ذلك الشيء بحد ذاته  
 عليه مفهوم الغير الصادر عن الجسم الموجود قبل التجاوز فذلك الحركة المعقولة بالكون يكون  
 صادقة بتلك الصفة الموجودة في الحركة في الجسم بعد التجاوز لا قبله وانما قلنا ذلك هو الوجه  
 لاننا لم نعدوا ان الجسم المتحرك يتاخر في المبدأ والمتنزهة حالة زائدة غير موجودة  
 فيه في المبدأ ولا في المتنزهة كما صرح به الشريف في شرحه المواقف فانه قد قلنا ان اريد  
 بالكون في تعريف الحركة معناه الحقيقة فهو عارض الجسم فقط وايضا هو عبارة عن نسبة  
 قولنا الجسم في الحد المعين نسبة مورا عبارة فكيف يمكن ان يتحد مع الصفة الموجودة  
 التي هي من الاعيان فلا يكون الحركة بهذا المعنى عارضا ثوبا على تلك الصفة فلا يتصور  
 لها ولا سيما وان اريد به الصفة الموجودة بين المبدأ والمتنزهة فلا يكون الحركة  
 عضية لافراد الموجودات ذاتية قلت ان لا يمنع كونها ذاتية لافرادها ان مفهوم الصفة

وجه التدبير يجوز ان يتساوى بالحركة في كل  
 لاجل ان كل واحد من هذه حدود آخر  
 تجاوز عنها اليه فلا يمكن ان الظل  
 من كل واحد الشريف على كل شرط  
 بالتجاوز  
 عن

الموجودة ومفهوم الغير عنه بالكون من عوارض تلك الافراد الموجودة وسنستمر  
 فانما يكون ذاتية لولكان الحركة عارضا عن مجرد الكون وليس كذلك بل عن الكون  
 المتوسط وتوقع تلك الصفة في المتوسط من عوارضها الحاصلة عنها فبأنه الامر  
 ان يكون التعريف المذكور سائما مالا عدل كما استدل به في المواقف  
 بعض ذلك المتوسط ان صار حصولا في ذلك المتوسط ان يربى بآلية التيق  
 الا وانما على ان الاعيان لا يمكن عليها الامور لا على رتبة المعقولات التي بين  
 كزيد موجود او ممكن ومعتز الحد الثاني وفيه لوجود الخارج لمفهوم لا الاتحاد  
 في المفهوم فلا يتم ان الكون والحصول لا يصدق على تلك الصفة الموجودة صدقها عرضيا  
 ومع وجود الحركة بمقتضى المتوسط مشروطا بتحقيق بعد تحققها وانما يمنع ذلك لولكان  
 افراد الحركة ههنا الكون الا انه عند كل حد ودولكان الحركة ذاتية بالنسبة لافرادها بالتر  
 ههنا كذا كون الاية التي لا يمكن بقا اباق منها عند اللاحق ولم يكن للحركة المعقولة  
 بذلك التعريف افراد موجودة ورا تلك الكون وهو موجود ان يكون في حركة لجسم فردا واحد  
 بالمتكافؤات موجود في الخارج باقية بصفة من المبدأ الى المتنزهة ويعرض عند كل حد عارض  
 من عوارضه الذاتية وهو الكون في ذلك الحد ونسب ذلك العارض لوضعه كونه حركي  
 الى الحد لاني هذا الحد انما يتصور حركة فيه بعد الكون في الحد الثاني هذا امر اده فاعلم ان قوله  
 نعم هو محل العقدة من ذلك وسط المتكافؤات لا يخفى ان تعريف الحركة صادقة عليه عند  
 كل حد بالنسبة الى ذلك الحد كما يكون صادقا عليه نسبة الى الحد اباق فلو لم يكن حركة بالنسبة  
 الى ذلك لم يكن التعريف صادقا وجعل التجاوز شرط لوجود فردا المعرف في ذلك الحد لا يفتقر  
 التعريف على لفظ ما لم يقيد التعريف بشرط التجاوز اذا بطل التجاوز من اللوازم  
 المتأخرة لوجودها فهو متفرد في تلك الحركة مقتضى قولهم يستلزم اختلاف نسب المتحرك  
 الى الامور التي رتبة ودفع الشرائط من البدن كما ذكرنا في التعريف ببيانها في المحق  
 ذلك بالسطوح فزعم المفسر ان تلك السطوح مقاطع المسطح المعرف بشرط طول  
 المتكافؤات على قوائم وهو بطلان ذلك من جهة التفصيل من كثر بوجه ان الحركة بمقتضى المتوسط  
 مخصوصة بالانية وقد ذكرنا ان كل واحد من تلك العارضات لا يمكن ان يتحقق في جميع  
 انواع الحركة فلا بد ان تعلم في كلامه سطوح الموجودات والوجودات كقوله كلامه كثرها في كثير



**قوله** لا يفرض متلازمة اي بالضرورة لا يتحالة انتهى **قوله** قسم المقتضى **قوله** فلا يلزم  
 الغرض رفع ما يستفاد من ايراد الشرح على جميع انواع الحركة بانها لو وجدت بزم  
 امانت الالات وتركب المقتضى من اجزاء لا يتجزأ واما سكون الجسم واستقراره  
 في اثنين والحل في **قوله** لانه يقطع بها المقتضى فان قلت لست ان الجسم انما يقطع  
 المقتضى بالحركة بواسطة كذا او قطعاً قلت لا لان الحركة بمعنى المتوسط عارضا  
 باعتبار كل واحد غير منقسم لم يكن امانت او المقتضى المقتضى لا يقطع الا بامر المقتضى  
 بالحركة بمعنى القطع ثم انه لم يفرض لوجوب المقتضى بالمتوسط لظهوره لانها حالة متوسطة  
 الشرح كما رسم بينه قال شراح المواقف في بيان غلطه ان البعد اذا ارتك  
 القطر والسعي في موضع واحد او اياها الى الحس المشترك ثم اذ كما موضع آخر قبل ان يزل  
 انما عن الحس المشترك البصر هناك صورته في موضع ان في بصورتها في الموضع الا واحد  
 امر مشترك على الاستقامة او الاستدارة وقال ههنا اذا ارسمت في الجبال صورة كونه في المكان  
 الاول وقبل زوالها عن الخيال الرسم فيه صورة كونه في المكان الثاني ففقدت الصورة ان في الجبال  
 فيشعر انه من البصورتين معا على انها شئ واحد متحد ومعلوم صاحب مواقف ههنا كما  
 تحصل من القطر ان زلة والسعي المدة امر مشترك في الحس المشترك في خط او دائرة  
 على التطبيق على التمثيل ولذا قال في صدر الكتاب في بيان غلط الحس وانما لم  
 يكن الحركة بمعنى القطع مبنية عليها لان اجتماع الصور فيها انما هو في الجبال لان الحس المشترك  
 انتهى ولذا لم يقل ان كذا الحركة بمعنى المتوسط مبنية على الحس المشترك فلم لا يجتمع بصورتها  
 منها في الحس المشترك والاعكاف برسم صورتها في الجبال التي لا يجتمع فيها اوصاف الحس  
 بالحركة على هذا بين من المعاني المتشعبة من صور الحس فجميع المعاني في هذا الواحدة والوجوب  
 مراد ان الحركة بمعنى القطع تحققة في جميع الحركات السريعة والبطيئة مع انه لا يمكن  
 انما برز السرعة فمراد انما لم يكن مبنية في جميع الحركات لان اجتماع صورتين في الجبال في الحس المشترك  
 في الحس فثبت **قوله** ان امر مشترك وجه آخر لا متناه الحركات كما استدل بالشرح في حاشية  
 شرح حاشية العين ومع هذا بين امتداد المقتضى صحت لا وهو كمال في الوجه الذي افادته في الشرح  
 الموقف وانكسر الشرح في الجبال لان لا توجد فيها قبل ان الوصول لان اكثر اجزائها معدومة  
 بعضها منقسمة وبعضها لم يخرج من القول الى الفقد ولا في الوصول لان جميع اجزائها معدومة

منقسمة

منقسمة ويمتنع وجود الكل بدون وجود شئ من اجزائه فضلا عن جميع اجزائه كونه  
 وهذا المقدار بزم في وجوده في الخرج فان الخطر القائل انما لو وجدت فاما ان  
 توجد فيها قبل ان الوصول او في الوصول لم يجوز ان يكون موجودة في جميع اجزائه  
 الواحدة بين المبدأ والمقترن ان توجد كل جزء منها في آن من تلك الاقسام وقد توهموا  
 انها اذا كانت موجودة في زمان واقع بين المبدأ والمقترن كانت موجودة فيها قبل  
 ان الوصول لانها منع المستند بجواز وجودها في زمان واقع بين المبدأ والمقترن متوجبه  
 على الجزاء الا ان الحصر لا على نفس الحصر وقد توهم كذا اذ لا استحيات الالات عندهم  
 فظهر ان يفرض قبل ان الوصول فينبه وبين ان الوصول زمان فكله قبل لا يمكن استعماله  
 في ان المتصل بان الوصول عند الحكماء وان يمكن ذلك عند الحكماء فيقول لا يمكن  
 ان الوصول من جهة انما الحركة لا تقدم ان وجود الحركة في حد ذاته يستلزم في الجسم  
 انه لم يكن توجب المنع الا جزئ من الحصر فلهذا منع الحصر استلزامه بان يفهم من قوله  
 يكون له يقال ولينك نفس السند لانه توجب من المنع الا الحكم بوجود الحركة في زمان  
 المبدأ والمستقر **قوله** بل يمكن ان يقال بوجودها بوجود الالات القول الاستمرار  
 يكون بمعنى الحكم ووجه الحكم مستفاد مما ذكره الحق في الدوان في شرح العقيدة حيث قال يجوز  
 الحكماء السند في المعاد ان كان لعدم جريان برهانه التطبيق فهو بطلان من خطه احد  
 السند لانه لا يكتفي في التطبيق في سلسلة المعاد والافلاكي في تطبيق  
 سلسلة اصلا اذ ملاحظة الاما والغير كمنها بهتة تفصيلا متمنع وان كان لا لعدم  
 تخلف الحكم على ان الموجود في طرقت متناه فليس كذلك البصر ان مجموع تلك السلسلة الغية  
 المتناهية التراكب اذ ما في زمنا متناهية لانه موجود بنحو آخر من الوجود واما الدال  
 على امتنا عنها بنفي عنها جميع انحاء الوجود هذا خلاصة ما ذكره اقوال ومبادئ على ان  
 امتنا بها موجودة بنحو آخر من الوجود وغير الوجود المتعارف الذي هو اجتماع جميع  
 الاجزاء دفعة انك اذا استأجرت قصارا فعند تمام عملة الفخر كل جزء منهن زمان  
 اخر هو سيج الاجر ولا يستحقه من بعد ذلك اصلا فلو كان عمل الاول معدوما خاضعا لعمل  
 الثاني لما احتج البصر ولا يمكن ان يقال ههنا ان مراد الحكماء بالوقت الوجود المتعارف  
 في الحركة بمعنى القطع المطلق اذ يفهم من الاشارة في قوله لا يوجد في السلسلة الكسوف ان يكونوا



الوجود المتعريف او يمنع الجوانب والاظهر هو الاول ولا يكون ان المتعريف  
 الى الوجود الذي هو الاول لم يكن ما يطلق ذلك المتعريف في كل من جهة المقام **قوله** فاعلم  
 انما ينفق الى المبدأ فزاد ولا في فقه يخرج النفس الى حقيقة المقتضى **قوله**  
 والجوارح والقوى الجسمانية التي هي في الحقيقة في الانحاء او تحسب ان كل واحد لا يفسد  
 عن بعد الجوانب المحل ان لا يثبت الاشارة في لانه الحواس من حيث كانت في الثاني  
 لذلك فلا يفسد صدق علمه موجود ولو لم يفسد فهو غير متحرك وكما كان اذ لم يفسد في الحركة  
 كما في رتبها والعقول ولا يخرج العقول الثابتة في الاحكام بشرط استعدادها بالانفكاك  
 هناك في جانب القابل لا في جانب الفاعل ويخرج نفس المبدأ في حقيقة انها مقتضى اذ انما  
 في وجودها وبقاها **قوله** الا ان السليم اذ وقت بعديهم ان يذكره العقول الالاهية  
 بطريق الجوانب لا بطريق الحكم او بفراهم في كل صورة كحقيقة في الحقيقة في ان مستقرة زمانا  
 ثم زوالها عن النفس وفقد وترسم اخر كذا في كل نفس كحقيقة في الحقيقة في ان مستقرة زمانا  
 فيما بين المبدأ والمقتضى والصور العقلية من مقولة الكيف انما يجمع في قول  
 الاشياء لا علم ما هو الحقيقة من كونه الالهية فاعلم في الاول ان بذواتها لا يثبت لها  
 واثباتها فاعلم ان الحركة على سبيل الصدقة العقلية الشبيهة باليقين في كبريائه  
 من وجهين اقليم ان الصدقة العقلية من مقولة الكيف ومن مقولة المعلوم معقولة عقلية  
 وصدرا من حيز الاول او المحقق الدوان الى الثاني في حقيقتها على التوبة وعند ان  
 هذا النزاع يرجع الى انفس لما يثبت موجود في الاول ان اولافان علماء العقول  
 على ان الوجود زائد على ما يثبت المحل فان كانت كما شيئا موجود بذواتها لا شيئا مصاف  
 الاول ان كافي بغير الوجود الذي هو الزائد عليها الى ما يثبت اخر في الجوانب الى حالة الصدور  
 وما يتوهم من ان الزمان كيفية في واقع فيه ثقب كيفيا ان لا يقع في الحقيقة  
 يتقلب في انفسه وبعيد الخ مع الفارق اذ الانقلاب لا بد فيه من اشتراك في قولنا ان  
 كقولنا في المالح ولا كذا في حقيقتها جميع اجزاء الماهية الى الكيف بموجب استحالة وجودها  
 بذاتها في الزمان وان لم يكن وجود ذواتها بل اشتراكها في الجوانب ان يجوز ان يكون ذلك الاشياء  
 من مقولة الكيف فلا وجه حكم الموقر له وانما يثبت من مقولة المعلوم واوله الوجود  
 لا يثبت في وجودها وجودا مستطابقا **قوله** لكن لا نعلم بانها كانت في كل نفس  
 لا يثبت في وجودها وجودا مستطابقا **قوله** لكن لا نعلم بانها كانت في كل نفس

الاول

الجوانب بالحدوث ذاتا وفعلها وحاصل دفعه انه لا دليل على عدم تحرك النفس  
 في الاوقات والمكانات كما سبق منه وليس مراده انه لا دليل على عدم حركات العقول  
 البغوا انفقوا عليه ان ليس له حال مستظرفة وان حركته مستظرفة في حيزها لا لهم  
 وهو **قوله** لانه ليس في ذاته اقول فيه بحث اذ لا يثبت في حيزها الحركة من حيث  
 شغلها بل كيفية رتبها من شأن نوعه ولا كانت الارض كمن في الوسط اذ لا يثبت في  
 في تقدير ان بشرط الحركة بالانفكاك على مبداء الاستعداد او لو لم يفسد فهو شيئا بين يدي  
 من شأن الحركة بين ما يثبت ان المتحرك والمحقق ههنا هو الاول وادون ان  
 من شأن الجسم في ذاته ان يغير زمانا ويترك فيه والفرع لوجج ما ذكره لم يكن  
 الحجة المبرزة في ان اللاتما للجبل ان كل واحد في زمانا في الجوانب فالحصول  
 بقولنا ان عدم حركة المحل على سبيل الحركة وحركة الجنب في ذلك الا ان ملكة في  
 يكون ذلك لان من جهة انما كانت الحركة اذ قد منعها التلاصق فيها والحركة في  
 ان الحدوث على التعريف الذي في انما المصداق في وقت السكون يستقر زمانا في  
 فيستدرك ان لا يكون الحجة كذا لان سكونها في حيزها غير جامع لافراده ومن ههنا  
 عرف ان القائمين بان كل حركتين مستقيمتين لا يتخلل السكون بينهما ولو في آن  
 وجب ان يتنازل التعريف الاول ومنه نفى وجوب ذلك بما لا يثبت في التعريف  
 البغوا في النزاع حقيق في اللفظ في توهم الحيز في **قوله** هذا من باب المتكلمين في  
 سهلان المراد من استقرار استقرار الحيز زمانا في واحد من المقولات الاربعة التي يقع  
 فيها الحركة والمنكسرين في العلم المنفصل فضلا عن حركة الجسم فيه فالحق ان ذهب  
 الحكماء الى ان جميع تلك المقولات وان واقفة المتكلمين في انفسهم على الاستقرار في  
 بعضها **قوله** عن سكونه في حال بعض الافاضل ههنا كان التحصيل بالحال بالكون  
 تمثيل كيف لا يمكن ان يقال ان لم يكن متحركا عن وضعه فان هناك ان تصور ذلك  
 او منع وكذا في الخلق والكيف اقول هذا الغير من حيث انه في الجوانب والقائمين  
 بجميع المقولات التي يقع فيها الحركة ومن ههنا يعلم في آخر المقولة النزاع بين  
 الحكماء والمنكسرين حقيق في اللفظ لان المراد من استقرار فيما وجد استقرار

فيهما في النزاع ان كان المراد حقيق في اللفظ في  
 المراد في النزاع في الاوقات في حيزها لا لهم  
 المراد في النزاع في الاوقات في حيزها لا لهم  
 المراد في النزاع في الاوقات في حيزها لا لهم

ان الظاهر ان تعرضه الى حيزها لا يمكن  
 المتعريف في حيزها لا يمكن  
 في حيزها لا يمكن

في حيزها لا يمكن  
 في حيزها لا يمكن



الأنواع محتلفة عندهم وما ذلك  
بمنع مراتب الأعداد

لا يجب أن يكون التفسير  
فليس إلا في حكم المنقصر

عن الزيف من حاشية الزمان  
بقدر الأنواع مخصوصة بالزمان

الكيفية بقول الكيف  
الشدة والضعف

[illegible]







القول من عطف العلة على المعدول ولا يخفى ما فيه لان بطلان ذلك في هذه  
العلم ثم وان صيرنا الدليل الاول فهو كافي ويكون التعريف بالدليل الثاني في الغرض  
صوابهم على الصواب ان يقولوا انما يؤيد لان رد هذا الشخص لا يفي  
على رد الشخص الآخر لجواز ان لا يراه قوله ان الاتصال خلاف الظاهر لا يخفى ان النسخ  
لشريف هو الاتصال الحقيقي لا الصوري في بل الاتصال بين الاجزاء العنصرية  
ان كان مع بقا القول صوابا النوعية يزم اتصال الصور المتضادة بعضها ببعض  
وهو بطل وكيف يتصل بالادب ان الاتصال لا حقيقة وان كان مع ذلك الصورة  
وفيها صورة نوعية اخرى تخصه بنوع ذلك الرب يزم ان يكون كل مركب بسيط  
لما نقرر ان هيولى العناصر مشتركة فليس فيه الا هيولى واحدة بالشخص وهو مركب  
البسيط فلا يخفى البسيط العنصر في الاربعة ولا يوجد جسم مركب بسيط وهو  
بطل عندهم فاما وجه احتمال الاتصال اللهم الا ان يقال يجوز ان يكون كل مركب  
بسيط بهذا المعنى ويؤيد تنقيح الجسم البسيط والمركب بحسب راي الصورة  
النوعية الفاضلة على الهيولى ان كانت مشروطة باجتماع الاجزاء المختلفة لطبقات  
فالجسم مركب البسيط لكنه خلاف الظاهر اذ الظاهر الاجزاء العنصرية باقية بصورها  
النوعية في المركب ولذا بما يغلب بعضها على بعض فيفسد مزاج المركب ولذا عرفوا المزاج  
بانه كيفية حادثة من امتزاج الاجزاء العنصرية بحيث يكسب كل منها قووة الامتزاج  
اليه بقبولية متزجة - واللبنة اي الاتصال اللبنة في نفس الامر وهو البطلان  
منه كونه اللام ولو قالوا باللبنة لا فادما هو المقصود الاصل الذي هو اتصال  
بالاصلية وذلك ان كل علم مغز ليس لللبنة اتصال في نفسه ولا اتصال الزائدة بغيره  
ولو صارت اي لو فرض اتصالها فلا يخفى في رفع ايراد الامام فهو ايراد على شريف  
بوجهين الاول انه لا وجه لامتثال الاتصال لانه بعيد جدا لثبوت كونه فلا يتصور  
اذا الاتصال والاتصال مما يعدم الجسم كما سبق في بحث الهيولى وفيه التسميم ان مراد  
الشريف توجيه جواب بقدر الامكان والتفصيل كما هو الاتصال وجوديا والاتصال  
عندنا لا يرجح ان الاتصال في الانفصال اذ قلنا ان الاتصال بعد في صور الاجزاء  
العنصرية لا يكون ثباته الا على اتصال الهيولى بالهيولى وهو لا يتعدى بالاتصال والاتصال

فبعض

في بعد هذا التسميم لا وجه له بالاتصال فقلت هذا من عند ان يكون الزائدة مثابة للاصلية  
في النوع ونقصه بها كالمثال لا بالاصلية فقلت ان مراد الشريف اتصال  
هيولى الزائدة بهيولى الاصلية فوجه ما ذكره هذا الفاضل وان اتجه ما سبق اليه  
الخصم ويعدم كلام الشريف في التجريد شخص المادة الاولى ان الهيولى الاولى  
الترتيب هيولى البطل العنصرية وقيدها بها لا حصار عن الهيولى الثانية الترتيب  
النفس الاجزاء العنصرية لانها غنية باقية اذ ربما يتصل بالاجزاء العنصرية  
لما صلية ما ياتى من الزائدة في النمو بان يتصل عن ذلك الجزء العنصري منه  
الزبول فتعدم صورة الجسمية والنوعية ويحدث مغتها لان الصورة الحالية في مجموع  
الماخ لا يكون حالة في بعضها وبالعكس ومثله تنعدم الصورة النوعية لذلك المركب  
الاتصال والاتصال او لما حصل على تقدير بقاء الاجزاء العنصرية في التركيب الحقيقي  
سكون ذلك المركب مركبا من هيولى واحدة بالشخص وسع صور اربعة صور جسمية للفتا  
واربعة صور نوعية لها وواحدة صور نوعية حالة في مجموع العناصر الصورة الختصة  
بنوع ذلك المركب للصورة العنصرية والاتصال الغنية ذلك من الصورة  
الختصة بالنوع المركبات وانما كانت الهيولى واحدة بالشخص في المركب هيولى  
العناصر تسما ثلثة فعند اجتماع الاجزاء العنصرية يتوحد هيولا بالشخص واحد  
مستفظة بالاتصال لانه شخصها في الاصل بشخصه لا يتشخص بمعين  
فيكون الشخص في صورة الاتصال الشخص في صورة الاتصال من عوارض الفاعل  
كالقيام والقعود بالنسبة الى الشخص الاتصالي بالاتصال والاتصال تنعدم الصورة  
المتع وينتج الهيولى ولا تقدم غاية ما في الباب انها في صورة الاتصال لا يبقى  
جميع اجزائها في ذلك المركب بل بعضها اجزائها ويهول لا يجب تقدم العلم والاتصال  
الجزء الباقية في ذلك المركب ولذا قال البطل شخص الماخذ والنوع من صورة ال  
من كل من الصور المتع فاعلم هذا والنوع هو ان مراد النوع  
بالنوع الاضافي وبعد يدعيه الى الاول ان يقولوا ان مراد النوع هو ان  
منوع آخر مثل الحس ولا يلحقه بقا الكلام في الجسم ان من حيث هو جسم  
مع قطع النظر كونه حيوانا او غيرا سبق شكله لهم فمراد المركب ان يكون الجسم النوعية



والنوع من صورته بما به ولا بد من التعيين والالتماع العلم بالخصائص التي هي في حيزها  
لما يدرك عليه تعريف المسند اليه في قوله الله الباقي الا ان يقال قدم المنوع لانه جواب لثواب  
يقال اذا كان الباقي في حيزها دون حيزها الصورة فاما كونه هنا في حيزها فاما كونه  
منوعا في المنوع فاجاب بان المنوع هو المادة والكم لا يميزانه الزائد فانه او مادة  
او مقدار بل يميزانه الزائد في مقدار خلقه بسبب زيادة مقدار المادة او في مقدار  
اذا كان المراد من هذا المعنى ان من مبداء التوالد المتسلسل خلقه وادخله في  
تزيد مقدارها بسبب زيادة المادة مقدارها فليكن ذلك ثانيا اذا لم يكن شيئا من  
الصور لم يبق فيها خلقه التام مطلقا وان اراد ان من خلقه ان يفرق  
له خلقه اخر اعظم مقدار او مادة من خلقه الذي قبلها كما يقتضيه الكمية فيكون ان يكون  
النوع في المفهوم الحيزي هو الحيز الموجود وقت الانتهاء التام مثلا ان قال في حيز  
الواحد الباقي في ذلك الزمان فان الباقي لم يزد مقدارها اقول هذه القوة  
هي الحامية بجماعة من الفضل على القدر فيما ذكره الشرح في فاشية التحرير  
واراده في التفضل السابق من ان المتحرك في الكم في الحقيقة هو الهبوط على  
حمل مراد الشيخ فيما يفهم من الشفاء على نفق الحركة الكمية والقائل ان يكون فيه  
بحث لان الباقي ليس لها مقدار معين فزادها فلا يتم ان الباقي لم يزد  
مقدارها وانما يتم لو كان هناك شيئا من متعدد من الاربعة لزيادة  
بعضها الى بعض والكل منها مقدار معين وبما ان تمام يزداد مقدار الجميع كذا  
الاجب وهو كيف مجموع هبوط العناصر والعنصر في حيزها واحد قد تم عندهم  
ما الى الجوف فلك القروا اجزاها الواقعة في انواع العناصر والعنصرات اجزاها  
لها الاجزاء حقيقة منفصلة بعضها عن بعض لان وجودها في حيزها في حيزها  
تلا بتخصص معينة في تلك الانواع فلا يزداد في تلك التعيين المعين بالانحصار  
والانفصال او بالكون واللفق فتشبه في التماثل عودا وخرق في المادة  
بمقدار منه فاجز الفرض من متعين بالدخول والجزء الباقي بعدم الدخول  
ثم اذا زيد في الاول فاجز التعيينات ويتعين له جواز سبيل التدريج  
ما هو اعظم الاول ما هو اصغر من الجزئين المتعنيين بالدخول فبالجواز لا يمتنع وجود  
ما هو اعظم الاول (وبعد الدخول) والاول بين

الاول

الحال الذي هو العود وتخصه ليس لكل منهما وجود وشخص على سبيل الاستحالة  
الداخل في صورتين هو العود ولكن باعتبار التعيينات المتواترة عليه في مقدار  
ثانته ونقص اخر فكذا حال الهبوط بالنسبة الى تعينها المتواترة عليه فانه ذلك  
ازداد مقدار الهبوط باعتبار رتبه واحد من التعيينات وانما نقصانها بهذا  
الاعتبار راجح وهو لا يوجب ان يكون هناك شخصان من الهبوط منفصل  
احدهما عن الآخر في اتصال الهبوط متصفا بالانفصال الاجزاء والاتصالها  
باعتبار التعيينات المعينة وهاهنا باعتبار زائدتها منفصلة ولا متصلة وبجملة شخص الهبوط  
باقية في التام وبالله اخذ وتعين منها المعينة الحاصلة بالصور متحدة في كون من  
زمان النمو الزوال بالانفصال والانفصال اولها في الشئ الباقي في حيزها مادة الاول والنوع  
ضرورية فزاد من النوع هو ان ذلك الجسم زائد المادة باعتبار رتبهها في الصور  
الاصولية ازيد مقدارها باعتبار زائد التعيين وبعك اسناد هذا المعنى الى الجسم لم يعتبر  
جزء الهبوط في التام في المقدار المتفاوتة في الحقيقة هو حقيقة الباقية في جميع اقسامه النمو  
لما قال السيد واما احتياج الانفصال في التفضل الذي يعرض للهبوط مقدار اعظم  
باعتبار نوع التعيين بزيادة المقدار الا ان صغره ويحقق حركتها في المقدار  
او على تقدير عدم الانفصال لا يزداد المقدار الا صغره بغير زائد مقدار اخر اصغر  
من مقدار الاصلية او كذا او كذا فلا تنقل الهبوط من مقدار اصغر باعتبار ذلك  
التعيين مقدار اعظم فليكن الامر طاقا في المورد ثم ان مرادنا اتصال الجزء الاخر  
العنصرية من الزائدة بما يات من الاصلية لانه لحاف في حركه الهبوط باعتبار رتبهها  
في الجاهل وعنصر بسيط لا انفصال الزائد في جميع زائدها لانه يوجب كون المركب بسيطا  
لما في ذلك فلا بد عليه ما سبق من بعض الانماض من ان الانفصال خلاف الطوال والالحاق  
بعض اطراف المركب تاراد بعض اطرافه ايراد بعضها باب اذ باجتماع كل منهما مع  
ما يات منه فيكون راجح بظهور اثره ولا امتنع اتصاله بالباقي من باقى الاجزاء العنصرية  
ينفصل عنها ويقع في جانب الجسم المركب بظهور اثره في ذلك الجانب فيكون ما ذكرنا  
كذا في اليه في ذلك القائل في بقية الاخراج له مادة وصورة ليس مراده من  
المادة اعم من الهبوط والاشياء العنصرية ومن الصور العنصرية والجزء العنصري من المادة العنصرية  
التي هي الاجزاء العنصرية من الصور العنصرية والجزء العنصري من المادة العنصرية







والفصل الحقيقى صاحب المواقف من ان جزاء الجملة لما يشاء امور انشائية عن امر واقع  
الخارج لا صور متعددة فيه متغايرة بالوجود والالم بجملة على الخربا على ان مفر  
الحل ان يكون الموضوع والموجودين بوجود واحد في الخارج تحقيق او مفهوم واذ كان  
الحل متناهى وجود تحقيق متغير لوجود الاضطرار في الوجود والجملة يجوز ان يكون حقائق  
المركبات عبارة عن صورها النوعية فقط بل مجموع الصورين وهذا مقتضى سياق كلامه  
لما تعرف في غاية توجيه كلامه وانتهى خبره بان لا تنصير في كلام الشيخ فيما بعد  
على ان مراده من المادة الاولى والثانية ولا على ان مراده من المادة الثانية ان المادة الحقيقية  
لما يظهر ولو سلم فليس القوانط موضع تخصيص ما قاله خدام والفرقا قاله صاحب  
المواقف جاز في حقائق الكلف لا خصوص المركبات والحق اننا في اخذ اجزاء المادة  
من نفس الصلوة الجسمانية المتغايرتين بالوجود ولا اخذها وانتراعها عن الجسم  
اللبس كسبب باعتبار الجزئين بغير قدر ما نقله من انفساء انفا على الغدام الصلوة النوعية  
بالانفصال والانفصال فكلما كانت حجة لا يخفى على الاكابر ولو كان في الحقيقة  
في لو قال حشرانه لو كان كحق في الحال اظهر في اداء المرام قال الشيخ ولا بد ان  
يخطر ان يكون ما في الشيخ من الجسم البسيط فلا ينصرف في ان لا يولم فانما يتم الانفصال لوجب  
من المادة الحاملة على اعم من المادة الاولى والثانية ليدل على الاول حاملة لمقابلي الكلف والثانية  
حاملة لمقابلي المركبات ووجب حمل المادة على المادة الثانية انفساء التمر الحقيقية  
لما حملها عليها لنيل بغير الصلوة الجسمانية في حقيقة الجسم المركب كما في شخص الصلوة النوعية  
المتخصصة بنوع المركب غير منعدم بالانفصال والانفصال عند الشيخ والحل في البحث  
اما الثالثة فظن ما نقله عند انفا واما الاولان فلان المادة في كلامه يحتمل ان يكون  
على المادة الاولى بالنسبة للجميع الامم في مراده من المادة الثانية مطلقا المادة العينية  
بما به شيى هو هو شدة كانت كما لصوره الجسمانية او مختصة بجمع الصورين والنوعية فقط  
على ان يكون الباء في قوله بما هو هو اعم من السببية القريبة او البعيدة فان الحل واحد  
الصورين الداعيتين في الحقيقة موقفا في كون الجسم ذلك الجسم في العوارض الخارجية  
فانها متاخمة بالذات عن الحقيقة فالمرضى من جانب الحقيقة لا من جانب العوارض  
وفلذلك المادة الخارجية الحاملة فان الصورة كحاجة اليها في الشك في الوجود ولو سلم انها

اعوم

اشخ ك

كفاية

محتاجة اليها من حيث انها فاجبة لتشخصها فبأن ذلك كون المادة ما به يكون المادة  
وجوده لا ما به يكون المادة تلك المادة والمراد هو الثالث في هذا معن قوله طبيعة  
الشيى قد يكون صورته انها قد يكون ما به مختصة به ارسو رة النوعية طاردا على  
عبارة التقويم فانها ظنة في ان طبيعة الماء جزء مقوم للحقيقة النوعية فثبت ان  
الجزء مقوم آخر وحيث لم يكن ان يكون ذلك المقوم هو المادة الحاملة ثبت ان الصلوة  
الجسمية في كانت الحقيقة عبارة عن مجموع الصورتين وبقى حاشاها هو الصلوة الاولى  
ويحتمل ان يحمل المادة على المادة الاولى والمادة الثانية على الحقيقة على ان يكون اسنادها الى الطبيعة  
على سبيل التسامح بناء على ان الضار عن جزاء الطبيعة حقيقة صادر عنها مجازا  
بقدرية ان الجسمانية جزء من الحقيقة البغوية يؤيد ط عبارة التقويم وصرف التقويم  
عن قول ان معنى يحصل النوع في الخارج كتحصيل الجردات لا نوا مراني في جمع بعد  
وانما انكبت هذا التسامح بناء على ان الحق الاصل في نفس اسناد الانا الى ما هو خارج  
عن الحقيقة اذا المعز ان الانا قد يستند الى حقيقة طارفي انما الماء من البرودة والطوبة  
وقد يستند الى ما هو خارج عنها طارفي انما الرصادة عن المركبة الغير الحقيقية التمر  
ليس مجموع الاجزاء كما يجوز ان كان له من الانا ما لا يصدر عن واحد من اجزائه فاشره  
مستند الى كيفية خارجة حادثة من اجتماع الاجزاء بخلاف المركب الحقيقية الذي قاصر  
عن مجموع اجزائه صورة نوعية اخرى واد صور اجزائه كالاتي والشيخ والعظم  
والحقيقة والشيخ ان غير ذلك من الموالييد ولذا قال وطبيعة الشيى قد يكون  
صورته والاختيار الاول اظهر من الثاني ولما هما اوفى الكلام القوم والشيخ في  
المواقف واظهر حاشاها عليه من كون مراده من المادة اعم من المادتين ومن  
المادة معن الحقيقة فلا وجه للاستقصاء به وانما اطلبنا الكلام في هذا  
المقام لان الحاشا بغيره لا ينفذ الاختلاف في المرام ككنها طبيعة في لان الطبيعة  
بمفهومها الا ان من حيث ان ذلك والعلية الصورية ما يحصل المعنوا البغوية  
حيث ان كذا لك وجبا بغير ما يدعى ان الحقيقة جزء آخر غير الطبيعة لان العلة  
الصورية داخلية في المعلول فز الامور المختلفة جميعها ذاتيات او عرضيات  
الوجوب ذاتي وبعضها عرضي لكن قوله ويجوز بقاؤه في مختص بالثاني وبعض الثالث



وهو بقاءه من حيث كونه فردا لذاته في عدم بقائه من حيث كونه فردا للعرض كونه في المقام  
 هو حاله في المقام فلو كان ذلك والحيوان والنبات والحقائق والافعال والاعراض والمفاتيح والادوات  
 تعدت عدم من حيث كونه فردا للمقام ويبقى من حيث كونه فردا للمكان ولا يجوز  
 الى الاول ومن ههنا يعلم ان ما قصدناه انما يتم اذا كان الصورة الجسمانية خارجية عن حقيقة  
 التجرد المعين في ذاته عنها كالمادة طارئة على الجوهرية كجسمين اثنين في مكان واحد  
 وغيرها في من حيث انه مركب مخصوص ومن حيث كونه مادة فالحق في هذا المقام انما اثبات  
 الحركة الكلية في الوجود طارئة على الجوهرية في الصورة النوعية فقط ان ثبت اثباتا  
 لا يقدم بانصافا في جملتها او الانفصال عنه او في مجموعها او في كليهما كما لا يمكن  
 بقا شخصل الصورة النوعية بعد انفصال جملتها او الانفصال عنه بطريقا اذ انما  
 المادة في جزئين فالصورة النوعية في الجزئين بالاشخص واحد او متعدد والاولى بال  
 والا لكان في احد هما بالانقلاب موجبا لانقلاب الاخر او كان اشخص واحد وجود  
 متعدد وينفك بعضه عن بعض والكل بطل ضرورة بل انعدم شخصل النوعية بالانفصال  
 والانفصال ثابت متيقن وان شخصل الجسمانية والادوات في ذاته لا تتغير والمتملك  
 فان قلت لا يتم ذلك في المركب اذ لا بد ان اذ انفصل الجزئين لم يكن في كل واحد  
 صورة نوعية انتمى كما قلنا قلت مما نقول في الحقيقة ان مركبة المشركتين في كل واحد  
 كالعظم والعصب اكثر الاجزاء الاصلية من هذا القبيل اللهم الا ان يقال لما لم يكن  
 الاجزاء العنصرية الحاملة للشخص النوعية غير متصلة بغير فصلية متميزة لم يكن لوازم  
 تلك الصورة الانفصالية فاعلموا ان كان من لوازمها الانفصال في نفسها في صورة  
 فصل المادة والعظم بعض الانفصال النضر الصورة فتقدم في النمو والازوال بعض  
 الانفصال والانفصال على نسبة طبيعية كالمادة لانفسها بل لا يعرفنا في شئ لانها  
 عبارة عن اجتماع بعض الاجزاء المنفصلة مع بعض واقتران بعضها ببعض  
 والمادة معتبرة في سواء كانت مادة اولية او ثمانية ويترتب منه كون الجسمانية معتبرة  
 في حقيقة الجسم كتركيبه بالعرض كالمادة الاولى او المادة المتحدة في تقدير  
 المفاتيح بين الباقي المجموع وغير الباقي الحامل للجسمانية وبما لا بد ان  
 المتفاوتة لم تتوارى في وجودها في جوهرية الجسمانية في المادة العنصرية في الانفصال  
 في جوهرية المفاتيح في نوع واحد كالمادة في الاجزاء كالمادة في الاجزاء كالمادة في الاجزاء

من زرة عن الصورة في الوجود في سبب وجودها في جبريل هما متحدان في الصنع  
 فالمقدار العارض للمادة عارض للصورة بواسطة المادة لا بالهوية المتبادر  
 من كونها موجودتين بوجود واحد والا يترتب في الباقي والبقاء الفاني والاول  
 ان يقول الجسمان من اعتبار ما دونه متحد معه في الوجود باعتبار صورته ففقدانه  
 باجدا لا اعتبارا من مقتضاه بالاعتبار الاخر في المقادير متواردة على امر واحد  
 هو باجدا لا اعتبارا من باق دون الاعتبار الاخر في المقادير لا يخفى لكن الظاهر  
 بعرض ان الظاهر تحقق في مقتضاه الظاهر تحقق في مقتضاه لان الهوا البنية  
 بعد المصطلح للعود المستلزم كجذب اميرين الخارج والداخل لان الجذب  
 في الاستعداد به في ذلك العود وبذلك العود على تحقق الظاهر بان كونه  
 في نفسه لو التحول لما كان طارئا للعود والتالي بطلوا لا ما تحقق لا جذب  
 فيكون اثباتا للمقدمة الممهدة ان تلك البنية على البطلان السند بان لو دخل الهوا  
 من المصطلح لما كان الهوا الباقي طارئا للعود والتالي بطلانها في الا جذب  
 ولقائل ان يقول لو لم يترتب عليه ان الطلب بزمان في ثبات مقدمته  
 البرهان مع الاحتياط ولو لم يترتب عليه ان الطلب بزمان في ثبات مقدمته  
 لانه اذا لم يترتب عليه بغير الرجوع ومثلما يكون بغير البنية الا ان يقال  
 انه اشار الى اقتراح الجواب المذكور بما يفي منه ويرد على الدليل المذكور في شدة  
 حيث استدل على التحول بالاجزاء في قبة فانه يرد على مؤثر الذي يتوحد  
 ثم التماثل بناء على امتناع الاختلاف وحاصل الايراد ان الاجزاء محرم الاجزاء  
 في الصور من علو وجوز ان يكون في تحقق لعلها في غير التحول والتكاثف فلا يترتب  
 من هذا المعلوم انه في تحقق تلك العلة المعنية ولعل هذا المنع منه على القدر  
 في امتناع الخلاف بل يقال يجوز ان يكون الدار ج من الخلق ولو لم يكن العود الاجزاء  
 وتحد بالاجزاء لا جرد ذلك والافعال القول بامتناع الخلاف والوجه لهذا المنع لان  
 خروج الجسم من العلو في تلك العلة قطعاً فليست له وقد يقال في تقرير  
 الايراد ان حاسن الدليل كذا العلم بتحقيق التحول بعد المصطلح في تحقق الخلاف والخلاف  
 منصف على مقدمه من عدم تحقق التحول في مقتضاه الاستعداد لانفصال الخلاف ولا تحقق الخلاف  
 منصف على مقدمه من عدم تحقق التحول في مقتضاه الاستعداد لانفصال الخلاف ولا تحقق الخلاف

وقد ثبت من ذلك ان كل واحد من هذه الاجزاء لا يمكن ان يكون له وجود مستقل في نفسه بل هو موجود في غيره  
 فان قيل قد يقال في هذا ان كل واحد من هذه الاجزاء لا يمكن ان يكون له وجود مستقل في نفسه بل هو موجود في غيره  
 فان قيل قد يقال في هذا ان كل واحد من هذه الاجزاء لا يمكن ان يكون له وجود مستقل في نفسه بل هو موجود في غيره

ولا يترتب عليه











مع وصف الاشتداد فنقسم البه سواد آخر فبما في السماع المشابه وهو واما  
تعبه ان يقال لو صح ذلك لما تفرق عفا سواد العنب وقبول وهو خلاف  
وتعقب قوله ففي الحقيقة يشهد سواد الحبل بغير ان الحبل يشهد في الحقيقة سواد  
الحبل بان يطلع منه سواد يحصل اخر اقوى منه فان قلت اسواد الحبل  
نسبة بين سواد ذلك الحبل و بطلان احد المثلثين بطلان المثلث  
فاذا لم يتبين ذات النسبة لم يتصور اشتدادها بالبرهان قلت اما واشتداد  
الحبل ونسبة الحبل الى حبل السواد وذلك الجنس في ضمن الانواع المتفاوتة  
تتصرف لانه الضعيف والقوة اخر او المراد اشتداد الحبل بان يتاخر  
السواد وطرفه الحبل والجنس بان يتاخر والمراد بقوله بان يطلع عنه سواد  
ويحصل آخر ان يحصل آخر على سبيل التدرج والا لزم اشتداد الكيف  
في نفسه فم لا يجوز انتقال الجمن سواد الى تمام الاخر على سبيل التدرج  
في شرا من الكيف المتفاوتة الاخر فلا حركة في الكيف اصلا وقد يقال  
مراد القائل ليس تفرق الحركة الكيفية مطلقا بل حصرا فيما يقبل الشدة والضعف  
والجواب منع ذلك اخصر واقر ذلك كسبيل لا لا قبل من ان كلمة الاشتداد  
لا بلا من هذا المعنى ان كلمة الاشتداد لا بلا من هذا المعنى ان اشتداد  
الحبل بان يتاخر على كماله مراد القائل ليس ان يصرح اعتقاد الحبل والحكام  
في مراد من نفس الاول ولو سلم فانما لا بلا من اشتداد الاشتداد متعلق  
بقوله لم يظهر عندها واما اذا كان متعلق بقوله وكون النفس منطبعة  
فيلزم ان النفس بناء على ان المنطبعة على تقدير حركتها في الارادات انما  
تكون حركتها فيما لا يقبلها في الارادات لا تقبلها في حركتها الواقعة في تلك  
تلك النفس فلما كان في حركتها في الارادات ولكن لم يمتنع تغيرها في النفس  
بما قيل بل ان حصول حركتها في تلك الكيفية ان كان على سبيل التدرج  
بمرز اجتماع السوادين في اعتق والقائل وقد اطلعت ان كان دفعه فليكون  
انتقال الجمن فردا او نوع من السواد او فردا او نوع منه على سبيل التدرج  
في شرا من الكيف المتفاوتة الاخر فلا حركة فيها الاخر نعم بوجه انتفاه من شرا

الاشد انتقال العنب من الحضة الى السواد تدريج لكنهم لم يعتبروه  
في الحركة بل حصروا المعنى فيها في الانتقال التدريج فمن فردا او صنف او نوع  
الى مثله كما سبق في الشرح في شرح المواضع وغيره ان يقال انهم  
من النوع اعم من الحقيقة والاضاف في طوار عليه قول الحشر فيما سبق الا لوان  
النوع متخالف في الحقيقة وان كان التفاضل بينهما بالشد والضعف  
ووراد القائل ان ثابت الحركة فيما يقبلها لكن لا بطريق الاشتداد وفي نفسه  
بطريق الانواع الغيرة المثلث بينه وورودها على الحبل بان يطلع في طوار بغير  
واحد من هذه الانواع ويجوز الآخر الاقوى ان يجوز ورودها في فردا  
زاد الا في ذلك انما يتبين ان المراد الكيف الغيرة المثلث بينه بحسب ما اذا  
لم فردا وورودها على الجمن في ان واحد له اجزاء مخيزة حصة حسب اجزاء حكمه في الجمن  
وجميع الكيفات مع ان الاظهر ان يقول او فردا الكيفية الواحدة الغيرة  
المثلث حصة للمثلث انما يجوز ورود الانواع المتعددة في المثلث لانه بالشد  
والضعف وقوله الغيرة المثلث حصة للمفرد الا فردا الكيفيات فهو جواب  
بمخرج الملازمة من بغير لانها لو وقعت فالتابع فيما يقبلها يجوز ورود  
افراد الكيفية واحد بالمتنوع انما بينه على سبيل التفاضل بين محله واحد  
لما ان المتنازعة في الانية هو افراد في حصة غير متنازعة بينه من نوع واحد فلو  
الكيفية التي لا يزداد اشتدادها في حصة غير متنازعة في حصة لا بد لنفسه  
ولم يزل وما هيته الحركة لا يقتضيان بعض الانتقال من نوع الى نوع بل يزداد  
الحجم عند عدم الاشتداد ولما كان ذلك الافراد المتنازعة متعددة في الفرد  
لما في الحقيقة كما في الانتقال الى فرد مفرد من رجا طواف لا بينه بعينها  
هذا هو الحرام في منع الملازمة الاولى واما الحرام في منع الملازمة الثانية  
فبان يقال لانها لم يزداد في حصة فيما يقبلها في حصة الميزم اشتداد الكيف  
في نفسه جواز ان يتوارد الافراد الغيرة المثلث بينه المتماثلة من نوع  
في زمان ثم بعد هذا الزمان ان يتوارد افرادا ونوع اخر فو من النوع الاول  
وهكذا الا المشهور في الجمن في ان على كيف واحد ولا عدم اشتداد كيف



وختلاف الأنواع لا ينافي ان مراتب الاعداد  
 انواع متخلفة بينها زيادة وزيادة المادة التي  
 هي المادة وليس للجميع صورة نوعية مفارقة  
 لصورة المراتب الاخرى منها والاشياء  
 تركيب الحقيقة الواحدة  
 محتويات مختلفة  
 منهم

الحل في بيته انه لا يكون الاشتداد المثل في نفس الكيف بل في كيف المثل والاشياء  
 فيه اذ الجسم منتقل من نوع الى نوع على سبيل التدرج في حصة الصورة البنية والجلدية  
 استتار الجمع الكيفيات التي منع الملازمة الثانية البنية فان قلت فكل هذا لا وجه  
 لا تنقيح بقوله في غير اختلاف بينها بل لان تخصيص الجواب يمنع الملازمة  
 قلت لقد زاده للثابتونكم اختصاصا للجواب يمنع الملازمة الثانية لان  
 تواردا لا افراد الغاية المختلفة لغيره ولو قصر بمنع الملازمة الاولى لفسد جميع  
 الكيفيات كما لا يخفى ثم انوار يتجلى عن هذا الثاني انه يجوز ان يبقى ذات السواد  
 وينضم اليه ما هو اقرب منه اذ اضعف ولا يلزم اجتماع المتماثلين المتحدين  
 في حقيقة النوعية وفي جميع الصفات النفسية كما تقر في محله اللهم الا ان يقال  
 ان تلك اعتبار ذات السواد وفي الاقوال مثل الاضعف وقوله في الكيفيات  
 في الذوات والذاتيات ثم واختلاف الانواع بزيادة المادة في خواصها الكمية  
 وقيل لا حركة في الكيف اصدا في نفسية له يولد في نفس الحركة الكيفية و  
 البطا السند انه كور بقوله ان يجوز ورود لا زوال كيف وحصول اخر لا يمتنع  
 في ان ارعنا تقدير الحركة في الكيف كما دل عليه قوله والاشياء كمن هو الاصل في الحالة  
 في ذلك في نفس طين في الكون والغيب مع استحالة بقاء الهواء بلا صورة في  
 زمان وتخييل البراد انه لا وقع الحركة في الكيف كما دل زوال كيف وحصول اخر في  
 آئين ولولا ذلك لم يكن احد الفان من امانت لالانين وهو لا يستلزم  
 الجزاء الذي لا يتجزأ واما عدم الحركة على تقدير وجودها فللملح الاول للملح ليعود بللا  
 على نفسية طين في كون الحركات طين بفضية تقرير الكلام بنكف النفس كما ان الاول  
 فيما بعد ان يقول ان كان له كيفية واحدة فانه في ذلك الزمان لينقطع الحركة  
 وان كان له كيفيات متعددة لم يبق في شئ منها في الكيفية واحدة من  
 تلك الكيفيات في اكثر ان ينقطع الحركة فانه لم يبق شئ منها في اكثر من ان يكون  
 كيفية في ان فقط في اما لا يتخلل بين طين زمان او افاق لم يتخلل بين طين زمان  
 وان يتخلل بين طين الكيف في تلك الزمان المتخللة بين تلك الانات ويقتضي تباين الكيفيات  
 في تلك الانات فقط اذ المفروض ان شيئا من تلك الكيفيات لا يبقى في اكثر من ان يكون

لكل ان من زمان فليح في ذلك الزمان اما لا كيفية اصدا او كيفية قارة في غير  
 ما في الانات فليح في هذا لم يتخلل في تقرير السواد الى لزوم البنية والجلدية ولذا لم يقدروا ان  
 تحل الزمان تنقل الكلام اليه وهذا في غير المنس كيفية واحدة مستمرة في  
 ان الانا لا يخصص من المبدأ الى المستمر صلوة واحدة في طين زمانها  
 بوجودها ومنها طينها وانما يوجد بنما عند التسميم طينت موجودة على سبيل  
 التدرج وبها في مستمرة في ذلك الزمان لكن كمن ان شئ من اجزاء  
 الزمان لا يتجزأ جزرها طين هو المكنة في ان الامور التي المتعاقبة الاجزاء  
 لا يمتنع ان جميع اجزائها مجتمعة قال في طين يفرض من ذلك الزمان ولا يمتنع  
 ان نوع الصلوة باقية في ذلك ان يتحقق في طين مفروض فرد من الصلوة  
 وانما جعلها كيفية واحدة لانه جواب بمنع قوله ان كانت الكيفية الواحدة  
 مستمرة في ذلك الزمان فينقطع الحركة لا يمنع الشقوق الاخرى طينها لانه مراد  
 ان من الكيفيات المستعدة به المستعدة حقيقة لا لو فرضنا ولا مجال لمنع  
 لزوم احد الفان من على تقدير فقد ما حقيقة والفضا بعضها عن بعض الجواب انه  
 انما يلزم انقطاع الحركة لولا استمرار تلك الكيفية الواحدة الى صلبة بين آئين  
 بمقتضى ان جميع اجزائها مجتمعة في الوجود وقالة في طين يفرض من زمان الحركة  
 وهو كلف والاشياء في ذلك البقاء والاستمرار للاشياء في طينها  
 بحيث يمكن ان لو سكن الجسم في ذلك الحد الى الكيفية الى صلبة فيما بين المبدأ  
 وذلك الحد في الحقيقة لواء من الانواع ولم يرد انه لو سكن في ذلك الحد كان  
 الى صلبة في ان واحد انما يكون لغيرها الى صلبة في الان الاول اذا بطل في طين واحد  
 من الانواع وجدت في ذلك الان نوع اخر في غير من الفاضل في المتعاقبة  
 الفاضل المتتالية لا يمكن الانفصال بين الانواع المتتالية في غير احد الفان من  
 بخلاف ما اذا كانت الاجزاء منفصلة سواء كانت متعاقبة طين في الحركة الثانية  
 والصلوة ومجمدة اي لا يزوالا واعند حصول ان طين في الكيفية والكمية ولما لم  
 يخرج من القوة الى الضعف في حقيقة في شئ من الحد ولم يمتنع في الكيفية والكمية  
 اجتماع المتشابه المتحد من في النوع المختلفين لبطوية والتشخص في طين واحد والاشياء في ذلك



فلابد ان الكيفية المجتمعة اما من الانواع او من نوع واحد ولما لم يكن من  
 الانواع بالفعل كانت من واحد فينضم اجتماع المتشابهين ويرد عليه  
 البطلان للسند المذكور انه لو صح يلزم ان يفرض في الزمان المتناهي انات  
 مترتبة غير متناهية ولما سبق منه ان المكان الانقضاءات الفرضية الغير المتناهية  
 يستلزم وجود ذوات الاقسام الغير المتناهية هيتهن اما ان من فرضية غير  
 متناهية لا مقدار لها فليس الا ان يلزم امتناع الحركة بوجهين الاول ان الزمان  
 منطبق على الحركة والوقت المعينة فيطابق اجزاء الزمان والحركة والوقت  
 وذلك لازمة مترتبة بان يكون بعضها جزءا من البعض الآخر فلو وقعت الحركة يلزم  
 وجود الامور المترتبة الغير المتناهية واذ كان بطرفي اخر المقت والحركة الكيفية و  
 الكمية المجتمعة الاجزاء بشهادة برهين التطبيق والنضاب وان لم يشهد  
 تلك البراهين ببطلان في اجزاء الزمان والحركة الابدية والوضعية مع قطع النظر  
 عن استلزامها لتحقيقها في اجزاء المتناهي المجتمعة في الوجود ولكن مطلقا الحركة  
 والزمان المنطبقين على المتناهي المجتمعة الاجزاء المترتبة الى غير النهاية وان لم يثبت  
 لو وقعت الحركة يلزم ان مقدار المقادير الغير المتناهية بحسب بعدد بين خاص من هو  
 وبالجملة الحركة يلزم وجود امور غير متناهية مترتبة مجتمعة الاجزاء ويلزم ان مقدار  
 الغير المتناهية بين خاص من والذوامح وانه لم يخص به خاص من والذوامح  
 وان لم يلزم مترتبة بغيرها البراهين وعلى الثاني يلزم امتناع الحركة لا يتجزأ وهو  
 خ وان لم يمتنع اختصاص الاجزاء الغير المتناهية لثبات مقدارها بين خاص من فلو  
 صح السند يلزم اما امتناع الحركة واما الجزء على تقدير امتحان الحركة ففوله والجزء  
 معطوف على امتناع الحركة على ان يكونوا لازم عليه يلزم على النظام من القول بالجزء  
 مع عدم تناهي الانقضاء والغير يلزم عدم النفاذ بل ان كل الانقضاءات على  
 منع الخلو وهو خلاف الظاهر هو عطف على قوله ان يفرض ان يحصل الازداد  
 ان ما تخفى من الجواب هو انه يجب ان لا يستقر المراتب في شدة من زمان الحركة على  
 فروض المقولة والا لما كان كذلك وهو خلاف كقولهم في ذلك ان يلزم احد  
 الامرين اما فرض انات غير متناهية مترتبة فيلزم امتناع الحركة فتوقفها على امر هو

والا كلام في السند ويدل على  
 التفات ما قيل قوله او الجزاء ليس  
 معطوفا على امتناع  
 الحركة هم

اختصار

اختصار غير المتناهي بين خاص من او فرض انات متناهية متناهية لثبات  
 في طرآن متصلا بفروض المقولة فيلزم الجزء الذي لا يتجزأ انه لا يقبل ان يكون  
 تناهيا لانات مصرح به في الجواب انه لا بد بين تناهيهما وعدم تناهيهما يكون في  
 المتناهي لا دليل على استحالة اختصاص الامور الغير المتناهية لثبات مقدارها بين خاص من  
 ولا الحكم بها البديهة كيف وقد جوز العقلاء اختصاص المقادير الغير المتناهية لثبات  
 ففصل عما لا مقدار لها ولذا اوضح بل بين امتناع الحركة وامتناعها على عرف  
 قديما هو معطوف على امتناع والمعنى فيلزم امتناع الحركة ان قلنا بامتناع  
 كون الانات محصورة بين خاص من وتحقيق الجزء الذي لا يتجزأ ان قلنا بعدم  
 لعدم شرطه من شروط استي لانه وذلك للزوم لانه يلزم على تقدير فرض انات  
 غير متناهية مترتبة وكيفية ذلك تناهيات الكيفيات على زاده  
 الدوان في حاشية التجريد حيث قال على تقدير وجود الاخر او الغير المتناهية  
 يبقى بين فردين منها فرد زمان والالم يكن جميع الاخر او موجودا بالغير  
 والابرار المذكور متبعا وجود تلك الانات والكيفيات والافلا كلام في جواب  
 اختصاص غير المتناهي بين خاص من انه في نظر لان كونه الانات الكيفيات  
 باقية لا بالفعل مصرح به في جواب جعل الايام متبعا وجودها بالفعل بوقا  
 مستقلة لا تتبعية على الكيفية اشتراكها بجلال الحقيق الدوان مع انه  
 بما به الفرض المذكور في عنوان الجواب يكون ان عدم صحة مقابلة الابرار للجواب  
 ان بقا حتى ان الابرار متبعا على دعوى عدم امتحان وجود امور مترتبة  
 غير متناهية ولو بوجود يتوقف في ضمن وجود الكلام كاستلزام وجودها كذلك  
 امتحان وجودها بالاستقلال مع انه ممنوع لذات على دعوى امتناع  
 اختصاص المقادير الغير المتناهية بين خاص من وكونها متبعا  
 كيفية الجواب بين الاثنين عنه احدهما البعض الآخر والآخر كحشر ان جعل  
 جوابين عنه انات مترتبة بان يكون بعضها متبعا لبعض الآخر ولم يمتنع  
 مترتبة مع ان الترتيب بينها بوجهيهما احدهما بطريق الاعداد على  
 الدور الفلكية والآخر بغيرها من البعض فلو ان توقف الحركة على الجزء وتوقف

المعقول



على القوة المدة لئلا يتزدد بين الشقين على وجه ذكرنا وذهب بعض  
الاصحاب على ان يكون هذا نقلا جوابا لبراد آخر مفقودا من قولهم  
المذكور بلزوم الا لا يتحرك الجسم في اننا الحركية او يتحرك الحركية بدونه  
بغير افراد المقولة ثم رده واما حاصل الجواب ان الحركية لا تحتاج الى تبدل  
الافراد الحقيقية بالفعل بل يكفيها تبدل الافراد الفرضية التي هي افراد حقيقيات  
بالقوة لا بالفعل وما سنده بقوله واما قول جواب بانبات تبدل الافراد الحقيقية  
بالفعل ويحتاج ان يكون نقلا جوابا لبراد السابق ثم رده فكلما قال ان بعض الافراد  
احتاج في دفعه الى براد ان الى ان المتحرك حال الحركية لا يتصرف الا بما هو بين او  
او وضع بالقوة لا بالفعل مثلا بلزوم الوجود تلك الامور المرتبة بالقوة ولا استحالته  
في وجودها بالقوة ولا في الخصار ما بين حاصرين كما في اجزاء الجسم المتصل الموجود  
فيه بالقوة لا بالفعل مثلا بلزوم امتناع الحركية ولا احتياج الى ما رتبته اذ يلزم منه الخلاء  
وخلو تلك عن وضع بالفعل والبراد المذكور مد فوج بما اقول بعد على وجه لا يرد عليه  
شي من الخلاء واكتفى قوله بما هو من افراد المقولة بالقوة مراد من القوة القوة الوهم  
لا مطلقا فانه صرح بان المتحرك في انشاء الحركية متصرف بالتوسط بين تلك الافراد وذلك  
التوسط حاله متوسطه بين القوة العنصرية التي هي ان لا يوجد شيء مما ابتداء الفرد والفعل  
المحض هو وجوده بجميع اجزائه ولا شك ان وجود بعض الافراد يكون بعض حاله متوسطه  
بينها قوله ويلزم منه اي مما ذهب اليه بعض الاجلته ولم يجعله لازما من اجواب السابق  
ايضا لا كان توجيهه بان يقال المراه من قوله بحيث يمكن ان لو سكن الجسم في ذلك  
الحركية كان الكيفية فردا موجودا بوجود مستقل فهي بالقوة بالنظر الى الوجود والاعتقاد  
وان كانت بالفعل بالنظر الى الوجود المتعدي ولقائل ان يقول لا مانع من حمل كل الحق  
عليه ايضا فلا يرد شيء من الخلاء واكتفى وانما يلزم لولم يوجد هناك ابن او وضع لا بالفعل  
ولا بالقوة الفرضية وليس كذلك اذ كيف يتحرك المحقق اكله والى وجود اللون في العن  
فيما بين المبدأ والمنتهى الا ان يقال كيف من ذاببات اللون ويمتنع ان لا تتغير قائله  
على فردة الموجود ولو بوجود متعدي ومنه البين ان اللون مثلا مشترك بين الكلي والجزئي كما  
كالماء وليس مثل الصلوة فانها صادقة على مجموع الافراد المختصة بغيرها وصدق على

على اجزائها فهي ليست بمشتركة بين الكلي والجزئي فعلى هذا يصدر في المقولة  
بالفعل على كل كيفية مفروضة في كل حيز ويكون هي افرادها بالفعل لا بالقوة  
وان لم يكن موجودا بوجود مستقل نعم الجسم المتحرك لا يتصرف بالفعل في انشاء  
الحركية لكن تحقيق التدرج لا يتوقف على ذلك الفرد لان كل فرد متحقق عند  
كل حيز فردا في ان لا يمكن ان يوجد هناك فردا في كل حيز ذلك ذهب الى ما هو  
التحقيق بقوله واقول كل مقولة الحق ولم يلتفت الى ما اجاب به بعض الاجلته عن  
هذا البراد فانه اورد على نفسه واجاب عنه في حاشية التحريم حيث قال فان  
قلت يلزم من هذا ان لا يكون المتحرك الا في مكانه بالفعل ولا للمتحرك الكلي كهم  
بالفعل وهو بعد قلت انما يتصرف المتحرك بالفعل حال الحركية بالتوسط بين  
تلك الافراد وذلك التوسط حاله بين صرافة القوة ومحضة الفعل والقدر  
الضروري هو ان الجسم لا يخلو عن تلك الاعراض والتوسط فيها وانما لا يخلو عن  
افرادها بالفعل فليس بضروري ولا يبرهن بانها لا يبرهان ربحا تحقيق خلافه انتهى  
بل فرزه على وجه لا يندفع اصل ثلاث ردة الى ان جوابه غير صحيح بوجه كاستلزامه  
عدم وجود افراد المقولة لا على سبيل الاستفصال ولا بتفاديه البين انه على هذا  
يلزم من الخلاء واكتفى وقول كل مقولة الحق ان كان مراد الموجب الاول ما ذهب اليه  
بعض الاجلته بعينه كما هو المنبأ في هذا الكلام منه جواب عن اصل الاستكال بدله  
على وجه لا يرد عليه ما يتوجه على بعض الاجلته وعلى وجه يندفع البراد السابق  
بمنع استحالة الامور لترتبة الغير المتناهيية فيها اذا كانت متصلة وضع استحالة  
الخصار ما بين حاصرين فيها اذا كانت مقاديرها متناهيية كما في اجزاء الجسم  
المتصل الموجود جميعها بوجود متعدي في ضمن وجود الكل المختصة بين حاصرين  
وان لم يكن مراه ما ذهب اليه بل ذكره ههنا فلهذا الكلام جواب عن البراد السابق  
بدل ما ذهب اليه بعض الاجلته على وجه لا يرد عليه بالزوم البعض ولا يخلو كون الجواب  
الاول محتمل لا يبرهن اورد هذا الكلام على وجه يحتمل لا يبرهن البعض ولا يخلو  
ان المتحرك الا في والوضع مثل يتحققان عند كل حيز باين بالفعل ووضع بالفعل  
فهناك استضافه افراد المقولة بالفعل ولما كانت الافراد متصلة كالحظ لم يلزم



ما هو المستحيل بلزوم امتناع الحركة او التناهي وغاية ما يلزم ورود افراد غير  
متناهيين ولا دليل على امتناعه ولذا يجوز في السفسف ولما توجه عليه انه على بينة  
بلزوم ان يكون التحرك منتقلا في كذا آية الى فرد يكون مخرج كل فرد من افراد المقولة  
وغيره لا تدري بغيرها فلا حركة تلك الاحتاج بعض الاجل الى ان ليس هناك فرد  
بالفعل اشار الى دفعه بان كل فرد يصدر في المقولة بالفعل بحسب نفس  
الافراد زمني ولا يمكن وجود الفرد الا في غم اقوال بجهة على المحسوس كذا ان نوبان  
الاول ان المقولة على هذا هي يصدر في كل فرد من الافراد من شدة وضيق  
يصدر في تفاوت القوى وعلى الباقي المماثل لا ضعف ورجحان في التفاوت  
الى التفاوت وما يسلطه الى نوع احد هما بلزوم اجتماع المتساويين في المقولة المجردة  
ان جزءا الكيف والكم وان لم يلزم بعض الاجل انهم الا ان يقال لما كان  
المشأن موجودين بتعاليم يكن لكل منهما شخص فغير شخص الا في وانما الشخص  
لكل والمستحيل اجتماع اثنين لكل منهما شخص فغير شخص الا في وانما الشخص  
اجتماع اثنين في كل كيفية مارة فبالله لا يفتقر الى الاثنان ومن يتأمل في اوله  
امتناع اجتماعهما لا يقع على ذلك الثاني ان قياس الموجود عند كل حد على اجزاء الجسم  
في كونهما موجودين بتعاقب اسد وليس لكل موجود في اثنان الحركة يكون الموجود عند  
كل حد موجودا بتعاقب ضمن وجوده بخلاف اجزاء الجسم المتصل المجزأ اما دام  
موجودا انعم بعد الوصول الى المنتهى يمكن ان يكون ذلك اجزاء موجودا بتعاقب ضمن  
الكل الموجود تدري بجا فاحتج ان اجزاء المفوضة عند الحد ود موجودات متفصلة  
في انهما افراد المقولة بالفعل لا يقتضي الوجود الى الا يرى ان جزءا المتصل  
بالفعل وصدق المايات على افرادها يتوقف على وجودها اما استقلالها وانما بتعاقبها  
موجود في ضمنه اي في ضمن سطح الماء لا في ضمن مكان النسبة والالهم يحصل التماسك  
لان مكانها عبارة عن سطحين فمراوده ان ذلك البعض موجود في ضمن سطح الماء ومن  
اليس ان سطح الماء يتماثل ليس بعضا من مكانها تدري بجا فاحتج ان اجزاء المتعاقبة  
اقول قد سلف ان اشرف المحقق وانشر في جميع القوم اشار الى ان اشرفها  
في الجبال في الخارج ليلزم اتصال الموجود بالعدم لان المستحيل موجودا في الجبال

في الجبال مع فصل احد الموجودين بالآخر فلا حاجة الى رسالة في لانه لا حاجة الى  
الفصل الحقيقي الخ اعتبر التضاؤل لان المقولة التي يقع فيها الحركة امور وجودية  
والتضاؤل الحقيقي هو التضاؤل بشرط ان يكون بين المتضاولين غاية الاختلاف فمراوده  
ان بين القيام والقعود اوضاعا اخر فليكن الحركة بالانتقال من القيام الى باينهما  
ولا يجب ان لا يكون الا بالانتقال من القيام الى القعود ولا يجب في الحركة ان يكون  
الانتقال من احد المتضاولين الى الباقي بينهما غاية الاختلاف كالتسوية والقيام  
والقعود الى الآخر اذ الجسم قد يتحرك من البياض الى الحمرة او الصفرة ولبس بينهما  
غاية الاختلاف ولما توجه عليه ان الفاعل لم يشترط التضاؤل الحقيقي وانما ذكر القيام  
والقعود على سبيل التمثيل في العمدة في وبله يكون الانتقال من احد الفرد الى الآخر فقي  
وهذا تام في الانتقال الى وضع بين القيام والقعود وبغلا لا الانتقال من القيام  
الى مبدء الوضع المتوسط بينهما وفتح لا تدري بجا فلا حركة باعتبار ذلك الوضع ايضا  
ودفعه بان ذلك الدليل فاسد لانه جار في الانتقال من البياض الى السواد فليزوم ان  
لا يوجد حركة في الكيف مع انها ثابتة واثبات راي الحق بعد الفصل لاجمالي بقوله لكن  
الحركة اي وبرد عليه انه ان اراد ان الكيفية ثابتة في الواقع فقد سبق منه عدم ثبوتها  
وان اراد انها ثابتة عند الفاعل فيكون الرأيا خارجا عن الحكمة فالصواب اجراء الدليل  
في الثانية ا وبيد الحكي ذكره الشيخ الخ فيه ان الشيخ في صدق ثابت الحركة الوضعية  
ماعد الثانية فهو يحتاج الى قوله بغير ان يفارق بكنية المكاني اذ على تقدير المفارقة  
بحوزان يكون تلك الحركة ثابتة لا وضعية والمحقق في صدق تعريف الوضعية وبين المتباينين  
بوزن بعيد ثم انه فهو متحرك بالوضع لا في كانه اذن يتصور هناك ماعد الوضعية والثانية  
فكولم يكن جملة متحرك بالوضع لكان بعض متحرك بالابن لكن لا بشئ منه بمتحرك في الابن  
لانه لا شئ منه بمثل المكان وكل ما هو متحرك في الابن بمثل المكان بالضرورة بمتحرك  
في الشكل الثاني انه لا شئ منه بمتحرك في الابن فقد ثبت ان كل ما تبدل وضعه يكون  
المكان متحرك في الوضع ولما توجه عليه ان صدق الكلية يتوقف على المكان  
عقد الوضع اثبت مكان الحركة الفلك الى على بقوله وانما انه هل يمكن ان يكون انما خصه  
بحركة الفلك الى على لان من يمنع المكان عقد الوضع مع تسليم ان الفلك لا يقبل



الحركة المستقيمة بحركته تبدل مكانه بغيره ان تبدل المكان اجزاء مستقيمة تبدل  
مكانه كما ياتي من المعارض التي تملكه في دفع وجمه بالكلية الا بحركة بالمكان  
قال الشيخ ان حاله في معارضة المقدمة المستقيمة الثانية بالشكل الثاني بان يفر  
بعض ما تبدل ومنه يفران بفارق مكانه فلكي يكون مكانه كذلك فالحركة في المكان  
الاصغر في ظاهرة واما الكبرى فلا جسم يتحرك في جزء منه في المكان وكل جسم كذلك  
فهو متحرك في المكان فاجاب عنه بمنع صغرى وليس الكبرى مستند باحد السندين احدهما  
ان اجزاء الفلك يكون جسم يتحرك في اجزائه والآخر انه لو سلم له اجزاء فليس ذلك  
اجزائا في المكان لان مكان اجزاء الفلك لا يتوافق مع كسب من اجزاء المكان ومنه السطح الموضوعة  
في حجم ذلك الفلك او السطح الموضوعة فيه فذلك الاجزاء لا تفارق في جميع السطح الموضوعة  
وانما تفارق بعضها الذي هو جزء مكان الكلي والبعض الآخر منها ينتقل مع ذلك الاجزاء  
ومكان الشيء يجب ان لا ينتقل شيء من اجزائه معه ويمنع الكبرى مستند بان حكم الكلي  
المجموع لا يجب ان يكون مطابقا لحكم كل جزء منه كما في اشباع الرغيف كما ذكره الانسان  
صون المجموع ثم ذكر ان كل من يتصف اي شيء يكون ملائما لظهور الحق ولا يكون  
معاندا لما يراه فلا يتجه عليه ان لا مدخل لا تتوافق في المسائل الباقية فان البرهان في  
على صحتها فهي ثابتة وان لم يتصف السافل وان تلاشت وان النصف كل النصف ثم  
بهذا الكلام من الشيخ يؤكد وتحقيق النبوت كحركة الوضعية لكثرة الايام فيه على نحو  
قوله لا ريب فيه لكثرة مراتبها لا لتبني على بدايتها المطلب واما اوردها وتبني  
لا وليس كما وهم لان القس بغير محض بالبداهة مع ان البداهة لا يكون فيه النزاع  
ولا لتبني على ان ما ذكرناه وليس تحقيقه في الزمان كما وهم بعض لان الظاهر من الاول  
المورد في الحكمة الباقية عن احوال الاعيان على ما هي عليه ان يكون تحقيقه في  
محتاج الى تبني ولعلنا نقول في ما منع وليس المعارض وحكم بان مع  
بطلب اقلها بالحوادث لا يخفى عليه غيوب المطلب بما ذكرنا كونه وبسبب ما معارض  
فان يمدد القائل اي بطلب المطلب بالاشفاق لو كان وبذلك سأل ما من المنع وليس  
كذلك لا كبر الشكل الثاني الفائلة بان في ما هو متحرك في الاين فهد متبدل المكان  
بالضرورة ممنوعة كيف وغاية ما وجب في الحركة ان تبني ان يكون المتحرك متحركا

حال كونه في المكان سواء فارق اول القول لا يجب ان يتصور المنع في السند كما وهم  
لان عين النقيض المقدمة الممنوعة وقد صرحوا بان عين النقيض لا يكون مستندا ولذا  
حصروه فيها يكون بينهم وبين النقيض واحد من السبب لا ريب في  
السند هو ما اشار اليه بقوله بل يجب قوله ويقال له اي ذلك الذي نزل  
في اثبات المقدمة الممنوعة لو كان بعض المتحرك في الاين متحركا فيه بغيره ان  
ان تبدل مكانه كان متغيرا بالضرورة كونه متحركا وكلها كان متغيرا فاما ان يكون  
تغيره بتبدل حال من احواله بان يفارق عنه فردا وصنف ونوع من ذلك الاحال  
ويوجد له اخر منها اولها يكون بذلك التبدل فحق الثاني يلزم ان لا يكون متحركا أصلا  
سواء لم يفارق عنه الفرد الاول وفارق ولم يوجد له الآخر لانه الحركة لا يكون  
بغير ذات المتحرك لانه لو كان متساويا لم يكون متغيرا كذا واما لم يفارق الاحال الا بال  
او فارق ولم يوجد حال الثاني لا يكون متحركا او كثره بان يتجدد احواله في كل اية  
فمن وعي الاول فانه ان يلزم ذلك التبدل هو المكان فليعلم ان يكون متحركا في الاين  
مع تبدل المكان واما ان يكون غير المكان فليعلم ان لا يكون متحركا في المكان بل في  
ذلك الغير فقد ثبت انه لو كان متحركا في الاين مع تبدل المكان يلزم ان ان لا يكون  
متحركا في المكان والكلي بل ولا يخفى انه ان اراد بالمكان في قوله سوى المكان الاين فلك  
فلا يلزم بطلان الثاني اذ يلزم على التقدير الثاني ان يكون متحركا في الاين مع تبدل الاين  
لا مع تبدل المكان ليلزم خلاف الموضع ولو بني على ان تبدل الاين يستلزم تبدل  
المكان يكون معاودة على المطلب لانه عين المقدمة الممنوعة وان اراد بالمكان  
معناه الحقيقي فليعلم الثالث مما لا شك فيه في الاين في المكان والمكان غير الاين  
ولذا رخص المتشكي كما تعرف قوله لا ما اذا كان عبارة عن البعد وفيما اجزاء  
الفلك كما تفارق اجزاء السطح الذي هو مكانه كذلك تفارق اجزاء البعد ضرورة  
ان البعد المكان لا بدور معه ولا ينتقل مع الاجزاء التي تفارقها وان لم يكن مكانا  
فان لم يتم في السطح يتم في البعد وان تم في البعد يتم في السطح فالوقوف في الحكم وفي بعض  
النسخ ولما اذا كان اي لا يمتنع الذي عوي اذا كان المكان هو السطح واما اذا كان  
هو البعد فليعلم هذا قوله وهو من مقولة الحكم الكفاء بمذهب الشيخ في المكان



او تعرض بالحجف واغراضه عن الظواهر البعد جوهر فعدم اشياء والابن به فلا خلاف  
السطح الذي هو عرض كالابن **قوله** او نسبة البعد الى نسبة الجسم الى المكان على  
اختلاف في ان الاغراض النسبية هيئة مستلزمة للنسبة او هي نفس النسبة  
**قوله** ولا يخفى ان قولنا يخفى ان الهيئة العارضة للجسم بسبب نسبة اجزائه  
الى الامور الخارجية هي الوضع ليس الوضع عارضا لاجزائه بل هو بالواسطة الاجزاء والابن  
هو الهيئة العارضة للجسم بسبب نسبة ذلك الجسم بمجموعه مع قطع النظر  
عن نسبة اجزائه الى مجموع المكان ولا شك ان المتبدل عند حركة الفلك ليس  
الهيئة الكاملة بسبب نسبة الاجزاء الى اجزاء وهي الوضع وجوهره  
كونها ابنا مخالفا لما توتر في الحكمة والابن الذي هو الهيئة الكاملة بنسبة مجموع  
الجسم الى مجموع المكان غير متبدل مالم يتبدل المكان سواء بمعنى السطح او بمعنى البعد  
ولذا حكم الشيخ بان تبدل الابن مستلزما لتبدل المكان وذلك لا يخفى على المناظر  
القاصد لاظهار الصواب ولذا قال ومن ينصف الخ ولم ينصف الخس وهو مكابر  
بل يجوز ان يقال ان هذا لا يجوز وان جاز العكس لجواز ان تبدل الوضع بسننم بتدري  
الابن لا يخفى **قوله** وعلم ان نسبة اجزاء الخ مالم يتبدل لبيان المقدمه الممنوعة بـ  
وتساقط اليمين من الجانبين عن درجة الاعتبار شرع في اثبات تقبض مدعي الشيخ  
ومن التعريف بالحكمة بان التباين اثبات حركة الفلك غير وضعية ولا مكانية بناء على  
ان التحصار اكد في تلك المقولات استمرارية العقل وتلخيصه لوصف حركة الفلك  
وضعية لما استغنى عنه تبدل نسبة اجزائه الى الامور الخارجية على شيء من التفادير  
والذي لم يبدوا ما يبين ان التبدل المذكور مسلوب على تقدير فرض كونه جزءا من  
واللزوم فلان حركة على تقدير كونهها وضعية انما يجوز بتدري نسبة الى الامور الخارجية  
فقط لعدم امكان تبدل نسبة بعض اجزائه الى بعض فكلما كان الحركة كذلك كانت  
اللزوم ولما توجه على متفان احد جهات ان التبدل المذكور مسلوب على تقدير  
فرض كونه جزءا من العالم يجوز ان يفرض فوق العالم اجساما كنه او تحركه  
على خلاف حركة العالم فيبطل النسبة بالتفاديرها والثاني ان التبدل المذكور مذهب وليس  
اللزوم يجوز ان يكون التبدل المذكور مذهب على بعض التفادير وجوز بعض اجاب

اجاب عنهما بقوله والظواهر المقولة **قوله** واصل الجواب عن المنع الاول ان فرض الجسم  
فوق العالم المتحرك نقد بمرح والمرد من دليلنا عدم الشفافية التبدل على شيء  
من التفادير الممكنة وفرض حركة جملة العالم فرضا آخر ممكن واصل الجواب عن  
المنع الثاني ان تبدل المقولة التي يقع فيها حركة الجسم بحسب ان يكون مذهبنا  
عنه على شيء من التفادير الممكنة **قوله** تأمل اشارة الى ان ايراد وجهين الاول  
ان فرض كونه جملة العالم الى جهة واحدة بحيث لا يتغير نسبة بين  
اجزاء العالم اصل غير ممكن بالامكان بحسب نفس وان كان ممكنا  
بالامكان الذي وجوب عدم المسوئية على كل من التفادير الممكنة اكانا  
ذاتيا م وان كان وجوبه على كل تقدير ممكن بحسب نفس الامر مستلما بناء على  
ان العوارض الثابتة لاجسام المحسوس عنها في الحكمة ضرورية ومطلقات كما  
در عليه كلام الشيخ حيث قال ملامات العلوم كليات ومطلقاتها ضرورية  
والضرورة المطلقة اعني ما دام ذات الموضوع موجودا اعني الوجوب بالذات  
ومن الوجوب بالغير كما حققه في محله والثاني ان لو سلمنا ان حركة جملة العالم ممكنة  
فلكل اسكون بعض اجزائه ممكن كالارض واكد حركة الوضعية الضرورية  
لان ذلك يجوز ان يكون حقيقته باعتبارها عبارة عن اكد حركة الخ بها يمكن تبدل الوضع  
فقط وان لم يتبدل بالفعل وما قيل وجه الثاني اشارة الى انه يمكن ان يقال  
التغير بالنسبة الى الامور الخارجية اعني من التحقيق والتقدير بل هو المرد والتقدير  
الممكن الذي هو فرض سكون الارض مثلا لا الشك بمرئ الخ الذي هو فرض الاجسام  
ان كنهه فوق العالم المتحرك وانما قيل وجهه اشارة الى التقيد بالاجمالي بان  
هذا لا يدل لوتتم لزوم سكون المتحرك اولا بتحقيق الحركة في الابن لان الابن  
ايضا مذهب بوضع هذا الممكن فتوهم فاسد لانه انما يلزم سكون المتحرك لو كان  
حصرا كحركة في تلك المقولات عقيب وليس كذلك بل استوائ وعناية الامر  
يكون اثبات قسم آخر ممكن تعريف بالحكمة وبندفع بان مرادهم حصرا كحركة كانت الوضعية  
الممكنة **قوله** فان اكد كنهه قد يقع في مقولته بالذات اي بلا واسطة في اثبات  
فقوله بالعرض بمعنى الواسطة في اثباته لا بمعنى الواسطة في العرض لان الواسطة



ومثالها المشهور ان عروق الكوكب  
لجالت السفينة مقدوح في سيرة  
البحر انما ان جمل الحركة العارضة  
على الحركة الدائمة يبدل  
جسمين

هي بان يكون العارض واحد او العارض اثنين بعرض للواسطة حقيقة  
ولذي الواسطة نجاز الكفر ومن الجبر بان لا يتغير بواسطة الماء وهذه  
ليس كذلك فان المتبدل معهما مقولتنا مختلفة وان تبدل العارض  
احد مع الواسطة تبدل العارض **قوله** فينبين بان يكون الخ لا يخفى ان سخونة  
احد الجسمين او مقدره مثل انما يزد على سخونة الجسم الاخر او مقدره بالحركة  
في الكيف او الكم فتبدل التدرج في انتقال الجسم الاول من بعض مراتب الكيف  
والكم الى الاخرى وانكاره في انتقاله من الاضعف الى الاشد من  
والاعظمية تحكم فلا يقال لعله منى على انكار الحركة الكمية كما سبق من  
المحكي وعلى انكار ثبوت الكيفية كما سبق منه ايضا ولذا قيل في بيان انما  
هم بان يتوار واستعدا وامت المختلف على المضاف حتى يتم استعداد  
قبوله لا يترقب في دفعه كما سبق في الحركة في الكيف لا نأقول فيها بقول  
في الاثنين اللذين ابتدأت احدهما بعد الاخرى ثم كانت اطول من الاولى  
ولا يمكن الاستقار من الاضحية الى الاضحية دفعة بتخلل السكيات في اجزاء  
الائتية على مذهب الحكماء ولا انكار الائتية بوجه **قوله** وان اختلف تلخو  
كلامه انما لم تحقق الحركة في قوله ان اضافة يجوز ان يكون انتقال الجسم  
من احدى الضافتين الى الاخرى دفعا في جميع المواضع ولو سلم ان حكم الجسم  
المتنقل مختلف في بعض المواضع بان يكون الانتقال في بعضها دفعا وفي  
بعضها تدريجيا فلا يتم ان الحركة واقعة في مقول ان اضافة بالذات بالانف  
انها تقع في معروض الاضافة او لا وبواسطة تقع في الاضافة ولما توجه  
عليه ان هذا التبدل بعد لان مقوله الاضافة كثر المقولات عارضة  
للجسم على سبيل الاستقلال فلا يكون حركة الجسم فيها تابعة لحركة في مقولة  
اخرى ومجرد وجود احدى الحركتين مع الاخرى لا يقتضي تبعية احدهما  
ومجرد وجود احدى الحركتين مع الاخرى لا يقتضي تبعية احدهما الى الاخرى  
كما في الائتية والكمية المتلازمين في النمو والذبول دفعة بان من شأن  
الاضافة ان لا يمكن عروضا للجسم بواسطة عروضا لمقولة اخرى نعم

نعم يمكن عروضا للجسم بالذات وبواسطة مقولة اخرى في بعض المواضع كما في  
عروض الذبول والنمو دفعة في ان كونه ان لم يكن الحركة هناك في الاضافة ابدا فيجوز  
ان لا يكون الاضافة في جميع المواضع التي يقع فيها الحركة في الاضافة عارضة للجسم بواسطة  
عروضها لمقولة اخرى ولا بد لتغيره من دليل هذا هو مراده وان خفي على كثير من الناظرين  
انه لما كانت السخونة الخ بيان لتأثير قوله ان من شأن الاضافة الخ كما سبق ووقع  
لما يتوهم من ان الاضافة لما كانت عارضة لمقولة اخرى كان المتحرك هو تلك المقولة  
المفروضة لا الجسم والكلام في حركة الجسم وابدا بل من ان لا يصح قولهم ان الحركة هي متوهم  
الجسم وما قيل دفع لما يتوهم من انه ليس بمقيام العرض بالعرض ويوافق ما سبق  
فان لم يبق في قيام العرض بالعرض حائر عند الحكماء كما في الواقع وان لم يجوز الكلام  
فهو خلاف بين المتدبرين فلو كان لا يخفى بقدر الاشد الخ اي الجسم الذي بعد في عليه  
الاسكن في احد الزمان وان لم يصح في عليه حين صحت السخونة وعنوان الموضوع  
لا يجب ان يصح في على الذات في جميع اوقانه كما في قوله لم يلائم مستفيض فلا حاجة  
الى جعله صفة مشبهة لا افعال التفضيل مع ان الاسكن لم يرات متفاوتة بالقوة و  
والضعف **قوله** والكلام بالنسبة عطف على اسم ان له مما علم به كلام الشيخ ابدا ولو لم  
ان كان اولى يكون تنصيصا على ان المقول في النقل ثابت لكل الامر من غير ان يحققها اي ان  
الحركة فيها بالذات او بتبعيتها الحركة في مقولة اخرى والعرض من هذا النقل تنعرج على اثر  
في دعوى القطع في انها تابعة للحركة في مقولة اخرى بان يشرح الفتن غير جازم فيها وليس  
العرض دفع اعتراض الشرع على حصر الحركة في الاربعة لان من تعترف بالتبعية هي هناك  
بالمكان الذي وقع في القول السابق فيكون تبدل هذه النسبة لا يخفى ان ههنا نسبة  
نسبة الجسم الى ان من المتنقل بالمتقال كالعامة ونسبة ان من الى مكانه بالتبدل  
على الوجه الذي اولى بالذات انما هو في النسبة الثابتة لا في النسبة الاولى فانصواب  
ان يقول فيكون التبدل على الوجه الذي اولى انما هو في النسبة التي من بواسطة يتبدل  
نسبة المشمول اليه ان يقال قوله انما هو في السطح كما وى في المكان بمعنى في شبه السطح  
والكان وقوله على الوجه الذي اولى متفق به لانه لا يتبدل هذه النسبة وجعل التبدل لا واصل  
والكان اي الابن طرفا للتبدل هذه النسبة كناية عن تبعية له فيه نظير ما مر



من هذا النظر انكار الحركة في مقولتي الفعل والفاعل لانهما معرجه بالحركة في  
الافعال ولا القدر في ان الحركة فيها بالذات لا بالنتيجة كما يقتضيه سوق قوله فيما سبق  
ووقوعها في سائر المقولات بالذات لا يظهر من التقرير المذكور لان كلام الشارح  
عن كونها بالذات فلا وجه للقدح فيه بل مراده القدر في كونها انتقال الى قوى وسوق  
ان امره عليه مدفع فالواجب عليه الانتقال بما ذكره صاحب المواقف من  
ان الحركة في مقولتي الفعل والفاعل تابعة للحركة في مقولة اخرى اما في القوة واما  
في الالة واما في القابل وقد فهمنا الشرح المحقق في شرحه قوله لان التسخين الانتقال  
الى السخونة لما سبق ان السخونة كيفية لا تحصل الا بطريق التدريج فان انتقال الجسم  
اليها الانتقال تدريجي وفي كل ما تسامح لان التسخين قبول السخونة ولما كانت  
السخونة المقبولة تدريجية كان قبولها تدريجيا ايضا فلو سلمنا انتقال  
التدريج وما يتبعه من الانتقال ما يكون التدريج لان التسخين تقبل السخونة  
وبنوع التكليف وحصول الفاعل للفاعل على مهل وتدرج كما في جرح فقيه التسخين  
مطالع التسخين واذا كان التسخين آتيا كان التسخين آتيا فيكون ابرام المحشي فاعرا  
اذ لا بد من الابرار على كل احتمال يكون تاما وابقا التسخين هذه المعنى تدريجي قطعا فلا حاجة  
في التسخين الاول من التدرج الى التثبيت بكونه حركة لان الآلة لا يكون تسخينها  
المعنى بدمية فيكون الانتقال باثبات كون الانتقال الى السخونة حركة مستمرة  
لست ربح لغوا لانه لا يخفى ان التسخين الى قوى لا يحصل الا ابرام انه لو انتقل الجسم  
من تسخين الى قوى منه تاما ان يكون حصول القوى في آن او في زمان وكفى كان في آن بلزم  
ان لا يكون منتقلا الى تسخين ففعل على ان قوى كل زمان بلزم ان لا يكون منتقلا  
الى تسخين اقوى اما لكبرى الاولى بلان كل تسخين حركة يقتضيه التدريج فاذا كان  
المنتقل اليه زفعا لم يكن حركة ولا تسخينا واما لكبرى الثانية فلانه اذا كان في زمان  
يكون تدريجيا فينتقل الجسم في الزمان الاول الى ما هو اضعف من المنتقل منه الى  
ضرورة ان المنتقل اليه منقسم الى جزأين كانهما المنطوق عليه ولا محالة ينتهي  
التقسيمات الى قسمين حيث اذا القسم مرة اخرى يسوق في جانب لينة اقسام اضعف من  
المنتقل منه ويكون الانتقال اليه قبل الانتقال الى سائر الاجزاء لانه في قوله ما جاز المنتقم

المنتقم هذه الحركة المتخذة وان ثبت مقامه فقد ثبت انه لو انتقل من تسخين الى قوى بلزم  
اما ان لا ينتقل الى تسخين اصل واما ان لا ينتقل الى تسخين اقوى والكل خلاف الموضع  
وقال ان يقول هذا جازي في الحركة الكيفية مع تخلف الحكم او نقول لو انتقل الجسم  
من كيف الى ما هو اقوى منه فان حصول القوى في آن لم يكن هناك الانتقال الى كيف ففعل  
ان قوى وان حصل في زمان ما جاز المنتقم اضعف فلا يكون اقوى واجواب سبيل اجراء  
ومنع التخلف بناء على ان المنتقل منه لا بد ان يزول الماء المتحرك في الحركة ينتقل منه  
البرود الى الحرارة لانه الحرارة الضعيفة الى القوية لان الشدة او الحركة ينتقل عنها  
الاجزاء الفضية كحرارة واحدة لا يتخلف الا اذا كانت كحقيقة والا لزم السكون او انتقال  
الآثار ضرورة ان كل زوال اقوى من ان يحدث في آن ولو ما انتقل الماء من التبر الى  
التسخين وازداد التسخين لم يتوجه عليه هذا النظر واجواب عنه انه مراد الانتقال  
الماء من مرتبة التسخين الى اضعف الى مرتبة الاقوى وغاية ما لزم من الانتقال من المرتبة  
زوال التبر عنه لانه لا زال ما حصل فيها فالتسخين الاقوى المنتقل اليه اقوى منه  
المنتقل منه يتفادى اجزاء البقاء والبقاء ليس في علم الشرع على حكمه بان الحركة في  
التسخين يجب ان ينتقل في كل آن يزول الى ما هو اقوى مما قبله او الحركة في الانتقال  
غير مختصة بهذه الصورة فليكن منتقلا الى الاقوى تدريجيا والانتقال الى اجزاء المنتقم  
شروع في الاقوى كما حصل تدريجيا وان لم يكن الانتقال اليه تمامه فانتقل تدريجيا  
ينتج عليه ان امكن حصول السخونة في آن فلا يلزم ان الانتقال الى السخونة حركة ولا  
فيحصل هذا العطف المهم ان لا يجهل على معنى بل لا يكون سخونة كما هو مذهب بعض  
النحاة في كلمة بل او الانتقال من سنة الى سنة مثل الانتقال من احدى السنين الى  
السنين الى الاخرى يكون في آن وحصول مركز التسخين الى نقطة الحمل من فلك البروج  
وذلك ان ينتهي السنة الماضية ومبدأ السنة القابلة اقوى ليس هناك الانتقال  
من سنة الى سنة لان الهيئة كما صلت من نسبة الجسم الى الزمان لا الى الآخرة وفي آن الوصول  
لم يتحقق زمان آخر ينسب اليه وانما يتحقق بعد مجاوزة المركز تلك النقطة  
بالحركة الوضعية للفلك فيكون الانتقال من سنة الى سنة تدريجيا لا محالة نعم لو كانت من عبارة  
عنه الهيئة كما صلت للجسم من نسبة الى الزمان او ان كان الانتقال من سنة الى سنة تدريجيا وليس



كذلك اللهم ان ان يقال لما وجد جزء من السنة القابلة مع النسبة اليها وعرف للجسم هبة  
باعتبارها ولقائل ان يقول لما كان ذلك الجزء جزءا من النسبة الماضية افعالهم ينتقل  
اجسامهم متى اكل اصل الجسم باعتبار نسبة اليها لا بعد الما ورة بالحركة ومن هنا عرفت  
تحقيق وقوع الحركة بالتدريج في مقولة متى ويند التحقيق اثبات الحركة في متى بل في  
مقولات اخرى كما لا يخفى على اولي النهى وبروح ما ذكره اي هذا الجواب ما اوردته الشر  
فان الشئ في صدق اثبات الحركة في متى في جميع المواد والمحشى في صدق وانما لو سلمنا  
عدمها في مثل ان منتقل من سنة الى سنة فلا يلزم منه عدمها مطلقا في جميع المواد  
ولذا انتقل الى دبر آخر في نفسها مطلقا بقوله قال الشيخ في النجاة الخ ويترجى على ان منها  
انما اوردته على النسخ انما يتجه لو كان مراده الاستدلال على نفيها وانما اذا كان مراده منع وجودها  
مستدلا بما ذكره مما يلزمه قوله بشتب الخ فليكون ما اوردته الشر نقضا للسند بجريا  
وتختلف وما اورد المحشى منقلا تقوية السند وكلاهما خارجان عن ما نحن التوجه به  
ان وجود متى للجسم بواسطة الحركة اي في مقولة اخرى غير معنى كالكيف والكم فان في  
الحركة فيه ولا تغير لم يتغير لم متى كذا في شرح المواقف اقول ولذا لم يكن المجزوات  
زمانية فليس حالها مع الزمان بالمقارنة ولقائل ان يقول ما ذكره الشر يفانما يتعكس  
الى ان ما متى متغير ولا يلزم من التغير الحركة كيف ومتى حاصل لا جسم باعتبار ذلك  
والف دات انه فنية والكوب والف د تغير بل مرتبة بل كحق ان متى حاصل مطلق  
المتغير ونجا كان نظيره كالكوب والف د اوتد ريجنا كما الحركة فليج باعتبار  
حدوثه وعوارضه انه فنية متى كما ان له ذلك باعتبار حركته في عوارضه ولذا احصوا  
غير الزمان في المجزوات نعم لا يعرف للجسم باعتبار بقاء الذي هو الوجود المستمر  
اولم يتغير الوجود فيه في حاله مع الزمان باعتبار البقاء ليس لا المقارنة ايضا فقد بان  
ان عرفت متى للجسم عبارة عن ظرفية الزمان المتغيرة مطلقا والتغير اعتم من الحركة ان يقال  
مراد من متى اكل اصل بواسطة الحركة ما هو السبيل المتحد والجزاء في متى يوفق لا  
لا مطلقا متى وذلك لا يغيره نفي الحركة فيه وهي لا تنفصل الا في المتدرج فنان  
قال وجود متى الذي يتغير فيه الحركة انما هو بواسطة التغير التدريجي والحركة في مقولة  
اخرى فكيف يكون الحركة فيه لا يكون بواسطة الحركة يقتضي تأخره عنها ولو كانت الحركة

ولو كانت الحركة فيه يقتضي عدم تأخره عنها سواء كان معها او منقلا ما عليها واعتد من عليه  
بان يكون ان يكون بنبوة للجسم بتوسط نوع من الحركة وتقع فيه نوع آخر منها فان الحركة  
انما يكون اوقع في عبارة النجاة وحمل الشريف وغيره من المحققين الثاني على العاطفة وجعله  
ولعل آخر ذلك ان الشريف في شرح المواقف في النجاة البان لو كانت في متى متو  
فانما كان في متى حركة المكان متى اخرى ويوح او يلزم من الزمان ان الشئ فيكون الحركة  
في متى بنا في كون وجوده بواسطة اذ الثاني يستدعي تقدم الحركة على متى والاول  
يستدعي تأخره عنه فيكون الوجه بين مناهضة انتهى اقول ظرفية متى للحركة مجازية اذ انظر  
الحق في الحركة هو الزمان وانما جعل متى ظرفا مجازا للتنبيه على انه يجب تحقيق متى آخر عنه  
في متى كما يجب تحقيق الخلف عن المفرد في التفرع الثاني وقد عرفت ان متى انما يعرف  
لجسم باعتبار كونه الزمان فظرفا متغيرا فهو متغير عن الحركة وعن الزمان لان الهيئة الحاصلة  
بنسبة اجسام الى الزمان لا بنسبة باعتبار ذاته بل بنسبة باعتبار تغيره وحركته فليكن  
الهيئة اعني متى متأخرة عن الزمان المنسوب اليه والحركة الداخلة في جانب المنسوب  
تأخر النسبة عن المتبیین فلان ان ظرفية متى للحركة ظرفية مجازية يستدعي  
تأخره عنه بمعنى توقف وجوده عليه كما يوافق في تأخر متى عن الحركة اذ النسبة  
توقف على المتبیین فان لمكان في متى حركة اي بان يتبدل الزمان متى وليس المراد  
بهما ما هو المراد بقوله ان الحركة انما هي في متى اذ المراد منه ان كل حركة في زمان وكجسم للجسم  
باعتبار حركته في ذلك في ذلك الزمان هيية شبيهة بغيرها كما عرفت ولا يكون للزمان  
زمانا وهو موجود او منتقل العلم الى متى الثاني ويستتال زمانا والاجسام الغير المتناهية فليكن  
واعرف على هذا الوجه ان يكون عرفت للزمان لانه لا زمانا آخر كونه في فنية  
والبعدية للزمان كما سيجي او بره على الخ منع لقوله ان وجود متى للجسم بواسطة الحركة  
تليخيه ان هذا كم كيف ولو كان عرفت متى للجسم باعتبار الحركة لكان ندر ريجنا مثلها مع ان  
الاستقارية دفعت في انواع الاستقالات انه فنية لا للحركة وقد يقال هو منع لقوله فان  
الحركة انما هي في متى وحاصل ان ظرفية متى للحركة غير صحيحة بوجه ما فيه وعلى كل تقدير فانعرف  
منه القدر في دبر النسخ مع الكثرة الى ان ان ليس النسخ الى هذا المطلوب هو ما ذكره كلام  
لا ما ذكره الشيخ ملا برادر ان هذا الكلام غير معتد به في طرف اعترافه بمطلوبه الذي هو في الحركة



في متى ولا محذور فيه لانه لما لا محذور في فرض التقطع على المحذور كذا لا محذور في  
فرض الاتي على الزمان لانه نسبة الاتي الى الزمان كنسبة النقطه الى الخط بحيث اذا كان  
للزمان زمان الثاني لا يجوز ان يكون مقدار الحركة التي كانت في زمان الاول مقداراً لا يتغير  
الكلام الى الزمان الثاني فاذا كان له زمان ثالث يكون هناك حركة ثالثة كان الزمان الثالث  
عبارة عن مقدار ما وهكذا ما ان يكون هناك جسم واحد متحرك بحركات غير متساوية العدد  
ويوجد ضرورة وان كان يكون هناك اجسام متحركة غير متساوية وقد اقبلت برأيين تنافي  
الابواب في بحث اما اولها انما يجوز ان يكون هناك زمانان ويكون حركة الجسم في كل  
منهما واقعا في الآخر وتاخره اندور لا تجرى بهما اذا اختلفت لانه يستلزم توقف الموقوف  
على المتوقف نعم لو وجب في ظرف الزمان ان يكون اوسع من الموقوف لاستمر ذلك لكنه غير  
واجب لانه زمان الحركة ربما يكون مساوياً لها واما ثانياً فلان الاشتغال الذي ان اوجب  
الان المحقق يلزم سكون الفلك وهو على خلاف قواعدهم وان كان في الآخرة الموقوف  
فكذلك الحركة في الزمان بل هي الزمان المعروف المتوهم كما يقولون في مغلط  
الزمان كما لا يخفى فيه نظراً لان الزمان مقدار حركة الفلك قبل حصول الاشتغال ان  
قياس الزمان على المكان قياس مع الفارق فان المكان امر موجود وانما الذات متوقف  
الزمان فانه لكونه مقدار الحركة الفلك لا يعلم الموجود منه وانما ليس الاستغناء عن متوقف  
فلا يخفى الاشتغال فيه تدبره في قوله والظاهر يتوارى في جواب علم الفلك المذكور في هذا  
الزمان مقدار الحركة بمعنى القطع ما هناك المكان امر متوقف وان لم يكن موجوداً ولا يلزم  
ان يكون المقولة التي وقعت الحركة فيها امر موجوداً او شيء من الاشياء في علم الله حيث لا يشترط  
ان الزمان كما الحركة له متعين احد هما او موجود في الخرج وهو مطابق للحركة بمعنى الاستغناء  
وانشائي امر متوهم تمتد مطابق للحركة بمعنى القطع وقيل قوله وانما انشأه الى ان يثبت ان اشتغال  
من زمان الى زمان تدبره بطريق آخر غير ما ذكره من وقوع الزمان بين زمانين وهو ان الحركة  
بمعنى التمسك بتوارده عليه انما تاتي تدبره بطريق واحد ويذهب آخره الى ان  
ان بين كل اثنين زمان فيلزم ان يتوقف هذه الحركة في زمان الى زمان آخر تدبره بطريق  
او اتوارده عليها الاتي الرابع فان بين الاثنين الاولين وبين الاثنين الاخرين بين زمان  
لكن بين الزمانين غير موجود بحيث لا ياتي انفس فانه يقتضي ان يكون موجوداً حيث

حيث حكم بالوقوع بين الزمانين اتول والحق في الفلك من سوق الكلام بالانطلاق حاصل  
النظر انما الحركة في متى ومنع تفرع قوله فلهذا الكلام اي بمعنى ليس هناك ازمنة يتوارى  
تدبره حتى يعرض للجسم بالقياس اليها بيته او نسبة تدبره بيته ويقع الحركة في متى و  
وانما المتوارده تدبره بيته انما تاتي الوجود ويكمل للجسم بالنسبة الى كواكب بيته او  
او نسبة للجسم متحركة في الهيئة او النسبة العارضة له بالقياس الى انما تاتي بالقياس  
الى الازمنة وما يعرض للجسم بالقياس الى اتاه لا يستمر في وقوله وانما يتوارى في الخ  
سؤال برده عليه بانه على هذا يلزم ان لا يقع للفلك حركة وضيقه قد فقه بانه قد  
انما تاتي تدبره في كاف في حركته الوضيقه ولا يخفى في حركته في متى اذ لا بد فيه من تحرك الزمان  
تدبره في قوله فلهذا الحركة في الزمان اي لافلك الحركة وضيقه واقعة في الزمان ولا يلزم منها  
ان يكون لها حركة في متى واقول يمكن دفع التعليل بانك قد عرفت ان متى انما عرفنا الجسم  
بواسطة ظرفية الزمان لتغيره في او ان تدبره في او انما كان التقادير تدبره في متى  
تدبره في انفسه فلا فلك بل جميع الاجسام المتغيرة تدبره في متى تابعة للحركة في  
قوله اخرى اقول لا يخفى ان تعريف الحركة صادق اي اعلم ان الحركة الذاتية  
ما في الحركة يتوحد في اتفاقا والفرق بين ما لم يكن فيه ميل كحركة اعراض الجسم معه وهو  
ايضا وما في وقد استمر بينهما في تميز الحركة في السيفية وما في الكاين في سطر  
لان الحركة عندهم هي انتقال الجسم من مكان الى مكان مع التوجه والراكب منتقل كذا  
فيكون متحركاً بالذات اللهم ان ان يعتبر الانتقال من مكان الى آخر مغاير للاول في جميع اجزائه  
يكون الراكب متحركاً بالعرض لان الهوى متغير حوض السطح السيفية وجوابه فلا ولا توجه في  
الراكب كذا في شرح الموقف اقول قد عرفت من ذلك انهم اتفقوا على ان التوجه والميل  
معتبر في ما يميز الحركة حقيقة ولذا لم يكن الواقف في التخرج متحركاً والميل الذي هو متغير  
الاستبدال في التخرج في الواقف فلا نزاع بين تيمم الاعداء في ان التوجه معتبر في ما يميز  
الحركة الحقيقية وانما النزاع بينهم في ان في الجالس توجهها ام لا فانه عرفت الاستبدال  
احتمال كلام المحقق فانه ما لم يلزم الميل والتوجه في الجالس فلا يتم ان توجهه  
الحركة صادق على ملحق الجالس فلا وجه لما ذكره سواء حمل على ما ذكره الكاشاني او على  
الابواب على تعريف الحركة الذاتية بانه غير مانع كما قيل ان يقال ما ذكره المصنف



فما سبق في تعريف مطلق الحركة لا يدل على ان التوجه معتبر في ما يميز الحركة ثم انقول  
الحق مع الثاني اذ لو اسكن السفينة دفعة بشي يد ميل الجالس نحو الجهة  
التي اليها الحركة وكثيرا ما يكاد يسقط القائم على السفينة ويسقط الجالس  
حين ان اسكار نوح لا يشاهد شي في المصلي بل كان فيه ابصار غير محسوس كما  
بمشاهدة القائم والجالس فالتي تميز في التمييز الصريح تميز الحركة اعراض الجسم  
وما ذكره الكاتب في الجواب فاسد وان لم يكن السفينة ايضا متحركة بالذات فلا بد  
اذ لا يتبدل سطح القاعدة وان جعل القاعدة من اجزاء السفينة كان متحركا بالذات  
لا بالعرض اللهم الا ان يكون كل جزء من السفينة متحركا بالعرض والمجموع متحركا بالذات  
لان النفس لنا طرفة مبدا الميول في بعض الحركات الارادية وهو الحركة  
الارادية لانسان وهي الخارجية عن الحركة اي ليست بدافعة في الحركة ولا عينه  
ويؤيد المتبادر فليدبر ان الدخول والخروج من خواص الاجسام ولا يوصف بهما  
المجردات فلما جئنا الى التخصيص ثم ان الشرح في آخر هذه الحاشية فلول  
بما التخصيص لدخل بعض الحركات الارادية في الشق الاول وهو ما يكون مبدا  
ببطله مستفاد من امر خارج انتهى يعني لو لم تخصص الخارج بلزم انشقاق  
تفسيره في تفسيرية الحركات الارادية لان الشرح سواء اراد بالقوة المتحركة مبدا  
الميول واريد استيفاء حركتها في امر خارج او اراد بهما نفس الميول واستيفاء  
في امر خارج وهذا واضح وان كان حتمي على بعض القاصرين وخفى انشراح الحركات  
الارادية لان الشرح ان مبدا الحركات الارادية لربها الحيوانات هو النفس الحيوانية  
الغير الخارج عن ذلك الحيوان المتحركة بالارادة ووارده على بعضهم ههنا ان القول  
من الخارج ما هو خارج عن القوة المتحركة لا علم المتحركة وما ذكره الشرح في الحاشية  
بشي على الثاني لا على الاول قوله بل انظر هو الثاني ولذا صح ان يراه بالقوة المتحركة  
الميول وان يلزم ان يستفاد الميول في غير التفسيرية من نفس او مما دخل والكل يلو  
وقد قطع القدم في كتبهم بالمراد من الخارج ههنا ما هو خارج عن المتحركة  
اقول المراد بالقوة المتحركة ان العلم ان المراد من القوة المتحركة ما يستمر وجوده  
مع الحركة ويكون له مدخل في الحركة في كل آن يفرض من زمانها كما يدبر عليه عنوانا

عنوان المتحركة اذ الفاعل مسؤول في الفعل في كل آن من زمانه كسجله الفاعل به وهو الفاعل  
فالقوة المتحركة بهذا المعنى منحصرة في الفاعل والميول الذي هو الالة ففسر الفاعل  
وقطع جمل التفسير المعلق واسأل الله باليست بقوة محركة بهذا المعنى بل هي من القوة  
المعدة للحركة فلهذا احصر مطلق الميول في الفاعل والالة التي هي الميول في الالة  
مطلقا بهذا الالفاظ في كبره التعظيم والكلهم في القوة المتحركة في صدر التقييم لكن  
المتبادر من نسبة الاستفاد من امر خارج اليها ان يكون جميع افراد هذا المطلق استيفاء  
مستفاد من خارج وكذا حكم بقوله وعلى الاول لا يصح ان لما يتفصح قوله او المبدأ  
الفاعل القريب مطلقا اي هو قريب على الالفاظ وهو الذي لا يتوسط بينه وبين  
الحركة فاعل آخر لا قريب بالنسبة الى فاعل صون فاعل لا يقال ههنا احتمى في آخر هو  
مطلق الفاعل فربما كان او بعيدا لا نفوز بسبيل بل بطل في القول الرابع قوله  
وعلى الاول لا يصح ان لا يصح فانشق الاول على شي من اقسام الحركة ففصل  
عن صفة على بعض الحركات الارادية مع انه من افراد المعرفة وذلك لما عرفت من  
ان المتبادر من الشق الاول اعني ما كان القوة المتحركة فيه مستفاد من امر خارج ان يكون  
جميع افراد القوة المتحركة مستفاد من خارج سواء كان تلك الاستفاد وقت الحركة  
او مطلقا ومنه البين ان القول القشروس العقول بالواجب الوجود من بنيادي  
لا يعمد اعلاه غاية فليعلم هذا لا يصح على شي من اقسام الحركة اما اذا اراد الاستفاد  
وقت الحركة فلا المبدأ المستفاد وقت الحركة هو الميول فقط لا جميع البهاري  
واما اذا اراد الاستفاد مطلقا فلا واجب لوجود غير مستفاد من شي مع انه فاعل  
بعيد للحركة على القول باستناد الالفاظ والحركات الى انطباع كما هو مبني على ههنا  
فان قلت انما يتم ما ذكره اذا كان المراد استيفاء ذات القوة المتحركة واما اذا كان المراد  
استيفاد حركتها فكلها متشعبة في احدائنا وبلين فلا يتوجه ذلك فانه استيفاد  
الحركة من خارج متميزة في اشارة مختصة في تفسيرية فلا يصح ان الشق الاول على  
التفسيرية وهو ما قلنا ان المراد استيفاد حركتها انما يصح اذا المراد القوة المتحركة على  
الفاعل اذ لا يصح نسبة الحركات الى الالة ولو سلم ان المراد من الحركات المستفاد  
اعتم من السبب للحركة كما هو الحال في فاعلية الفاعل بعيدا فنقول على هذا



لا يصح على شئ من اقسام الحركة ان يستفاد منها الخارج لنفسه لا بسببه  
مقتضى طبعه انما ان حصل كلام المعنى على ما هو ان يكون جميع مبادئ الحركة  
مستفاد من الخارج وهو الفسرية او لا يكون جميعها مستفاد منه في ان كان  
بجميعها شعور فارادية وان فطرية فلا يصح في تعريف الفسرية على شئ  
من افرادها بل على شئ من الحركات ولذا التعريف الارادية لا يصح على شئ  
من افرادها بل لا يصح على شئ من الحركات ايضا ويصحة تعريف الطبيعة على  
جميع الحركات وان حصل على معنى ان امان يكون شئ من مبادئها مستفاد من  
الخارج او لا يكون شئ منها مستفاد منها الخارج قالوا في الفسرية والثاني امان يكون  
لبعض مبادئ شعور فارادية وان فطرية فيصحة في تعريف الفسرية على بعض المبادئ  
الارادية ان لم يخص الخارج وبسبب على المحرور وان خصص ولكن سواء خص  
الخارج او لم يخص بعض بعض الارادية على جميع افراد الطبيعة ابنا ولا يصح  
تعريف الطبيعة على فردا حصل ضرورة ان الواحد من مبادئ كل حركة شعور او ارادة  
ولغا الحاشي لظهور ذلك اعرض عنه وانقص عن عدم صدق تعريف الفسرية على شئ من  
على الاحتمال الاول والمبادر . وعلى الثاني لا يصح على لا يصح في المراح في القوة  
الحركة على النفس لانها فاعلة بعبدة للحركة لما عرفت ان الكلام مبني على ما هو في  
منه فذهبهم من السناد الثاني اولاً الى الطبايع واذا لم يصح على النفس فلا يصح في  
تعريف الارادية على افرادها ويصحة على ما هو تعريف الطبيعة فينتقض ان كل واحد  
وعكس وان صح تعريف الفسرية بان يراد استفادتها بحركة الفاعل القريب من  
الخارج المتميز . وعلى الثالث لا يصح على النفس ايضا فينتقض تعريف الارادية  
والطبيعة فلو ادعك كما في الثاني فان قلت انما يستفاد لو كان المراح ان يكون نفس  
الالة اعني البصر شعور وهو ثم يجوز ان يكون المراد ان يكون لمبدأها شعور كما ذكره  
الشريف بهذا الاحتمال قلت قد استفدت من بعض ما سبق اذ المراد من المبدأ  
المقدر اما الفاعل القريب الذي هو الطبيعة في جميع الحركات ولا شعور لها  
واما مطلق الفاعل في ان كان المراح ان يكون جميع الفواعل شعور فتصير  
الاستفاد فلو ادعك وان كان المراد ان يكون لبعضها شعور فيصحة في تعريف

تعريف الارادية على جميع افراد الطبيعة ولا يصح في تعريف الطبيعة على فردا يكون  
للاودية ان لا يكون شئ من المبادئ شعور وهو منتف في كل حركة . فلا حاجة الى تخصيص  
الخارج وانما يحتاج اليه لو كان التعريفات بعد التخصيص جامعة مانعة وقد عرفت ان  
غير ممكن ففلم ان ليس مراد المص منها اراد تعريفات جامعة مانعة بل مراد التمايز بين  
الاقسام في الجملة وذلك التمايز حاصل من غير تخصيص للخارج كما لا يخفى اقول نحن ان المراح  
بالقوة المحركة او المبدء المقدر هو الفاعل القريب وانما ان النفس الناطقة ليست  
فاعلة قريبا للحركة الارادية بل هي واسناد الخرج اليها حقيقة وتوسط البصر بطريق  
الابنية لا بطريق الفاعلية وقولهم باستناد الثاني الى الطبايع انما هو في النار والحرارة والارادية  
وفي كلام الشافعي في دفع قول القائل الثاني اشارة اليه . ويجوز ان يفهم كما بان يكون المبدأ  
عبارة عن المعنى المصدري والمكون مدافى عبارة عن الحاصل المصدري فان احصل  
بالمصدر رتبة حاصلة بسبب الثابت الذي هو المعنى المصدري لكن رتبة عليه  
المدافعة من مقولة الفعل من مقولة كيف الا ان يراد بالكمية مطلق الضرر ولذا  
اشترى الى ضعفه . المبرور كما يجوز ان يعني ان القائل قاصر ابيض حيث ادعى كفاية  
اشعور وان راحته ان يندفع قول القائل لان القول المبرور لما كانت فاعلة بعبدة  
للحركة ولها شعور بنفسك الحركة ولو على وجه معنى والاستفاد من قول القائل ما يبرر ان القائل  
مطلق لا يتصور في الطبيعة بل يشمل النفس ولها شعور بالقول وفي نظر لان  
النفس لا مدخل لها في القول فلا يمكن فاعلة مطلقا بخلاف المبادئ  
العالية التي هي علة الطبيعة فيكون فاعلة بعبدة ولكن ان تقول وان وجب  
ان يكون علة العلة علة لا يجب ان يكون علة الفاعل فاعلا فلا يتم ان للسقوط  
فاعلة في الطبيعة فيندفع قول القائل وما اورده المحشي . كحركة النباتات اي الحركة  
الابنية التابعة للحركة الكمية عند النمو فان هناك حركة واحدة ابنية في جميع اجسامها  
وهي ليست مقتضى طبيعة مجموع الاجزاء العنصرية المتميزة فان جزئي النار والهواء  
منها علويان وجزئي الماء والتراب سفليان فان تسمى العلوية والسفلية  
لم يكن لمجموعها ميل الى جهة وان غلبت العلوية على السفلية او كان للميلان عكس  
كان للمجموع ميل الى العلوي والسفلي وعلى تقدير ان يكون لمجموع الاجزاء المتميزة



مملو بالروح الحيواني الذي هو بخار الدم وحده القلب ويخبره الحركة الى الدماغ وينقسم  
 منه الى العروق والاعصاب التي اصواتها في الدماغ وتفرعها في جميع اقطار البدن وذلك  
 الروح الحيواني انما يستقر في القلب بالاستدراج بخبز الهواء البارد وروح النفس  
 ولولاها لا تحرق الحرارة الخدمية فتموت بها جنة ويخرب الهواء الجيد وينسحق ويرحم  
 فيحتاج الى آخر فينقبض وعند النقبض يتكاثف وعند الانقباض يطبخ لخلق فيقع  
 فيها في العروق حركة فتحرك تلك العروق ولذا قيل ان حركة النفس قسرية قهرا وقد  
 يدفع بان المنحصر هو السبيل الى على جهة واحدة فليس ينشأ بخصا لا روية بالفلكنة  
 او الحيوانية تدرك من الحركات الى جهات مختلفة وايضا يخص الطبيعة بحركات البسط  
 العنصرية ويخرج عنها حركة النبات الى جهات مختلفة توافي وجوده بما فيه ان اختيار  
 على بناء وجوده الخارجي بناء فيه قول المص وهو مفقود الحركة فانه شروع في بيان  
 حقيقة بعد بيان وجوده ان يكون اثبات الوجود هو الغرض لا المصلحة من وضع هذا  
 الفصل ويرد عليه ما قدمه في اول الكتاب من ان موضوع الفن لا بد ان يكون مسلم  
 اثبوت ولذا قيل الحق ان المراد من بيان حقيقة الزمان وانما هو الحق ان المراد من  
 بيان امور ثلثة وجود عين لا وهي كما ذهب المتكلمون وبيان حقيقة الخطوة  
 وبيان سر مدته ويؤيدوا في اقتصر المحسني على بيان وجوده العيني تمهيدا لما  
 لما في القول الثالث قوله منهم من قلن عدمه مطلقا اي ليس بوجوده عين ولا وهما  
 كما يقتضيه المقابلة وظهر بطلان استدلاله الظن الفاسد الذي هو من انهم  
 وما قبل المراد ليس بوجوده في الخارج وانما هو وهم المتكلمون المتكبرون للوجود  
 الذي يقتضي ناسد لان المقابلة للقول لا يبايه ولان المتكلمين تالموا في الزمان والمكان  
 بالثبوت الوهمي كما صرح به الشريف في شرح المواقف ثم هو الفلك انما يحل  
 لا يحل في ما بعده اختلاف في حقيقة الزمان في وجوده في انما قبله اختلاف  
 في وجوده في حقيقة فبقية خلط بين الاختلافين وجعل العنصر في قوله وفيه خلافا  
 للزمان يكون اعتمده في وجوده وحقيقته خلاف الظن لوجه ان المراح وتبر  
 هو ممكن الوجود الذي هو الفلك العظيم وكذا ما بعده وقد يعرف ان كنهه في قوله  
 وبما اخرج على وجود الزمان وكذا عكس ما ذكره لكن صاحب المواقف جعل مجموع امور ثلثة

كفوى

مبال الى جهات مختلفة فنلك الحركة قد تنسب الى الاجزاء مع قطع النظر عن الصورة  
 النوعية لذلك النبات السارية في مجموع تلك الاجزاء فيقال هي حركة الاجزاء وقد  
 تنسب الى الكل اعني مجموع الاجزاء والصورة السارية باعتبار انها حركة الاجزاء وهي حركة  
 قسرية لما عرفت انما ليست بمقتضى طبيعة مجموع الاجزاء التي هي سكن الصورة  
 السارية وانما قسرية بالطبيعة السارية الخارجية عنها باعتبار انها حركة الكل هي  
 طبيعة تكونها مقتضى امر داخل فيه والقول بان حركة الاجزاء عينية لا ذاتية بطا وليس  
 الطبيعة القاسرة جسم مغاير للاجزاء متصف بالحركة حقيقة وهو خلاف ما توهمه  
 الطبيعة بالسارية انما دفع السؤال بتوجيه عليه بان هناك تحريكين للكل والجزء  
 وحركتين ثابتين هما الحركة واحدة بالذات متعدهم بالاعتبار وحاصلها دفع ان  
 ان الصورة سارية في مجموع الاجزاء القابلة للحركات القسرية بحيث لا تمايز بينها  
 في الوضع فحركة الكل بعينها حركة الاجزاء وبالعكس فلذلك ان بقول القاسر هناك  
 ليس الا الطبيعة النوعية السارية واذا لم يكن امرا خارجا مما لا عن المتحرك في الاشياء  
 السارية فكيف يكون حركة الاجزاء قسرية ان ان يقال ليس غرضه من هذا الكلام  
 دفع الانتقاد من حمل التقسيم على الاعتباري وادخال الحركة المذكورة في القسمين ما  
 باعتبار من مختلفين بل غرضه القدر في تخصيص الشئ الخارج فان التخصيص يستلزم  
 خروج حركة الاجزاء عن القسرية مع انها قسرية باعتبار وقد يقال لا حركة لكون  
 للكل الى الجهات عند التمدد انما الحركة السارية بالاجزاء وهو خلاف ما ذهب اليه متميز  
 بحركة الجسم المركب قسرا الى الفوق مثل تلك الحركة حركة قسرية للكل وهي جهتها  
 حركة قسرية للكل وهي بعينها حركة طبيعة سجدة الهواء وانما قول حركة الكل  
 الى جهتها حركة آتية فكيف وبيان الكل بتبديل في كل زمان في النوع مع التمايز  
 على سبيل الاستبدال ولا يجب في الحركة الآتية تبديل جميع اجزاء المكان متعلقات  
 اذا سفينتها لها حركة مع الجالس وتبديل السطح على الجالس وقد يدفع  
 بمنع حركة الطبيعة الخ اذا المنحصر فيها حركة البسطة العنصرية لا حركة  
 مطلق الاجسام العنصرية بسيطة كانت او مركبة الا يرى ان حركة النباتات  
 الى الجهات المختلفة كانت طبيعية لكونه من المركبات وكذا النبت الذي هو مملو



اعني ما ذكره المعنى وما ذكره المحنى وعكسه وليس واحد انتم قالوا لا يخصه ان الحركة  
بالحقها تفاوت بالزيادة والنقصان وليس ذلك التفاوت بالمسافة بل كحصوله  
بالحق المسافة كما اذا قطع سريع وبطيء مسافة واحدة والتفاوت مع تفاوت  
المسافة كما في السرعة والبساطة الموافقتين اخذوا تركا وليس ذلك التفاوت  
عائد الى السرعة والبساطة لا تحاد ذلك الى الممتد الذي قد يقع به التفاوت مع  
الاختلاف في السرعة والبساطة في بيده المدة ولا خلت فيه مع الاتساح في السرعة  
والبطء كما في الحركة بين المتساويين في السرعة المختلفين في الاخذ والتركيب  
بغير التفاوت ولا بد من الانتهاء الى ما يقبله لذاته وهو الكمية انتهى ما لا يخفى  
ان ما ذكره المحنى وعكسه اذا جعل دليله على حدة لا يتم له متمم كونه تفاوت بالمسافة  
او ما ذكره انما ينبغي كون التفاوت عائد الى السرعة والبساطة لعدم مهابها مع وجودها  
التفاوت في المكان في هذه الصورة بخلاف ما ذكره المعنى اول تفاوت في المكان  
مع التفاوت في السرعة والبساطة في المسافة فلا يكون ذلك المكان اي الممتد  
الذي وسع كل ما في الحركة اي الشطب على غيرها بانه لا نقطتين عبارة عن  
احدى المسافتين ولا عن احدى الحركتين والآن لا شطب على الحركة على الكوا ووقع في  
المكان هناك تفاوت والكلي بطل ولذا قال الشرح لمسا فتن والحركتين فاندفع  
ما سبق من منع مقابلة للحركتين ويتبين اي يورد عليه انه مشتق على قيد مسند  
لكنه وبهم بل يلزم الخ اضراب في معنى التفسير والادوار زمان الثانية اسكانها ولم يثبت  
الزمان وقوله مطلقا بمعنى سواء كانا على مقدار واحد من السرعة او لا قوله وفيه انه  
لو اختلفا سرعة يجوز ان يتوافقا زمانا اي مكانا وحاصلا منع لزوم كونه زمان  
الثانية اقل مطلقا بناء على ان الفرق في الحركة المتأخرة في الابداء اسرع من المتقدمة  
بحيث تقطع الى تركها مساوية مساوية الى اولي كانه امتدادا وحده  
المسا فتن والحركتين مساويا امتدادا اخرى منهما فيكون هناك المكان  
يسعهما معا ويكون الزمان عبارة عن ذلك المكان الذي لم يثبت الزمان بعد ولم  
ولم يعلم ان ذلك الترتيب والمجة زمانا فاندفع ما يتر ما ذكره سفسطة بعد فرض  
الترتيب والمجة ومنشأ ثانيا استنباه المسافة زمانا فانه يجوز ان تتفاوت في

ان تتوافق في المسافة بان يكون الثانية اسرع فتقطع مسافة الاولى ولا كذلك  
الزمان لا يلزم من هذا البيان الخ ظاهرة من المدة الثالثة واذا كان كذلك كما  
بين اخذ السرعة الخ قول يخفى ان المعنى وان شئت لم ينبغي له ان يكون كلمة كان الوجود الخ  
بالايماء عنهم من الوجهين ثم استدل على وجوده الخ كما بين في قوله بالزيادة والنقصان ولا يخفى  
من المعدوم في الخارج بغير الزيادة والنقصان على ما ذكر عليه كلام صاحب المواقف  
وشارحه فلا وجه لبراه على تلك المدة بكونه ان يورد على قوله وهذا المكان ما بل  
للزيادة والنقصان الا ان يقال ذلك المدلول انتم الكلمة كان بتحقيق بالآخرة في ضمن  
الوجود الخ كما بين وهذا القدر كاف ولذا قيل لا يخفى ان المناسب ابراه بعد تمام الدليل  
لكن لما كان كلمة كان ههنا مشعرا بوجود الزمان اورد ههنا انتهى ووجه اختيار المشعرا  
ثموم الوجود المدلول وان المدلول هو الوجود الربطى لا وجود الموضوع وسنهم يجعله  
رد البعض اشرحين حيث حمل قول المعنى كان بين احد السرعتين الخ على معنى ان  
ان بينهما امر موجودا حيث قال يعني انما ندرك بالضرورة ان بينهما موجودا ولا يخفى  
انه فاسد فان ذلك البعض راو بالوجود انتم من الوجهين واخرى ما ذكرنا من الغدوي  
هو بهذا القدر لا غير واما قوله ولعلمهم الخ صريح في ان البراه على المعنى والقدم لا على الشرح  
كلام المعنى ولعلمهم لم يرد والاعية منتهى الذي هو ان السال كما صرح به  
الام في المباحث المشترقة ونقله شرح المواقف حيث قال بعد نفى ما يستفاد منه  
فقال الام فلهذا الذي اثبتناه الوجود في الخارج من الزمان هو الذي يسمى بالان السال  
فان قلت باني عن ادواتهم ذلك الاستدلال المذكور لان الان السال غير قابل للزيادة  
والنقصان وانما القابل لهما هو الزمان قلت قبوله الزيادة والنقصان في نفس الامر  
لا في جرحه ان عباد دليل وجوده في نفس الامر ووجوده في نفس الامر دليل كونه  
موجودا في الخارج فمراهم من اثبات الوجود الخ كما بين في قوله بالزيادة والنقصان  
عليه يكون الزمان الذي يثبت منه موجودا في نفس الامر منهم ما قبوله للزيادة والنقصان  
في نفس الامر وبهم اما هو الزمان مقام منشأ في البحث عن احوال الوجود فاندفع البراه  
السبق بغير برادهم اقول فيه بحث اما اول ملازمهم سبب حون بان الزمان عبارة عن مقدار  
الحركة ولو فرضنا استيفاء الحركة ذلك الجسم بل استيفاء النفس الجسم كان هذا المكان الواقع



في اكثر من العزوفتين على حاله فوجوده وبعثي ولذا ذهب المتكلمون الى انه موهوم محض  
لا وجود له وانما بانها لانه الى حال وجود الزمان في الخارج على معنى وجوده من حيث  
لان ما وجد على حدة منه على سبيل التعاقب موجود في الخارج بنحو آخر من الوجود كما صرح  
المحقق القدواني في شرح العقائد فكل ما اكرهه بمعنى القطع والزمان موجود في الخارج  
بهذا لكونه وان لم يكن موجودا بالوجود المتعارف في اي باجتماع الازمان ان يقال  
الكل لا يقولون بذلك النجوم الموجود والبطون حكمهم بكون الله في المعدلات  
بمراتب التطبيق اذ البرهان خارج في تلك السلسلة فكل ما لا يتم وحدة ذلك الامر  
اي لا يخفى ان تنكير المكان للوحدة الشخصية لانهم لم يجوزوا تعدد الازمنة فمنع  
ذلك القائل ان ليس بينك المكان واحد بخلافه ان يكون لكل حركة مكانا آخر  
منطبقا فلا يرد ما يتناول وجه لهذا المنع ولا جواب المحقق في وجهه لان وحدة ذلك  
الامر ضرورة انتهى وذلك لان الوحدة غير ثابتة بالجواب الثاني ففصل عن ضرورتها  
كما تعرف نعم يتجه عليه ان المدعى بهذا وجود الزمان لا وحدة له فتلك المقدمة غير  
ملزمة نعم هنا ان يقال ان المبدأ ثبت الوحدة لا ثبت كونه المكان قابلا للزمان  
والنقصان **قوله** يتجدد مقدار زمانها وان اراد بانحاء المقدار ان ليس هناك  
المقدار واحد مستطيق عليها فلهذا البحث وان اراد مسواة المقدارين  
كما هو قد يستعمل فيها فلا يندفع المنع وبهذا المنع معنى على هذا الوجه لتعيين  
منشأ الخلق بقوله نعم يختلف مقدار ايامهم مغايرة للحركات الخ لا يخفى  
ان هذا المنع معنى على ان الحركة الغريبة تسع القصيرة فتجوز ان يكون ذلك  
الاشياء متحدة مع الطولية ويكون باعتبار زمانها الحركة وباعتبار امتدادها زمانا  
لنفسها وللقصيرة بل يجوز ان يكون المنع مبني على ان القصيرة تسع الطولية كما بينا  
منه في ان لا يأس في كونه الزمان مقدار الحركة بطولته بقوله السريعة في قيل ان  
هذا المنع مندرج بان المراح من اشياء المكان للحركات ان يستطيق على كل منهما  
من غير تفاضل اي من غير زياره ونقصان توهم فاسد اذ كيف يستطيق الشيء الواحد  
على العمل واكثره معا نعم بقدره الاشياء استفاضة المقادير الى غير النهاية ثم ان  
السائر منع مغايرة للحركات ولم يمنع مغايرة للمنتهات كما سيجي في ان ذلك

ذلك المكان ليس بقدر الزمان بالضرورة كالحركة بخلافه وقد يستدل على  
ان ذلك المكان غير الحركة كقوله **وعبر المسافتين** بان الحركة مشتركة في ذلك  
المكان ومكان احدهما غير المسافة الاخرى بالمسافة والمشتراك فيه غير المشتركة وبغيره  
الاشراك انتهى ولا يخفى ما فيه لان الحكم يكون الحركة مشتركة في ذلك المكان  
صحيح فيما اذا كان المكان متحد مع احد الحركات وانما مغايرتها باعتبار انما ثبت له  
الامكانية الاعتبارية والمفصل اثبات المغايرة الذاتية فابرا القائل يستوجب عليه  
البيان في الاحتجاج في دفعه الى انه ليس له مقدار الحركة لان نفسه هو الزمان  
كالمقدار قابل للزمان والنقصان بالذات لا بواسطة امر آخر فلو كان عبارة عن الحركة لكان  
قابلا لها بواسطة مقدارها او القابل بالذات لهما هو الحكم **قوله** وبغير ثابت اي وقوع التقسيم  
والثابت بينهما في جميع اشياء فلو تفرقت ما يتحقق به الى ما بعد القولين كما هو محذور فانه قد  
علمه لعينه قوله وقد رخصه لما قبله او نقده برهم يجوز ان يكون مبني على الحكم الوهمي الذي  
عليه جميع الازمان كما حكم بعدم تناهي الازمان فذمه بان ما قدره هو اليوم والامس  
موجودان في نفس الامر سواء كانا في نفس الامر او لم يقرضوا وبهذا لو فرض غير ثابته  
اعطى لا يكون شيئا بجو ذلك الفرض بل لا بد من حيلان ثمانية على عمره في الواقع قد ان الزمان  
مشتق على مقدار متناهية في نفسها يوم او شهر او سنة والمشتق عليها بحسب نفس الامر  
موجود في نفس الامر وان لم يكن موجودا في الخارج وقد سبق ان مرادهم اثبات ذلك الوجود  
للزمان في الوجود الخارجي **قوله** كما ان المكان مع كونه موهوما محققا فلهذا عالج الحكم عند  
المتكلمين بوجوده في نفس الامر عندهم بمعنى وجوده مبني على انتزاع في الخارج يجوز ان يكون  
الزمان موهوما محققا منتزعا من التغيرات المتعاقبة كالكون في المكنة وموجودا في نفس الامر  
بمعنى وجوده مبني على انتزاعه وهذا القدر يكفي للتقدير ولذا اشياء للمتكلمين انما وجودهم  
مع حكمهم بصحة المقدمة القائلة بان كل ما هو موجود في نفس الامر فبداية موجود في  
الخارج **قوله** اقول بعلم من يعلم شيئا لا يخصه ان المقدمة التي منعها انشأ على ان اثبات  
المعية الزمانية لا يمكن الا بعد اثبات الزمان بهيئته وبلزمه له ورنان قلت ان اربعة  
العلم بوجود الزمان من هذا الدليل يتوقف على العلم بذلك الدليل المتوقف على العلم بالمعية  
الزمان فسلم لكن العلم بالمعية الزمانية يتوقف على العلم بوجود الزمان مطلقا من هذا



لا في هذا الذي ليس وان اريد ان العلم بوجود الزمان مطلق يتوقف على العلم بذلك الذي ليس  
 فمهم اول يتوقف على الذي ليس المخصوص وعلى ان تقدير فعل دور قلت نعم ولكن ما ذكره  
 كاف في مقابلة الشك لا يستلزم ان العلم بوجود الزمان يتوقف على هذا الذي ليس ولا يحتاج  
 الى منعه مقدمة اخرى واقول لا يخفى ان المتكلمين معتز فون بالمعينة الزمانية هناك مع  
 انكارهم بوجود الزمان فالعلم بالمعينة الزمانية يتوقف على العلم بوجود الزمان مطلق  
 اعني من ان يكون وجودا خارجيا او وهميا والمطابقات الوجود الخارجية فلا دور وقد  
 يقال توقف العلم بثبوت المعينة الزمانية على العلم بوجود الزمان ثم فان الزمان وان  
 كان مأخوذا في مفهوم المعينة للعلم لا يلزم ان يتصور كنه بالاسمي كجواز ان يتصور  
 بوجه آخر اقول لا يخفى فاده اذ الدور تام يتوقف الحكم بالمعينة الزمانية على  
 الحكم بوجود الزمان المتصور باي وجه كان ولا ينبغي التوقف على الحكم بتغير تصوراته  
 الاطراف من قبل الاستدلال باحدى اثبتت اثبتت المحذور ولما كان  
 احد متصل والمحدود بمحدود كان ثبوت الاول اوضح من ثبوت الثاني ففتح الاستدلال  
 عليه فلا يتجه ان احد وودون تكسب منها التصديق والشيخ ابن وجه قولهم الاستدلال  
 باحد على المحذور وبيان هذا الحكم ان الفاظ ان يقول بجواز ان يكون عدم اجتماع  
 الاجزاء باعتبار عدم اجتماع الشفقات المتعاقبة الواقعة في تلك الاجزاء فيكون  
 توصف الزمان بعدم اجتماع اجزاء حكم هو ما يجر معلاب في الواقع من باب الشبهة  
 حكم التعريف حكم المفرد وليس ما ذكره بديها جليا ولذا ذهب قوم الى ان الزمان  
 واجب لوجود الفلك العظيم كقوله صفوف المسبح فان تقدم الصف  
 الاول بمسبح اعتبار المحراب من الجانب المقابل للباب ولو اعتبر من جانب الباب واكثر  
 استدلال المحراب بدال كاستقبال الشمس الى امر وصار المتقدم متاخرا فهو متعاقب بالمتنفي  
 لا بالمتنفي لا يتوقف بيانه اي بيان لزوم اجتماع اجزاء الحركة من اجتماع اجزاء  
 الزمان على سبق ثبوت كونه مقدارا للحركة بل يكفي ثبوت المقدار بانه يلو غير متوقف  
 على كونه غير مجتمع الاجزاء حتى يلزم الدور انور مراد الشك في ذلك الا برادول سبيل الى اثبات  
 كونه مقدارا للحركة لا بطلان كونه مقدارا للمهية قارة ولا سبيل الى ذلك الا بطلان انما  
 الزمان غير مجتمع الاجزاء فاذا استدلل على عدم اجتماع اجزاء بذلك فان كان الحكم بذلك

بذلك اللزوم لا جلي كونه مقدارا للحركة فبقية ان يستلزم الدور اول يمكن ثبوت  
 المقدار بانه بدون ثبوت المدعي وان كان لا جلي ان الحركة واقعة فيه فالد الذي ليس هذا  
 جار في المسألة مع تخلف حكم المدعي عنه في وجه لا ذكره المحشي متصفا بالو  
 بالوجود في سائر اجزاء اقول قوله في سائر اجزائه ان كان متعلقا بالوجود هو ان يكون  
 قوله ان يكون الموجود في جزء منه فهو عين ما منعه الشراي ان اجزاء المسألة  
 مجتمعة مع ان احاطة كل جزء في كنه ليس حاصل في الهند وان كان متعلقا بالانضمام  
 بمعنى انه في سائر الاجزاء متصف بالوجود في اجزاء الال تور فبقية ان لزوم لم يثبت من  
 اجتماع اجزاء الزمان لان ذلك اللزوم واقع وان كان امتنع اجتماع اجزائه لان جريان سببية  
 نوح عليه السلام في امواج كاجبال متصف في يومنا هذا بالوجود في يوم الطوفان سواء  
 اجتماع اجزاء الزمان او لم يجمع ولو سلم انه شئ من فاع اجتماعها فليس ذلك مراد القائل  
 لوالد ان غير مستحيل ولذا قال بعض الناصطال والي الله ان يقول قوله في يومنا ان كان قيدا  
 لقوله عاونانا لما زمة ممنوعة او لا يلزم من اجتماع اجزاء الشئ ان يكون الحادث في احد  
 في احد هي عاونانا في الاخر وان كان فلنا للحكم على معنى ان الحادث في يوم الطوفان متصف  
 في يومنا باحد ووث في ذلك اليوم في سلمه وانما لي صريح كما لا يخفى انتهى فبقية هذا كما  
 ما منعه الشرا المعنى المبني على كونه قوله في يومنا فلنا للحديث والمفهوم ما هو المبني  
 على كونه فلنا للحكم ويحتمل ان يكون المفهوم كل يما مبني على كونه فلنا للحديث  
 لكن المفهوم مبني على محو الحديث على معناه الحقيقي والمفهوم مبني على جملة على اعم من  
 البقاء لكن على هذا يبيح ايضا ان الموجود في جزء انما يلزم ان يكون موجودا في جزء آخر  
 اذا كان باقيا الى اجزاء المتأخر فليس منث اللزوم هناك اجتماع اجزاء الزمان ايضا بل  
 بقاء ذلك الموجود ولو سلم فليس اللزوم بسبب لا يخفى وباجملة هذا الكلام المحشي  
 في غاية السقوط اللهم ان ان يكون مراده الذي منع بطلان اللزوم لا منعه اللزوم وفيه  
 ما فيه ان كان ما يتصورها مستلزم وبقية وضع معين اقول هذا سبب جلال ان ما  
 نقله الشيخ ارسله فيما سبق وانما ان الحركة بمعنى التوسط صفة شخصية بانه  
 بشخصها بين المبدأ والنتهي لكن مقتضى فوات تلك الصفة تغير نسبة الحكم الى  
 حدود المسألة ويلزم تغير ومنه بالنسبة الى الامور الخارجية البتة بقاء حركة الفلك

فخر الدين



كفرى

بمعنى التوسط بشخصها من الازل الى الابد يستلزم عدم بقاء وضع في اثنين  
لا يوافق اذ لا وابدأ ولذا اورد عليهما ان الوضع باق في الحركة لا نفس الحركة  
وما قبل اذ جعله للفلك حركة في الوضع وحصوله صفة شخصية دفعة لابد  
ان يكون هناك وضع معين له مدخل في شخصية تلك الصفة فان شخصتها لم يبق  
بوحدة الموضوع الذي هو الجسم المتحرك ووحدة ما فيه الحركة من المقولة فاذا كانت  
تلك الصفة الشخصية مستمرة باقية الى المتهى وجب ان يكون ذلك الوضع المعين  
باثباته الى المتهى والا لم يبق ذلك الشخص فلم يكن مستمرا وذلك بعد قطع ضرورة ان  
بقاء وضع معين باثبات الحركة في الوضع انتهى فيه نظرا لان الوحدة المعينة في  
المقولة لا تكون شخصية لا الحركة في الاين ابونا متقدمة فيما بين المبدأ والمتهى و  
كل منهما باين بالفعل على تحقيق المحشى كما مر وكذلك للحركة الوضع على وضع متقدم  
غير متساوية ولو سلم ان له فيما بين المبدأ والمتهى اثنان او وضع واحد بالشخص فهو لا يستلزم  
السطوة لان كل وضع موضوع من اجزاء ذلك الشخص خارج من القوة الى الفقد  
نفسه لا نفسه قوله مع مبرورته اذ الوضع عبارة عن نسبة الاجزاء الى الامور الخارجة  
لا عن نسبة مجموع الفلك الى الامور الخارجة حتى يكون بقاء وضع معين مع كل  
الحركة الوضعية وانما يتغير وضعه اذ السطوة انما يتبدل بغيره وليس المراتب  
ما قبل مستلزم لفارين الاول هو البقاء اذ لا وابدأ والثاني هذه الصيرورة كما  
كما وهم والاشكال بان اي واسمى ان نقطتي السرطان والجدى من فلك البروج  
في جانبى الرأس والقدم اي يكون وضعه في تلك هذه الكه عيسى وضعه في  
الحالة التي زالت ياتان النقطتين على الجانبين المذكورين ووقت بدلهما بعد  
نقطتي الاعتدالين اعني نقطتي الجوز والميزان فاسميت بمعنى الجانب لما يسمو  
المسطوح من نقطة معينة هي قطب دائرة الافق التي هي الفاصلة بين ما يرى  
من الفلك وما يرى لان سطح الفلك تحت الارض لا يراه ونصفه فوق الارض  
نراه فالدائرة المنتهية في الافق وافق كل بلدي في الف افق اخر والمضاف محذوف  
اي جانبى السمتين فليرد ان قوله في افق معين يدل على ان كل من الوضعين المذكورين  
يتحقق في بلد واحد مع انه في كل من مسامحة الانتقال بين سمتي الرأس والقدم

والقدم لا يمكن في غير البلد الذي عرضة بقدر البيل الكلي ومسامحة الاعتدالين لهما  
لا يمكن في غير السواء وذلك لان سمت والجانب اعتمد من النقطة المعينة  
وليزم ان يكون المقادير اى وكذا يلزم ان يكون اثنان المتحرك الى اثنان عند موضع معين  
اثنان في موضع آخر وكذا يلزم ان يكون اللون الضعيف في المتحرك الكيفي لونه القوي والكل  
سقطه وتحت على الكلي ما قدمنا من الحركة غير باقية الحركة في زمان فلانة محذوف  
لذاته انما يلخص الاستدلال ليس الموجود من الزمان هو ان السبل الباقى بحسب الذات المتحركة  
بحسب النسب والاضافات الى الحوادث اذ لو كان الامر كذلك لم يكن الزمان الموجود متجدا  
لذاته واذا لم يكن متجدا لذاته لم يثبت على ثباته ما هو الغرض منه اعني كون الحركة المتجدة  
بغيره مستهية الى الزمان المتجدة بالذات قطعا للاستدلال ان الزمان الذي باثباته يحصل بغيره  
الغرض متجدة ولذاته فتكون فلانة متجدة ولذاته على ان تقع قوله فلانة متجدة فلانة متجدة  
استدل فيها بنقض نال المدا لزمه الاولى حتى يلزم استدراك ذلك التفرع وبهذا اثباته  
الاولى ما علم ان متجدة الحركة اى الحركة الموجودة الى التوسط ليس لذاته بل  
لما مر من ارسطو انها باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها سبالة انتهى اقول فعلى سبالة يكون  
المتجدة بالذات هو تلك النسب والاضافات اللازمة للحركة بمعنى التوسط لزمانا قوله  
وهو الزمان ثم ما حكى ان يقول لان الزمان متفاوت لذاته فانه لما علم ان التفاوت بين  
الحركتين ليس بمجسم البطلان والسرعة اذ قد يوجد التفاوت مع اشتغالهما ولا بجمته  
المسافة علم ان هناك امر امكنه اقبل التفاوت لذاته وهو الزمان فلو كان الموجود  
من الزمان هو الان سبالة لم يكن الزمان متفاو بالذات فلانة متجدة فلانة متجدة فلانة متجدة  
اثباته متفاوت لذاته وتحت عليه ايضا ما قبل لو علم الزمان من ذلك لما احتاجوا الى مقدمات  
مشقة في اثباته ما حكى ان ذلك مدفوع عنهم بان الامكان اى الامكان الذي وجدوه في  
الحركتين المفروضتين لما لم يكن عينا من الحركتين والمسافتين وكان هو مالا وجوده  
مع وصف الامكان اشتوا من حيث هو الان السبالة قوله لم يكن الزمان متجدة ولذاته  
اي بالذات بحيث يصير متجدا والجزء من احوال الزمان لا بالواسطة بحيث يصير ذلك المتجدة  
احوال متعلقة بل بمرح ان متجدة النسب والاضافات متقنة ذات الان سبالة طرأ  
في الحركة مقتضى ذات التوسط قوله على هذا لا يثبت مغايرة الزمان اى كما برز ان لانا



في شانه من عليه البقاء لا يثبت مغايرة الزمان للحركة اذ يكون ذلك لان الزمان  
عبره عن المتوسط وذلك ان الشاى الامم عند عبارة عن القطع والفاصلان ينحور  
وان لم يثبت المغايرة بغير حركه واحدة لكنها تثبت متعلقا بوضع حركتين او اكثر  
ثم فعل القوم وقد سبق تفصيله اعلم ان الزمان في الواقع من اثبات كونه الزمان  
مقدار الحركة به لا بغيره ووجه بطلان اثبات الترتيب في عالم المعد وبتدفع ما اورد  
الشو عليه بقوله المناسب ان بقوله وينضم دفع ما اوردنا من اختياره الشو بقوله المناسب  
الحجج ان لا يلزم منه كونه مقدار الحركة بحوان ان يكون ذلك الامر الغير المتعلق بالزمان  
فاما بانه لا يثبت في حركه من في زمان يوضع والمجيب على الكلام انه بما كانا الزمان  
في ذاته لا يثبت المتعلق الامر غير ما يثبت لا يثبت في انفس بلزم ان لا يكون هو  
فاما بانه لا يثبت في المتعلق بل في سبب وانما الملائمة لوجه بين الاوراد على تقدير كونه غير  
لو كان فاما بانه لا يلو صدق يقتضي التالي مع ذلك المقدم لكان الحاضر منه دفعه غير منقسم  
اصل وكلما كان الحاضر غير منقسم لم يكن عدمه تدريجيا وكلما لم يكن عدمه تدريجيا  
كان عدمه دفعا وكلما كان عدمه دفعا بلزم تنالي الانفس بفتح من الاقتران في الشرطي  
انه لو ثبت يقتضي التالي مع بلزم تنالي الانفس ويؤثر في ثبوت الملائمة بقباس  
خلف في الماصفري مما انفس تنفي فانه على تقدير كونه غير متحرك كان منه دفعه هو ان الغير  
المنقسم كحل في ذاته كونه ما اذا كان متحركا كالفلك ان عظم على من سبب تنالي الغير  
في زمان هو انفسك المنقسم وانما الكبرى الاولى قد اثبتت بقوله لا يثبت منقسم يعني ليس  
اجزاء بل يحتاج في انفسه بالكلية الى انفسه في اجزاء فثبت فثبت على التدرج فماده  
من عدم هو عدم بالكلية فلا بد من عليه ان الحاصل ينعدم بانفسه من حركه من عدم  
التدرج في عدم لا يتوقف على عدم الانقسام وكذا اوجوه الكل يتم بالبحر  
الاخير ولد احصوا الكون والفساد في الدفع وانما الكبرى الثانية فتد اشارة الى  
وليس لها اول بقوله ان القائم بذاته وجوده وعدمه دفعه او تدريجيا ان الترتيب لم ينع  
اخرا فاشفى احد بهما بوجوب عين الاخر وانما الكبرى الثالثة فظاهرة لان عدم القوا  
يقضي ان لا يثبت ذلك في الغير المنقسم المزمع ان لا يتخلل بين وجوده وعدمه  
ان اخرون كان قارا وادانهم يتخلل بلزم تنالي الانفس ان الوجود وان عدم هذا

ان عدم هذا وهدى البيان ظهر فاما قبل ان الغرض من هذا الكلام بيان ان الزمان مقدار  
الحركة به لا بغيره فذكره المعنى ثم اعترض من عليه بانه لا مدخل في هذا البيان لكون الزمان  
يتم في ذاته وان قوله لوجه بين متعلق بقوله فلا يكون فاما بانه المتعلق على ما قبله فيلزم  
توارد العكس على معلوم واحد ولا يمكن توحيده بان احدهما ماعنه لعلة الاخر كما  
هو المشهور في امثالهم فانه في الواقع قال ولي ان كنهنا بقوله الزمان لا يكون فاما بانه  
لوجه بين ثم قرأه ليس في الشك الثاني بان يقول ان القائم بذاته وجوده وعدمه دفعه  
او تدريجيا ولا يثبت في الزمان كنهنا انما انفسه في فظاهرة وانما الكبرى الثانية لو كان فاما  
وانت جدير بان جميع ذلك فلا يثبت لما عرفت مما قررنا من قبل كون الوجه بين عكس لعلة  
العله الاولى هو عين الواقع لا خلافه وقد عرفت ان معنى الماصفري والكبرى الثالثة  
تمتعت على كونه غير متحرك وتوحيده ليس كما قررنا بهما لا يثبت العقل السليم وجعل قوله  
والزمان لو قام بذاته ليس الكبرى الشك الثاني فاما بانه لا يثبت في ذاته فاما بانه لا يثبت في ذاته  
اصل فالتوحيده على ما ذكرناه في هذا الكلام هو ان ليس منشاء تنالي الانفس هو انفسه بل  
بالمنشاء امر غير متساو كان فاما بانه لا يثبت في ذاته بل في زمان او في فاره  
بان يقال لو كان الزمان الجزاء فموجود او الزمان الموجود غير متساو لكان الحاضر منه  
دفعه غير منقسم اصل الى اخره ليس في الزمان موجوده غير متساو فاما بانه لا يثبت في كونه  
فاما بانه لا يثبت بان يقال لو كان فاما بانه لا يثبت في ذاته فاما بانه لا يثبت في ذاته  
بعد فالكبرى الثانية من هذا ليس فاما بانه لا يثبت في ذاته فاما بانه لا يثبت في ذاته  
الكبرى الثانية من هذا ليس في الشرطي او لا يلزم من عدم كونه عدم تدريجيا كونه دفعا  
حتى يلزم تنالي الانفس وانما يلزم كونه دفعا لوانفسه من انفسه ثم بانه في انفسه  
وانت تدريجيا ويومح بحوان ان لا يتوقف عدمه على امتداد زمان ليكون تدريجيا  
وان لا يمكن ان يوجد آن عدمه ليكون دفعا بل يكون معدوما في ذات زمان بان  
بان يكون عدمه في الزمان الحقيقي فطلى وان لم يوجد لان الذي هو مبدأ عدمه  
وهم يعرفون عن مثل بانه في نفس الامر الزمان اي لا في شئ من طرفه ولا في حركه  
وهذا كما نسميه ان في زوال الموانع ومنه البين ان الموانع آتية الوجود وكما  
واحد وثلاثون وان كان متوقفا على حركه احد المتوازيين هو ليس بان لعدم



لعدم إمكانه ان يوجد لان الذي هو مبدأ الزوال ولا تدري حتى التحقق الزوال والى متى  
عند كل جزء يعرض من ذلك الزمان والتدري حتى لا يتحقق تميزه معين واذا جاز ذلك  
في عدم الاعتراض كالموازاة فلا يجوز عدم الفاعل بذاته ولا بد من نفسه من قبله بهذا  
فظهر ان دفع الاشكال جرياً به انه ليس المذكور في عدم الزمان او قراره لما قررنا وظهر  
ايضا وجه احالة المحشي ما ذكره في ارباب المسئلة على هذا المقام فتأمل في هذا الكلام  
وثانيساً لما لا لوقم بذاته اي على تقدير كونه غير قائم لا بد من دليل الملازمة ايضا وحاصل  
انه ليس لو كان قائما بذاته مع كونه غير قائما فان ينقسم الى قسمين رفعه اوله ينقسم  
والثاني الى اول ثلثه اذا انقسم ينقسم الى ماضٍ ومستقبل فيلزم اجتماعهما في الوجود  
حيث كانا في اجزاء الا كما هو يلزم منه ان يكون الماضي منقضي لكونه ماضيا وغير منقضي  
لكونه قالوا في الزمان ان يكون المستقبل موجودا في الجملة لكونه حاضرا وغير موجودا في  
لكونه مستقبلا والحق اجتماع التقيين فلا بد من ما يتلوهما في اجتماع الماضي والمستقبل  
في ساعة واحدة واما الثاني فلان عدم النقص اما حال كونه متوقفاً بشئ من الاشياء  
والواقع واما حال كونه غير متغير بشئ من غير متغير عنهما فليس الا في الزمان استمرار  
الموجود بالعدم وهو يقتضي ان يكون ذلك المعدوم موجودا في الوجود نسبة  
بين الطرفين يستحيل بدون وجودهما وعلى الثاني يلزم تركب الزمان اذ انات يلزم  
الجزء وهو محتمل انما اشار الى ما قيل هذا الذي ليس عليه تقدير حقيقة بشئ كما هو  
اولي ما قيل كذا الوجه بين جاريان في تحقيق المدعى احوث الى ان لا تركب الزمان  
في الخارج ليس لان السال وانما التركيب في اجزاء وكل من المتغيرين موجود في الخارج  
فيختار ان احد الموجودين في الاجزاء ينقسم الى الموجود الآخر فيه فان قال انه بحسب الخارج  
اما متغير او منقسم فنقول ان كان لا ينقسم مقابلا لاشكال تقابل لعدم والملكية  
نختار ان ليس ينقسم ولا منقسم اذ ليس يثبت ان الموجود في الخارج ان يتغير  
بالعدم فيه وان كان مقابلا تقابلا لاجاب والسلب نختار انه منقسم عن  
البقي واللاحق وينبغي لزوم تركب الزمان من الاتات اذ لا تركب بحسب الخارج  
وانما التركيب في الاجزاء ولا يتم ان لا ينقسم بهذا المعنى يستلزم تركب الزمان في الاجزاء  
منه الاتات المناسبة او تركبه في الخارج منها لول انقسام الاجزاء المنقسمة لان المانع

لان المانع منه ان يتصل السبب بالانقضاء والعدم ولو بقيت موجودا لكان اياها منفصلا  
بها وانما بعضها البعض ويكون بين كل اثنين قابلا لانفسهم الى غير النهاية كمثل المنقسمات  
**قوله** والقائم بغيره اي بمعنى قد ثبت بما ذكرنا انه ليس قائما بذاته بمعنى المستغنى عن  
الحز مطلقا موضوعا كان المحل او هو يولي لا بمعنى المستغنى عن الموضوع وان احتاج الى  
المحل والما لم يصح تردد الفاعل بالغير بين العرض والعمدة واذا لم يكن قائما بذاته  
كان قائما بغيره اي محتاجا الى المحل في امان يكون عرضا واما ان يكون صورة جسمية  
او روحية والثاني بعد والواقع الحركة في مقولة الجواهر وهو بعد عندهم ثبت ان  
الزمان عرض **قوله** موضوعه متجدد وان تجد العرض يستلزم تجد الموضوع في ذاته  
فذلك ظاهرا وانما لكان الجسم المتحرك متجدا في ذاته بتجدد الحركة العرضية  
له وتجدد الازمان والكيفيات وان اراد ان تجد العرض يستلزم تجد الموضوع  
انما في ذاته او في وصف من اوصافه فليس يمكن يكون قوله ويواكبه ممنوعا بجواز ان يكون  
ذلك الموضوع هو جسم المتحرك فلا يعلم من هذا البيان انه قائم بالحركة بل يكون ان يكون نفس  
الحركة بمعنى التعلق بالمناصب المتغيرة على الوجود القوم لان ما ذكره لا يفيد شيئا مما تقدم  
فلا ينبغي ان يعلم فيه انه لو كان الحركة المنطبقة على المبدأ مقدارها وهو بعد  
الا ان يقال قد ثبت انه من اوصاف الحركة فهو مقدارها او وصف آخر والثاني بسطه  
اذ المنطبق على الحركة ليس لان المقدار من اوصافها وان تقدم والناظر في الحركة لا يخفى  
ان كون الزمان واسطة في حقوق التقدم والناظر للحركة ليس من المبادئ المناسبة لكونه  
مقدارها وانما لكان الزمان مقدار الخط الحركة مع انه مقدار الحركة ما عندهم فان  
قيل لا يعلم ان اصله ليس كذلك ان الزمان كماله ما بل للزمان وانفق بالذات  
ولما هو ما بل للزمان وانفق بالذات كماله لان التقابل بالذات ما بل للقسمة بالذات  
فهذه الكمية ثابتة قطعية لا يقبل المنع اصل بخلاف الحقيقة واستدراكها على علمها  
ولا يخفى ان اصل القبول لها ثابت يكون ان كان امر امتدادا يسع كل من الاثنين ما  
استدل على اصل القبول فلا حاجة اليه لانه معلوم من قبل وان استدرك كون القبول بالذات  
لا بالواسطة فلا بد له عليه كماله ان يكون اولى من الاثنين من الآخر بالواسطة  
لا بالذات فلا بد من الذي سببه كره في دفع منع القائل بالآية ولذا امره لا يخفى



ان الحركة بالذات حاصلة ان عروضا قبول الزمان والنقصان للحركة انما بواسطه  
الزمان وانما بواسطه المسافة بالذات انما ان اريد بالحركة المتوسط فالزمان  
مقدار القطع اول مقدار المتوسط وان اريد بها القطع فلا يتم انما لا تقبل بالذات  
كيف ولها مقدار وكل مقدار قابل لها بالذات نعم الزمان والمسافة والسقطه  
في النبات لكن الناقص لكونها واسطة في القروا في النبات ولا في الثبوت  
كما لا يخفى لا يقال قبول الحركة بمعنى القطع لهما بواسطه مقدارها الذي هو انشا بالذات  
لانا نقول فكذا قبول المسافة لهما بواسطه مقدارها لانها اللهم ان ان يحمر قول  
فما في طول على التمام والماد طول في المقدار فمما نقول فانه متصف بال طول  
اولا يسع لعامل انكار كونه انما في طول من التبريد اذا كان للشمس ميل مواقت  
للحر في جهة واحدة وكونه اقصر منه في المير الخ لعل ولا انما سكون الشمس في طول من اليوم  
والسنة طول من انما الحكم بدلتى وان كان في مثال خارج لعدم وجود الموضع  
الا في اخبار في الحركة قد سبق من هذه المقدمة من المحتج منذ  
الهيئة الواقف في الرج البقر القارة مع انما ليست كحركة والنزوم مارة كونه بالحركة  
اقول الزمان متحد والجزء لذاته وتجدد هيئة الواقف بواسطه الرج المشتعل على  
مبداء الاستبدال بالذات لان الزمان يعرف بالبعث اذا قيل الزمان الواقع من زيد  
الى نوح عليه السلام لا يعرف مقداره ان يتقدم به بانه سنون كذا او شهرون وايام  
كذا ان يكون سنين وانما هو في ايام اجزاء لذلك الزمان وتلك الاجزاء هي  
حركة الفلك الاعظم لان اليوم عبارة عن حركة الاعظم من كونه كمر الشمس في الافق  
الى عود باليه والشهر عبارة عن حركة من اجتماع البقر بين الى الاجتماع الاخر والسنة  
الشمسية حركة من اجتماعها الى عود الاجتماع الشئ عشرة مرة والشمسية مع حركته  
من طول كمر الشمس بنقطة اكمل الى عود باليه فقد ثبت ان الزمان عبارة عن  
مقدار حركة الاعظم بان يقال الزمان منقسم الى الشهور والاعوام والايام انقسام  
الحركة الى اجزاء وهذه الاقسام مقادير حركته الاعظم فانه في كل واحد من هذه  
الزمان باجزائها فيها هو المسافة كونه الشهور والاعوام وكذا هي اجزاء  
الزمان وللمقدار حركته الاعظم واقول كونه الاعوام والشهور والاعوام مقادير

مقادير حركته الاعظم اصطلاح متأخر عن القول بان الزمان مقدار حركة الاعظم فلا يخفى  
وسيل ان على ان مقدار حركته عند هم والكلام في ان مقدار حركته بنفس الامر لا يصح لا  
لان يكون اماره عليه كما لا يخفى الا يرى ان المقدار الكبر والاعظم مع تقديرهم اجزاء  
الزمان بالشهور والاعوام وبعض المتأخرين نسب كحركة اليوم الى الارض فاعلم ان  
قد سبق الى في نبات ان مقدار حركته الاعظم لا ثبت ان مقدار حركته فهو انما مقدار  
الابنية او الكمية او الكيفية او الوضعية والاول راجد لانها ان امتدت يجب ان ينتهي  
لشأنها الى بقاء مع ان الزمان لانها لا نهاية له كما سيجي ولو انقطعت الى جهة اخرى لوجب  
سكون الزمان ولو اتا مع ان كل ان يوقف فهو خارج الزمان السائر وانما لا يبعد بط  
لاستمرارها الى ابنية ولم يطلو كونه مقدار الكيفية مع ان اصطلاحه واجب في انما  
لكن يمكن اصطلاحها بانها غير متعين الثبوت لما برح عليه من المنع الذي ذكرناه سابقا  
والزمان متعين الثبوت فلا يكون مقدار الكيفية فلذلك ذكرنا ان الحركة ان كان مقدارها  
على الوضعية ويجب ان يكون اسرعها اي اسرع الحركات الوضعية لان الزمان بقدر  
سائر الحركات الوضعية وبغير الوضعية بان يقال هذه الحركة واقعة في مقدار كذا من  
الزمان وذلك التقدير بسبب هذه الحركة ان الزمان مقدارها وبغير اسرع مقدارها  
زمانا اعظم من مقدار اسرع اذا اتخذ في مسافة فان قلنا زمان الحركة يقتضي سريانها  
و2 يمكن ان يقدر به الحركات كلها انما كبر كسب المقدار يقدر بالاضافة فيقال هذا  
الفرسخ كذا رجا وهذا الزم كذا ذراعا وهذا الذراع كذا اجزاء ولا يعكس لان المقدار  
الا صغر عا ولا كبر دون العكس كذا في الواقف وشهده ومنه علم وجه قوله بسبب  
هذه الحركة لان سرعته بهذه الحركة كانت سببا لكون الزمان عا والمقادير سائر الحركات  
فكانت الحركة المذكورة سببا لان يقدر بالزمان سائر الحركات اقوالا اقول ان هذه  
الحركة في ساعة مثلا فلك ان مقدارها عة ليست اقرب من مقدار تلك الحركة ولذا ان  
كانت فلا تصحيقا لهما انصواب في الاستدلال ان يقال مقدار اسرع اعظم من غير  
السرع فيما اذا اتخذ زمانا او مقدار حركته مساوية لمقدار مسانها ولها كان  
الزمان فزمانا من الحركات وانما لا يكون اخر من المظروف وجب  
ان يكون مقدار اسرع الحركات الوضعية الدائمة وهي حركة الاعظم بالاشهر



لا يكون مقدار المقدار بهما اسم آله اي لا يكون آله التقدير بمقداره اقل لما عرفت  
ان الاكبر لا يكون عام الاضطر والتمتع بآله التقدير بحسب ان يكون مقداره عام او ليس  
المقدار بهما اسم بمعنى انكم المتصلون ان عكس هذا الحكم فلا يفرق ان لا يكون  
مقدار الحركة لا للسرعة ولا لغير السرعة ويتوجه معارضة بان لو كانت مقدار  
للزم من فرض عدمها ففقدت لكونه غير لازم وجواب الشيخ منع لطلوع الثاني مستند ابراهيم  
اللزوم او معارضة على المعارضة بان ثبات اللزوم او معارضة له ليس بطلان الثاني وهو  
الظاهر لو لم يكن فلما في اكثر النسخ بنسب فلما وهو سهل منه فام التام والظاهر  
الرفع في تقضية مقابلة فلو لم يكن له حركة واقول ويتوجه عليه ايضا ان انحصار الحركة  
بالذات في المفعولات الاربع ليس بقطعي لئيم بالبرهان وانما لما كان الابعاد الموجود  
المتناهي منقسم الى غير النهاية جاز الحركة البطلية فيها الى غير النهاية اي بنية كانت وكيفية  
ويذكر جواز المصادرة المشهورة في كتب الهندسة ان لو لم يكن ان يعني  
لما كانت الحركة فاشقة على الفلك من الفاعل الموجب كانت لازمة لوجوده كسند  
لستعادم التام لها كما في الفلكيات فلو لم يكن حركة الفلك لم يوجد الفلك فلما  
فلما يتجوز اجتهادات ولا يتبين فلما يوجد المستقيم جهات ازل وجوده وانه يتبين فلما يوجد  
الحركة مستقيمة بطبيعة اصل حيث لا جهة بطلها بطبيعة الجسم فلما يوجد حركة مستقيمة  
لانها على خلاف الجمع ويتبين فلما يتبين فلما تفسر واذا انتفت الطيفية والقسرية  
انتفت الارادية ازل فلما لا يجوز واذا انتفى جميع انواع الذاتية انتفى العرفية  
التابعة لواحدة منها فثبت ان لا حركة الفلك لم يوجد حركة اجزاء فليس التفرع  
فان دفع ما يفسر هذا معنى على مسئلة تجوز اجتهادات لكن التجوز انما يتوقف  
على الجسم المستند بل على حركة المستند برة لما يشهد به التبع فيما ذكره فلما وجب  
لاخذ حركة المستند برة انتهى اذا العلم في اللزوم لا في التوقف ومن وجه ذلك بان  
اخذ الحركة واقعي والمراد ان لو لم يكن جسم مستند برة بركة الحركة المستند برة في الواقع  
لم يعرف المستقيم جهات بدلا لثباتها ففقدت فلما ان الكلام في اثبات لزوم  
فقد انزل لولا حركة الفلك نعم يتجه على الشيء ان المنجز والفلك انما هو اجتهادات  
اكتفيقتنا اعني الغوق والتحت لا جميع اجتهادات الحقيقية والاعتبارية ووجهها

خون بي وابن جدرم

خون بي م

وربما يكون الطيفية الى جهات اعتبارية كما ذكره المحشي في حركة الجسم النامي الى  
جميع اجتهادات فلو لا حركة الفلك لم يتبين حركته بل الى اجتهادات الاعتبارية كما لا يخفى  
فالحق في الجواب ان يقال لولا حركة الفلك لم يوجد الفلك فلما يوجد الفلك يكون  
العائنه مع تلك القمر معلول عنه واحدة وهي العقول السبع ويكون البواقي عنه ثمانية  
لفلك عند هم واذا لم يوجد العقول لم يوجد العناصر والعنصرات اصل ففقدت عنه  
حركتها ويتجه عليه ايضا ان كلام المعارض في انه لولا حركة الفلك الاكبر لم يفقد الزمان  
لان لولا حركة مطلق الفلك لم يوجد الزمان لان المعارضة على دعوى انه مقدار  
حركة الشك الاكبر ولو لم يوجد الاكبر لم يوجد اجتهادات بخاصة كما حدده القديس  
المكبر بن الساج ان ان يقال لولا المعارضة على انها على دعوى انها مقدار حركة وضعية  
مطلقا حركة بطبيعة واحدة اي انما يتبين حركة بطبيعة واحدة اي الى جهة واحدة  
فقط وهي الصاعدة او الهابطة ولا ينبغي الحركة الطيفية الى جهات متفرقة كما في  
حركة النامي اذ على تقدير انتفاء الفلك وحركته انما يتبين اجتهادات الحقيقية كما  
سيظهر في الفلكيات ويكونان جهتين اعتباريتين كما في اجتهادات فاما يجوز حركة النامي  
الى جميع جهات الاعتبارية على تقدير وجود الفلك كذلك يجوز حركته بل الى  
الى جميعها على تقدير عدم الفلك ولا بد لتبينه من دليل ولذا جاز الحركة الطيفية  
الى جهات متفرقة في النامي فيوجد جوارح فوجد الحركة الارادية في التعبير  
في العنصرات لانها ربما يكون الى جهات اعتبارية كما بينا والحق من ههنا ما  
فقد ولا ينبغي سائر الحركات اراد بها الحركة الارادية لما ذكرنا والحركة المستند  
للعنصرات بل على تقدير الحركة الكيفية اذ لا جهة حقيقية فيها ويمكن ان يقال  
مراده ان انما ينبغي الصاعدة فقط او الهابطة فقط لما ذكرنا ولا ينبغي الصاعدة  
والهابطة جميعا بناء على انه على تقدير عدم تجوز جهتي الغوق والتحت يكونان من  
اجتهادات الاعتبارية فبسبب عارض يقتضي طبيعة الصاعدة وبسبب عارض آخر  
يقتضي الهابطة كما اشار الى مثله في الجوز الطيعي ويكون ما ذكره الى الوجهة مغرومة مقتضى  
طبيع ذلك الجسم على نحو حركة النامي ويكون على عارض من جهة واحدة من اجتهادات الاعتبارية فلا  
فلا يلزم التفرع بغير مزج في وقت وقد يتوهم ان مراده ان ما ذكره لا بد له من الوضعية

ابن جدرم  
كفره



على نفى التحدّم حيث قال حركة جسم وحده واجب بان قوة فليكن حركات مستقيمة  
 طبيعية صريح في نفى المتحدّد ولكل لغو ههنا في مقام الجواب على جواب الشيخ  
 ولعلنا ذكره في هذا في مقام الجواب مستبعد جدا من عاقل فضلا عن شيخ الفن ولعل  
 الشيخ يدعي انه لو لا الفلك لا تنفي جميع اجزائها الحقيقية والاعتبارية فلا حركة بلقية  
 اول محالة يكون الى واحدة منها فلا تسريته فلا تسمى فلا حركة ارادية فلا حركة كبقية فهو  
 على تقدير ثبوتها بنفي الواحد والمتحدّم كما لا يخفى قوله بل يجوز ان يكون على خط مستقيم  
 كمنصوره من جعل مركز الشمس مركز العالم وجعل كره الارض واحدة من الساعات والسند  
 اليها الحركة اليومية وجعلها مع الحركة اليومية ظاهرة في جوف فلك القمر على خط مستقيم يضي  
 لا على دائرة بمرورها على هذا الخط المستقيم من الشمس الثابتة في مركز العالم فلا بد  
 عليه ان هذا الاحتمال مما لا يجوز احد ولا شارة الى التناوب هذا المذهب اورج التمثيل  
 في قوله كخط دائرة مثل نعم ابطال هذا المذهب في المطلوبات لكن ابطالهم على تقدير  
 تمامه ان يبطال الساعات والكروية اليومية الى الارض ولو سلمنا ما يبطاله في كره الارض فليكن  
 هناك جسم آخر كذلك في خط الزمان فلا يتم ان الساعات كره الارض لا يثبت قوله بقدره  
 كما بين ان بين المفروضين يعني ان مقدار البساطة وزمانها انما يكون اعظم من السريعة  
 اذا اخذنا في مسافة ولا يجب اعتبار اتحادها في المسافة عين التقديم اذا التقدير  
 كما بين ان بين المفروضين كالمساحة والدرجة واجزائها من الدقائق والساعات وما  
 وما تحته من الخواص والعوارض الى غير النهاية فليكن المقدار الذي بقدره الحركة  
 السريعة اصغر من مقدار ما وعاد اليها الا يرى انه ان صح ما ذهب اليه البعض في  
 الاسعار من خروج الخط الشقي من البحر ووضوله الى البحر يوجد هناك حركة  
 اسرع من حركة الاعظم وتقدر باجزاء الزمان كما يقال في ذلك الخط الشقي بعد ان ياتي  
 الى الفلك الثاني في عاشره من الزمان او في ثلثها او عشرها الى غير ذلك ولذا قالوا في  
 الخاتمة في ما قيل هذا مخالفا للعرف فانه جار على تقدير الاكبر بالاصغر صون الفلك  
 انتهى على انه بناء على الحكمة على الوجود والاصطلاح ليس لا يتخيل تقريبا ثم  
 انهم الخ يعني لو سلم انه مقدار الوضعية لكان لا يلزم منه كونه مقدار الحركة الفلكية  
 فضل عن الاعظم اذ الحركة الوضعية الدائمة لا بدنية كالزمان غير مخصصة في حركات

في حركات الاطلاق بل موجود في كرات بساطها العناصر وان لم يكن لها حركة طبيعية او ارادية  
 مستديرة او لما كانت قابلة للحرق والالتيام فحركة جزء منه ولو تسارعت حركة اجزائها  
 الباقية بغير وضوح وانسبة بعض اجزائها الى بعض والى الامور الخارجية عنها فجزءان  
 ان يتغير وضوحها في كل آن بغرض وان يبقى غير متغيرة الوضع في اثنين معروضين احدهما  
 وان يثبت به اجزاء ذلك التغير بان لا يكون بعض ابتداءات اسرع من بعض كما جاز ان  
 اول دليل هناك يقتضي السكون وعدم التثابة والمانع بكيفية الجوان وما ان راجع  
 حكمة العين من ان ذلك التغير با بحركة طبيعية او تسريته والتسريته اولها اسرع والسرعة  
 والطبيعية اولها ابطاء فلا يكون تبدلا او وضوحا متساويا فلا يكون الزمان المتساوي  
 مقدار ما يفيد نظرا انه انما يفيد عدم التثابة في وضع ذلك الجزء المتحرك طبعيا او  
 والعلم في موضع مجموع كره الماء والهواء مثله ولم لا يجوز ان يكون آخر التسريته في ذلك  
 اجزاء اوائل التسريته في جزء آخر ويتساوى تبدلا او وضوحا لجميع الكره ولا سبيل الى ابطال  
 الى ابطاله وتجزئه التسريته غير مفيد بقي ان هذا الاحتمال باق سواء دام الفاسد في  
 حركة جزء او سكون اوله بدم ففعله والتسريته لا بدوم مستدرك ان يقال انه لا يطرأ  
 احتمالا كون العناصر جميع اجزائها سكونا فسر ابد افلا يتبدل وضوحها وعند  
 ان هذا الخ يعني ان الحكم بهذه المداومة من الوهم لا من العقل اذ يجوز عدم الزمان مع عدم  
 العالم فليس للعقل هناك وبسبب المداومة من ذلك التقديم الوهمي لا يقتضي زمانا موجودا  
 في الخارج بمعنى وجوده فيه وانما يقتضي زمانا موجودا في التوهم وذلك اللازم  
 ليس سبطا او غايه لو فرض انتفاء الوجود الخارج عن الزمان بلزم وجوده في التوهم وعدم  
 وجوده في الخارج ولا استحالته فيه ولو سلم انه يقتضي زمانا موجودا في الخارج فلا يتم ان يقتضي  
 زمانا موجودا بوجوده محقق في الخارج وانما يقتضي زمانا موجودا فيه بوجوده مقدّم وفوق  
 فلا يلزم اي كونه معروفا بوجوده في الخارج وبغير تحقق الوجود فيه ولا استحالته فيه ايضا  
 يعتبر مع انتفاء الزمان وبحكم بان ذلك الانتفاء في هذا الزمان مع ان ذلك الزمان هو  
 موهوم محض لا وجود لذاته ولا لمنه في الخارج كما قال المشككون ولكن الارواح  
 الواو اما الى ان غايه على بعثه واما للعطف على جملة يعتبر ولا يستدرك عن اعتبار الوهم  
 لدفع تدعيم ان حكم الوهم يجب ان يكون مطابقا للواقع لكن على الثاني بجملة الخاتمة

بجملة



على سلب اليجاب الغزوري لكونه المعنى لكن لا يجب ان يكون الامر كذلك في الواقع  
 كما يقتضيه تعليل بان ضرب الآتي وذلك ان تجعل ان ضرب اعراض الحكم بعدم الى  
 الى عدم الحكم في العقل لعدم الدليل بان اتصال المتجذرات الى العقول التي يقع فيها  
 الحركات وعلى تقدير انتفاء جميع انواع الحركات لا دليل على بقاءها على وجود الزمان  
 فكيف يحكم به وكذا الحال على تقدير عدم الزمان مع جميع الاشياء الممكنة لان من يجوز  
 عدم الزمان لا يجوز عدمه مع بقائها الاشياء بل يجوز عدم الكل معا فالقاء في  
 في قوله فبقوله وجوده للتعليل ثانيا اشار الى ان الغرض لا يقتضي بعدم الزمان  
 الكاوية الاطلاق كما اذا قلنا وجبة الاربعة مضادة لضرورة ثبوتها فضرورة الاربعة  
 مما يستلزم على فردا فربما تكونه لان معنى الشرطية انما هي صفة اذا حملت على  
 انه لو كان للزمان بداية لكان عدمه في الوجود كانه ما ساقا على وجوده وان لم يكن  
 اذا حملت على معنى انه لو كان للزمان بداية لكان عدمه في زمان موجود محقق في الخارج  
 او ان رة الى السؤال وجواب اما السؤال على ما بعد التسليم بان يقال لزوم الزمان  
 الموقوف الوجود في الخرج كاف في الاستدلال لا يرمى نا اذا قلنا انه بدليس بجمار  
 اذ لو كان جمارا لكان ناهقا لكنه ليس بناهق فالاستدلال بلزوم النها في الموقوف  
 لا المحقق اذا الشرطيات لا تتركب من مقدم كاذب وقيل صاوق واما الجواب  
 فبان الاستدلال انما يتم بلزوم كونه عدمه في زمان محقق في الخارج بلزوم اجتماع  
 التقضين كما عرفت لا بلزوم كونه في الوجود كانه زمانا محققا لانه لما لم يلزم  
 اجتماع التقضين او غيره من الحالات احتمل ان يكون الشرطية مركبة من طرفين  
 صاوقين وانما يتضح زبنيهما كاذبين بعد ثبوت ان الزمان لا بداية له بالضرورة  
 وهو اول المسئلة وقد يقال وجه التماثل في فرق بين ملاحظة امر معتبر فغيره معه  
 الزمان ايضا بخلاف ما لو تحقق عدم الزمان بقوله وجوده فانه يقتضي تحقق الزمان  
 معه انتهى ولا يخفى ما فيه فهو مهم وانما يكون كذلك كان انحصار التقدم في  
 الخمسة حصرا عقليا او عقليا او عقليا ثبوت بدليل قطعي وهو ليس كذلك  
 بل الحكم المتقاضي منقوض بتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض ان جملة الزمان  
 على ما فهمه لنا قضا لمد كور في الشرح وان حمل على ما ذكره الشرح جواب لتفقي

محمود حسن

التفقي من انه انما يقتضي زمانا متفاديا للتقدم او متفاديا للم يكن زمانا فالحكم القطعي  
 منقوض بجواز تقدم عدم الزمان على وجوده ولا يتم ذلك احصا بعد ثبوت ان الزمان مما  
 انما لا يقبل عدمه بدليل اخر وهو غير ثابت فقد عرفت ان هذا المنع متوجه على دليلهم  
 بعد جواب الشر وقد يقال لو سلم ثبوت الانحصار في الخمسة فلا يكون الامر كذلك  
 ايضا لاننا نقول ان تقدم الزمان مطلقا تقدم لا يجمع مع التقدم المتأخر سواء كان  
 المتقدم والمتأخر في زمانين اول وعدم الزمان متقدم عليه بهذا المعنى انتهى وفيه  
 ان التقدم الزماني في العرف اما ان يطلق على ما فهمه الناقد وان يطلق على ما ذكره  
 الشرح واما مطلقا على ما لا يقتضي زمانا للتقدم او المتأخر سواء كانا زمانين اول  
 فاما لم يثبت ولذا قد خرج المحقق في الحكم كما لا يخفى ثم انما ذكره في هذا الاستدلال  
 يقتضي كونه الزمان واجبا لوجوده لان فرض عدمه يستلزم وجوده وقد نفوه فيما سلف  
 من الدلائل وايضا كونه عبارة عن مقدار الحركة يقتضي كونه ممكنا واجبا وكذا  
 ان المقتضي لوجوده فرض عدمه السابق او اللاحق ولو فرض معدوما ازل وابد لم يلزم  
 وجوده والواجب بالعلم من فرض عدمه مطلقا وجوده قد يقال اجزاء الزمان الخ  
 اعلم ان جواب الشرح معارضة في مقدرة التقضي الجمالي الفائلة بان التقدم وانما خراع  
 عارضا ليس لاجزاء الزمان بالذات واللازم بل لا يستلزمه الترتيب بل مرتج منسوبة في  
 الذات والحقيقة لان اجزاء الزمان زمانا ايقا لكن الحقيقة ختصة بالعبارة ولما لم يكن  
 الزمان واجزاؤه منها لم يكن لها حقيقة ان يقال الحقيقة في الحقيقة لمنشأه الوجود  
 في الخارج والحقيقة بمعنى الماهية التي يكون لوجودات الخارجية الذبينة والزمان  
 من الموجودات في نفس الامر من ضمن الموجودات الذبينية فلجواز ان يقبل هذا التراض  
 على قول الشرح لان القبيلة المذكورة معارضة لكنه مبني على التشابه بين بالذات وبين  
 بالذات فان الشرح على عروضة القبيلة المذكورة لاجزاء الزمان اول وبالذات بمعنى  
 انه لا بواسطة العروضة والفاطر منع عروضة تلك الاجزاء لذات تلك الاجزاء بمعنى  
 ان ذات الاجزاء يقتضي عروضة لان تساوي اجزاء الزمان في الذات والحقيقة انما  
 ينافي الثاني دون الاول كما لا يخفى فالتشريح واو والفاطر في واو اخر انتهى قول هذا القول  
 عما سيأتي من ان الشرح ان المراد في الواسطة في الثبوت في العروضة لا يقال لغيره وان

ابن جبر

كفوي



منه الواسطة في الثبوت هي الواسطة في العرفان لانا نقول هذا فاسد ولو جاز  
ان يكون هناك امر متوقف بالتقدم والتأخر حقيقة بغير الزمان لم يتم الكلية الثالثة  
بان كل قبيلة لا توجب مع البعدية فهي زمانية مع ان الفرض انبثاها ولذا اورده  
عليه هذا القائل بان التقدم والتأخر لو كانا عارضين للزمان بالذات لكانا متوقفين  
حقيقة الزمان ولو كانا كذلك لما اختلفا بالتقدم ببعض اجزاءه والتأخر ببعض  
الاخر والا يلزم الترجيح بلا مرجح لان جميع الاجزاء متساوية في الذات والحقيقة  
فاما ان يتوقف به جميع الاجزاء اول يتوقف بشئ منها ولذلك لم يلتفت المحقق الى الجواب  
عنه بما ذكره من عدم التقابل وفيه ان حقيقة الزمان ليس لان التجرد اي المقدار  
المجرد والجزء الثاني وتبين اجزاء الزمان اقوال طيبت الجواب لا يقابل السوال ولا بد منه  
لان التقدم والتأخر انما يبينان الاجزاء بعدد وضمها وكلام المعترض في انه لا يجوز اصل  
العرفان المستلزم الترجيح فالوجه في الجواب منع لزوم الترجيح مستندا بجواز كون الحقيقة  
الكلية المشتركة مرجحة فان قيل سنظر الكلام الى ذلك الشخص نقول قولنا يمكن  
لحقيقة الا ان الشخص المعين والذات منع عكس كثيرا فاذ حقيقة واحدة فيقترنها  
يودون غيره ويستتبع مقتضاه ولا مخلص ان البناء على ما هو المشهور من ان المتشكك  
هو العوارض المحصورة فحق هذا يكون قوله بالتقدم والتأخر على ظاهره ولكن ان تجرد  
على معنى بمبدأ التقدم والتأخر والمراد بالمبدأ هو الشخص المعين الذي يقتضيه  
التقدم والتأخر على نحو ما ذكره الناطق والمتحرك بالارادة في فعل الانشا والحيوان  
وارادوا الجواب الذي هو مبدأ وهما وحاصل الجواب على كل تقدير اختلاف  
التقدم ببعض الاجزاء بالذات بمعنى عدم الواسطة في الثبوت لا يقتضي كونه مقتضى  
الماهية الكلية له مقتضى الشخص اي الماهية الشخصية ايضا بما يقتضيه بالذات  
بهذا المعنى لما لا يخفى ويتجه على المحقق ان كان شخص واحد اجزائين معينين  
شخصي لاخر عام استلزم الترجيح وان كان كل واحد منهما شخصي مغاير  
لشخصي لاخر يلزم الفصل احد اجزائين من الآخر اللهم الا ان يكون لكل من الاجزائين  
شخصي صنف مغاير لشخصي لاخر في ضمن شخصي لكل وجودات اجزاء  
المتفصل وجود الكل وبما ذكرنا يندفع حامل الادعاء اختيار الشق الاول ومنع

وضوح لزوم استيالة تخفيض بعض الاجزاء بالتقدم وبعضها بالتأخر فان الذات في  
قوله لانه لا شك انما بمعنى الماهية الكلية فان كان متعلقا بالاشياء بالذات  
فهذا المعنى لا يكون مانعة عن تخفيض شئ آخر وان لم يكن مقتضى وان كان متعلقا  
بالتخفيض فلما خذور في لزومه اذا المخصص لا يجب ان يكون ماهية كلية ولا يلزم من عدم  
تخفيضها عدم تخفيض شئ كان شخصي هذا اما ان الزمان في البرهان على الحكم  
بان الزمان المتصور اجزاء لو كان موجودا اما ان يكون موجودا منفصلا مع تساوي الاجزاء  
الفرعية في الماهية النوعية او مع عدم تساويها في الكل بطلان الاول لو كان موجودا  
متصلا مع التساوي لا يستلزم الاختصاص بالتقدم والتأخر ببعض اجزائه دون بعض  
مع انه ليس بمستحيل بل مقتضى وانما الثاني فانه لو كان موجودا متصلا مع تساوي الاجزاء  
كان اجزائه مختلفة كحقائق للقطع بان اجزاء الموجودات اما متفصلة في الحكم  
في الحقيقة واما مختلفة وكلها كان اجزائه مختلفة كحقائق كانت تلك الاجزاء  
منفصلة لا متاع الاشارة الحقيقية بين الحقائق المختلفة المشتملة على فصول متضادة  
لا يمكن اجتنابها في محض واحد والاشكال في المركبات العنصرية صور لا حقيقي و  
كلها كانت الاجزاء متفصلة بالفعل فلا يكون الزمان متصلا بينه من الاثر الى الشرطي  
ان لو كان الزمان موجودا متصلا مع عدم تساوي الاجزاء في الحقيقة يلزم ان لا يكون الزمان  
متصلا وهو حقيقي في المفروض في المقدم فيكون كمال مستلزما لاجتماع التقييد بل على  
تقدير عدم التساوي يلزم ان يكون الزمان ملتبسا بالذات لانه اذا كان موجودا متصلا  
مع عدم تساوي الاجزاء كان كل جزء موجودا بالفعل اي بوجود مستقل لان وجود الكل  
يقتضي مع التفاريت اجزاء فاذا وجد الكل فجميع اجزائه موجودة اما استقلالها واما  
تعلقها في ضمن الكل ان يكون الكل متصلا لكن اختلاف الاجزاء في الحقائق بنا في الاستمرار  
فثبت ان كل جزء منه يكون موجودا بالفعل بوجود مستقل وكلها موجودة بالفعل كما غير  
قابل للقسمه او لو كانا بابل لهما لزم ان يتوقف بعض اجزائه بالتقدم وبعضها بالتأخر  
وكلها كان موجودا بالفعل البعض متوقفا بالتقدم والبعض الآخر بالتأخر يلزم اختلاف  
الاجزاء في الماهية وكلها اختلفت الاجزاء في الماهية يلزم ان يكون تلك الاجزاء متفصلة  
لما عرفت يتجه من الاثر الى الشرطي ايضا انه لو كان تابعا للقسمه على تقدير كون الزمان



موجودا متصلا بلزم ان يكون كل جزء من اجزاء منفصل الاجزاء بلزم ان يكون الزمان  
غير متفرد وهو خلاف المفروض ثبت ان كل جزء من اجزاء منفصل الاجزاء بلزم ان يكون الزمان  
للقسم فيكون ذلك اجزاء متفردا بلزم ان يكون الزمان مركبا من اقسام يتبع من الافراغ  
النسبة الى اجزائه لو كان الزمان متفردا مع عدم تساوي الاجزاء بلزم ان يكون  
الزمان مركبا من اقسام والاقسام بعد الاستقلال اجزاء التي لا يتجزئ بيكذا يجب ان يكون  
هذا المقام يندفع عنه الشك والادعاء لانه يفرق الذات فيه اشارة الى ان النصف  
اجزاء الافرار الذات بالتقدم والناظر اعتباري محض فربما يكون المقدم عند شئ  
مؤخر عند آخر الحكم في المنصف بهما بحسب نفس الامر كقوله امس على اليوم فانه  
ليس باعتبار معية من يتفقد بفار الذات والمقدّر خلافه وفي بعض النسخ  
والمقدّر وحده وله وجه بناء على ان الوحدة والانتقال مثل زمان عند الحكماء  
ففرض كون اجزاء موجودا بافراغ مستلزما لوحدة وكونه منفصل يقتضي كثرة بنات  
بان الزمان متعلق بالاجواب ان كان ما في ما اجاب مصدرية لما في بعض النسخ او  
او بدله قوله بما اجاب به ان كان ما موصولة كما في النسخة ثانيا بعد اتصال الانفكا  
اي غير المقدار المنفصل المنقضي الاجزاء والمتحدة وذلك ان المتصل غير منقسم الى اجزاء  
الوجود والجنال لا بحسب الوجود الخارجي لما عرفت ان ليس في الخارج الا الان السائر  
اي متحدة والنسبة اي اسم للزمان فليس له اجزاء خارجية لتتصف بعضها بالتقدم  
وبعضها بالتأخر انتفا فاجزاء قبل التجزئة الوحدية نعم بعد التجزئة في الوحدية يكون له  
اجزاء فرضية يتصف بالتقدم والتأخر لكنه انتفا في اعتباري لا خارجي حتى يكون  
متقدما ومثاقرة في الخارج بهذا هو الموافق لما ذكره الشواكجيد بدلتجيز حيث  
قال صلا ذكره الطوسي هو ان الزمان ليس له اجزاء في الخارج وما ذكره الامام انما  
بلزم اذا كانت تلك الاجزاء موجودة في الخارج وكان بعضها مقتضا للتقدم وبعضها  
للتأخر انتهى اقوالنا من جواب الطوسي عن هذا ما سبق من المحشى من ان ليس مراد  
الحكماء اثبات الوجود الخارجي للزمان الذي هو الوجود المنفصل ليتوجه ما ذكره الامام  
انه على تقدير وجوده في الخارج فاما ان يتساوى اجزائه الموجود في الخارج  
في الحقيقة او لا يكون والكل بطل مستلزما للحجج بل مرادهم اثبات الوجود الخارجي

الخارجي للزمان وانما نفس الزمان فليس هو والجزء الذي هي اقسامه الوجود  
في الخارج بل في الزمان والجنال هو لا يقتضي انتفا تلك الاجزاء بل في الخارج بل  
في الزمان ولما قلنا ان يقول تدبر الامام كما يتوجه بالنسبة الى الوجود الخارجي يتوجه  
بالنسبة الى الوجود في نفس الامر ان يكون متساوية موجودا في الخارج او على هذا يكون  
متساوية الا واما كاي باب اعوال وذلك كما ان الامور الخارجية تحتاج الى علة كذلك  
الامور لا اعتبارية الوجود في نفس الامر يحتاج اليها فاما لو كان الزمان مع وصف  
الاتصال موجود في نفس الامر كاي باب اعوال فاما ان يكون اجزائه الموجود في نفس  
الامر متفككة في المايية النوعية او مختلفة في الاول يستحيل اختصاص بعضها  
بالتقدم وبعضها بالتأخر بحسب نفس الامر مع انه متفقد عنهم وعلى الثاني بلزم  
خذوا آخر هذا خلاصة ما اوردوه المحقق الذي عليه واجاب عنه صدر المتأخرين  
بان ما حكم به من انتفا الامور لا اعتبارية باوصافها الواقعة لا بد له من علة غير سائلة  
او الامور لا اعتبارية ليست في نفس الامر فلا يكون انتفاها بصفاتها الواقعة فيها  
ايضا وما يكون في نفس الامر لا يحتاج الى العلة انتهى واقول بهذا الجواب سخي  
جند الان الزمان واجزائه اما ان الامور الموجودة في نفس الامر عند الحكماء او لا تقع  
الا والابد لا تتغير بالتقدم والتأخر من علة كما اعترف به وعلى الثاني يثبت مقصود  
الامام ان مقصودهم من هذا الحكم انتفا الوجود النفسي لا منى عن الزمان واما  
بلزم ان يكون تقدم امس على الغد كقوله الغد على امس مع ان الثاني فرضي  
محقق دون الاول بدلية بل تصور عدم الاستقرار في هذا من ثمة الجواب  
واشارة الى ان تصور حقيقة الزمان يقتضي ان يكون اجزائه المفروضة متفككة  
بالتقدم والتأخر بغير تصور بان غير ما من الماهيات ليست كذلك ووجه نظر الفرق  
بين ما بالحكمة التقدم والتأخر لذاته وبين ما بالحكمة بسبب غيره كذا ذكره الشريف  
في حاشيته شرح التجر يد فيقول الماهية لا بد ان ليس في كل ما علة عدم الانتفا  
وقد نظر لان قول ليس له ماهية غير اتصال الخ صريح في اختيار انتفا الاول الذي  
هو تساوي الاجزاء في الحقيقة ان يقال مراده ليس فيه اختيار احد الشقين  
على وجه يندفع عنه وهو ان كل واحد من اقسام انتفا الاول لكن لم يدق المحذور



القزم منه لما عرفت مما اوردوه المحقق انه وان ان التفاضل الجزاء بالتقدم والتأخر  
 بحسب نفس الامر لا بد له من علمه كالمأمور الخارجيه فلا بد فيه ما ذكره الامام ان يكون  
 اختصار الجزاء بينهما بواسطة التشفيعات المعينة كما ذكرنا ولم يلتفت الى اذ  
 صدر المتأخرين لما عرفت هذا وقيل عليه عدم الاختيار لحد الشقين مع برفيه  
 اختيار لكل من الشقين بان يقال يخص بعض الجزاء بالتقدم وبعضها بالتأخر  
 لذاته على تقدير تساوي في المايهية انما يستحيل اذا كانت موجودة في الخارج وكذا  
 لزوم كون الزمان غير متغير وملتزمه الاتات على تقدير عدم التساوي واستحالة  
 كل منهما انما هو اذا كانت تلك الجزاء موجودة في الخارج وليس فليس ولو سلم  
 فلا يلزم عدم الاندفاع به اذ لا يجب في دفع التزويد اختيار شق من شقوق الجواز  
 ان يدفع باختيار شق آخر ان امكن كما هي هنا فانه يمكن ان يختار ان اجزاء الزمان  
 ليست متساوية في المايهية ولا يمكن الف بها بناء على ان كل منهما نوع للمايهية و  
 ولا مايهية لجزء الزمان فانها معدومات في الخارج كما ذكره المحقق العلوي ولا مايهية  
 للمعدومات كما ذكره انتهى واقول فيه بحث منه وجوه انا اول فلي عرفت ان قوله غير  
 استعمال الانقضاء صريح في اختيار الشق الاول فلا يمنع مما لا بد على اختيار كون  
 الشقين واما ثانيا فلي عرفت ان كون الزمان معدومات في الخارج لا بد فيه من حدوث  
 الشق الاول وانما بدفعه كونه متغيرا وهو ما محض كيانا باعدا ولا يمكن حمل  
 كلام المحقق العلوي عليه والاثبت مفهوم الامام واما ثالثا فلو سلمنا امكان جملة  
 على اختيار كون الشقين فالواجب عليه الاختصار على منع لزوم عدم الاستحالة  
 ولزوم البناء من الاتات على تقدير اختيار الثاني بناء على ان الاختلاف في المايهية ينافي  
 الاستعمال الخارجى لا مطلق الاستعمال ولو في ذاته من فلا يلزم عدم الاستعمال في الاختيار  
 ولا الالزام ولا يمنع منع استحالة شئ منهما لان استعمال الزمان في الامور انما هو في  
 اختيار مستلزم للجزء الذي لا يتجزئ وانما رابعا فلات ما نسبته الى القوم من المايهية  
 للمعدومات في الخارج فزعمه عليهم واما هو من اقوال المتكلمين النافين للوجود  
 الذي يبنى على كونه بان المعدومات الممكنة لكونها من الموجودات المايهية  
 حقيقة لها مبيات كالايمان الذي يرى انهم سموا غيريات الالبيان حدوثا وحقيقة

فريديج

حقيقة نعم فالاول ما يهية للمنهج بالذات والزمان ليس كذلك بل يمكن ملة مايهية  
 موجود في الازمان وجزاؤه مجتمعة في اختيار تلك الجزاء الموجودة في اختيار انا  
 متفقة المايهية او مختلفة فلا بد لاختيار احد الشقين ودفع محذوره كما لا يخفى  
 ثم اقول واخبر ان مراد المحقق العلوي ليس ما ذكره بل مراده ان الزمان وان كان  
 موجودا في نفس الامر في ضمن الوجود الخيالي ومتصفا بحكام واقعة في نفس الامر  
 لكونه مرسما من الآن السبل لكن التفاضل الجزاء بالتقدم والتأخر موهوم محض  
 لا وجود له في نفس الامر واما في الخارج وهو بطل لعدم وجود الزمان في الخارج  
 واما في ذاته من وهو بطل ايضا والكلام في التقدم الذي لا يجتمع مع التأخر وارجح  
 الزمان مجتمعة في الوجود الخيالي الذي هو في التقدم الذي لا يجتمع مع التأخر وارجح  
 التفاضل الموجود بالمعدوم فهو بحسب الوجود الوجود الذي هو في التقدم الذي لا يجتمع مع التأخر وارجح  
 فلا يكون اجزاؤه هناك متصفا بالتقدم والتأخر الماديين ههنا ولذا علم الامام ان  
 الجزاء بينهما يكون غير متساوية في المايهية انا اختار ان اجزاء متساوية في المايهية  
 وبسبب استحالته اختصار بعضها بالتقدم وبعضها بالتأخر بحسب نفس  
 الامر لكن التزم ليس بطل اذ الحكم بذلك الاختصاص من احكام الوهم لا من احكام  
 العقول ومات رالب انما يجد بد فبصرف المايهية من التقدم بد من ان الزمان لو كان  
 موجودا في الخارج لكان متعاقبا لجزاؤه فلي تقدير تمامه انما يفيد الاختصاص  
 الخارجى الوضعى وهو لا يوجب التفاضل بحسب نفس الامر واما ثانيا رالب المحقق  
 انه وان هناك من ان التحقيق ان الزمان بمعنى الازمنة او مرسوم في اختياره ان  
 السبل الذي هو الموجود في الخارج بسبب عدم استفراده وارثا من سبل  
 التدرج فاجزاؤه المعروضة متعاقبة في ذلك الازمنة الذي هو كونه افعال وجود  
 كما ان اجزاء الخط المرسوم من القطر المتأخر متعاقبة في الازمنة فهو ايضا لا يجدى  
 ههنا اذ الازمنة المذكور ليس من حقيقة الزمان بل هو من احوال الواقعة فيه فيكون  
 عروضا للتقدم والتأخر لم بواسطة الزمان كما سبق وبالف وجود التعاقب في الازمنة  
 الخيالي لا يكفي في التقدم الجزاء مع مع التأخر فلا بد من التقدم المتقدم عند حدوث  
 التأخر وقد سبق ان الاستحالة في اختيار يقضي بقاء التقدم في الازمنة عند حدوث



عند حدوث المتأخر وقد سبق ان ان اتصال في الجبال يقتضي بقاء المتقدم في  
الانسان عند حدوث المتأخر فيه فاعلم هذا المقام فانه يظهر ان  
منع الملازمة القاطنة بانه كذا النقص السؤال عند ذلك امس متقدم على اليوم  
بلزم ان يكون المتقدم والتأخر مما يعرض لاجزاء الزمان بالذات مستندا بجواز ان يكون  
الانقطاع لاخذ المتقدم في مفهوم امس والتأخر في مفهوم اليوم وهذا النظر  
اثبات الملازمة المهمة استلزامه بواسطة ابطال الاستدلال في انقطاع  
السؤال اما كون المتقدم مقتضى ذات الزمان المتيقن واما كون المتقدم ناخدا  
في مفهوم امس والتأخر في مفهوم اليوم والثاني بعد لانه امر الوصف في عقد  
الوضع لا يجعله بديها او مستمرا عند انحصار اذ لو قال الحكيم العالم قديم كذا وكذا  
نقول له لم قلت ان العالم قديم فتبين الاول فثبت الملازمة بل يصح هذا  
الترقي لبيان صحة السؤال عن لينة التقدم فانه تمهيد لما سيجي منه في القول بالآلة  
وقوله بتوجه السؤال عن وجه توصيف الجواب لبيان صحة السؤال عن وليس المتقدم لينة  
كان او انما نعرف ذلك مناقشة لفظية بمعنى ان السخافة في السؤال محذور  
سخافة في هذا النقص والسخافة فيه اذا روعي جانب المعنى لما قد مر المحشى  
هنا وما ذكره المحشى متقاربان لكنه بوجههم ان المناقشة بحسب اللفظ  
متوجه وبعد تحرير المراد من دفعه وليس كذلك اذ وجه له في النظر ولا في الباطن  
ولذا امر منه اذ لا حيلة الا بثلخصه اي على وجه يمان عن عده فابراد النكاح  
لفظ امس الدال على التقدم العيني لبيان الزمان المتيقن عليه عند المخاطب  
لا يكون وليس على الحكم بالتقدم لانه معاودة على المظنة على ما هو موجود عليه  
اي في نفس الامر بان يرسمه الآن السائل في الجبال بالفعل كالمس او على ما يرسم  
في الجبال ولم يكن موجودا بالفعل كالقد ولا بد منه ملازمة التقدم والمتأخر  
في الحكم بالتقدم هذا هو بقاء الاول والثاني الى الوجود في ربحي الفرضي والثاني اثره  
الى الوجود الذي يعني الحقيقي فان الزمان تمتع الوجود في الخارج وموجود في الجبال فقولنا  
امس متقدم على اليوم يكون حقيقة فحينئذ على الاول اني ما لوجود في الخارج كانه  
متقدما امس متقدم على اليوم وذهنية حقيقة على الثاني بحج هذه الملازمة

الملازمة منه غير ان بل حظه معه في جانب المحكوم عليه مثلا وصف التقدم او التأخر  
فدل على ان التقدم لا يتم بين ذلك الزمان فلو لم يكن التقدم مثل مقتضى ذات الزمان  
لما كان الامر كذلك غاية انه غير متعين ذلك الزمان عند المخاطب لا يصدق العبارة  
كما هو امس ولم يرد بذلك استلزام الجزم بان ذلك الحكم انما يحظر الجزم به بواسطة  
وصفي التقدم والتأخر اذ لو كانت ثبوت على يجوز ان يستلزمها مع انه لا يجوز  
ذلك اصل وذلك السؤال عن العلة الخارجية للتقدم وهو لا ينافي بديهية الحكم  
بالتقدم اذ بهما يستلزم على ضرب بديهي ثم ان اثبات الملازمة المهمة بتفسير  
الذي ليس قليا بوجه ما ورد عليه صدر المتأخرين من ان السؤال يلزم قلت انه متقدم كما ذكره  
المستدل انما هو سؤال عن دليل الاثبات واما السؤال عن لينة الحكم فانما يستلزم بان  
يقال لم كان كذا ان بان يقال لم قلت انه كان كذا بقي ان عدم جواز ذلك السؤال محم  
قالوا ان يقال يستلزمها في بعض الاموات مع انه لا يستلزمها واما هو  
المطلوب انما يقع ذلك ان لم يكن لوازم الماهيات ولوازم الوجود فجعله اذ على تقدير  
اجعل يكون الجاهل واسئلة في ثبوتها والعدم كمالهم كون اكرارة العارضة لما بهية  
النار الموجودة في الخارج مجعولة فاشعة من المبدأ الفينا من لا استعداد والماه القاطنة  
لا يقال التقدم والتأخر من الامور الاعتبارية الغير المجعولة لانا نقول الامور الاعتبارية  
الواقعة في نفس الامر مجعولة في الذهن وان لم يكن فجعله في الخارج والاليم يكن واقعة  
في نفس الامر ولا مخلص لان بيني على ما هو المشهور من استلزام النار الى الطبايع  
واعلم اني ان انقطاع السؤال في الزمان انما يدل على نفي الواسطة في الاثبات كذلك  
عدم الانقطاع في الكواثر انما يدل على وجود الواسطة في الاثبات لا على وجود الواسطة  
في العروص بقى انه كون التقدم والتأخر مقتضى اجزاء الزمان وان دفع النقص في  
لكي لا يتم به المفهمة القاطنة بان كل قبلة لا تجامع البعدية فهي زمانية يجوز ان يكونا  
مقتضيات بشئ آخر ايضا اذ يجوز استراك شيئين في مقتضى كالانسانية والنوعية  
التي هي مقتضيات التميز وانما ثبت تلك المفهمة لو ثبت ان التقدم والتأخر ليسا  
من مقتضيات اجزاء الزمان كما لا يخفى اذ لزوم وجود امر الخ امس في هذا المقام  
الذي هو مقام دفع النقص بتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض لان ذلك النقص







لعدم قابلية المحرق والالتصام وان اراح انهما يجوز تبدلها في كل زمان وان لم يعلم  
 بتبدلها بهذا السبب المخصوص فبقدر ان تبدل سائر اجزائها بمثل هذا السبب  
 دونها وليس كونها حقيقيين في الجملة فالمنع مكابرة لا يخفى **قوله** هذا مبني على  
 تبدل الجميع دونها مبني على ان تعيين تلك الاجزاء المتبدلة بمجازاة الوجه والظهر  
 مثلا تلك الاجزاء اعتبارية وليس تعينها بمجازاة الرأس والرجل بل في ذاتها  
 ولذا كانا حقيقيين فالفرض من هذا الكلام بيان سبب الاعتبارية والحقيقة **قوله**  
 ويرد اننا لم نعده ايراد من جهة من فسر جهة منتهى الحركة المستقيمة ومبني  
 على تجوز كون الفوق اعنى من جهة الفوق والتحت اعنى من جهة تحت **قوله** وكذا  
 لا يحيط بفلك القمر الى في جهة الفوق ومنه رفقها بتوهم ان هذا يفهم منه ان  
 مراده مما سبق ان الافلاك المحيطة بفلك القمر هي جهة الفوق وهو مذهب لم  
 لم يذهب اليه احد فقولنا بل انما هو الفوق على معنى بل الشئ كانت الافلاك المحيطة  
 فيه انما هو الفوق لاجهته وليكن جهة الفوق الغير المستقيمة في امتدادها حركة  
 هي منتهى الحركة المنقسة وليكن الفوق امتداد منقسا وليكن الافلاك في ذلك امتداد  
 ولا بد لنفيه من دليل **قوله** قد يقال اي معنى لما حكم ان كونها حقيقيين وجب عليه ان  
 يفسرهما بما يلي السماء والارض لا بما يلي الرأس والرجل فانها بهذا التفسير يتبدلان  
 ويكونان اعتباريين مختلفين باختلاف الضافات واقول ان هذا ليس بشئ لان ما سبناه  
 من الشئ في السبب الكاخر صريح في ان الفوقية والتحتية اعتباريان وان كان الفوق والتحت  
 اعتباريين حقيقيين واستدارة الفلك ثابتة بحججهم الجاهلين الحقيقين وان كان السبب  
 اعتباريين بالفوقية والتحتية اعتباريا وهذا هو الجواب الحق عما اورده في القول الذي  
 لا ما ذكره ولا ما نقله ثم ان مراد القائل بما يلي السماء والارض ان الامتداد الواقع بين  
 مركز العالم ومركز الارض هو الفوق والتحت من اى جهة انقسم الى قسمين قسم يلي السماء وقسم  
 يلي الارض قال (وهو الفوق والتحت) فليس تعينها بجزء معين من اجزاء الشخص  
 فلما بره عليه ان رأس كل من الشخصين الواقعيين في طرفي خط اي بالنسبة الى الشخص الآخر  
 واقعة فيما يلي الارض كقدمه ولا يبره ايضا ان الفوق والتحت متصوران تحت الارض وفوق  
 السماء القدر لكن يتجه عليه انها بهذا التفسير منقسمان في امتدادها حركة **قوله** اعني

اعني الولي والقرب الاضافي اى ان يكون قريبا من الرأس بالنسبة الى القدم ومنه القدم  
 بالنسبة الى الرأس سواء كان قريبا منا فاصلة او مع الفاصلة قبل ان كان المراح القرب  
 بلا فاصلة لم يتوجه اصل الاعتراض فان قطر الارض واما متانتيه الى آخر فاصلة بينهما  
 وان كان المراح القرب النسبي حتى يكون المعنى الفوق ما يقرب من الرأس بالنسبة الى  
 القدم والتحت ما يقرب من القدم بالنسبة الى الرأس فالاعتراض المذكور غير منفع بما  
 بما ذكرنا ان فوق كل من الشخصين قريب من قدم الآخر بالنسبة الى رأسه قريبا طبيعيا  
 فيكون تحت بالنسبة اليه واجيب بان المراح ان الفوق ما يقرب من الرأس بالنسبة  
 الى القدم قريبا طبيعيا في جميع اوضاع يتصور بينهما القرب النسبي والتحت ما يقرب من  
 القدم كذلك على جميع احوال يتصور بينهما هذا القرب ولا شك ان فوق احد الشخصين  
 لا يقرب من قدم الآخر قريبا طبيعيا في جميع تلك الاوضاع فانه لو فرض حيث رأس الشخص الآخر  
 كان فوق الاول فربما من قدمه بالنسبة الى رأسه لكن هذا القرب في هذا الموضع ليس  
 طبيعيا انتهى واثبت المحشى الى هذا الجواب بقوله ومعناه ان المحيطة ان المراح  
 هو القرب الاضافي الطبيعي في جميع الاوضاع التي تصور فيها ذلك القرب لا في بعض  
 تلك الاوضاع وحجج برفع السؤال المذكور لان في الاوضاع المذكورة ان يكون الشخص  
 الواقع في احد طرفي القطر واقعا في الطرف الآخر ومنه البين ان ذلك الشخص لو خلى  
 وطبع في ذلك الطرف الآخر يقرب من فوق الشخص الآخر رأسه لا قدمه فليكن  
 قرب قدمه من بالطبع في جميع تلك الاوضاع بل في بعضها **قوله** اقول لا يخفى تكلف  
 بهذا اذا نظر ان يكون قوله بالطبع قيد للرأس والقدم لا للولي والقرب ولو سلم  
 فالقرب هو القرب الطبيعي مطلقا في جميع الاوضاع التي يتصور فيها القرب **قوله**  
 بل اكن ان منتهى امتداد بياني لا يخفى ان منتهى امتداد بياني رأس هو سطح الفلك  
 الاعظم فان اراح بمنتهى امتداد بياني الرجل مركز العالم لما قيل من ارجح قوله لا يستلزم  
 تبدلا ما هو من جهة القول لا بد له من رجح وهو خطأ وان اراح به سطح الاعظم في انجاب  
 المقابل للفوق فذلك يستلزم تبدل جهتي الفوق والتحت بالنسبة الى الشخصين  
 فان سطح الاعظم يكون فوقا بالنسبة الى احد معي وتحتا بالقياس الى الآخر وما يختلف  
 باختلاف الاعتبارية اعتباري لا حقيقي وما قيل ان المراح ان ما ذكره القائل لا يستلزم

كفوى



تبدل الجاهلين بان يخرج الفوق عن الفوقية ويخرج تحتها بعد ما كان فوقاً ويخرج  
تحت عن التحتية ويخرج فوقاً بعد ما كان تحتاً فان جهة الفوق منتهى استدراك  
رأس شخص قام على احد طرفي القطر وذلك المنتهى لا يخرج عن كون جهة فوق له  
بقية الشخص آخر على الطرف الآخر من ذلك القطر غاية ما في البالد الفوق يكون تحتاً  
ايضاً والتحت يكون فوقاً ايضاً باعتبار بين آخرين ولا محذور فيه وانما المحذور كون الفوق  
تحتاً بان يخرج عن التحتية وكون تحت فوقاً بان يخرج عن التحتية انتهى فبقية نظراً  
اول ملائم بنا في ما تقدم منه من جعل منتهى باطن الرجل مركز العالم كما لا يخفى وانما بنا  
ملان ما ذكره جاري في الجهات الاعتبارية فان خلف شخص يكون قدام الآخر فيجتمع في  
كل منهما القديمة والخلفية مع ان التي هي هنا بيان الجاهلين الحقيقية للتي هي  
لا تختلفان باختلاف الاعتبارات وانما ثلث ملان ما ذكره لا يوافق قول بل يستلزم  
تبدل ما هو من جهة الفوق الى مساو كان كلمة من بياضه او كانت بتعريفه على ان يكون  
اضافه الجاهل بمعنى الحجاب لا مية ولا يندفع ذلك الاشكال عن المحل الذي بان بحمل  
مرام على ما حققناه انه لا يستلزم تبدل ذات الجاهلين بالنسبة الى الشخصين  
وانما يستلزم تبدل ما هو من جهة الفوق او من جهة التحت اى تبدل وصف الفوقية  
والتيهية ولا محذور فيه لان الاستدراك ثابتة بمخرج ذات الجاهلين الحقيقية  
وان تبدل وصفهما **قوله** هذا الاعتبار مبني على الامور العرفية لا الحقيقية فيها اى هو  
خلاف الواقع في بعضها اول جهة لبعض الاجزاء الكثرة الارض اى مجموع الكثرة اذ ليس  
لذلك المجموع فوق ولا تحت وان كان لا جزاء لها فوق ولا تحت وكذا لا  
وكذا الا فلاك انك مله لا رفق لما لا يخفى جف القلم عن تحرير  
هذا السطر في اواخر جيب لغز ثمان وثمانين

وثمة والف عن يد مؤلفه





